

الملف العربي في القرن العشرين

الجزء الرابع

د. سليمان المدني

المنازة

عدن والمحميات

سبق وتحدثنا عن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع حكام هذه المنطقة العربية ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر إلى الأعوام الأولى من القرن العشرين، ونضيف هنا أن مستعمرة عدن - التي ضمت إلى بريطانيا في عام ١٨٣٩ - قد عدت خاضعة لحكومة بومباي وظلت كذلك حتى أول إبريل عام ١٩٣٢ عندما انفصلت عنها وعين لها مندوب سام وانتقلت إدارتها من حكومة بومباي إلى حاكم عام الهند.

وقد لاحظ رجال القانون البريطانيون بالنسبة لطبيعة وضع بريطانيا في عدن أنه بعد أن قذفت هذه الأرض العربية بالقنابل واضطر سلطانها إلى الهرب عقد هذا السلطان معاهدة «سلام وصداقة» مع الحكومة البريطانية في مقابل إعانة سنوية لها مقدارها ستة آلاف وخمسمائة دولار، وبعض إعانات لرؤساء القبائل الأخرى، ولذلك فإن «سند بقاء البريطانيين في عدن هو الفتح فحسب، ولو أن بعض الأراضي قد ضمت إلى المستعمرة عن طريق الشراء».

وفي أول إبريل عام ١٩٣٧ أصبحت عدن مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني وانقضت إدارة حكومة الهند لها.

وقد عين بناء على الأمر الصادر من حاكم المستعمرة في عام ١٩٣٧ «مجلس تنفيذي استشاري» مكون من موظفين حكوميين، كما أعلن عام ١٩٤٤ إنشاء مجلس تشريعي مكون من ستة عشر عضواً يعينهم جميعاً الحاكم العام البريطاني.

واشترطت موافقة هذا المجلس على كل تشريع، وأعطى لأعضائه حق اقتراح القوانين ما عدا قوانين الضرائب والقوانين التي قد تحد من النفوذ البريطاني، وقد تم إنشاء هذا المجلس التشريعي في عام ١٩٤٧، أما الاتفاقات التي عقدت مع «محميات عدن» فهي لا تعد على وجه العموم من الالتزامات الدولية بمعناها القانوني المعروف «فهي تعد دولاً متخذة بشكل حمايات، ولكنها في القانون الدولي لا تعد معاهدات ولا اتفاقات، فإذا خطر للتاج البريطاني أن يتجاهلها أو يخالفها فليس هناك جزاء دولي على ذلك، كما أنه لا يمكن اتخاذ إجراء بسبب ذلك ضد التاج طبقاً لدستور الإمبراطورية».

كما لاحظ آخر أن هذه الاتفاقيات «لا تعد ملزمة دولياً لبريطانيا، فلها أن تغفلها أو تلغيها من جانب واحد مستندة إلى قوة الإمبراطورية، وتفسير هذه الاتفاقيات يختلف دائماً باختلاف الأنظمة التي تستند إليها، والتي تتولى الحكومات المحلية إقامتها».

وحاكم مستعمرة عدن هو في نفس الوقت حاكم محميات عدن، ولكن سلطة «المجلس التنفيذي» و «المجلس التشريعي» لا تمتد إلى المحميات التي قسمت إلى قسمين، هما «محميات عدن الغربية» و «محميات عدن الشرقية»، وإذا استثنينا سلطان لحج، فإن حكام المناطق العرب كانوا يمارسون سلطة محدودة على رعاياهم، ومعظم المحميات قد أنشئت فيها حكومات محلية حاول البريطانيون أن يبرزوها للعالم في شكل حكومات غير مباشرة، ولكن لاشك أن هدفهم من ذلك هو إضعاف نفوذ حكامها العرب.

وقد تمكنت بريطانيا من أن تتعاقد مع نحو ثلاثين سلطاناً من سلاطين

ومشايخ هذه المنطقة العرب، وكان أكبر رئيس عربي في هذه المنطقة هو سلطان
لحج عبد الكريم الفضل الذي ولد في الحوطة (عاصمة لحج) سنة ١٢٩٨ هـ
ونشأ في حجر والده المرحوم السلطان فضل بن علي محسن فجاء له بمؤدبين
ومشايخ فقرأ عليهم علوم اللغة العربية والفقه الإسلامي وتعلم الفروسية وركب
الخيال حينما بلغ أشده، وشب كما يشب غيره من الأمراء.



السلطان عبد الكريم الفضل سلطان لحج

أما أوصافه - فهو نحيل الجسم، طويل، عصبي المزاج، مستطيل الوجه، دقيق الأنف، غائر العينين، تبدو التجاعيد في وجهه لما قاساه من أهوال زمن الحرب - وهو عربي صميم مضياف، سخي، حلو الحديث، واسع الإطلاع، صريح، مصلح نهض ببلاده وجعلها في مقدمة بلاد اليمن عمرانا.

وكان له ذوق في الموسيقى، ويحسن عزف بعض الأدوار على البيانو، محب للأدب والعلوم يقرأ الصحف والكتب، ويتابع سير الحركتين الأدبية والسياسية في بلاد العرب وفي بلاد الشرق، فلا يفوته خبر من أخباره.

وكان يرتدي الملابس الإفريقية ويضع جنيبة تحت عباءة بنية وعمامته هندية ملونة. ولباسه يجمع بين الذوقين العربي والإفريقي. وكذلك مطبخه فهناك المآكل العربية والإفريقية، والسلطان متدين يؤدي الصلاة في أوقاتها، ولا يشرب المسكر، ومجلسه في الغالب يضم صفوة الأدباء والفضلاء، وقد اعتاد أن ينام عند الساعة العاشرة مساءً وينهض باكراً ويشرف على شؤون بلاده بنفسه.

أسفاره - زار الهند للمرة الأولى سنة ١٩٠٥ بصحبة عمه السلطان أحمد بن محسن للاشتراك في حفلة تتويج الملك أدود السابع في دهلي.

ودعي في سنة ١٩١٧ للسفر الى مصر ومقابلة الدوق اون كنوت لمباحثته في شؤون مخلاف يمانى كان مشمولاً حينها بالحماية البريطانية في اليمن السفلى (جنوب اليمن) يبلغ عدد سكانه ٩٠ ألفاً وهم عرب مسلمون يتدينون على مذهب الامام الشافعي، ويعولون على الزراعة في معاشهم، ومساحته مع مساحة النواحي التسع اليمانية نحو ٢٥٠٠ ميل وهي واقعة بين عدن وحدود الدولة المتوكلية.

وعاصمة لحج مدينة الحوطة وسكانها اثنا عشر ألف نسمة بينهم عدد من يهود اليمن والصوماليين وبعض الأخلاط ومن أشهر مدنها وقراها: بير أحمد ودار الأمير وبير فضل والمجحفة ولها موانئ على البحر الأحمر أشهرها جبل حسان.

وكان عدد جند سلطان لحج زمن السلم ألفان يزداد عددهم زمن الحرب بمن ينضم اليهم من رجال القبائل وتؤلف أكثرية سكان السلطنة^(١).

وقد عزلته الحكومة البريطانية عام ١٩٥٨، بعد أن تبينت ميوله نحو إذكاء الوعي العربي التحرري في سلطنته، وهو نفسه كان حاكماً على مشيخة «الصبيحة» وعاصمتها «طور البلحة» وسكانها ٢٥,٠٠٠ نسمة وآخر معاهدة حماية بين علي بن عبد الكريم وبريطانيا وقعت في ١٧ من نوفمبر ١٩٥٢، وقد عينت الحكومة البريطانية فضل بن علي سلطاناً وهو الذي كان رئيساً للهيئة التي تضم إدارات السلطنة واسمها «رئاسة المديرين» ولحج كان لها مجلس تشريعي مكون من واحد وعشرين عضواً كان رئيسه محمد الجفري المتخرج من الأزهر، وكانت تضم عشرين من إمارات ومشيخات وسلطنات عدن الغربية قبل أن تمزقها بريطانيا، إمارة الضالع وردفان» وعاصمتها «الضالع» وسكانها ٤٨,٠٠٠ وكان يحكمها ناصر بن شايف سيف وآخر معاهدة حماية كانت تربطها ببريطانيا وقعت في ٢١ من أكتوبر ١٩٤٤، و«سلطنة يافع السفلي» وعاصمتها «القارة» وسكانها ٤٥,٠٠٠ وكان يحكمها عيروس بن محسن وآخر معاهدة حماية كانت تربطها ببريطانيا وقعت في ٢٨ من يناير ١٩٤٨، و«أهل فضل» وعاصمتها «شقرة» وسكانها ٣٨,٠٠٠ وكان يحكمها عبد الله بن

(١) الأوصاف المذكورة كاملة عن كتاب الملوك العرب لأمين الريحاني

عثمان الفضلي وآخر معاهدة حماية كانت تربطها بريطانيا وقعت في ١٩ من أكتوبر ١٩٤٤، و «مشيخة العوالق العليا» وعاصمتها «يشم» وسكانها ٢٥,٠٠٠ يحكمها عبد الله بن محسن وآخر معاهدة حماية كانت تربطها بريطانيا وقعت في ٢٦ من مايو ١٩٥٢، و «سلطنة العوالق السفلى» وعاصمتها «أحور» وسكانها ٢٢,٠٠٠ وكان يحكمها ناصر بن عيدروس بن علي بن عبد الله وآخر معاهدة حماية كانت تربطها بريطانيا وقعت في ١٧ من أكتوبر ١٩٤٤، و «العوادل» وعاصمتها «زارة» وسكانها ٢٣,٠٠٠ وكان يحكمها صالح بن حسين وآخر معاهدة حماية كانت تربطها بريطانيا وقعت في ١٠ من أغسطس ١٩٥٢، و «سلطنة العوالق العليا» وعاصمتها «نصاب» وسكانها ٢٠,٠٠٠ وكان يحكمها عوض بن صالح وآخر معاهدة حماية كانت تربطها بريطانيا وقعت في ٢٦ من مايو ١٩٥٢، و «إمارة بيحان» وعاصمتها «بيحان القصب» وسكانها ١٨,٠٠٠ وكان يحكمها صالح بن حسين وآخر معاهدة حماية كانت تربطها بريطانيا وقعت في ٢٣ من مارس ١٩٤٤^(١).

وكان هناك ثمانون ألفاً موزعون على «سلطنة يافع العليا» وعاصمتها «المحجة» وكان يحكمها محمد بن صالح بن هرهرة، و «نقابة الوسطة» وعاصمتها «القدمة» وكان يحكمها أحمد أبو بكر، و «مشيخة المفالحة» وعاصمتها «الحرية» وكان يحكمها قاسم عبد الرحمن، و «مشيخة الصبي» وعاصمتها «دبرة» وكان يحكمها سالم صالح الصبي، و «مشيخة الحضرمي»

(١) هذه السلطنات والمشايخ والإمارات هي التي فكرت بريطانيا في إنشاء اتحاد «فيدرالي» بينها لأنها هي التي قبلت أن تعقد معاهدات ترتبط فيها باستشارة حكومة عدن البريطانية كما قبلت ضباطا سياسيين بريطانيين كمستشارين.

وعاصمتها «أبشر» وكان يحكمها محمد حسن غالب الحضرمي، و «مشيخة الأبعوش» وعاصمتها «الدر» وكان يحكمها محمد محسن.

وهناك أيضاً «مشيخة السقالة» وعاصمتها «العوالق» وسكانها ١٢,٠٠٠ وكان يحكمها محمد مقلد السقلدين و «مشيخة العلوي» وعاصمتها «القشعة» وسكانها ألفان وكان يحكمها صالح العلوي، و «مشيخة القطيبي» وعاصمتها «التعبر» وسكانها ٨,٠٠٠ وكان يحكمها حسن على القطيبي، و «مشيخة دثينة وعلة» وسكانها ٨,٠٠٠ وكان يحكمها عدة مشايخ، و «مشيخة العقارب» وعاصمتها «بير علي» وسكانها ١,٥٠٠ وكان يحكمها محمد فضل عبد الله.

هذه هي محميات عدن الغربية الاثنتان والعشرون، أما محميات عدن الشرقية فهي: «سلطنة القعيطه» أو «حضر موت البحر» وعاصمتها «المكلا» وسكانها ٢٦٥,٠٠٠ وكان يحكمها صالح بن غالب القعيطي، و «سلطنة الكثيرية» أو «حضر موت البر» وعاصمتها «سيون» وكان يحكمها جعفر بن منصور الكثيري، و «سلطنة الواحدي» وعاصمتها «بلحاف» وسكانها ١٦,٠٠٠ وكان يحكمها عبد الله بن محمد الواحدي، و «مشيخة بير علي» وعاصمتها «بير علي» وسكانها ٤,٠٠٠ وكان يحكمها ناصر بن طالب، و «مشيخة عرقة» وعاصمتها «عرقة» وسكانها ٤,٠٠٠ وكان يحكمها أحمد بن عبد الله عوض، و «مشيخة حورة» وعاصمتها «حورة» وسكانها ٣,٠٠٠ وكان يحكمها عوض بن صالح، و «سلطنة المهرة» وكان يحكمها سعيد بن عقريد، و «قشن وسقطرة» وعاصمتها «سقطرة».

وقد لاحظ بعض المؤرخين العرب المحدثين الذين توفروا على دراسة جنوب الجزيرة العربية على أن أهداف الاستعمار البريطاني هناك كانت:

- ١ - خلق إمبراطوريتها الجديدة بالقارة الأفريقية... الأمر الذي يتطلب منها خلق وإعداد أوسع شبكة ممكنة من القواعد الإستراتيجية التي تكفل لها:
(أ) إحاطة قلب تلك الإمبراطورية الثالثة بسياج وقائي من القواعد التي تصلح للقوات البرية والبحرية والجوية من حيث إمكان حشدها... وتموينها... وتدريبها... وإعداد هذه القواعد للدفاع عن الإمبراطورية وأيضاً لاستخدامها كقواعد هجومية تهدد جنوب الاتحاد السوفيتي.
(ب) توزيع هذه القواعد لتكون متباعدة بما يكفل لها الوقاية من التعرض أو التدخل الشيوعي الذي قد يرتكن في الحرب على القواعد الروسية في شمال إيران وأفغانستان وشرق العراق والقوقاز.

٢ - إتمام غلق المنافذ البحرية المؤدية إلى المياه الساخنة في المحيط الهندي وبحر العرب أمام أي تدفق بحري معاد من الشمال، خاصة وأن بريطانيا تسيطر فعلاً على منطقة الشواطئ الشرقية للجزيرة العربية وكل الشاطئ الجنوبي لها مما سيحقق لها ضمان السيطرة على جنوب البحر الأحمر، وبما يعوضها عن تقلص السيطرة على شماله بعد إخلاء قاعدة السويس والسودان.

٣ - تدعيم الصلات المباشرة، من كل الوجوه، بين أجزاء الإمبراطورية الجديدة بما يزيد من قدرتها الإنتاجية، وبما يكفل تنسيق التعاون بين أطرافها لتعوض ما ضاع بانسلاخ القارة الهندية وابتعادها إلى حد كبير عن تلك السيطرة المباشرة.

٤ - إبقاء مركز الثقل السياسي والاستراتيجي بأطراف الجزيرة العربية الجنوبية ليعوض ما ينتظر مستقبل السياسة البريطانية من الصدع والوهن بعد جلائها عن منطقة السويس، واحتمال امتداد موجة الضغط العربي عليها في كل من السودان والعراق والأردن.

٥ - استغلال الموارد الخام من زراعية ومعدنية وما يقام عليها من صناعة وتجارة وفتح أسواق جديدة، وتوفير الأيدي العاملة الزهيدة والتي ما زالت حتى اليوم دون أي استغلال وعلى الأخص في جنوب وشرق اليمن في المناطق المتاخمة للمحميات.

٦ - السبق في احتكار السيطرة على الأسواق لتعوض ما تتعرض له التجارة البريطانية من منافسة اليابان وأمريكا والهند.

٧ - ملاحظة ومناهضة التوسع الأمريكي في الجزيرة العربية وخاصة بعد أن رسخت أقدام السياسة الأمريكية في المنطقة... الأمر الذي تخشاه بريطانيا، وتعمل فعلاً على الحد منه بقدر الإمكان تحقيقاً لفكرة التوازن في هذا الميدان الذي كانت قد احتكرته بريطانيا منذ زمن بعيد، وعلى الأخص بعد أن ظهرت به موارد البترول من جهة وبعد أن بدأت بريطانيا تفقد من كرامتها وهيبته ونفوذها كثيراً في كل من مصر والعراق والأردن والسودان وإيران، مما يدفعها إلى الاستعانة في تثبيت أقدامها بكل صورة ممكنة على حافة تلك الدائرة المترامية»^(١).

وقد استغلت السياسة الاستعمارية البريطانية الخلافات الدينية بين العرب

(١) محمد كمال عبد الحميد، «الاستعمار البريطاني في حرب الجزيرة العربية»، -

في جنوبي شبه الجزيرة، مستندة إلى أن المذهب الديني في اليمن هو مذهب الشيعة الزيدية ومذهب الكثيرين من أهالي الحميات هو مذهب السنة الشافعي، وذلك للفرقة بين اليمنيين وجيرانهم أهالي الحميات، كما شجعت بعض الوطنيين اليمنيين الساخطين على الأوضاع في وطنهم على الهجرة إلى عدن. والإقامة فيها، وبث الدعاية ضد حكومة الإمام، وعملت على تكتيل الحميات في مجموعتين سياسيتين خاضعتين لحكومة عدن أي للتاج البريطاني.

وفي ٧ من يناير ١٩٥٤ أعلنت الحكومة البريطانية سياستها في جمع محميات عدن الغربية في اتحاد فيدرالي^(١) وقد وصف أحد المتوفرين على دراسة

(١) جمع حاكم عدن سلاطين ومشايخ وأمراء الحميات في دار الحكومة بعدن وألقى فيهم خطبة جاء فيها:

«إنكم يا رؤساء الحميات شعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد، ومع هذا فأنتم متفرقون إلى أقاليم منفصلة، بعضها كبير وبعضها صغير، وبعضها غني وبعضها فقير، وكل واحد منكم ينفرد بقوة أمنه، بتشكيلاته الصحية ومدارسه وجماركه ويصرف عليها في الغالب من موارده القليلة، إن كل واحد منكم يباشر سلطاته ضمن حدود بلاده، ولكن ليس لأحدكم بصفته الشخصية أي كلمة في شؤونكم كمجموعة، لماذا؟ لأنكم متفرقون تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية، وأحياناً خصوماتكم القديمة، وبقاؤكم على هذا التفكك ستجدون معه صعوبة متزايدة في المحافظة على كيانكم الاقتصادي. ولا أدري كيف تستطيع بلادكم أن تتطور سياسياً وأنتم على هذا الحال... وأرى أن أعطيكم اليوم صورة عامة فقط لنواياي. وسيكون هناك كما أتمنى، اتحادان: أحدهما في الجهة الغربية من الحميات والأخرى في الجهة الشرقية.

النزاع اليميني - البريطاني هذه السياسة البريطانية الجديدة بأنها سياسة «وحد واحكم» وأن جمع ولايات عدن الغربية في «اتحاد» يستمد سنده من إحدى طرق السياسة الاستعمارية في الهند التي يطلق عليها اسم «طريقة كيداه» Keddah System وهي طريقة الاستعانة بالفيلة المروضة على اجتذاب الفيلة المتوحشة إلى حظائر المروضين، وكان أول تطبيق لهذه السياسة في مايو ١٨٨١ عندما عقد اتفاق بين بريطانيا والعبادل (لحج) تعهدت فيه الأخيرة بالإشراف على ولاية الصبيحة وهو الاتفاق الذي نص فيه على أن سلطان لحج يتعهد بأن يكون مسؤولاً عن كل أعمال السلب أو النهب من أي نوع كان التي يرتكبها أهالي الصبيحة، وفي مقابل ذلك تدفع إلى السلطان العبدلي الأتاوة التي كان مقرراً دفعها إلى قبائل الصبيحة، وقد توالى بين شهري مايو وأغسطس ١٨٨٦ شكاوي سلطان لحج من الالتزام الذي فرضه عليه ذلك الاتفاق وكان آخر تلك الشكاوي أن وحدة من قواته أجهزت عليها قبائل الصبيحة وأن باقي قواته

أما اليوم فإن الجهة الغربية هي التي تهمنا وهي الجهة التي تقع فيها بلدانكم، ولسوف تقوم سلطنات المحميات الشرقية بترحيد نفسها. وأني أعلن أن المباحثات تدور الآن بين رؤساء تلك السلطنات والمستشار المقيم.

وأود هنا أن أدلي ببيان فيما يتعلق بالبلدان التي لها الحق في عضوية الاتحاد، وبجميع ما يترتب على الاتحاد من فوائد، إنني أرى أن البلدان التي لها الحق في عضوية الاتحاد هي فقط التي ترتبط بمعاهدات استشارية مع حكومة صاحبة الجلالة، أما البلاد التي ليس لها الحق فستظل تتلقى الإرشاد والمعونة بواسطة المعتمد البريطاني للمحمية الغربية، كما كان الحال في الماضي وعندما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية سيتوقف اشراكها في الاتحاد على موافقة دول الاتحاد» المرجع السابق، ص ٣٥ - ٣٦.

حاصرتها تلك القبائل وطلب مساعدة البريطانيين فهبوا لمساعدته و «أعاروه» كمية من البنادق والذخائر، ومنذ ذلك الوقت هدأت مقاومة الصبيحة للبريطانيين واستعادوا علاقاتهم - على انفراد - بحاكم عدن البريطاني...

وقد اعترت علاقة بريطانيا بهذه الولايات العربية بعد الحرب العالمية الثانية حمى معاهدات الحماية كما سبق أن أوضحنا.

أما السلطنات والمشيخات الأخرى التي كان من المقرر أن تنضم إلى هذا الاتحاد بعد موافقة أعضائه سواء بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائه - وفق ما يقرره دستور الاتحاد - فهي سلطنة «الخواشب» وسلطنة «يافع العليا» و «نقابة الموسط» و «مشيخة الصبي» و «مشيخة المفالحة» و «مشيخة القطيبي» و «مشيخة العلوي» و «مشيخة العقارب» و «مشيخة السقادة»^(١).

(١) المرجع السابق - ص ٢١.

وقد نبت فكرة جديدة بعد إعلان تكوين «الدول العربية المتحدة» بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية تتجه - بإيعاز من بريطانيا - إلى تكوين «الولايات العربية المتحدة» من بعض محميات عدن الغربية وهي محمية «بيحان» ومحمية «العوادل» ومحمية «الضالع» ومحمية «أهل فضل» ومحمية «يافع السفلي» أي خمس محميات تقع شرق المملكة المتوكلية اليمنية منها ثلاث متاخمة لها تماماً من الشرق وهي «بيحان» و «العوادل» و «الضالع» اثنتان تقعان شرق «الضالع» وهما «يافع السفلي» و «أهل فضل» ويلاحظ أن «العوالق العليا» و «الحوشي» و «يافع العليا» و «الحج» وهي متاخمة لحدود اليمن الشرقية لم تذكر في تكوين هذه «الولايات العربية المتحدة» ويبدو أن السبب في ذلك هو ما قيل من موالة شيوخها لإمام اليمن.

حضر موت

كانت المنطقة العربية التي تقع شرق عدن والتي تعد من محميات عدن الشرقية مقسمة إلى ست مناطق ارتبطت كل منها بمعاهدة مع بريطانيا، وأكبر رؤساء المناطق شأنًا كان سلطان «القعيطة» في الشحر والمكلا، الذي اتخذ «المكلا» مقراً لحكمه، وهو يتقدم على إخوانه «مشايخ» المناطق الأخرى ويلقب بصاحب العظمة، وكان يتوارث لقب «زامندار» في جيش نظام حيدر آباد الذي كان يضم عدداً كبيراً من أهالي «القعيطة»، وتطلق لتحيته المدافع إحدى عشرة طلقة، ويليه في النفوذ سلطان «الكثيرية» الذي اتخذ «سيون» عاصمة له في وادي حضرموت، وكانت بريطانيا قد عقدت معاهدة مع سلطان «القعيطة» في عام ١٨٨٨ ونسج على منوالها في التعاقد مع باقي المناطق، ثم عدّلت في عام ١٩٣٧ تعديلاً كان من مقتضاه تعيين «مستشار» بريطاني قبل السلطان العربي نصيحته في كل الشؤون ما عدا ما يمس الدين الإسلامي والعادات الإسلامية، وقد وصف أول مستشار شغل ذلك المنصب كيف تعمل السياسة الاستعمارية جاهدة على تملق ناحية الزهو البدوي واعتداد العربي باستقلاله «فإن الأراضي الواسعة القاحلة الجبلية قد ربت فيه نزعة الحرية والإصرار على ألا يسلم فيها لأحد لأنها كل ما يملك».

وروح السخرية بادية في هذا الوصف لأنه ترك للعرب تلك الأراضي الواسعة القاحلة يتمتعون باستقلالهم فيها! واستأثر هو بحقول آبار الزيت وما تدره على رأس المال الأجنبي من أرباح خرافية.

وكانت بريطانيا قد أنشأت في عام ١٩٤٠ في محمية عدن الشرقية قوة مسلحة أطلقت عليها اسم «الفيلق البدوي الحضرمي» على غرار الفيلق العربي الذي أنشأته من قبل في الأردن.

وأهل حضرموت من أقدم من عرفوا في عصر ما قبل التاريخ، وقد ذكرت في كتب سترابون وبلييني وأن التوراة قد ذكرتها على أنها اسم الابن الثالث من أبناء يقطان، ويذهب المؤرخون إلى أنه «كان يقطن حضرموت في الجاهلية الصدف أو الصعدف، وقد وصف بنو كندة أنفسهم بالصدف وكانوا قد هاجروا إليها من البحرين وأرأى عددهم على الثلاثين ألف رجل قرابة مولد النبي (ص)، وكانت تجيب أهم عشائريهم وقتئذ، وبلغ عدد رجالهم في عهد الهمداني ١٥٠٠ نسمة، وحكم حضرموت في زمن النبي (ص) أمراء لقبوا بالعباهلة وقد أسلم الأمير الكندي قيس بن أشعث في زمن النبي (ص) فلما توفي النبي (ص) ارتد عن الإسلام ولكنه سرعان ما غلب على أمره»^(١) وكانت «سيون» - وهي مقر سلطان «الكثيرة» تعد أهم مدينة في حضرموت ومن المدن المهمة أيضاً بها «القسم» ومنها يمكن الوصول إلى قبر هود عليه السلام على وادي برهوت وأهم قبائل حضرموت «بريك» وهم يتوارثون لقب شيخ في المنطقة المحيطة بـ «شبو» وآل عمرو وبنو «كندة».

وقد ذهب المستشرقون الذين توفروا على دراسة أحوال حضرموت إلى أنه توجد بها «إلى جانب القبائل والرعية طبقة قائمة بذاتها هم السادة ويمثلون الطبقة الدينية الأرستقراطية بالبلاد وعددهم كبير... ويلقبون بالحبيب وينقسمون إلى أسريوارث رؤساؤها لقب الشرف ويرفع الناس كثيراً من هؤلاء السادة إلى مقام الأولياء.. ويردون نسبهم إلى الشيخ أحمد بن عيسى أعظم أولياء حضرموت الملقب بعامود الدين ويقال إن هذا الشيخ سبط من أسباط الحسين في الطبقة السابعة من ذريته.»^(٢)

(١) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد ٧، ص ٤٦٠ - ٤٦١.

(٢) المرجع السابق - ص ٤٦٤.

وكانت حضرموت مجهولة من العالم الغربي حتى عام ١٨٤٣ عندما زارها Adolph Wrede ولم يكدها يكتشف جزءاً من أرضها حتى عرف أنه أوربي فأسرع بالخروج من البلاد، وبعده بخمسين عاماً قدم إلى حضرموت المستشرق Leo Hirsch والمستشرق Bent وزوجته.

وقد منح امتياز البحث عن الزيت لشركة Retroleum Concessions في حضرموت وعدن وتملكها نفس الشركات التي تملك شركة البترول العراقية وقد أنشئ في «المكلا» حزب وطني قام بأعمال إيجابية عام ١٩٥١.

مسقط وعمان

وقد حدد وضع هذه السلطنة المستقلة الدولي بحكم محكمة لاهاي عام ١٩٠٥.

وهي تقع في أقصى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، ويبلغ طول شاطئها نحو ألف ميل تمتد من حدود سلطنة «قشن وسقطرة» إحدى محميات عدن الشرقية إلى مدخل الخليج العربي.

وقد ظهر البرتغاليين على مسرح مسقط في عام ١٥٠٨ فأحرقوا مدينة مسقط وبنوا مكانها محطة بحرية ومعملاً، وقد زادت أهمية مسقط بالنسبة للبرتغاليين بعد أن طردوا من الشاطئ الفارسي عام ١٦٢٢، ثم تداعى نفوذهم وتمكن العرب من طردهم عام ١٦٥٠، وفي عام ١٧٣٧ تغلب الفرس على مسقط، ولكن لم تكد تنقضي أربعة أعوام حتى نشأت أسرة آل بوسعيد وزاد نفوذها في المنطقة ^(١). وفي عهد سعيد بن أحمد الإمام الثاني لأسرة بوسعيد وقع

(١) يقرر أحمد حمدي حافظ ومحمد الشرقاوي في كتابهما «عمان وإمارات الخليج العربي» ص ١٨ - ١٩ أن «المنافسة في عمان بدأت حين وفد عليها للمرة الأولى عرب من الجنوب وعرب من الشمال ولم تخمد جذوتها إلا قليلاً وكان عرب الشمال يعرفون في عمان باسم النزارية وعرب الجنوب يعرفون باسم اليمنية وقد نشبت حرب أهلية منذ أكثر من مائتي سنة أسفرت عن تسمية الشماليين باسم الغافرية والجنوبيين باسم الهناوية وكانت آل بوسعيد قبيلة غير ذات شأن من

اتفاق عام ١٧٩٨ مع شركة الهند الشرقية الهولندية يقضي بأن يفضل البريطانيون على الفرنسيين والهولنديين في المعاملات مع بلاده، وفي عام ١٨٠٤ تولى العرش أقوى سلاطين هذه الأسرة وهو سعيد بن سلطان وامتاز عهده (١٨٠٤ - ١٨٥٦) بالتوسع والرخاء، وقد وقع مع فرنسا معاهدة في عام ١٨٠٧ أباحت للرعايا الفرنسيين حرية التنقل، ونقل عاصمة ملكه عام ١٨٣٢ إلى زنجبار في شاطئ أفريقيا الشرقي، وفي عام ١٨٣٣ عقد سعيد بن أحمد مع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة وقعها إدموند روبرتسن عن الجانب الأمريكي في قصر السلطان بمسقط وقد تضمنت «منح سكان بلاد أمريكا رخصة الدخول في أي بندر من بنادر جناب السيد سعيد بن السيد سلطان حامي مسقط» كما تضمنت أن «أهل يونيتد ستيت سكان بلدان أمريكا إذا

الهنداوية تسكن داخل عمان وفي عهد سعيد بن أحمد الذي استمر حكمه الاسمي من سنة ١٧٨٣ إلى ١٨٠٣ استطاع كبار آل بوسعيد أن يحولوا اهتمامهم من المجال الروحي إلى المجال الدنيوي ومن داخل عمان إلى الساحل وأصبحت مسقط مركزاً لهم ... وفي سنة ١٨٠٠ كان الموحدون - الوهابيون أنصار محمد بن عبد الوهاب - في زحفهم قد وصلوا إلى المداخل الغربية لعمان وكانت واحة البريمي أول قاعدة استولوا عليها وظلت هذه الواحة المركز الاستراتيجي لأعمالهم الحربية في عمان السنين السبعين التالية، ومن البريمي تقدموا بسهولة على طول الساحل العربي أو عبر الجبال صوب مسقط أو إلى داخل عمان مباشرة... ولم يوافق الإباضيون الذين يعيشون داخل عمان على بعض تعاليم الموحدين النجديين... ويعتبر أهل عمان النجديين غافرية، ولعل سبب ذلك أن معظم ما يلقونه من تأييد محلي مستمد من رجال هذه الفئة، وقد بادر كثير من الغافرية إلى نشر مبادئ الموحدين في حين عمل كثير من الهنداوية بأقصى جهدهم لتضييق نطاقها».

أرادوا أن يصلوا إلى أحد بلدان السلطان لأجل البيع أو الشراء فمرخص لهم، وفي دخول رؤوس أموالهم لا تمنع وإذا أرادوا أن يسكنوا فلا جناح عليهم»^(١).

وفي عام ١٨٣٩ وقع مع بريطانيا معاهدة نصت على أن «رعايا صاحب الجلالة البريطانية يمنحون الحرية الكاملة في الدخول والإقامة والمتاجرة والمروء بفضائعهم في جميع ربوع أراضي صاحب العظمة سلطان مسقط»^(٢).

وفي عام ١٨٥٤ تنازل سعيد بن أحمد لبريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا عن جزر «كوريا موريا» وكان التنازل بدون مقابل وعدن تدار بواسطة المقيم البريطاني في الخليج العربي لحساب محافظ عدن، ثم تقاسم أبناء سعيد بن أحمد حكم السلطنة فانفرد فرع منهم بحكم الجانب الأفريقي وانفرد الفرع الآخر بحكم مسقط وعمان، والسيد سعيد بن تيموّر سلطان مسقط وعمان الحالي الذي تولى الحكم عام ١٩٣٢ هو ثالث حاكم من سلالة هذه الأسرة، وقد احتفل عام ١٩٤٤ بانقضاء مائتي عام على تولي هذه الأسرة حكم مسقط وعمان.

وقد اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية عام ١٨٦٢ على احترام استقلال مسقط وعينت كل منها قنصلا لها هناك.

وقد شهد عهد سالم بوسعيد الذي تولى الحكم عام ١٨٦٦ فترة لها أهميتها الخاصة في حياة هذا القطر العربي ولا تزال آثارها بادية في النزاع القائم بين فريقي الإباضيين أهل عمان وهم الغفرية والهنأوية، ذلك أنه في عام ١٨٦٨

(١) المرجع السابق - ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق - ص ٢٣.

قادر عزان بن قيس وهو من آل بوسعيد - الأسرة الحاكمة في مسقط - فرقة من فرسان الرستاق واستولى على «بركا» ثم انضم إليه اثنان من زعماء الهناوية هما صالح بن علي رئيس قبيلة الحارث وسعيد الخليلي وهاجموا مسقط واستولوا عليها، وفي أكتوبر عام ١٨٦٨ أعلن إباحيو عمان مبايعة عزان بن قيس^(١).

وفي عام ١٨٦٩ تغلب الإمام الهناوي عزان بن قيس على الوهابيين واستولى على واحة البريمي، ثم تغلب على قبيلة بني شكيل الغافرية واستولى على حصن بهلا في عمان الوسطى وتوالت انتصاراته فاستولى أخوه إبراهيم بن قيس على «أزكي» و «نزوي» وهنا ظهر على مسرح التاريخ العماني تركي بن سعيد عم السلطان سالم بعد سعيد المعزول وكان البريطانيون قد أقنعوه بقبول النفي إلى الهند فعاد بتحريضهم في يونيو عام ١٨٧٠ وتغلب على الإمام عزان بن قيس وقتل عزان في آخر يناير ١٨٧٠، وبذلك سقطت إمارة الهناوية ولم يطل عمرها أكثر من عامين وبضعة أشهر، ولم تقم لها بعد ذلك قائمة بسبب استفحال الخلاف بين الغافرية والهناوية فريقي الإباحيين وقد استغلت بريطانيا مساعدتها لتركي بن سعيد (١٨٧١ - ١٨٨٨) فوقعت معه عام ١٨٧٣ معاهدة خاصة بإلغاء تجارة الرقيق، ولما تولى ابنه فيصل السلطنة وقع مع بريطانيا معاهدة في عام ١٨٩١ تتضمن أنه «لا تمنع أية سلعة من الدخول إلى أراضي سلطان مسقط أو الخروج منها ولا تفرض رسوم جمركية على البضائع التي تصدر من تلك الأراضي دون موافقة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية فيما

(١) يذهب المرجع السابق ص ٢٩، إلى أنه «بايعت الإمام» جماعة من زعماء الغافرية ولما اتضح أن الحكومة الجديدة ترى إلى الاصطباغ بصبغة هناوية ظاهرة ظلت بقية الغافرية ممتنعة عن الاعتراف بها».

يتعلق بأشخاصهم وممتلكاتهم في داخل أراضي صاحب العظمة سلطان مسقط بامتيازات خارج النطاق».

وبعد التوقيع على هذه المعاهدة بيوم واحد وقع السلطان فيصل تعهداً يقضي بأنه «يقطع عهداً ووعداً على نفسه وعلى ورثته وخلفائه بأنه لن يتنازل مطلقاً عن أراضي مسقط وعمان أو أية ملحقة من ملحقاتها ولن يبيعها أو يقدمها رهناً أو يسمح باحتلالها بأيّة طريقة كانت إلا للحكومة البريطانية»^(١).

ومنذ القرن الماضي اقتصرت سلطة سلاطين مسقط على المناطق الساحية وظفار.

أما قبائل المناطق الداخلية فقد ثاروا في عام ١٩١٣ وانتخبوا سالماً بن راشد الخروصي إماماً ينافس سلطان مسقط في سلطته، وذلك بسبب اتفاق الغافرية والهنأوية، ومنذ عام ١٩٢٠ ظل خليفته الإمام محمد بن عبد الله الذي تولى الإمامة بعد قتل سالم بن راشد الخروصي يدير المناطق الداخلية من مقر حكمه في «نزوى» جنوب الجبل الأخضر ولو أن سلطته لم يعترف بها دولياً^(٢).

والرقابة البريطانية على استغلال موارد الثورة الطبيعية في هذا القطر وفي باقي الأحميات، كاملة وقد أقر السلطان في عام ١٩٢٣ بألا يستغل آبار الزيت

(١) المرجع السابق - ص ٣٨.

(٢) وفي عام ١٩٢٠ وقعت بريطانيا نائبة عن مسقط معاهدة مع إمام عمان عرفت باسم معاهدة «السيب» عينت الحدود بين الإمامة والسلطنة «أحمد حمدي حافظ ومحمود الشرفاوي» نفس المرجع ص ٥٦ وقد انتخب الإمام غالب بن علي الهنائي إماماً لعمان عام ١٩٥٤ فاحتل «عبري» و «الرسناق» وهو الذي قاد الثورة ضد السلطان سعيد بن تيمور عام ١٩٥٧.

ولا يمنح امتيازات البحث عنه بغير استشارة الممثل البريطاني، وقد احتكرت ذلك الحق إحدى الشركات البريطانية.

وفي يوليو ١٩٥٣ منح امتياز البحث عن الزيت في منطقة «ظفار» لشركة إنجليزية أيضاً وينتهي امتياز الزيت في مسقط وعمان في عام ٢٠١٢^(١).

وقد لاحظ بعض رجال القانون الأمريكيون «أن مركز مسقط أوضح من مراكز غيرها من ولايات الخليج، فحكومة مسقط لم تتنازل تنازلاً تاماً عن الاشتراك في صلات الولاية الخارجية، يضاف إلى ذلك أن نشر المعاهدة التجارية الحديثة التي عقدت مع بريطانيا في «سلسلة المعاهدات البريطانية الرسمية قد يدل على أن المعاهدة يجب أن تعد ملزمة دولياً، وأن مسقط تعد من أشخاص القانون الدولي، ولو أن السلطان قد تنازل عن بعض حقوق سيادته إلى بريطانيا».

كان السلطان تيمور قد كتب إلى القنصل البريطاني بمسقط في يناير ١٩٢٣ رسالة يقرر فيها «رداً على كتابكم المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٣٢ لحيط جنابكم علماً بأننا نوافق على ألا نستغل البترول الذي قد يعثر عليه في أية بقعة تدخل في نطاق أراضينا وأننا لن نمنح أحداً أذنناً باستغلاله دون استشارة الوكيل السياسي في مسقط وموافقة حكومة الهند السامية».

ولايات الخليج العربي

كان الشاطئ الغربي للخليج العربي ينقسم إلى قسمين، أولهما يتبع العربية السعودية، والثاني يتكون من ولايات أو «مشيخات» مستقلة استقلالاً صورياً تربطها ببريطانيا معاهدات حماية، ولم يكن العالم يعرف شيئاً عن هذه الولايات إلى عهد قريب، ولكنها بدأت تثير اهتمام العالم منذ أصبحت محطات لخطوط المواصلات الدولية ومنذ اكتشاف الزيت فيها.

وأهم هذه الولايات: الكويت والبحرين وقطر وتليها في الأهمية ولايات ساحل المهادنة وهي «أبو ظبي» و «دبي» و «الشارقة» و «كلبة» و «رأس الخيمة» و «أم القيوين» و «عجمان» و «الفجيرة»، ومن المعروف أن الشاطئ الغربي للخليج العربي يضم على الأقل نصف كمية الزيت الموجودة في العالم.

وقد قرر المؤرخون البريطانيون أن بريطانيا ظلت تعمل بثبات على تدعيم سيطرتها على المشيخات العربية في الخليج، فبدأت بتقديم نصائحها لمقاومة القرصنة والنخاسة ثم انتقلت إلى إحالة الخلافات بين الشيوخ إلى المقيم البريطاني في «بشير» الذي أصبح بذلك حاكماً فعلياً للخليج العربي، وأخيراً في عام ١٨٦٩ أغرت شيوخ ساحل المهادنة على التعهد بألا يتنازلوا عن أية أراض وألا يتعاقدوا مع أية حكومة أخرى غير الحكومة البريطانية، وبعد توتر العلاقات مع روسيا عام ١٨٧٨ اتسع نطاق تلك الاتفاقيات بين الحكومة البريطانية وشيوخ الخليج فانضم إليها شيوخ البحرين وقطر عندما جددت

المعاهدات معهم عام ١٨٨٠ وأضيف إليها تعهدهم بألا يقبلوا أي ممثلين دبلوماسيين أو قنصلين إلا بموافقة بريطانيا، وفي عام ١٨٨٥ - بعد أن ضمت روسيا إليها منطقة في حدود أفغانستان - أصبحت الحرب متوقعة بين الدول العظمى، وزادت مخاوف بريطانيا، وصرح كيرزون عام ١٨٩٢ عندما كان وكيلاً لوزارة الهند «يجب أن أعد تنازل أية دولة عن ميناء على الخليج الفارسي لروسيا - الحلم العزيز الذي يداعب الكثيرين من الوطنيين الذين يعيشون في وادي نيفا أو الفولجا - إهانة متعمدة لبريطانيا وإخلالاً بالحالة الراهنة وتحريضاً دولياً على الحرب، ويجب أن أتهم الوزير البريطاني الذي يسلم بذلك بخيانة وطنه» وفي نفس الوقت أثنى كيرزون على إجراء بريطانيا الخاص بمنع سلطان عمان من التنازل عن أية قطعة من أراضيه أو تأجيرها فقال «إننا نعين حاكمها وغلي سياسته ولذلك يجب ألا نسمح بأي نفوذ منافس».

وإذا استثنينا عمان فإن وضع باقي ولايات الخليج العربية كان يشبه الوضع في محمية عدن، ولو أن الصلات السياسية التي كانت تربطها ببريطانيا قد تكون أضعف فيما يختص بعدم ادعاء الحكومة البريطانية فيها لحق التشريع وبعدم بسط كامل مظاهر «الحماية» عليها.

وكانت العلاقات بين بريطانيا وبين تلك الولايات التي تحدت مع البحرين في عام ١٩١٣، ومع قطر في عام ١٩٢٩ ومع الكويت في عام ١٩٣٥، ومع مسقط في عام ١٩٣٥، لا تكاد تختلف إلا في بعض التفاصيل، والوضع في مسقط الناتج من سبق استقرار حقوق لدول أجنبية أخرى في الولاية قد ينجم عنه خلاف دولي بين بريطانيا وغيرها إذا أصرت على الاستئثار باستغلال موارد الزيت، وفي هذا يقرر بعض رجال القانون الأمريكيون: «مما

يدعو إلى التساؤل. إلى أي مدى يصل استعداد الدول الأخرى لقبول إخضاع رعاياهم للمحاكم الإنجليزية التي تصدر أحكامها على الأجانب طبقاً لأوامر تصدر من المجالس البريطانية المحلية وليست مستندة على اتفاقات دولية كانت تلك الدول الأخرى طرفاً فيها؟».

وولايات الخليج العربي مشار إليها في الوثائق البريطانية على أنها «ولايات مستقلة مرتبطة باتفاقات مع حكومة جلالة الملك» ويعقب هذا البعض على ذلك بأن هذا الوضع يصعب أن يحدد وصفه بدقة في القانون الدولي».

وقد جاء في المعاهدة البريطانية - الإيطالية التي عقدت في عام ١٩٣٨ عند الإشارة إلى أراضي الحكام العرب الخاضعة للحماية البريطانية التصريح البريطاني التالي: «بينما تحتفظ حكومة المملكة المتحدة لنفسها بحرية اتخاذ الخطوات التي تراها ضرورية لإقرار النظام في هذه الأراضي فإنها تعزم الإبقاء على استقلال الحكام العرب الداخلي تحت حمايتها».

وقد عاد رجال القانون الأمريكيون فقرروا بشأن ما إذا كانت المعاهدات مع هذه الولايات العربية ملزمة دولياً أو لا أن من العسير أن نقول واثقين إن المعاهدات مع البحرين وساحل المهاذنة وقطر والكويت تعد ملزمة دولياً، فتأكيد بريطانيا لاستقلال هذه الولايات قد يحدد هذا الاتجاه، وهذا لا يعني طبعاً أن هذه الأقطار يمكن أن تعد دولياً ذات سيادة في مفهوم القانون الدولي ولكن قد يضعها في مصاف طائفة من الأقطار شبيهة بتونس ومراكش - قبل إعلان استقلالهما - التي تعد معاهدات الحماية الموقعة بينهما وبين فرنسا ملزمة دولياً، ومع ذلك فإن مركز تونس ومراكش قد حدد بوضوح عن طريق الاتفاقات الدولية وقرارات المحاكم الدولية أكثر من مركز ولايات الخليج العربي.

ويبدو جلياً للقارئ أن اهتمام رجال القانون الأمريكيين بهذه المنطقة بالذات وبالوضع القانوني الدولي فيها منشؤه التنافس بين الولايات المتحدة وبريطانيا على اقتصاديات الزيت.

أما بشأن التحرر من النفوذ الأجنبي فإن نفس هؤلاء المعقبين الأمريكيين قد سجلوا، «أن الحركات نحو استرداد العرب لاستقلالهم تمتد سريعاً، والآراء العتيقة المستندة على الضروريات العملية التي كانت ذريعة الإدارة الاستعمارية تتلاشى أمام الآراء الغربية الحديثة وتكتل المجموعات الإقليمية، وهذه المنطقة بأجمعها - من جهة نظر القانون الدولي - تعد من أهم المناطق».

إمارة الكويت :

اكتسبت هذه الامارة العربية، التي تقع غرب الخليج العربي وشرق العراق والمملكة العربية السعودية، اسمها من كلمة (الكوت) وهذه الكلمة تعني عند العراقيين وعند العرب من سكان المنطقة على الخليج العربي مجموعة من المساكن الصغيرة المتلاصقة كما أن هذه الكلمة عند تصغيرها بـ «الكويت» تعني المكان القريب من البحر أو النهر الصالح لرسو المراكب الصغيرة، وأول ما يعرف عن الكويت في العصور الحديثة يعود إلى القرن السابع عشر الميلادي، إذ بنى محمد بن عريعر زعيم بني خالد في أواخر ذلك القرن حصناً صغيراً في تلك المنطقة اتخذه مخزناً للمؤن والذخيرة، وكان يخرج منه للغزو أو للرعى ثم يعود إليه بعد ذلك^(١).

(١) حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر، «سجل الكويت اليوم، لمحات في جغرافية الكويت وتاريخها»، ١٩٥٦، ص ٦.

وقد ظهرت في تاريخ الكويت الحديث بضع أسر عربية كآل الصباح وآل خليفة والزاييد والجلاهمة والمعاودة، ولكن أسرة الصباح برزت بين هذه الأسر العربية ومن المعروف أن آل الصباح ينتسبون إلى نفس القبيلة العربية التي تنتسب إليها أكثر من أسرة حاكمة في شبه الجزيرة العربية كآل سعود في المملكة العربية السعودية، وآل خليفة في البحرين، وهذه القبيلة هي قبيلة عنزة، كما أنه روى عن تاريخ أسرة الصباح أنها انتقلت إلى الكويت من الهدار بنجد وأنهم مروا بقطر في طريقهم إلى الكويت ثم عبروا البحر ولم يستقروا في الكويت إلا بعد معركة نشبت مع آل سالم عند «رأس تنورة» التي تقع بين البحرين والأحساء، وكان أول مقامهم في «المخراق» ثم في «الصبية» التي تقع شمال شرق الكويت، وقد تبهت الحكومة التركية - التي كانت تقع شبه الجزيرة العربية تحت سيادتها. إلى خطر استقرار هذه الأسرة العربية القوية فطاردتهم واضطروا إلى الانتقال إلى الكويت حيث استقروا منذ نهاية القرن السابع عشر.

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن تاريخ آل صباح لا يتجاوز سنة ١٧١٦ «وهي السنة التي تحالف فيها الشيخ سليمان بن أحمد رئيس آل صباح وخليفة بن محمد رئيس آل خليفة وجابر العتيبي رئيس الجلاهمة فاستخلصوا الكويت من الفرس وسكنوها.

وقد زاد في تقدم الكويت وعمرانها استيلاء الفرس على البصرة سنة ١٧٧٦ فقد كان ذلك مدعاة لمهاجرة الكثيرين من السكان إلى الكويت

ويذهب حافظ وهبه في نفس المرجع ص ٧٠ إلى أن «الكويت» وتعني «القلعة» كلمة برتغالية كثر استعمالها بعد دخول البرتغاليين خليج فارس.

والزبارة ... وقد ساعد على ذلك احتلال عرب بني عتبة البحرين سنة ١٧٨٣»^(١).

ومؤسس أسرة الصباح العربية الحاكمة هو صباح الأول الذي يرجح أنه تولى الحكم عام ١٦٩٨، وقد خلفه في حكم الكويت ابنه عبد الله ثم ابنه جابر الذي تولى الحكم عام ١٨١٣ والذي اشتهر بسخائه مما أضفاه على أهل الكويت بعاذل حكمه من حياة رغدة فأطلقوا عليه اسم «جابر العيش» وفي عهده وصل المصريون إلى الكويت عام ١٨٣٨ - ١٨٣٩ وعينوا لهم مندوباً سياسياً هناك، وخلفه في حكم الكويت ابنه صباح الثاني^(٢) الذي خلفه ابنه عبد الله الثاني عام ١٨٦٦، ثم تولى حكم الكويت محمد بن صباح الثاني عام ١٨٩١ ونشبت في أثناء حكمه منازعات عنيفة بينه وشقيقه جراح من جانب وشقيقهما الثالث مبارك من جانب آخر.

وفي عهد محمد تيبنت الدولة العلية أنها أخطأت في تمكين آل الرشيد حكام «حائل» من القضاء على عبد الرحمن آل سعود إمام «الرياض»، وكان انقضا آل الرشيد على السعوديين قد استمر منذ عام ١٨٩٠ مما اضطر عبد الرحمن إلى أن يهيم على وجهه مع ابنه عبد العزيز وثلاثة من أنصاره في صحراء «الربع الخالي» عام ١٨٩٥، ولما كان محمد الصباح أمير الكويت على علاقة طيبة مع الآستانة فقد أوعزت إليه الحكومة التركية أن يدعو عبد الرحمن آل

(١) حافظ وهبه، نفس المرجع، ص ٨٢، ٨٣.

(٢) ظهرت بريطانيا للمرة الأولى في الكويت عام ١٨٥٠ بالمشروع قصير الأجل الذي وضعه الكولونيل «شيزني». لمد سكة حديدية في وادي نهر الفرات تنتهي عند الكويت.

سعود إلى إمارته وأن يستضيفه على أن تتحمل الحكومة نفقات ضيافته، وقد قبل عبد الرحمن تلك الدعوة وهو يجهل البواعث السياسية التي خلفها، وتزوج عبد العزيز زوجته الأولى في الكويت عام ١٨٩٥، وفيها عرف مبارك الصباح أخ محمد حاكم الكويت الذي كان منفيًا في الهند ثم عاد إلى الكويت تسبقه شائعات عن الأموال التي كان ينفقها دون أن يعرف أحد مصدرها، وقد عمل عبد العزيز آل سعود مع مبارك، وعن طريقه، وفي ذلك الثغر العربي المتصل بتجارة العالم شهد عبد العزيز للمرة الأولى نشاط الجاسوسية الدولية ورجال السياسة ووكلاء الدول الأجنبية من فرنسيين وإنجليز وألمان وروس.

وفي نهاية عام ١٨٩٧ قتل مبارك الصباح أخاه محمد وأعلن نفسه أميراً على الكويت، وكان هذا الانقلاب الكويتي ذا أثر بالغ في مصير السعوديين، فإذا كان محمد قد استضافهم بإيعاز من الحكومة التركية فإن مباركاً كان يعيل إليهم، فلما تغيرت السياسة التركية عادت الحكومة التركية فأوعزت إلى آل الرشيد بأن من يتسيطر على الرياض ونجد يجب أن تمتد سيطرته إلى الكويت وأن يكون له منفذ على البحر، ووعدته بأن تتنازل لهم عن ميناء الكويت إذا طردوا مباركاً واعترفوا بسلطة الحكومة التركية.

وكان النفوذ التجاري الألماني قد بدأ يتسرب إلى تركيا بشكل واضح وبدأت ألمانيا تسد جزءاً كبيراً من احتياجات تركيا العسكرية، وأعقب ذلك أن تقدمت إحدى الشركات الألمانية إلى الحكومة التركية بطلب منحها إمتياز مد خط سكة حديدية بين قونية - حلب - الموصل - بغداد، واشترت الشركة الألمانية المعارضة الفرنسية بعقد اتفاق يقضي باقتسام المصالح الخاصة بالسكة الحديدية والمصالح المصرفية مع الجانب الفرنسي.

وفي تلك الفترة كان موقف بريطانيا موقفاً مواتياً للمشروع الألماني، فإن تهديد مركز بريطانيا في الشرق الأوسط كان لا يزال صاعداً بشكل عنيف من روسيا وفرنسا، ففي عام ١٨٩٢ ألح السفير البريطاني في برلين على الألمان بأن ينموا مصالحهم التجارية في الخليج العربي كرد على التسلل الروسي في تلك المنطقة، وفي عام ١٨٩٨ رحب البريطانيون بمنح امتياز السكة الحديدية إلى الألمان وصرح لورد سالسبوري «إننا نرحب بهذه الامتيازات لأن ألمانيا عن طريقها تستطيع أن تتعاون مع مصالحنا في الخليج الفارسي» وعقبت صحيفة «التايمز» بأنه إذا لم يعهد بمد خطوط السكك الحديدية التركية إلى البريطانيين فإن الألمان أفضل من غيرهم في تولي هذه المهمة، ولاحظت صحيفة «المورنج بوست» بأن الامتياز أعطى ألمانيا سبباً لمناهضة العدوان في آسيا الصغرى من الشمال، كما أن بعض الاستعماريين من طبقة «سيسل رودس» و«جوزيف شامبرلين» باركوا ذلك المشروع، وفي عام ١٩٠٠ قامت البعثة الفنية الألمانية التي كانت مكلفة بتخطيط الطريق الذي كان مقرراً أن تسلكه السكة الحديدية بزيارة الكويت وحاولت إغراء الشيخ مبارك على قبول عرض يقضي بمنحها امتيازاً لإنشاء محطة لنهاية تلك السكة الحديدية وميناء بحري فلما رفض شيخ الكويت ذلك العرض طبقاً للاتفاق السري الذي كان معقوداً بينه وبين حكومة الهند البريطانية قبل ذلك بعام - أي اتفاق ٢٣ من يناير عام ١٨٩٩ حرض الألمان الحكومة العثمانية التي كان الشيخ يتبعها اسماً على إرسال حملة لتأكيد سيطرة تلك الحكومة عليه.

وقد أعد مبارك جيشاً من عشرة آلاف مقاتل بعد أن علم أن آل الرشيد قد بدأوا هجومهم، وقد تقدم آل الرشيد متغلبين على قوات مبارك في موقعة

«الصريف» - ١٧ من مارس عام ١٩٠١ - حتى وصلوا إلى بعد بضعة كيلومترات من الشاطئ، وترثوا للانقضاء على ثغر الكويت في أغسطس عام ١٩٠١، وساد الاضطراب في صفوف الكويتيين، واستعد عبد الرحمن وابنه عبد العزيز للرحيل قبل وصول آل الرشيد، عندما وصلت بارجة بريطانية وأعلن قائدها أن مباركاً «صديق» للحكومة البريطانية وأنها تحميه، كما أخطر آل الرشيد بأن ينسحبوا من أرض الكويت، وفي نفس الوقت أخطرت الحكومة البريطانية الباب العالي بذلك.

وقبل ذلك بقليل، أي في أبريل عام ١٨٩٩، كانت الحكومة الألمانية قد عقدت اتفاقاً مع الحكومة التركية على مد سكة حديدية بين برلين - والآستانة - بغداد ينتهي عند الكويت، وقد أثار تنفيذ مشروع خط سكة حديد برلين - بغداد قلق بريطانيا لأن هذا الخط لو تم لقطع الطريق البري إلى الهند، وهو الطريق الذي كانت تحرص بريطانيا كل الحرص على ألا يقع تحت سيطرة دولة منافسة، وكانت بريطانيا إذ ذاك تسيطر على كل الطرق البحرية المؤدية إلى الشرق، طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا، وطريق السويس - عدن عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، ولم يبق إلا الطريق البري الذي يمر في أراض تابعة للدولة العثمانية فوطدت بريطانيا العزم - إن عاجلاً أم آجلاً على السيطرة عليه، وكانت روسيا من جانبها تفكر في مد سكة حديدية بين باكو - أصفهان - إيزد عبر إيران ينتهي عند بندر عباس على الشاطئ الشرقي للخليج العربي، ولم تكن روسيا القيصرية وهي ترنو إلى السيطرة على هذه المنطقة تنظر بعين الارتياح إلى استقرار الألمان ولا الإنجليز على الخليج العربي، وبذلك كان محور التسلسل الألماني يتجه من الشمال الغربي إلى الجنوب

الشرقي، والخور الروسي من الشمال إلى الجنوب، والخور الإنجليزي لم يكن يبدأ من إنجلترا بل من الهند متجهاً من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي عبر المحيط الهندي وخليج عمان، وكلها تلتقي وتفترق ثانية في نفس النقطة، الكويت، ومن هنا برزت فجأة أهمية هذه المنطقة.

ولما كان محمد أمير الكويت يحكم هذه الإمارة لحساب الأتراك حلفاء الألمان فقد تبينت بريطانيا أن تركه معناه ترك الباب مفتوحاً للمطامع الألمانية، ولذلك قرر البريطانيون أن يحلوا أخاه مباركاً محله، وفي أثناء إقامة مبارك في بومباي استمالوه إلى جانبهم وأمدوه وكلاء «مكتب الهند» بالمساعدات الضخمة طمعاً في الخدمات التي يمكن أن ينالوها منه فيما بعد، وهذا هو سر الأموال التي تناقلت الشائعات أنه كان ينفقها، وأولئك الوكلاء هم أنفسهم الذين أعدوا الانقلاب الذي تولى مبارك على أثره حكم الكويت بعد قتل أخيه محمد، وهم الذين وعدوه بالمساعدة ضد هجوم آل الرشيد.

وقد سجلت الوثائق الرسمية الكويتية عن هذه الفترة أنها «شهدت بين عامي ١٨٩٦ - ١٩١٥ الصراع بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا وتركيا على هذه المنطقة العربية بأجمعها وبالذات على الكويت لموقعها الجغرافي القريب من الهند تاج الإمبراطورية البريطانية والمتصل بدروب الجزيرة العربية شمالاً وشرقاً وجنوباً من ناحية أخرى حيث كان للدولة العثمانية المكان الأول في تلك الجزيرة فضلاً عما توقعه الجيولوجيون من وجود الزيت فيها».

وسجل المؤرخون البريطانيون عن هذه الفترة أن القنصل الروسي في بغداد كان يضع خطة الحصول على ميناء روسية وقاعدة بحرية على الخليج العربي.

وعلم في عام ١٨٩٨ أن نقابة نمساوية - روسية تقدمت إلى الحكومة العثمانية بطلب منحها امتيازاً لمد سكة حديدية من طرابلس السورية إلى الكويت أفضل الموانئ الطبيعية على الخليج العربي، وكانت بريطانيا قبل ذلك بوقت قصير قد رفضت طلباً تقدم به الشيخ مبارك حاكم الكويت لحمايته، ولكن في ضوء الظروف الجديدة أرسل لورد كيرزون - الذي كان إذ ذاك قد أصبح نائب الملك في الهند - المقيم البريطاني في الخليج للتفاوض على عقد اتفاق سري مع الشيخ قبل به الأخير أن يتعهد بعدم تأجير أراضيه أو التنازل عنها بدون موافقة بريطانيا، وقد لخص كيرزون السياسة البريطانية في هذه المنطقة قائلاً: «أنحن على استعداد أن تنازل عن سيطرتنا على الخليج الفارسي ونقسم سيطرتنا على المحيط الهندي؟ أنحن على استعداد أن نحرّم إقامة سكة حديد وادي الفرات أو ما يشبهها من المشروعات على إنجلترا وأن نحللها ونجعلها حقيقة راهنة لروسيا؟ هل ستصبح بغداد عاصمة روسية جديدة في الجنوب؟».

ومما يلفت النظر في حكم مبارك الصباح المعاهدات التي عقدها مع بريطانيا، وقعت أولها في ٢٣ من يناير ١٨٩٩ وبمقتضاها عين مقيم بريطاني في الكويت، ووقعت الثانية في عام ١٩٠٠، والثالثة في عام ١٩٠٤، وقد اعترفت بريطانيا في هذه المعاهدات بأسرة مبارك الصباح كأسرة حاكمة على الكويت كما اعترفت باستقلال الكويت الداخلي، وإن فرضت حمايتها على هذا القطر العربي كما قيدهت ألا يسمح باستغلال أرضه لأية دولة أخرى إلا بموافقة بريطانيا.

وفي أثناء حكم مبارك الصباح استطاع عبد العزيز آل سعود أن يخرج من الكويت مؤيداً بأسرة الصباح إلى الرياض عاصمة وطنه عام ١٩٠١ وأن يتغلب على آل الرشيد ويعيد حكم آل سعود على نجد، في ١٥ من يناير عام ١٩٠٢.

وفي ٢٧ من أكتوبر ١٩١٣ كتب الشيخ مبارك الصباح خطاباً إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رحب فيه بزيارة الأميرال البريطاني لبلاده.

وفي الحرب العالمية الأولى احتلت القوات البريطانية الكويت لتقوية الحصار المضروب على الأتراك في حاييل والعراق.

وفي ٢٩ من نوفمبر عام ١٩١٥ توفى مبارك الصباح وتولى حكم الكويت ابنه جابر الثاني ولكنه لم يلبث أن توفى في ٥ من فبراير عام ١٩١٧ وخلفه أخوه سالم بن مبارك الصباح الذي وقعت في عهده معركة «حمص» بين الكويت ونجد وهي الموقعة التي بدأت الكويت بعدها في بناء سور حول مدينة الكويت العاصمة يبلغ طوله نحو خمسة أميال لحماية العاصمة من المهاجمين.

وفي عام ١٩٢١ توفى سالم الصباح وخلفه ابن أخوه أحمد بن جابر الصباح الذي عقدت في عهده معاهدة «العقير» التي عينت الحدود بين الكويت ونجد عام ١٩٢٢.

وأهم ما يلفت نظر المؤرخ في حكم أحمد جابر الصباح، وبالذات في يوم ٢٣ من ديسمبر عام ١٩٣٤، منحه امتياز البحث عن الزيت لشركة زيت الكويت في أرض الكويت وفي المنطقة المحايدة وهذه الشركة وهي Kuwait Oil Co تملكها مناصفة شركة D'Arcy Kuwait Oil Co وهي فرع من شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ALOC وشركة Gulf Kuwait Co وهي فرع من شركة Gulf Oil Gorp.

وقد سويت أثناء حكم أحمد جابر الصباح أوجه الخلاف بين الكويت

والملكة العربية السعودية ووقعت الدولتان ثلاثة اتفاقات بينهما في ٥ من مارس عام ١٩٤٠، الأول معاهدة صداقة وحسن جوار، والثاني معاهدة تجارية، والثالث اتفاقية تسليم مجرمين^(١).

وفي ٢٨ من يونيو ١٩٤٨ منح امتياز البحث عن الزيت واستغلاله لمدة ستين عاماً في كل المنطقة المحايدة الشائبة غير المحددة بين الكويت والسعودية بما فيها الجزر والمياه الإقليمية وتبلغ مساحتها ١٩٥٠ ميلاً مربعاً إلى شركة American Independent Oil Co. وتملكها عشر شركات هي:

Hancock Oil Co., Phillips Petroleum Co.

Ashland Oil and Refining Co. Signal Oil and Gas Co., Sunray Oil Corp.,

Ralph K. Davies., Globe Oil and Refining, Deep Rock Oil Corp.,

J.S. Abercombie Co., Lari Oil and Gas Co.^(٢)

وفي أواخر يناير عام ١٩٥٠ توفي أحمد جابر الصباح وخلفه عبد الله السالم الصباح في ٢٥ من يناير ١٩٥٠ الذي كان قد لفت أنظار الكويتيين بحكمته منذ تولى رئاسة مجلس الشورى أي الهيئة التشريعية الكويتية عام ١٩٣٨.

(١) حافظ وهبه - نفس المرجع - ص ص ٨٨ - وقد تمت المفاوضات بينه وبين الوكيل السياسي البريطاني.

(٢) Leonard M. Fanning, Ibid., p. 366.

وقد بلغ احتياطي الزيت الخام في آخر ١٩٥٧، ٨,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ طناً مترياً وبلغ إنتاجها عام ١٩٥٦، ٥٥ مليون طن متري، محمد زكي عبد المتعال، نفس المرجع، ص ١٢ - ١٣.

وامتياز الزيت ينتهي عام ٢٠٢٦ وقد بدأ في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وهو يشمل كل مساحة الكويت أي نحو تسعة آلاف ميل مربع قد بلغ الناتج من الزيت الكويتي يومياً عام ١٩٥٣ ثمانمائة وواحد وستين ألف وسبعمائة برميل وبلغ مجموع ما دفعته شركات الزيت كحصيلة لحكومة الكويت عام ١٩٥٢ مائة وتسعة وثلاثين مليون دولار، مع أنه لم يكن يتجاوز اثني عشر مليون ومائتي ألف دولار في عام ١٩٥٠.

البحرين :

هذه الولاية تتكون من أرخبيل من الجزر في خليج البحرين تحد شرقاً بشبه جزيرة قطر وغرباً بالأحساء التابعة للعربية السعودية، وأهم جزر الأرخبيل هي جزيرة البحرين التي يبلغ طولها ثلاثين ميلاً وعرضها عشرة أميال، وحقول الزيت تقع حول التلال المعروفة باسم جبل الدخان التي تقع في المنطقة القاحلة وسط الجزيرة، وفي شمال شرق جزيرة البحرين تقع جزيرة المحرق وبين الجزيرتين ميناء عميق يستخدم كقاعدة بحرية بريطانية، وللبحرية الأمريكية وحدات هناك هي الأخرى، ومطار المحرق كان يعد أعظم المخطات الجوية في الخليج آنذاك.

والعاصمة مقر الحكومة هي «المنامة» ويطلق عليها عادة «البحرين»، ونشير هنا إلى أن الأثرين قد كشفوا في البحرين قبوراً مما يدل على أن الأرخبيل قد سكنته أقوام من عصور ما قبل التاريخ، وقد ذهب البعض إلى أنهم كانوا من الفينيقيين.

وكان البرتغاليون قد احتلوا البحرين عام ١٥٠٧ وبنوا بها قلعة لاتزال آثارها باقية، ولكن العرب أخرجوهم منها عام ١٦٠٢ بحملة قدمت من إيران، وتسرب النفوذ الإيراني إلى البحرين في أوقات متقطعة بين عامي ١٧٣٥،



الشيخ حمد بن عيسى

١٧٨٢ عندما أعاد العرب آل خليفة
غزوها من شبه الجزيرة العربية، وفي عام
١٧٩٩ هاجمها إمام مسقط واستولى عليها
عام ١٨٠١ ولكنه اضطر للجلاء عنها بعد
أن احتلها النجديون الذين كانت حركتهم
قد امتدت إلى الأحساء، وعين إمام نجد
وكيلاً عنه في حكم البحرين وقطر عام
١٨١٠ إلى أن أجلاهم في العام التالي إمام
مسقط أي في ١٨١١.

ومنذ عام ١٨١٦ تتولى أسرة آل
خليفة حكم البحرين، وهذه الأسرة تنتسب
إلى قبيلة عنزة من أواسط نجد في بطن شبه
الجزيرة العربية، وقد جاؤا مع آل الصباح
إلى الكويت ومنها انتقلوا إلى «الزبارة» التي
لا تبعد عن البحرين إلا مسافة قصيرة،
وهذه الرواية يؤيدها آل خليفة أنفسهم،
ولكن بعض المؤرخين يذهبون إلى أن آل
خليفة من قبيلة آل أبو فلاح التي ينتسب
إليها حكام «أبي ظبي»^(١)، كما يذهب آخرون إلى أنهم قدموا من «أم قصر»
على مقربة من شط العرب.

(١) يوسف الفلكي «قضية البحرين بين الماضي والحاضر» ص ١١

ومؤسس هذه الأسرة هو محمد بن خليفة الذي انتقل من الكويت إلى «قطر» ثم إلى «الزبارة» واستطاع أن يجمع ثروة من مزاولة الصيد وقموبل الغواصين الباحثين عن اللؤلؤ، وأول من انتقل إلى البحرين هو ابنه أحمد بن محمد آل خليفة الملقب باسم «أحمد الفاتح»، وكانت هذه الولاية العربية الأخيرة موطن ثلاث قبائل، هي آل صباح، والجلاهمة، وآل خليفة، وكان الأولون يتولون الحكم والجلاهمة يزاولون العمل في البحر وآل خليفة يزاولون التجارة على أن توزع بينهم الأرباح مثالثة، ودام هذا الحلف خمسين عاماً إلى أن انفصل آل خليفة عن الحلف عام ١٧٦٦ ورحلوا إلى «الزبارة»، وقد انتهز الإنجليز فرصة الخلاف بين الأخين «محمد» و «علي» آل خليفة وعينوا عيسى بن علي حاكماً على البحرين عام ١٨٧٠ وظل حاكماً حتى عام ١٩٢٣ عندما طعن في السن وتولى ابنه حمد بن عيسى وقد توفي عيسى عام ١٩٣٢ كما توفي حمد بن عيسى، وحكم بعده سلمان بن حمد.

وفي عام ١٨١٩ عقدت بريطانيا مع البحرين معاهدة للتعاون ضد القرصنة. وفي عام ١٨٢٠ ارتبطت أسرة آل خليفة بمعاهدة مع شركة الهند الشرقية البريطانية، ولكن الحكومة الفارسية ظلت تطالب بحقوق السيادة على البحرين مستندة إلى مذكرة بريطانية مؤرخة في ٢٣ من أبريل ١٨٦٩ زعم أن لورد كلاريندون اعترف فيها بحق إيران في السيادة على جزيرة البحرين، وقد عرض هذا الخلاف على عصبة الأمم عام ١٩٢٧ عندما احتجت إيران على المعاهدة البريطانية السعودية التي التزم فيها الملك عبد العزيز آل سعود بعدم التدخل في شؤون شيخ البحرين ولا في شؤون غيره من مشايخ ولايات الخليج، ثم عادت إيران إلى الاحتجاج عندما منح الشيخ آل خليفة امتياز الزيت في

عامي ١٩٣٠، ١٩٣٤ إلى بعض الشركات الغربية، وظل الدكتور مصدق متمسكاً بذلك الاحتجاج كما تمسكت به بعد ذلك حكومة زاهدي.

وأهم ما اعترض حياة البحرين الدولية هو اكتشاف الزيت فيها، وقد التزم عيسى بن علي آل خليفة للحكومة البريطانية بشأن الزيت - في ١٤ من مايو ١٩١٤ بالتعهد التالي:

«تعهد من شيخ البحرين بخصوص الزيت بتاريخ ١٨ جمادي الثانية ١٣٣٢هـ الموافق ١٤ مايو ١٩١٤».

من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، شيخ البحرين إلى الميجر آبي. تريفرسي آ.ثي.

المعتمد السياسي في البحرين.

استلمت كتابكم الكريم رقم ٥٣٠ المؤرخ ١٨ جمادي الثانية ١٣٣٢هـ، ١٤ مايو ١٩١٤م، حول موضوع إمكانية الحصول على زيت النفط في البحرين، وكما أبلغت سعادتكم في كتابي المؤرخ ١٧ جمادي الثانية ١٣٣٢ بأنه عندما يحين الوقت للحصول على ذلك، فسأستشير بالتأكيد المعتمد السياسي، إني بهذا أكرر لكم إذا كان ثم أمل في الحصول على زيت النفط في بلاد البحرين فلن أباشر استغلاله بنفسي، ولن أقبل طلبات أي جهة بخصوص النفط بدون استشارة المعتمد السياسي في البحرين وبدون موافقة الحكومة السامية، وهذا ما لزم والله يحفظكم والسلام».

وقد منح أول امتياز للبحث عن الزيت في الجانب العربي للخليج في ديسمبر ١٩٢٥ إلى نقابة بريطانية تولت البحث عن ذلك الزيت في البحرين،

وفي عام ١٩٢٧ حصلت شركة أمريكية على تنازل من النقابة البريطانية ولكنها لم تستطع أن ترضخ للشروط التي أملتها شركة (I.P.C) Irak Petroleum Co. فباعَت التنازل الصادر لها إلى شركة Standard Oil Co. of California وبعد مفاوضات اشتركت فيها الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية منح الامتياز لشركة Bahrain Petroleum Company وهي فرع مسجل في كندا من شركة Standard Oil of California واشترطت الحكومة البريطانية عليها استخدام عدد معين من الموظفين البريطانيين وفي عام ١٩٣٦ حصلت شركة Texas Oil Co. على خمسين في المائة من الأسهم، وهذا هو الذي يفسر جنسية الشركة الكندية وإدارتها في الولايات المتحدة مع أن نسبة كبيرة من موظفيها بريطانيون، وواضح مما سبق أن الشركتين اللتين تتمتعان بالامتياز في البحرين تشتركان في شركة «أرامكو» في العربية السعودية.

وينتهي امتياز الزيت في البحرين عام ٢٠٢٤ وهو يشمل كل مساحتها وقد بلغ ما دفع لحكومة البحرين عن حصتها من إنتاج الزيت عام ١٩٥٢ ستة ملايين وثلاث مليون دولار.

وبلغ الناتج من زيت البحرين يومياً عام ١٩٥٣ ثلاثين ألف ومائة برميل.

وبلغ مجموع ما دفعته شركات الزيت كحصيلة لحكومة البحرين عام ١٩٥٢ ستة ملايين وثلاثمائة ألف دولار. مع أنه لم يكن يتجاوز ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف دولار عام ١٩٥٠.

وفي ٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ أصدر حاكم البحرين شبه مرسوم بتعيين الحدود الساحلية وإيضاح وجهة نظر ولايات الخليج العربي بشأن المناطق

الخاصة بقاع البحر خارج المياه الإقليمية التي يستحق لهذه الولاية فيها منح امتيازات البحث عن الزيت واستغلاله. وقد جاء في هذا المرسوم:

«بهذا نحن سلمان بن حمد الخليفة حاكم البحرين نصرح بأن قاع البحر والطبقة الأرضية الحدرية الواقعة حد البحار العامة في الخليج الفارسي المتاخمة للمياه الإقليمية من البحرين والممتدة في اتجاه البحر إلى الحدود والتي ستعين أكثر ضبطاً عندما تدعو المناسبة وذلك على مبادئ عادلة بواسطتنا بعد التشاور مع الحكومات المجاورة، تخص بلاد البحرين وخاضعة لدائرة اختصاصها وسلطتها المطلقتين.

وليس في هذا البيان ما يعتبر أن يمس السيادة على الجزر أو وضع قاع البحر وطبقة الأرض الحدرية التي تقع حذر أي مياه إقليمية.

وليس في هذا البيان ما يعتبر أن يمس صفة البحر العامة من مياه الخليج الفارسي فوق قاع البحر وخارج المياه الإقليمية أو وضع الفضاء الجوي فوق مياه الخليج الفارسي خارج المياه الإقليمية أو صيد الأسماك أو حقوق اصطيد اللؤلؤ التقليدية في مثل هذه المياه^(١).

وثلاثا سكان البحرين من أهل السنة والثلث من الشيعة.

قطر :

وهي شبه جزيرة تقع في منتصف الجانب الغربي من الخليج العربي ولم تحدد حدودها مع العربية السعودية حتى العام ١٩٩٦.

وتعود صلات قطر ببريطانيا إلى عام ١٨٨٢.

(١) المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد ٥ - ص ١٤١.

وفي ٣ من نوفمبر ١٩١٦ عقدت المعاهدة بين قطر وبريطانيا على نسق المعاهدات المعقودة مع مشيخات ساحل المهادنة تضمنت نصلاً يلزم قطر بالحصول على موافقة بريطانيا قبل منح أي امتياز خاص بصيد اللؤلؤ أو غيره تتولى حكم قطر أسرة آل ثاني، ويعود حكم الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني إلى عام ١٩٤٩.

وكانت شركة Petroleum Development, P.D.L (Qatar) قد حصلت في ١٧ من مايو ١٩٣٥ على امتياز البحث عن الزيت. وهي شركة بريطانية تابعة لشركة Petroleum Concessions وقد حفر أول بئر عام ١٩٣٧ وبدأ الإنتاج عام ١٩٤٩ وزاد زيادة استدعت مد خطوط أنابيب عرضها ١٢ بوصة إلى أم سعيد في الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة.

وفي عام ١٩٥٠ عرضت شروط الامتياز الممنوح لـ P.D.L. على هيئة تحكيم فقررت أنه يشمل كل أرض قطر ومياهها الإقليمية. وهذه الشركة تملكها نفس الشركات التي تملك شركة الزيت العراقية I.P.C.

وقد منح امتياز يشمل عشرة آلاف ميل مربع من قاع البحر خارج الشاطئ إلى شركة International Marine Oil Co. ولكن هذه الشركات تنازلت عن الامتياز في عام ١٩٥٢ وحلت فيه إحدى الشركات التابعة لـ Royal Dutch Shell Co.

وبلغ مجموع الناتج من الزيت القطري يومياً عام ١٩٥٣ خمسة وثمانين ألفاً ومائتي برميل.

وفي عام ١٩٥٢ حصل شيخ قطر على موافقة الـ P.D.L. على المناصفة

في أرباح الزيت على نسق الاتفاقات المعقودة مع جيرانه، وبذلك ارتفع ما دفعته الشركة من مليون دولار عام ١٩٥٠ إلى تسعة ملايين دولار عام ١٩٥٢^(١). وكان شيخ قطر يستخدم مستشاراً بريطانياً كما أن هناك ممثلاً سياسياً بريطانياً، والعملة المتداولة هناك هي الروبية الهندية، وينتهي امتياز الزيت عام ٢٠١٠.

ساحل المهادنة :

وهو الجزء من الجانب الغربي للخليج العربي الممتد شرقاً من قطر إلى مدخل الخليج يتكون من سبع مشيخات «هي أبو ظبي» و «دبي» و «الشارقة» و «كلبة» و «رأس الخيمة» و «عجمان» و «الفجيرة» وأهمية هذه المشيخات - من وجهة النظر الدولية - تنحصر في إمكان العثور على زيت في أراضيها أو عدم إمكان ذلك، وقد سبق أن أشرنا إلى سلسلة معاهدات الحماية التي تربط هذه المشيخات ببريطانيا.

وقد قامت شركة Petroleum Development (Tricial Coast) Ltd. التي تملكها - كزميلتها في قطر - نفس الشركات التي تملك شركة الزيت العراقية L.P.C. بحفر عدة آبار تجريبية في «أبو ظبي» و «دبي» وقد نشب خلاف بين شيخ أبو ظبي والشركة صاحبة الامتياز عام ١٩٥١ عرض على التحكيم وكان الشيخ يطالب بحقه في منح امتياز لشركة Superior Oil Co. في قاع البحر خارج المياه الإقليمية. وقد قررت هيئة التحكيم لاحقاً لشركة P.D.L. في

^(١) Tha Royal Institute p. 120

وقد بلغ احتياطي الزيت في آخر ١٩٥٧، ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ طناً مزيماً، محمد زكي عبد المتعال، ص ١٢.

الادعاء وقد منحت امتيازات الزيت في قاع البحر خارج مياه قطر الإقليمية لشركة Anglo-Iranian وخارج مياه «دبي» الإقليمية لنفس الشركة بالاشتراك مع Compagnie Francaise des Petroles.

وفي عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ضغطت الحكومة السعودية على شيخ «أبي ظبي» بسبب واحة «بريمي» التي تتكون من ثماني قرى متاخمة لحدود سلطنته «مسقط» وقد ذهبت الحكومة السعودية إلى أن هذه الواحة كان يحكم جزء منها أحد أتباع الحكومة السعودية، وقد حصل شيخ «أبي ظبي» وسلطان مسقط على تأييد الحكومة البريطانية في التمسك بحقوقها على الواحة. وقد أظهر هذا النزاع خطأ ترك الحدود غير معينة المعالم. وهو الخطأ الذي ظلت تلك الحكومات سادرة فيه قبل أن تكتسب هذه المناطق أهمية اقتصادية بسبب اكتشاف ثروتها المعدنية.

أبو ظبي :

وقد حدث عام ١٩٢٥ أن أرسلت الحكومة السعودية أحد ممثليها إلى واحة البريمي لكي يباشر أعمال السيادة فيها على اعتبار أنها داخلية في حدود «الأحساء» التي تعد أرضاً سعودية، ورغم أن مساحة الواحة لا تزيد عن ٩٨٥ كيلومتراً مربعاً إلا أن النزاع بين السعودية ومشايخه أبي ظبي وسلطنة مسقط وعمان تطور فشمّل منطقة تبلغ مساحتها ٧٣ ألف ميل مربع لأن «البريمي» تقع على مفترق الطرق بين تلك الأقطار جميعاً.

وقد قدم الأمير فيصل آل سعود إلى الحكومة البريطانية أثناء زيارته لندن عام ١٩٣٨ مذكرة استند فيها إلى حقوق وراثية السعوديين لتلك المناطق وقد ذهبت

تلك المذكورة إلى أن «التمسك بهذا المبدأ يجعل قسماً كبيراً من أراضي حضرموت وظفار وعمان وأبي ظبي ضمن أراضي جلالة الملك عبد العزيز آل سعود».

وفي عام ١٩٤٩ وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً إلى ممثلي شركة «أرامكو» التي لها امتياز الزيت في السعودية عقب تجولهم في هذه المنطقة جاء فيه: «تعتبر الحكومة البريطانية أن مشيخة أبي ظبي تمتد حتى «خور العديد» ولذلك يعتبر وجود ممثلي شركة «أرامكو» عند نقطة شمال «صفق» تعدياً على حق المشيخة المشمولة بالحماية نظراً لوجود الجند السعوديين مع ممثلي الشركة»^(١).

وقد اتضح فيما بعد من بيانات الصحف البريطانية أن اتجاه حكومتها إلى عد القريتين الجنوبيتين من «البريمي» تابعتين لسلطنة مسقط وعمان وعد القرى الست الباقية تابعة لمشيخة أبي ظبي.

ولما اشتد النزاع على «البريمي» عقد بلندن مؤتمر بين ٨ ، ٢٤ أغسطس ١٩٥١ ولما لم يسفر المؤتمر عن نتيجة اتفقت الحكومتان البريطانية والسعودية على التحكيم ووضعت أسسه في ٣٠ من يوليو ١٩٥٤.

دبي :

تقع هذه المشيخة في جنوبي شرق الخليج العربي بين مشيختي «أبي ظبي» و «الشارقة» وقد وقعت هذه المشيخة أثناء حكم سعيد بن مكتوم معاهدة مع بريطانيا يمثلها الفتنت كيرنيل تريفور Trevor المقيم السياسي بالخليج العربي في ٢ مايو ١٩٢٢ تعهد فيها الشيخ العربي بما يأتي:

(١) أحمد حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي - «عمان وإمارات الخليج العربي» ص ٦١، ٥٩.

«لا يخفى عليكم أننا نوافق - إذا وجد الزيت في بلدنا - على ألا نمنح أي امتياز بشأنه لأي شخص إلا إذا عينته الحكومة البريطانية السامية».

وكانت هذه المشيخة هي أكبر مشيخات ساحل المهادنة وفيها مقر المعتمد البريطاني للساحل.

الشارقة :

تقع هذه المشيخة في أقصى جنوبي شرق الخليج العربي، ويتبعها خورفكان وكلبة على خليج عمان، وقد وقعت أثناء حكم الشيخ خالد بن أحمد معاهدة مع بريطانيا يمثلها المقيم السامي «تريفور» في ١٧ من فبراير ١٩٢٢ تعهد فيها الشيخ العربي بما يأتي:

«غرضي من كتابة خطاب الصداقة هذا إليكم هو إزجاء تحياتي إليكم والسؤال عن صحتكم وثانياً لا يخفى عليكم أنني أكتب هذا الخطاب إليكم بإرادتي الحرة وأعطي التعهد لجنا بكم بأنه - إذا اكتشف منجم زيت في أراضي - فإنني لن أعطي أي امتياز بشأنه لأجانب إلا للشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية».

وكان بهذه المشيخة مطار بريطاني، كما كان هناك مطاراً بريطانياً آخرًا في جزيرة داس التي تتبعها.

رأس الخيمة :

وقعت مع بريطانيا في ٢٢ من فبراير ١٩٢٢ معاهدة مماثلة للمعاهدة

المعقودة مع «الشارقة» وتستغل شركة إنجليزية أكاسيد الحديد الأحمر التي
يأحدى جزرها.

أم القيوين :

وقعت هذه المشيخة مع بريطانيا في ٨ من مايو ١٩٢٢ ماثلة
للمعاهدة المعقودة مع «أبي ظبي» و «دبي».

عجمان :

وقعت هذه المشيخة مع بريطانيا في ٤ من مايو ١٩٢٢ ماثلة
للمعاهدة المعقودة مع «أبي ظبي» و «دبي» و «أم القيوين».

الفجيرة :

مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات ماثلة للمعاهدات التي تربط باقي مشيخات
ساحل المهادة.

العرب على طريق الاستقلال

بعد أن ذكرنا نبذة كافية عن تحرر كل من سوريا والعراق ولبنان والاردن من الاستعمار الإنكليزي والفرنسي وحصول كل منهم على نوع من الإستقلال المنقوص كما سنرى لاحقاً.

نتابع في هذا الجزء الحديث عن استقلال بعض الدول العربية الإفريقية لكننا سنبدأ بثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ومن ثم نتابع الحديث عن استقلال ليبيا وتونس فالمغرب فالجزائر.

الثورة العراقية ١٩٤١ أو ثورة رشيد عالي الكيلاني

حاولت بريطانيا في بداية الحرب العالمية الثانية دفع العراق إلى إعلان الحرب على دول المحور. ولكن الوطنيين الأحرار في العراق رفضوا هذه السياسة، والتفوا حول رشيد عالي الكيلاني، وحصلوا على تأييد الجماهير. وحاولت السلطات البريطانية إثارة القلاقل بمساعدة نوري السعيد وأعوانه ضد حكومة رشيد عالي الكيلاني الوطنية. ولكنها فشلت في ذلك، الأمر الذي أثار حفيظتها، ودفعها إلى شن حملة دعائية ضد سياسة الكيلاني "النازية" تمهيداً لشن عدوان مسلح على العراق.

وكان العراق في تلك الفترة يمثل ضرورة حيائية ذات أهمية خاصة بالنسبة لبريطانيا من أجل الوصول إلى الهند، وذلك بسبب الحاجة إلى أرض العراق الواسعة، وما بها من مطارات، وطرق مواصلات، وعقد اتصال للخطوط الجوية، بالإضافة إلى وجود حقول النفط في كل من الموصل وكركوك وحاجة بريطانيا إلى هذه المادة التي لا غنى عنها للمجهود الحربي. وكانت الاتفاقية المعقودة بين العراق وبريطانيا تسمح لهذه الأخيرة بأن تستخدم في حالة الحرب اثنين من المطارات مع حق المرور بكافة الوسائل اللازمة لقواتها. وكان المطار الأول يقع في الحبانية على بعد ستين ميلاً تقريباً في اتجاه جنوب غرب بغداد. أما المطار الآخر فهو مطار "شن الدبان - أو - شيان" وهذا يقع على بعد عشرين ميلاً في اتجاه الغرب من البصرة.

كانت قوة العراق مكونة من أربع فرق : اثنتان منها في بغداد، بالإضافة إلى لواء ميكانيكي مدعم بثلاثين دبابة، وفوجي مشاة منقولين على عربات نقل كبيرة، وستين طائرة حديثة نسبياً. أما القوات البريطانية الموجودة في العراق فكانت تضم : سرب قاذفات قنابل (٢٤٤) يضم ثلاثين طائرة في مطار "سن الدبان - شيبا"، وثمانين طائرة أكثرها من النماذج التي ألغي استخدامها في مطار الحبانية (الذي كان المعهد الرابع لتدريب الطيارين) كما كانت تضم قاعدة الحبانية ١٨ عربة مدرعة قديمة. وكان مارشال الجو "ه.ج. سمارت" القائد لهذه القوات جميعها، وكان معروفاً بعدم قدرته على مجابهة المواقف المعقدة الماثلة لما كان عليه موقف العراق في بداية عام ١٩٤١، وكان قد تم في الواقع إعداد مخطط يتضمن زج قوات ميكانيكية وإدخالها عن طريق فلسطين بهدف احتلال الحبانية، والتقدم منها إلى بغداد، والعمل في الوقت ذاته على إنزال لواء من القوات الهندية في خليج البصرة للاستيلاء على مطار "سن الدبان - شيبا" لكن هذه القوات كانت ضعيفة. كما أن بعد المسافة وطول الطريق البحري والأرضي (عبر الصحراء) كان سيرغم القوات على قضاء فترة زمنية طويلة في التحرك مما قد يجعل وصولها إلى أهدافها في وقت متأخر جداً وبذلك تفقد العملية أهميتها مما قد يعرض المخطط بأكمله للفشل. هذا بالإضافة إلى أن قوات الإنزال البحري في البصرة قد تصطدم بالقوات العراقية. وكانت مسيرة الأحداث وتطوراتها المتسارعة تفرض على القيادة البريطانية العمل بسرعة كبرى والتدخل العاجل بالقوات، حتى لو كان ذلك بقوات قليلة. ولم يكن هناك وسيلة أفضل من النقل الجوي يمكن اعتمادها لإنقاذ الموقف المتدهور.

في يوم ١٧ نيسان (أبريل) تحركت قوة مكونة من أربعمئة ضابط

وجندي من قوات اللواء الملكي البريطاني الخاص، واستقلت الطائرات إلى قاعدة "سن الدبان - شيبا" وبدأت في العمل منذ وصولها بهدف مساعدة اللواء الأول للفرقة العاشرة الهندية، وتمكينه من النزول عند خليج البصرة. وبعد تنفيذ هذه المهمة كان على القوة ذاتها أن تتحرك جواً إلى الموقف حيث كان الوضع يتزايد خطورة. وكان رشيد عالي الكيلاني قد أحاط المطار بأحد عشر فوجاً، ومعهم ٥٠ مدفعاً، وعزل القوات البريطانية. كما أوقف تدفق النفط من أنبوب كركوك - حيفا، ومنع دخول قوات بريطانية جديدة إلى العراق. وقامت القوات العراقية بالهجوم على المركز البريطاني في الرطبة. وأرغمت الحامية المتمركزة فيه على التراجع والانسحاب في اتجاه محطة ضخ النفط (H.4)، وأصبحت قاعدة انطلاق القوات البريطانية ذاتها مهددة. وفي هذا الموقف، وبعد أن أصبح مارشال الجو "سمارت" في حالة عزلة تامة عن قواته الضعيفة المكلفة بالدفاع، والتي كانت بعيدة عنه مسافة ثلاثمائة ميل، أصدر المارشال "سمارت" أوامره بالهجوم، وكانت أوامره متأخرة جداً.

كان ونستون تشرشل، رئيس الوزراء في الحكومة البريطانية آنذاك، يتابع باهتمام كبير تفاقم الموقف ويقدر خطورته. فأصدر تعليماته لمعالجة الأزمة، وأمر باستخدام القوة في الوقت ذاته، والضرب إذا ما اقتضى الأمر بذلك. على أن تكون الضربات قوية وحاسمة قدر المستطاع.

في يوم ٢ أيار (مايو) بدأت طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني، القاذفة منها والمقاتلة، بالإقلاع من مطار الحبانية والهجوم على القوات العراقية ومواقعها ومطاراتها ومعسكراتها. بالإضافة إلى قصف الطرق العراقية. وكان رد فعل رئيس الوزراء العراقي رشيد عالي الكيلاني : الإعلان عن إلغاء المعاهدة العراقية

البريطانية، والتهديد بنسف السفارة البريطانية في بغداد، إذا ما قام الطيران البريطاني بقصف العاصمة العراقية (وكانت السفارة البريطانية تضم جهاز السلك الدبلوماسي والموظفين البريطانيين في جميع أنحاء العراق وعائلاتهم وأولادهم) وسحب جميع الخبراء والمهندسين البريطانيين العاملين في منطقة كركوك، ونقلهم إلى السفارة البريطانية في بغداد التي تحولت إلى مركز اعتقال للبريطانيين، واحتلال كركوك من قبل الجيش العراقي، وتوجيه القوات العراقية لحصار قاعة الحباية، وإعلان حالة الحرب، واستنفار القبائل وتوجيهها لدعم الجيش.

واستجابت الجماهير العراقية، والشعب العراقي لنداء الثورة فأسرعت للوقوف إلى جانب الجيش. واستطاعت القبائل في منطقة البصرة أن تقدم دعماً حقيقياً للقوات المسلحة، بحيث لم تتمكن القوات البريطانية من رفع طوق الحصار طوال أكثر من شهر كانت فيه أعمال القتال مستمرة.

نجحت الطائرات البريطانية في السيطرة على سماء المعركة، ووجهت السلطة البريطانية إنذاراً طالبت رشيد عالي الكيلاني والضابط القائد وزعماء الجيش بتسليم أنفسهم خلال فترة ٢٤ ساعة كشرط لإيقاف العمليات القتالية، لكن أحد لم يستجب للإنذار، واستمرت طائرات سلاح الجو الملكي بقصف القوات العراقية طوال اليوم الأول للعدوان. واضطرت الطائرات للقيام بمائتي وعشر طلعات من أجل إلقاء كمية ٣٥ طناً من القنابل، وبعد ذلك أصبح باستطاعة قوات المشاة التي كانت قد وصلت عن طريق الجو أن تبدأ هجومها على القوات العراقية، واضطرت القوات العراقية أمام الضغط المتزايد للقوات المحمولة جواً أن تراجع حتى مراكزها الأولى وقواعد انطلاقها.

واستمرت أعمال القتال دون توقف. وفي ليل ٥ - ٦ أيار (مايو) قامت القوات البريطانية بعملية استطلاع أمكن بواسطتها الوصول إلى معرفة دقيقة حول حجم الخسائر التي تكبدتها القوات العراقية، وكانت في حدود ٥٠٠ قتيل، بالإضافة إلى تدمير ٧٥ مركبة، ووقوع ٤٠٠ أسير من القوات العراقية بيد البريطانيين، وبدأ الضغط على القوات البريطانية يتراجع تدريجياً.

نتيجة لإعلان الحرب، ووقوع المعارك، توجه رشيد عالي الكيلاني إلى ألمانيا النازية يطلب دعمها وتأييدها، وأعلن استقلال الديار العراقية عن كتلة الجنيه الاسترليني، وأعد نموذجاً جديداً للنقد، ولم يكن لدى العراق رصيد ذهبي يكفي لتغطية النقد الذي سيتم إصداره، ونجح رشيد عالي الكيلاني بإجراء اتصالات مع هتلر تم فيها الاتفاق على إرسال الذهب المطلوب لتغطية النقد مقابل حصول ألمانيا على فائز المنتجات العراقية. وتم إرسال ما يعادل ثلاثة ملايين جنيه ذهبي حملها إلى العراق وزير ألماني على طائرة ألمانية خاصة، ولكن وصول هذه التغطية كان متأخراً فاضطر الوزير الألماني لحمل الذهب ثانية والعودة به إلى ألمانيا.

في يوم ٨ أيار (مايو) وصلت أول طائرة ألمانية لدعم الثورة العراقية. وهبطت في مطار الموصل، وفي ١٦ أيار (مايو) قامت ثلاث طائرات يقودها طيارون ألمان بالهجوم على مطار الحبانية، واستمر وصول الطائرات الألمانية إلى العراق، كما وصل مطار الموصل ٢٠ طائرة إيطالية، وفي الوقت ذاته قام رشيد عالي الكيلاني بإجراء اتصالات مع الاتحاد السوفييتي للحصول على الأسلحة، واستجاب الاتحاد السوفييتي لطلب حكومة العراق، وأخذ الجيش العراقي في الاستعداد لاستقبال الأسلحة الجديدة، وهنا ظهرت مشكلة جديدة هي عدم

توفر الوقود للطائرات، بسبب حصر الكميات والسيطرة عليها بواسطة القوات البريطانية والخبراء البريطانيين، وكان لهذا العامل أثره في إضعاف قوة الثورة.



وينستون تشرشل

أمام هذا الموقف، قررت القيادة البريطانية احتلال مطار الحبانية بأقصى سرعة ممكنة وذلك لأن الجيش العراقي الذي استطاعت القوات البريطانية تجريده من سلاحه في المعارك الجارية قد يتحول إلى قوة خطيرة إذا ما وصلت أسلحة الدعم من الاتحاد السوفييتي أو ألمانيا. وفي هذه الفترة لم يكن باستطاعة القوات الهندية مغادرة البصرة بسبب الفيضان الذي أعاق القوات الهندية، وجعلها عاجزة عن التحرك إلى الشمال للتدخل في الوقت المناسب. وكان من الممكن تكليف اللواء الميكانيكي القادم من فلسطين بقيادة غلوب باشا لتنفيذ

هذه المهمة نظراً لأنه من التنظيمات سريعة الحركة نسبياً، لكن هذا اللواء كان ملزماً بالسير على محاور الطرق لمسافة أربعمئة ميل عبر الأراضي الصحراوية، وذلك قبل وصوله إلى العراق، ومرة أخرى لم يبق سوى النقل الجوي وسيلة يمكن بها تنفيذ مخطط الهجوم بأقصى سرعة ممكنة.

قامت سرية من اللواء "ايسيكس - الأول" بالتحرك جواً، ووصلت أرض المعركة في الساعة الرابعة صباحاً، وانضمت إليها قوات أخرى، وبدأ السباق للوصول إلى الحبانية من جديد، وقد قامت القوات الآلية بحركة النفاذ واسعة نحو الجنوب وذلك لتجنب الصدام مع المواقع الدفاعية العراقية، وفي الوقت ذاته، تم تدعيم الحامية المدافعة عن المطار باثنين من أفواج المظليين - وكان الفوج الأول من قوة لواء "ايسيكس - الأول" أما الفوج الثاني فهو فوج "غودكا الرابع" بالإضافة إلى لواء البصرة - وكان وصول هذه القوات في يوم ١٨ أيار (مايو)، وفي هذا اليوم تم الاتصال أيضاً مع عناصر استطلاع اللواء الأول المتقدم من فلسطين بقيادة غلوب باشا، وبوصول اللواء الأول، أصبحت هناك قوة كافية لتصفية قاعدة الثورة، فبدأت القوات البريطانية هجومها على بغداد فوراً.

في يوم ٢٥ أيار (مايو) اقتحمت ثلاثة أرتال بعض الخطوط الدفاعية للقوات العراقية وقامت سرية من مظليي لواء "ايسيكس الأول" بدعم هجوم هذه الأرتال حيث نفذت عملية إنزالها على مسافة قريبة من القوات العراقية، وقد تم إنزال سرية المظليين هذه بمهمة منع وصول قوات الدعم العراقية المنطلقة من بغداد، وبدأت بذلك مرحلة من المعارك العنيفة على أبواب العاصمة العراقية، استمرت فترة عشرة أيام، واشتركت فيها الدبابات العراقية، كما أسهمت فيها الطائرات الألمانية، ولكن قوة دفع القوات البريطانية المدعمة

بإمكانات مادية ضخمة ساعدت على تحطيم ميزان القوى وإحراز التفوق بصورة تدريجية، وخلال هذا الاشتباكات أطلقت المدفعية المضادة للطائرات نيرانها على طائرة ألمانية. ونتج عن ذلك سقوط الطائرة وقتل قائدها الألماني "الميجر اكسل فون بلومبرغ" الذي كان يحلق بطائرته فوق أرض المعركة لتوجيه العمليات العراقية ضد البريطانيين.

أظهرت القوات العراقية خلال معاركها بطولات رائعة، وعلى الرغم من التفوق الساحق للقوات البريطانية، فقد استطاع جيش العراق وجهاءه العراق الصمود لمدة شهر كامل، ثم أخذ الموقف في التحول لصالح القوات البريطانية، لا سيما وأن حرب الاستنزاف الطويل، وعدم توفير دعم حقيقي لقوات العراق، قد امتص قدرة العراق الدفاعية.

في يوم ٣١ أيار (مايو)، أصبح الموقف في بغداد بائساً، وكانت جثث القتلى تسد مداخل العاصمة، وأرتال الجرحى تسير دون انقطاع، ووجد رشيد عالي الكيلاني نفسه عاجزاً عن معالجة الموقف المتدهور، فقرر مغادرة العراق واللجوء إلى إيران ووصلها في اليوم ذاته. وفي يوم ١ حزيران (يونيو) دخلت القوات البريطانية بغداد التي اقفرت شوارعها من المارة، وتابعت القوات البريطانية عملها للسيطرة على القطر العراقي، وفي يوم ٢ حزيران (يونيو) تم نقل فوج من المظليين، وهو الفوج الثاني من لواء غوركا الرابع، وأنزله في الموصل، وقد استطاع هذا الفوج اعتقال عدد من الطيارين الألمان، والاستيلاء على طائراتهم الجاثمة فوق أرض المطار وفي الوقت ذاته تم توجيه رتل ميكانيكي نحو الشمال بمهمة الوصول بسرعة إلى حقول النفط في الموصل وكركوك، وذلك لضمان استمرار تدفق الزيت ودعم الجهود الحربية البريطاني بالقوة

اللازمة لتسيير عجلة الحرب، واستطاعت القيادة البريطانية القضاء على الثورة التي كانت تسبب لها قلقاً كبيراً وتهديداً خطيراً خلال مرحلة قاسية جداً من سنوات الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته السلطة البريطانية في القضاء على ثورة الشعب العراقي، فقد بقيت ذكريات هذه الثورة وعقابيلها متفاعلة في ضمير الجماهير العراقية ووجدانها، واستمرت التفاعلات الثورية، وعندما انفجرت ثورة بغداد عام ١٩٥٨ وأطاحت بالنظام الهاشمي، أعلن قادة هذه الثورة أن ثورتهم هي ثمرة ثورة رشيد عالي الكيلاني وثار لها.

جمهورية السودان

ذكرنا سابقاً أنه منذ العام ١٨٢٠ دخل المصريون إلى السودان حيث ارتبط تاريخه إثر ذلك بتاريخ مصر.

وقد بدأ الوعي التحرري يتبلور بشكل واضح في السودان منذ عام ١٩٣٨ أي عقب توقيع المعاهدة المصرية البريطانية في أغسطس عام ١٩٣٦^(١) بتأسيس الهيئة التي أطلق عليها اسم «مؤتمر الخريجين» والتي ضمت عدداً كبيراً من الشبان السودانيين المثقفين وعقدت أول دورة لها في أوائل ذلك العام.

وفي ٢ من أبريل عام ١٩٤٢ قدم «مؤتمر الخريجين» مذكرة إلى حاكم السودان العام - الذي كان يمثل إنجلترا ومصر - طالب فيها بحق السودان في تقرير مصيره.

وفي عام ١٩٤٣ أصدر «مؤتمر الخريجين» قراراً أعلن فيه رغبة السودانيين في قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر.

وفي عام ١٩٤٤ بدأت سودنة وظائف الحكومة المركزية بالسماح

(١) جاء في المذكرة التفسيرية لمشروع قانون الجنسية السودانية أن الرأي العام السوداني لم يتخذ موقفاً إيجابياً حيال موضوع الجنسية «إلا حوالي عام ١٩٣٨ وكان ذلك الاتجاه وثيق الصلة بالحركة الوطنية التي تزعمها السودانيون المتعلمون بعد إبرام المعاهدة الإنجليزية المصرية في سنة ١٩٣٦ وقد كانت هذه المعاهدة أول وثيقة دولية أشير فيها إلى رعاية السودان بأنهم سودانيون».

للسودانيين بـعضوية المجالس الإقليمية، كما أنشئ مجلس استشاري لشمال السودان سمح للسودانيين بـعضويته.

وقد نص دستور عام ١٩٤٨ على إنشاء «مجلس تنفيذي» مكون من عدد يتراوح بين ١٢، ١٨ عضواً نصفهم على الأقل من السودانيين ويضم زعيم الجمعية التشريعية والوزراء وبعض المستشارين الذين لا يتولون وزارات معينة ووكلاء الوزارات، كما نص هذا الدستور على إنشاء «الجمعية التشريعية» التي كانت تضم عشرة أعضاء منتخبين بطريق الانتخاب المباشر يمثلون المدن السبع الكبرى في السودان، واثنين وأربعين عضواً منتخبين بطريق الانتخاب غير المباشر يمثلون باقي أنحاء السودان الشمالي، وثلاثة عشر عضواً يمثلون مجالس المديريات الجنوبية الثلاث، وعشرة أعضاء يعينهم الحاكم العام وأعضاء «المجلس التنفيذي» إذا لم يكونوا قد انتخبوا أو عينوا في الجمعية.

وفي ١٦ من أكتوبر ١٩٥١ صدر القانون المصري رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥١ بتعديل الدستور المصري الصادر في عام ١٩٢٣ وقد نص هذا التعديل على أن:

«تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها، ومع أن مصر والسودان وطن واحد يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص».

وفي نفس اليوم صدر القانون المصري رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١ الذي نص على:

«١ - يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي

السودان، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه وإصداره».

وفي ١١ من يناير سنة ١٩٥٥ أتمت لجنة السودان بحث المناصب الحكومية في جميع الوزارات والمصالح.

وفي ١٠ من أبريل ١٩٥٥ غادر رئيس الوزارة السودانية يصحبه بعض الوزراء السودان للاشتراك في المؤتمر الآسيوي الأفريقي.

وفي ٢٠ من مايو ١٩٥٥ قبل السودان عضواً في الهيئة الصحية العالمية التابعة للأمم المتحدة.

وفي ٩ من نوفمبر ١٩٥٥ غادرت القوات المصرية والبريطانية السودان نهائياً.

وفي ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس النواب قراراً بأن الجمعية التأسيسية مكلفة بدراسة إنشاء حكومة اتحادية للولايات المتحدة الجنوبية الثلاث^(١) كما قرر.

^(١) في المديرية الاستوائية وحدها يبلغ عدد القبائل عشرة على الأقل هي قبيلة «الباري» في «جوبا» و «اللاتولي» في توريت و «المادي» بين جوبا وتوريت و «الشولي» في «نمولي» و «الزاندي» في «يامبيو» وكلها من القبائل التي لا تزال تعيش في نفس المناطق التي كانت تعيش فيها منذ تولي أمين باشا إدارة هذه المديرية حتى عام ١٨٩٠ وقد أشير إليها في كتاب «الحقيقة حول أمين باشا» الذي وضعه فيتا أفندي حسان. وإلى جانب هذه القبائل الرئيسية توجد قبائل فرعية مثل قبيلة

وفي ٢٩ من مايو ١٩٥٧ وافق مجلس النواب السوداني على مشروع قانون الجنسية السودانية^(١).

«الديدنجا» في «كابوتا» شرق النيل الأبيض و قبيلة «الفيجولو» في «لوكا» و قبيلة «الأبو كايا» في «ياي» و قبيلة «المورو» في - «ماريدي» وكلها غرب النيل الأبيض و قبيلة «المونداري» في «تريكاكا» على ضفة النيل الأبيض الغربية. ورغم كثرة القبائل في مديريات جنوب السودان الثلاث فإن الجمعية التشريعية التي أنشئت عام ١٩٤٨ لم تكن تضم إلا ممثلي ثلاث قبائل فقط فمن بين الخمسة الذين كانوا يمثلون المديرية الاستوائية ممثل لقبيلة «الباري» وممثل لقبيلة «المورو» ومن بين الأربعة الذين كانوا يمثلون مديرية أعالي النيل ممثل لقبيلة «الدنكا» - محمود كامل «مصر في السودان» ص ٣٨، ٣٥.

ويبلغ عدد سكان المديرية الاستوائية ٨٧١,٢١٠ وبحر الغزال ٩٩٤,٠٠٤ وأعالي النيل ٨٠٧,٥١٦ من مجموع عدد سكان السودان البالغ ١٠,١٠٩,٥٥٩ ومعظم سكان الأقلية السودانية في المديريات الجنوبية من جنس زنجي ووثيون. Directory of the Republic of the Sudan 1957 - 1958. ص ١٥، ١٦.

نصت المادة ٥ على أنه:

فيما يتعلق بالأشخاص المولودين قبل سريان هذا القانون يكون الشخص سودانياً بال ميلاد إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

- (أ) أن يكون قد ولد في السودان أو أن يكون والده قد ولد فيه.
- أن يكون في تاريخ العمل بهذا القانون متوطناً بالسودان وكان هو أو أصوله من جهة الأب متوطنين فيه منذ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٧.
- أو (ب) إذا كان قد حصل على جنسية السوداني بالموطن بموجب المادة ٣ (١) من قانون تعريف (السوداني) لسنة ١٩٤٨ وحافظ على هذه الجنسية.
- يكون الشخص المولود بعد العمل بهذا القانون سودانياً وقت ميلاده.
- يعتبر سودانياً بال ميلاد حتى يثبت العكس، الشخص الذي وجد أو يوجد مهجوراً من والدين مجهولين.

وفي ١٧ من نوفمبر ١٩٥٨ قام الجيش السوداني بزعماء الفريق ابراهيم
عبود بانقلاب عسكري واعلن تعطيل الدستور المؤقت ثم نادى بجمهورية
السودان العربية الثانية التي تهدف إلى توثيق الصلات بمجموعة الدول العربية
وخاصة الجمهورية العربية المتحدة.

في نفس الجلسة أُعلن استقلال السودان وقرر أيضاً الدعوة لانتخاب
جمعية تأسيسية لتضع الدستور النهائي للسودان.

وفي ديسمبر ١٩٥٥ أقر البرلمان السوداني الدستور المؤقت الذي أصبح
نافذ المفعول منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ والذي نصت المادة الثامنة منه على أن:

«يكون السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة.

تشمل الأراضي السودانية جميع الأقاليم التي كان يشملها السودان
الإنجليزي المصري قبل العمل بهذا الدستور مباشرة».

ونص في مادته العاشرة على أن:

«ينتخب البرلمان خمسة أشخاص يكونون معاً مجلس السيادة».

ونص في المادة ١١ على أنه:

«يكون مجلس السيادة السلطة الدستورية العليا في السودان وتؤول إليه
القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية».

ونص في المادة ٤١ على أن:

«يكون برلمان للسودان من مجلسين، مجلس شيوخ ومجلس نواب»

وفي ١٩ من يناير ١٩٥٦ أصبح السودان عضواً في جامعة الدول العربية.

وفي ١٢ من نوفمبر ١٩٥٦ قبل السودان عضواً في هيئة الأمم المتحدة.

مصر في عهد فاروق



الملك فاروق

في منتصف الثلاثينات كانت هناك تغييرات هامة تقع في مصر. ومع أن كل تغيير منها جرى على غير ما صلة ظاهرة بالآخر، فإن صلات من نوع ما كانت تربط هذه التغييرات كلا منها بالآخر :

كانت هناك مرحلة من الكفاح الوطني على وشك أن تصل إلى نهايتها، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ (بين مصر وبريطانيا) هي علامة هذه النهاية. والحاصل أن الرعيل الأول من جيل المطالبين بالاستقلال كان قد تعرض كثيراً لعوامل النحر والتعرية وأصبح مكشوفاً لقبول أي حل مع بريطانيا يرد فيه ذكر "الاستقلال" وذكر "الجللاء"، حتى وإن كان ذكر الاثنين يجيء مبهماً.

وكان هناك جيل من الشباب الطامح الذي نشأ بعد مناخ ثورة ١٩١٩، وكان هذا الجيل هو الذي مهد لحركة طلبة الجامعة - سنة ١٩٣٥ - التي فرضت على الزعماء التقليديين للأحزاب أن يجتمعوا معاً في جبهة وطنية لمفاوضة الإنجليز. وفي حقيقة الأمر فقد كان هناك ما يمكن تسميته "نصف ثورة" أشاعت في مصر جواً فواراً. لكن هذا الجو الفوار ما لبث أن حُدد بتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦.

وكانت مغامرة "طلعت حرب" العظيمة قد بنت هياكل بنك مصر وشركاته، وشاع بشكل ما إحساس بأن هناك كثيراً يمكن عمله في مجال النمو الاقتصادي، وفي أقل القليل فإن مصرياً بارزاً أثبت عملياً أن النمو ممكن وأن المصريين قادرون عليه.

وفي سنة ١٩٣٦ مات الملك "فؤاد"، وكان حكم هذا الملك المتأثر بالثقافة الإيطالية والقريب من فكرة أسرة "آل سافوي" المالكة في إيطاليا يومها، قد

تراجع مع السنين - وأمام ضغوط الحركة الشعبية - إلى نوع من حكم "آل بورجيا" الذي تغلب فيه دسائس القصور على طموحات الملوك.

ثم إن ولاية العرض انتقلت بعد الملك "فؤاد" إلى ولي عهده فاروق" الذي بدا في ذلك الوقت صبيّاً جميلاً ذكياً ناقص التعليم والثقافة معاً، لكنه بصباه قادر على التعويض. وفي كل الأحوال فإن صباه أعطى مصر إحساساً بأنها قرب وعد جديد.

مضافاً إلى ذلك أن الموقف الدولي كان يتحرك بسرعة - مع ظهور الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، والبلشفية في روسيا - إلى حافة حرب عالمية يمكن أن تندلع في أوروبا، ويمكن أن يصبح الشرق الأوسط واحداً من ميادينها. وذلك المناخ أعطى مصر شعوراً بالخطر إلى جانب الشعور بالأمل ولقاء الشعورين معاً يمكن أن تنتج عنه شحنة كهربية لها ظواهر مدوية مثل البرق والرعد.

إن ذلك المناخ العام المشحون صاحبه علامات تستدعي التأمل :

كان الرجل الذي اختاره الملك "فؤاد" للإشراف على تربية ابنه "فاروق"، والذي رافقه في رحلة العلم التي لم تكتمل إلى بريطانيا، هو نفسه : "عزيز المصري" (باشا)، وهو أول رسول من قوى الثورة العربية الأولى - إبان الحرب العالمية الأولى - للاتصال والتفاوض مع بريطانيا. وهو نفسه صاحب شرط الدولة العربية المستقلة، وهو الشرط الذي رفضه الإنجليز وحاولوا بعده عزل "عزيز المصري"، وفضلوا عليه - وعلى غيره من القوميين العرب - أن يكون تعاملهم مع الأمراء الهاشميين والسعوديين الذين شغلتهم التيجان والعروش المعروضة وقتها في واجهات العالم العربي.

وليس معروفاً لماذا وقع اختيار الملك "فؤاد" على "عزيز المصري" بالتحديد، ولعل الملك الذي ينس من الخلافة العربية الإسلامية لنفسه، حلم بها لابنه، واختار "عزيز المصري" ليكون جسراً يمشي عليه الحلم والفكرة من جيل إلى جيل . ربما.

ورما كانت هناك أسباب أخرى، بينها أن الملك أراد أن ينشأ ابنه نشأة تتفق مع رؤى عصر جديد لمح الملك العجوز قادمًا، وتمنى لابنه الشاب أن يلحق به أو يمكسك بأطرافه. ربما.

وربما أن الملك "فؤاد" أراد تربية ابنه تربية عسكرية صارمة تصور أن "عزيز المصري" يمكن أن يعطيها له ويعوده عليها. ربما.

ولعل الخطأ الذي وقع فيه الملك "فؤاد"، أن اختياره لـ "عزيز المصري" كالمرافق الأول لابنه في إنجلترا، صحبه اختياره لـ "أحمد محمد حسنين" أحد أمنائه لكي يكون المرافق الثاني لابنه. وكان هناك تناقض شديد بين شخصية وفكر كل من الرجلين.

فأولهما كان يريد للأمير الشاب حياة جادة صعبة، في حين كان الثاني من أنصار حياة سهلة ورخوة.

والحاصل أن وجود الرجلين في حياة الأمير الصبي أصابه بتناقض عانى منه فيما بعد - وعانت مصر معه - عناءاً شديداً.

وفي منتصف الثلاثينات، كان تأثير "عزيز المصري" ملحوظاً على الملك الشاب.

وكان الرجل الذي وقع عليه الاختيار لرئاسة الوزارة في تلك الظروف المفعمة بالأمل وبالخطر معاً - في أعقاب معاهدة سنة ١٩٣٦ - هو "علي ماهر" (باشا). وكان "علي ماهر" سياسياً مستقلاً خارج الأحزاب، ومحاطاً بمجموعة من الرجال يتصورونه "رجل الساعة"، وقد استخدموا هذا التعبير فعلاً ذلك الوقت. وكان بين هؤلاء الرجال مجموعة من هؤلاء الذين أطلوا النظر في قضية انتماء مصر القومي، وقضية مستقبلها، وكان معظمهم من أنصار التوجه إلى الشرق. وإلى جانب "عزيز المصري" كان هناك آخرون من أمثال "عبد الرحمن عزام"، و"محمد علي علوبة"، و"صالح حرب"، و"محمود عزمي"^(١)، وغيرهم. وكان تصور هؤلاء جميعاً للشرق غير محدد في ذلك الوقت، فلم يكن الشرق هو الأمة العربية وحدها، وإنما كان الشرق مترامياً وراء ذلك واصلًا إلى إيران.

ولعل هذا التوجه شرقاً كان واحداً من الأسباب التي دفعت في ذلك الوقت إلى زواج ملكي يجمع ما بين الأميرة "فوزية" شقيقة الملك "فاروق" و"محمد رضا بهلوي" و لي عهد إيران.

وحتى إذا قيل بأن صاحب فكرة هذا الزواج ابتداء هو "رضا خان" شاه إيران الأب - في محاولة للبحث عن أصل عريق في المنطقة لأحفاده - فإن القبول المصري بهذا الزواج كان يحمل في طياته إحساساً بأهمية الشرق في المنظور المصري الاستراتيجي، وبالوسائل التي يمكن أن تخدمه بمنطق تلك الأيام.

^(١) بدأ الدكتور عزمي حياته العامة نصيراً لفكرة الاتجاه شمالاً إلى أوروبا، ووصل إلى حد المناادة باتخاذ القبة غطاء للرأس، وسبق هو غيره إلى ذلك فعلاً. لكن تأثير مدرسة الشرق ما لبث أن شده إليه وضمه إلى صفوفه.



محمد رضا بهلوي

وكان من العلامات المثيرة للاهتمام في ذلك الوقت، أن تلك كانت الفترة التي ظهرت فيها تنظيمات انبعثت من حركة الشباب.. نصف الثورة سنة ١٩٣٥.
كانت جماعة "الإخوان المسلمين" قد ظهرت في أواخر العشرينات،

ولكنها اكتسبت لنفسها قوة جديدة في ظروف الفوران الذي صاحب أجواء مصر فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة. وكانت علاقة "الإخوان المسلمين" بـ "علي ماهر" وثيقة، وعن طريقه كانت العلاقة بالقصر سالكة.

ونفس الشيء حدث لجماعة أخرى من الشباب، وهي حركة "مصر الفتاة" وقد تزعمها "أحمد حسين"، وبرز إلى جواره جمع من الشباب المرموق بينهم "فتحي رضوان" و"نور الدين طراف".

هكذا فإن اهتمام مصر بثورة الشعب الفلسطيني سنة ١٩٣٦ لم يكن عشوائياً، وكذلك لم يكن من قبيل المصادفات اشتراك مصر في مؤتمر فلسطين في لندن سنة ١٩٣٨.

ثم حدث أن الحرب العالمية الثانية زحفت بجيوشها إلى ميادين القتال بما فيها مصر.

ومما يستحق الاهتمام مراجعة ما حدث لمدرسة الشرق وقت الحرب العالمية الثانية، وحين فرض الإنجليز في ظروفها سلطتهم العسكرية على مصر، كما كانت تقريباً في وقت الحماية أثناء الحرب العالمية الأولى.

لقد تم اعتقال "علي ماهر" باشا، والمزعج أنه اعتقل داخل مجلس الشيوخ بطلب من السفير البريطاني وقع عليه "مصطفى النحاس" (باشا).

كذلك جرى اعتقال "عزيز المصري" (باشا) بصرف النظر عن الظروف، وجرى تحديد إقامة آخرين من رجاله مثل "صالح حرب" (باشا)، كما جرى

حصر نشاط آخرين منهم مثل "محمد علي علوبة" (باشا) و"عبد الرحمن عزام" (باشا) وغيرهما.

ونفس المصير : السجن أو العزل أو الحصار، لحق برجال من أمثال "أحمد حسين" و"فتحي رضوان" و"نور الدين طراف" و"الشيخ حسن البنا".

بدا أن أعدى أعداء الإنجليز في مصر وقت الحرب هم أنصار مدرسة الشرق. فقد كانت السياسة البريطانية ما زالت تعمل وفق الخطوط التقليدية القاضية بعزل مصر في أفريقيا بعيدة عن تفاعلات ما كان يجري في الشرق.

وفي نفس الوقت وتحت ضغط الظروف وبإدراك أعمق لحقائق التاريخ فإن الاتجاه نحو الشرق في مصر بدأ يرى بوضوح خط المستقبل وآفاقه.

وكان التاريخ يؤكد نفسه حتى من خلال تصرفات هؤلاء الذين يعملون على عكس اتجاهه.

والحاصل أن الإنجليز أنفسهم كانوا أول من أعطى للحركة العربية مرة أخرى رخصة للفعل. وهكذا فإن ما حدث في الحرب العالمية الأولى، عاد ليعرض نفسه بطريقة مختلفة في ظروف الحرب العالمية الثانية.

ثم كان - لضرورات استمرار الحرب قبل معركة العلمين الفاصلة التي أنهت حلم "هتلر" بالوصول إلى قناة السويس ثم سوريا والعراق وما بعدهما - أن الشرق العربي كله وُضع تحت سلطة وزير بريطاني - عضو كامل في مجلس الوزراء - مقيم في الشرق الأوسط. ونظراً لصعوبة وسائل المواصلات والاتصالات بسبب ظروف الحرب، فإن الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط أصبح حاكم المنطقة، في مجالي السياسة والاقتصاد.

ودون أن يقصد أحد فقد برزت خلال الحرب حقيقة كبرى، تلك هي أن المنطقة من وادي الفرات إلى وادي النيل - وسوريا وسطها - ضلع مكمل للضلع المصري على الزاوية الجنوبية الشرقية للبحر الأبيض، أصبحت وحدة واحدة، لها خصائص مشتركة. وبينها تكامل جغرافي لا يمكن قطعه، وأمن يصعب الفصل بين مقتضياته، ومصالح متصلة، وتماثل ثقافي من نوع فريد، ومركز ثقل واحد - في القاهرة - ليس من السهل تعويضه.

وفي هذه الفترة تبدى المعدن الحقيقي لخيوط الحرير التي نسجها الشعراء والفنانون والكتاب، فإذا خيوط الحرير تتحول إلى جسور من حديد.

كانت قيادة الشرق الأوسط - وتحت إشراف الوزير البريطاني المقيم - تنسق على اتساع المنطقة كل شيء:

الإنتاج، التموين، المواصلات، القرار السياسي. إلى جانب المشاركة بالجهود العسكرية اللازمة لتحقيق النصر ضد ألمانيا وإيطاليا وشركائهما في الحرب.

ولم يكن ممكناً لذلك أن يحدث إلا ويصاحبه، يسبقه ويلحقه، تفاعل من داخل المنطقة ذاتها يتصل بما يجري فيها ويجري حولها، خصوصاً إذا كانت هناك من الأصل قواعد ولحقت على القواعد وبقوة الأشياء.. جسور.

والحاصل أنه في سنوات الحرب، سواء والقتال يجري قريباً من المنطقة أو عندما ابتعدت الجيوش متحركة إلى ميادين أخرى كانت منطقة الشرق الأوسط قائمة بذاتها، معتمدة على بعضها، متصلة بغير عوائق أو فواصل لأنها كانت في إطار مسرح استراتيجي واحد.

ولعل الحكومة البريطانية - دون أن تقصد - سمحت للقواعد والجسور أن تؤدي دورها في جلاء حقائق، وفي ربط أطراف، وفي تنسيق حركة تيارات. وقد فعلت ذلك لأغراضها وكان في بعضه تكراراً لما حدث في الحرب العالمية الأولى.

ثم إن الحكومة البريطانية ثمنت أن يخلص لها الشرق الأوسط بغير شريك، وقد تصورت أن فرنسا التي شاركتها مرة من قبل في قسمة المنطقة خرجت من القسمة باستسلامها لـ "هتلر" سنة ١٩٤٠ وقيام حكومة موالية في فيشي للمحور يتزعمها الجنرال "بيتان".

واستغلت بريطانيا سقوط فرنسا في الغرب ومدت يدها إلى ممتلكاتها في الشرق - سوريا ولبنان - فأخرجت منها الإدارة التابعة لحكومة "فيشي"، ودخلت إلى بيروت ودمشق محررة بجيش يقوده الجنرال (جامبو) "ويلسون".

لكن ضرورات الحرب في الغرب اقتضت مهادنة فرنسا التي يمثلها الجنرال "ديجول"، وهو وقتها لاجئ بحكومته إلى لندن، ومن أجل بناء مصداقية حركة فرنسا الحرة - وقائدها "ديجول" - وعلى أمل دور منتظر لهما في إعادة غزو أوروبا عندما يجيء الوقت، فإن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية سمحتا مرة أخرى لفرنسا - "ديجول" - أن تعود إلى سوريا ولبنان. لكن المشكلة أن "ديجول" بشخصيته العنيدة، وبتصوره لعظمة فرنسا، أخذ الموضوع جداً أكثر من اللازم، واعتبر إدارته في سوريا ولبنان فعلاً سلطة حاكمة.

وقامت بريطانيا بتشجيع حركة وطنية في سوريا ولبنان وجدت أن متغيرات الأحوال وسرعة هذه المتغيرات تتيح لهما فرصة تاريخية في الاستقلال عن فرنسا.

ونشط جنرال بريطاني من المخابرات مرة أخرى - هو الجنرال "سيرز" - إلى الاتصال بزعماء الثورة الوطنية في الشام، وإذا الجنرال "ديجول" يفقد أعصابه للحظة ويسمح للحاكم الفرنسي العام (في ديسمبر ١٩٤٣) بأن يلقي القبض على صفوة الزعماء السياسيين في دمشق وبيروت، وأن يودعهم في السجون والقلاع البعيدة.

ولم تكن بريطانيا قادرة على أن تتصدى للتصرفات الفرنسية بنفسها، وهكذا فإنها تركت الحركة الشعبية العربية تعبر عن نفسها، وقد كان. وتقدم رئيس وزراء مصر "مصطفى النحاس" في هذه الظروف يقود من القاهرة موجة رد فعل واسعة ضد تصرفات فرنسا.

ومع جراحة من الضغط البريطاني، بدواعي أن شبح الحرب لم يبتعد بعد عن آفاق المنطقة، اضطر "ديجول" إلى التراجع، وجرى إعلان استقلال سوريا ولبنان.

وكانت تلك تجربة للقوى القومية لا بأس بها بصرف النظر عن كل الملابس الدولية التي أحاطت بها كان "أنتوني إيدن" وزير خارجية بريطانيا قد وقف يعلن في مجلس العموم في صيف ١٩٤٢ أن بريطانيا سوف تنظر بعين العطف بعد الحرب إلى آمال الشعوب العربية في تحقيق نوع من الوحدة بينها. وفي هذا التصريح الأول على لسان "إيدن" فإن وزير الخارجية البريطاني لم يشير إلى مصر.. وإنما تحدث عن العرب بدونها.

لكنه بعد شهور وقف "أنتوني إيدن" في مجلس العموم مرة أخرى يكرر تصريحه وفي هذه المرة أضاف مصر إلى العالم العربي.

ولم تكن تلك نوبة تطوع بالإحسان اعترت وزير الخارجية البريطانية - في وزارة "ونستون تشرشل" - وإنما كانت على وجه القطع استجابة لحقائق جديدة بدأت تتضح وراحت تكسب لنفسها أرضاً جديدة كل يوم.

وقبل أن تنتهي الحرب وتتوقف معاركها في أوروبا، كان "مصطفى النحاس" (باشا) يواصل التزام مصر العربي الذي تجلّى في معركة استقلال سوريا ولبنان، بالعمل على وضع الأساس لجامعة الدول العربية. وكان "النحاس" باشا قد تحول هو الآخر بتجربة الحرب ودروسها، وبما نشأ وتراكم داخل مصر وحولها من تيارات سياسية وفكرية إلى مدرسة الشرق. وكان هو الذي تفاوض وقام بتوقيع ميثاق الجامعة العربية في خريف سنة ١٩٤٤، ومن المفارقات أنه وقع ميثاق الجامعة، ثم جرت إقالته في اليوم التالي مباشرة.

وكانت سنوات الحرب وظروفها قد خصمت ضرائبها من جميع الأطراف، وأوها حزب الوفد الذي فقد قوته كممثل رئيسي للقوى الشعبية في مصر نتيجة لعنصرين :

أولهما حادث ٤ فيراير (حين حاصرت الدبابات قصر عابدين وفرضت وزارة وفدية على الملك بدواعي سلامة الجهد الحربي. ومن الإنصاف أن "مصطفى النحاس" باشا - طبقاً لما تقول به وثائق الحرب - لم يكن أمامه غير القبول بتأليف (الوزارة) - لكن ذلك لا ينفي واقع أن قبوله الوزارة "على أسنة الحرب الإنجليزية" - كما كان يقال - أدى إلى نوع من الانكسار في شرعيته السياسية.

والعنصر الثاني أن ظروف الحرب أثرت في نوعية قيادات الوفد، ونقلت

مركز القوة في هذا الحزب العتيد من جماعات المثقفين - الذين قادوا حركته في السنوات الصعبة الأولى - إلى قيادة كبار ملاك الأراضي الذين كانوا على استعداد باستمرار لحلول وسط تتصل بالمصالح الطبقية أكثر من اتصالها بحركة الوفد الأصلية وتوجهاتها السياسية والاجتماعية.

كانت سنوات الحرب وظروفها قد فعلت فعلها وأكثر في موقع آخر، وهو القصر الملكي الذي ظل لسنوات معقلاً لسياسة الشرق في السياسة المصرية.

إن الملك "فاروق" الذي شهدته بداية الحرب شاباً وطنياً متحمساً، خرج في نهاية الحرب رجلاً آخر، ومن الحق أن هناك عوامل ظاهرة لعبت دورها في تغيير شخصيته.

كان هناك أثر حادث من نوع ٤ فبراير عليه، وقد تعرض فيه لإهانة كبرى، وعامله المندوب السامي البريطاني، السير "مايلز لامبسون" - (اللورد "كيلرن" فيما بعد) - معاملة طفل شقي لا يستحق قطعة حلوى في فمه وإنما يستحق علقه على مؤخرته. وكانت تلك تجربة مريرة أورثت الملك كراهية عميقة للتيارات الشعبية التي كان الوفد يمثلها آنئذ.

وكانت هناك المنحة الشخصية التي تعرض لها الملك كإنسان.

فقد خائنه أمه الملكة "نازلي" مع رئيس ديوانه "أحمد حسنين" ونشأت بين الاثنين علاقة غير شرعية رغم محاولات لاحقة قاما بها لتغطية العلاقة بعقد زواج عرقي. وكانت تلك ضربة لكبرياء الملك.

والحاصل أن الملكة الأم كانت ذات شخصية غير متوازنة في أقل القليل، ومن ذلك أنها في سنوات حياتها الأخيرة في الولايات المتحدة، قررت أن تترد عن الإسلام وتتنصر وتعتنق المذهب الكاثوليكي. وقد أثرت "نازي" على ابنتيها اللتين عاشتا معها في أمريكا، هما "فايزة" و"فتحية"، وكلتاهما ماتت وهي مسيحية كاثوليكية.

والأدهى من ذلك أن أمه لم تكن وحدها التي خانتته، وإنما خانتته زوجته "فريدة" أيضاً.

والحقيقة المرة أن وثائق القصر ووثائق الخارجية البريطانية تحفل بتفاصيل كثيرة عن العلاقات المضطربة بين الملك الشاب وزوجته الشابة.

ويبدو في الظاهر أن التماثل في السن بين الاثنين خلق لدى "فريدة" حاجة إلى رجل أكثر نضجاً، وكان أن وقعت في غرام "وحيد يسري" (باشا)، وهو بمثابة ابن عمه للملك (أو أسوأ لأن أمه الأميرة "شويكار" هي الزوجة الأولى للملك "فؤاد").

لكن مشكلة الملكة "فريدة" كانت فيما يبدو أعمق من ذلك، فوثائق القصر والسفارة البريطانية والخارجية البريطانية تربطها بعلاقة غير شرعية مع ضابط بريطاني اسمه الكابتن "سيمون إلويس"، وكان قبل الحرب رساماً له مستقبل، وقادته خدمته في مصر إلى التعرف على بعض العائلات الكبيرة بها، ورسم بالفعل صوراً لبعض شخصياتها بما في ذلك صورة للسيدة "ناهد يسري" وهي قرينة "حسين يسري" باشا الذي كان رئيساً للوزراء، وفي نفس الوقت خالة الملكة "فريدة"، وهكذا فإن "سيمون إلويس" دخل القصر أول مرة يرسم صورة

زيتية للملكة، ثم تذرّع بأن زحام القصر يفسد إلهامه فدعاها إلى تكلمة الصورة في "مرسمه"، وتطورت الأمور بين الاثنين. وحين انكشفت العلاقة قام السفير البريطاني نفسه بالتحقيق مع الضابط الفنان الذي بلغ به السخف حد أن يقول "إنه لا يستطيع أن يرسم صورة إلا إذا أحس مباشرة بموضوعها". وقد جرى ترحيل هذا الضابط إلى جنوب أفريقيا في ظرف أربع وعشرين ساعة.

(إن تفاصيل القصة لسوء الحظ كاملة في مذكرات لورد "كيلرن" ومخطوطاتها جميعاً في مكتبة كلية "سانت أنتوني" بجامعة أكسفورد، وقد وردت أول إشارة للقصة في يوميات ٣٠ مارس ١٩٤٣، وظل ذكرها يرد في الصفحات حتى يوم ٤ يناير ١٩٤٤. كذلك فإن اللورد "كيلرن" أشار إلى الواقعة في برقية إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول مارس ١٩٤٤، وهي تحت رقم ٣٧١/٣٥٥٣٠).

ويظهر أن الملك "فاروق مات في آخره عمره مجروحاً مما حدث له في زواجه الأول، وقد روى لبناته الثلاثة من "فريدة" وهن : "فريال" و"فوزية" و"فادية" تفاصيل ما جرى له معها، وكان من نتيجة ذلك أن البنات الثلاثة قاطعن أمهن إلى درجة رفض زيارتها في مرض موتها!.

ولعله كانت هناك - إلى جانب أوجاعه العائلية - أسباب قصور وتهافت في شخصيته أثرت عليه، أو لعل حادث السيارة الذي وقع له في قرية "القصاصين" أصابه في رأسه بما استعصى دواؤه.

لكن الحقيقة النهائية تبقى مع الأسف وهي أن ملك مصر الذي عاش أول أيام الحرب العالمية الثانية - شاباً وطنياً يحمل بشارة أمل - وصل في الأيام الأخيرة

من الحرب إلى أصبح كتلة شحم متهله تبحث عن الكرامة والسعادة ولا تعثر
للاثنين على أثر!.

كان ملك مصر الشاب وعداً، لكنه وعد أخلف مواعده!.

ومهما يكن فإن مصر وقعت على ميقاق الجامعة العربية بقوة الأشياء
أوليس أكثر. فحزب الأغلبية ورئيسه "مصطفى النحاس" لم يكونا في وضع يسمح
لهما بالتخطيط للمستقبل، والملك الشاب - الذي راوده الحلم في سنوات ملكه
الأولى - أضاع أحلامه بصرف النظر عن أن ظروفه ساقته إلى الضياع!.

وهكذا وجدت مصر نفسها تدخل إلى عالمها العربي، وهي ليست بعد
واثقة من خطأها، وكان ذلك تأثير واقع الحال، وربما ساعدت عليه عوامل
إضافية.

استقلال ليبيا

كانت ظروف الحرب العالمية الثانية هي التي ساعدت، بالصراع الذي وقع فيها بين الحلفاء ودول المحور، على وصول ليبيا إلى الاستقلال. وكانت ظروف نفس الحرب، وعملياتها هي التي ساعدت على تفوق نفوذ الامير محمد إدريس السنوسي على غيره في هذا الاقليم العربي. ولاشك أن ليبيا قد دفعت ثمناً غالياً لحصولها على الاستقلال، ودفعته بعد سنوات طويلة من الكفاح، من دماء رجالها وابنائها. ولكننا سنلاحظ أن خط سير الاحداث في ليبيا سيبدأ من برقة، وهو الاقليم الذي تفوق فيه نفوذ السنوسيين، وسيسير في توافق مع النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط، وإلى أن يتمكن من التغلب على العقبات، ومن الوصول إلى الاستقلال. وكان إنشاء الجيش السنوسي في أول الحرب العالمية الثانية هو أول خطوة لتدعيم زعامة وقيادة السيد محمد إدريس السنوسي، والوصول بالتالي إلى امارته على كل ليبيا.

(١) الجيش السنوسي :

كانت بريطانيا قد فرضت على السيد محمد إدريس المهدي بعد التجائه إلى مصر سنة ١٩٢٣ عدم الاشتغال بالسياسة، وذلك عن طريق غير مباشر، إذا أن السلطات المصرية هي التي حصلت منه على مثل هذا الوعد. ولم تكن بريطانيا في ذلك الوقت ترغب في اثاره المشكلات مع المملكة الإيطالية.

ولكن بريطانيا كانت لاتجهل أهمية وجود الأمير في مصر، خاصة وأنه يسيطر على معظم أبناء برقة، وعلى الأقل من الناحية الدينية. ورغم أن بريطانيا لم تكن في نزاع مع إيطاليا إلا أن التنافس الاستعماري بين هاتين الدولتين قد ازداد في الوضوح مع وصول الفاشستين إلى الحكم في روما، ومع بداية تحذتهم مع ضرورة احياء الامبراطورية اللاتينية القديمة والتحدث عن البحر المتوسط - وهو طريق الامبراطورية البريطانية الرئيسي - على أنه بحرهم. وزاد خوف بريطانيا من إيطاليا في الثلاثينات، وخاصة حين بدأت إيطاليا في شن هجومها على امبراطورية اثيوبيا. حقيقة أن السلطات المصرية كانت قد قيدت حركة السيد محمد ادريس المهدي حين زيارة الملك فيكتور عما نويل الثالث لمصر لزيارة رفيق صباه أحمد فؤاد، والتمهيد للعمليات التالية في شرق افريقية. ولكن سرعان ما شعرت بريطانيا بأن عملية احتلال إيطاليا لاثيوبيا تعتبر تهديداً صريحاً لها في الشرق الاوسط، وفي شمال شرق افريقية. ووقفت بريطانيا معارضة لإيطاليا في عصبة الامم، وطالبت بتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها. ونلاحظ في ذلك الوقت أن بريطانيا قد اتصلت بالسيد محمد ادريس في قصره في حمام مربوط سنة ١٩٣٦ وأبلغه الكولونيل برملو رغبة القائد العام للاسطول البريطاني في البحر المتوسط في رؤيته على سفينة قيادته الراسية في ميناء الاسكندرية. وما لاشك فيه أن تاريخ ومحتويات مثل هذه الزيارة لم ينشر حتى الآن، ولكن ذلك لا يقلل من أهمية الحادث، حتى وإن كان قد إقتصر على «جولة في الأفق السياسي» مع بعض التمنيات الرقيقة عن مستقبل السنوسية ومستقبل الليبيين الموجودين في المنفى، إذ أن معنى ذلك هو تمهيد الجو لكسب السيد محمد ادريس في حالة الاحتياج إليه.

وجاء بعد ذلك اعلان الحرب العالمية الثانية، وحاولت السلطات البريطانية في مصر أن تستعين بنفوذ السيد محمد ادريس المهدي. كما ظهرت اتجاهات موازية لذلك عند الحكومة المصرية التي شرعت في تجنيد رجال قبائل أولاد علي فيما يسمى بسرايا العرب، وعند السفارة الفرنسية التي حاولت الاتصال بدورها بعدد من المهاجرين الليبيين، وخاصة من ذوي الاتجاهات الجمهورية، والذين كانوا من اقليم طرابلس الغرب، والذي يجاور كل من تونس وتشاد. ولكن انهزام فرنسا في الحرب وموافقتها على الهدنة أخرجها من ميدان العمليات مع الليبيين، وبصفتها دولة كبيرة. كما أن العناصر الليبية الذين اتصلت بهم الحكومة المصرية فضلوا البقاء في التنظيمات العسكرية التي سيقوم بها الامير محمد ادريس المهدي، وبمعاونة البريطانيين، على دخولهم في سرايا العرب.

ولقد نشط السيد محمد ادريس نشاطاً كبيراً بمجرد اعلان الحرب، واسرع إلى مقابلة رجال السلطات البريطانية في القاهرة، ثم قرر عقد اجتماع في داره بالاسكندرية لما يقرب من اربعين شيخ من المهاجرين الليبيين في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٣٩. وانتهى هذا المؤتمر بتفويض الأمير في أن يقوم بمفاوضة الحكومة المصرية والحكومة البريطانية لتكوين جيش سنوسي، يشترك في افتتاح الاقاليم الليبية وفي استرجاع ارض الوطن بمجرد دخول ايطاليا الحرب. وإن كانوا قد اشترطوا ذلك بتكوينه هيئة منتخبة شورية «مربوطة به ومربوط بها» حتى يصلوا الى حكم الشورى. وقابل الأمير محمد ادريس بعد ذلك الجنرال ويلسون، القائد العام للجيش البريطاني في مصر، وشرح له استعداد الليبيين للتطوع في جيش سنوسي يعمل مع البريطانيين ومع جيوش الحلفاء ابتداء من

مصر. ولقد أيدت جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي من دمشق هذه القرارات، وأظهرت استعدادها لتنفيذها والمشاركة في تحرير البلاد.

وسرعان ما أعلنت إيطاليا الحرب بعد أن ظهر أن فرنسا لن تقاوم طويلا أمام الألمان، وأعلنتها على فرنسا وبريطانيا في نفس الوقت. فنقل الأمير مقره من داره في فيكتوريا بالاسكندرية إلى مزارعة في كرداسة بالجيزة، حتى يكون قريبا من مقر القيادة البريطانية العامة للشرق الأوسط. وسرعان ما أدت الاجتماعات إلى اتفاق مع البريطانيين، لتكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاستخلاص بلادهم من أيدي الإيطاليين واجتمع الشيوخ الليبيون من جديد في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ بالقاهرة وقرروا وضع ثقتهم في بريطانيا التي ستساعدهم في تخليص بلادهم من الإيطاليين، وقرروا اعلان الامارة السنوسية، ومبايعة السيد محمد إدريس أميراً على البلاد، وكذلك تكوين مجلس شورى للأمير؛ هذا علاوة على الدخول في الحرب ضد إيطاليا مع الجيوش البريطانية، وتحت العلم السنوسي. وتكوين «حكومة» سنوسية مؤقتة تشرف على الإدارة والتجنيد. وأخيراً تكليف الأمير بالتوسل لدى بريطانيا لكي يطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولإدارة الحكومة وميزانيتها، ولكن على أن يتم كل ذلك تحت العلم الليبي، علم الامارة السنوسية.

ولقد حضر الجنرال ويلسون الاجتماع بعد ذلك ووعد باعطاء الليبيين كل ما يلزمهم. وبدأ العمل في تكوين الجيش السنوسي وتدريبه، وأنشئت لذلك المعسكرات في امبابة وجنيقة والبرلس والهرم، وأماكن كثيرة إلى جوار المعسكرات البريطانية في الشرق الأوسط. وأشرف البريطانيون على تدريب الليبيين وتسليحهم ودفع رواتبهم. وبلغ عدد القوات السنوسية ما يزيد على

١٤,٠٠٠ جندي، بقيادة ١٢٠ من الضباط الليبيين. وكانت الرتب العسكرية تمنح لهؤلاء الضباط بناء على اختيار الكولونيل البريطاني لهم، وبعد موافقة السيد محمد ادريس، ولكن باسم القائد العام للقوات البريطانية في مصر. وإن تاريخ هذا الجيش السنوسي لم يرتبط كل الارتباط بتاريخ العمليات الحربية في منطقة الشرق الاوسط، سواء أكان ذلك في صحراء مصر الغربية أو في برقة وطرابلس. ولا ننسى أن قوات فرنسا الحرة قد تمكنت في نفس الوقت من الحصول على عدد من المتطوعين الليبيين للخدمة مع قواتها، واستخدمتهم من مصر ومن تشاد، مع القوات التي خضعت لقيادة الجنرال ليكلير.

(٢) الامارة وبريطانيا :

عملت القوات السنوسية مع القوات البريطانية في صحراء مصر الغربية. وحين قامت قوات المارشال جراتزياني بالزحف على السلوم في سبتمبر سنة ١٩٤٠، ووصلت بعد ذلك إلى سيدي براني كانت هناك قوات سنوسية قد بدأت في عملها مع القوات البريطانية، بقيادة الجنرال ويفل، وشاركت معها في الهجوم البريطاني المضاد الذي تمكن من الاستيلاء على سيدي براني في شهر ديسمبر ثم الدخول إلى برقة في أوائل شهر يناير سنة ١٩٤١. وشاركت في معارك البردية وطبرق والجغبوب، وفي الاستيلاء على كل برقة وفي طرد الايطاليين من بنغازي في شهر فبراير. وفي نفس الوقت كانت عناصر ليبية أخرى قد اشتركت مع قوات فرنسا الحرة في عملية الزحف من الجنوب، ومن تشاد على ليبيا.

ولكن سرعان ما رتب الفاشستيون صفوفهم، ووصل المارشال روميل

إلى شمال افريقية، وكان يمتاز بالسرعة في التفكير، والسرعة في الحركة، والسرعة في الانتصار حقيقة أن الأمير محمد ادريس السنوسي كان قد أشرف مع البريطانيين على عملية التوجيه المعنوي، أو الدعاية، فيما وراء خطوط الاعداء، ولكن هذه الجهود لم تكن كافية أمام الهجوم المفاجئ الذي شنّه الفيلق الافريقي وتوجيه من المارشال روميل. فبدأ تقهقر الحلفاء من جديد، وكان على الليبيين أن يحموا ظهورهم في أثناء تقهقرهم.

وإذا كانت بريطانيا قد بذلت مجهوداً كبيراً مع الجنرال أو كنلوك، وتمكنت من التغل من جديد في برقة، في الوقت الذي تمكنت فيه قوات الجنرال ليكلير من الزحف شمالاً، فإن هذه العمليات قد انتهت بهجوم الماني ايطالي جديد وسريع، أوصل قوات المحور الى الكيلومتر رقم ٥٠ غربي العلمين.

وكان على بريطانيا أن تقيم في هذا الموقع خطوط دفاعها عن الدلتا وعن قناة السويس، وعن الشرق الاوسط بأكمله. وقام الليبيون بدورهم كاملاً في هذه العملية.

وحين جاء ونستون تشرشل الى القاهرة، وعين الجنرال الكسندر قائداً عاماً للشرق الاوسط، والجنرال مونتجمري قائداً للجيش الثامن، ظهر أن هناك هجوم جديد سيوصل البريطانيين والحلفاء الى ليبيا مرة أخرى.

والواقع أن هذا الهجوم الجديد كان حاسماً في تاريخ الحرب، إذ أنه أوصل قوات الحلفاء الى طرابلس. وتعاون مع البريطانيين فيه رجال فرنسا الحرة، واستمرت العمليات الحربية بعد ذلك في تونس، وتهيأ الجو لنزول القوات الامريكية في الجزائر وفي المغرب الاقصى. ولقد وضعت الاسس بذلك لانتصار

الحلفاء. وشارك رجال الجيش السنوسي في هذه العمليات مشاركة فعالة. ولقد صرح انطوني ايدن في مجلس العموم البريطاني سنة ١٩٤٢ باتصال الأمير السنوسي بالهيئات البريطانية المسؤولة في مصر، وبإنشاء الجيش السنوسي، وبتقديم هذا الجيش لمساعدات قيمة في العمليات الحربية في الصحراء الغربية، وتعهد في نفس الوقت بأن حكومته لن توافق على رجوع السنوسيين في برقة تحت الحكم الايطالي بعد نهاية الحرب. وكان الأمير محمد ادريس السنوسي يواصل زيارته لمعسكرات التدريب ومعسكرات الجيش السنوسي حتى يرفع من الروح المعنوية للرجال. وكانت الرواتب التي تصرف لهم تشجعهم على حمل السلاح.

ولقد مهدت هذه العمليات لظهور القيادة الجديدة السياسية لليبياء، حتى وإن كان ظهورها في اقليم برقة أشد ظهوراً منه في اقليمي طرابلس وفزان.

وحين تم لقوات الحلفاء السيطرة على اقليم برقة ارسل الأمير وفدا للاشتراك في الاحتفالات الخاصة باخراج الايطاليين من البلاد. ورغم أن برقة كانت في ذلك الوقت تحت الادارة العسكرية البريطانية، إلا أن هذه الاحتفالات قد ساعدت على زيادة ترديد اسم الأمير، وبصفته أمير البلاد. ورحب البريطانيون بذلك، إذ أن هذه الامارة الجديدة كانت تعمل معهم.

ثم وصل السيد محمد ادريس المهدي بنفسه إلى برقة في شهر يوليو سنة ١٩٤٤، وكانت زيارة تاريخية مليئة بالاحتفالات. وذهب معه في هذه الزيارة ذلك العدد من الشيوخ والرؤساء الذين كانوا قد بايعوه في القاهرة، والذين اعطوا لانفسهم صفة الجمعية الوطنية العمومية، التي اشتركت في الحرب الى

جانب البريطانيين. ولقد ادلى الأمير بتصريحات في برقة هنا فيها البلاد بخلاصها من الاستعمار، ولكنه شرح أنه لا يطمح في أي شيء من هذه الدنيا الفانية الا رؤية الليبيين يتمتعون بحريتهم ضمن حلف دفاعي وتعاون مع بريطانيا. كانت هذه هي تمنياته وما سعى اليه. وشرح مساعدة بريطانيا وكرمها حيال جهادهم وتكوينهم لقواتهم العسكرية، كما شرح أنهم حلفاء أوفياء، وأن ميثاق الاطلسي والنبل البريطاني هما أكبر عون له على الوصول الى تحقيق الحقوق المشروعية. ونصح الاهالي بالصبر والتأني، خاصة وأن الحرب لم تكن قد انتهت بعد. وشرح أن الجمعية الوطنية العمومية هي التي ستساعده على تنظيم الأمور، بعد أن اتخذت الخطوات الأولى في هذا السبيل. وإذا كان الأمير لم يتحدث صراحة في هذا الخطاب الذي ألقاه في بنغازي عن الاستقلال، فانه قد تحدث في الخطاب التالي في درنة عن هذا الاستقلال، وذكر أنه سيكون نتيجة للتعاون مع بريطانيا العظمى. ولكن المهم هو أن الظروف لم تكن تسمح باعلان هذا الاستقلال في ذلك الوقت.

كما أن الظروف الداخلية لم تكن تسمح للأمير بزيارة اقليم طرابلس. وقرر العودة إلى مصر، لمواجهة مهام كبيرة.

(٣) الاطماع الاستعمارية والاستقلال :

إذا كان وجود القوات البريطانية في اقليم برقة قد عمل على تدعيم نفوذ الأمير محمد ادريس السنوسي هناك، فان دخول قوات فرنسا الحرة اقليم فزان المجاور لتونس ولحدود الجزائر الجنوبية، كان يحد من سيطرة الأمير على هذا الاقليم. وكانت لفرنسا اطماع واضحة في غات وغدامس التي كانت مراكزاً

للطرق الصحراوية وللقوافل. وتهدد أمن الحدود للمناطق العسكرية الجنوبية في كل من تونس والجزائر. ولذلك فإن القوات الفرنسية لم تكن قد صممت على تركها، سواء للأمير أو حتى لأبناء الاقليم. وكذلك كان الحال بالنسبة لإقليم طرابلس الذي زاد فيه وضوح الاتجاه الجمهوري، كما ظهرت فيه بعض الاتجاهات المعارضة لنفوذ سمو الأمير. وكانت العمليات الحربية قد سمحت للأمريكيين بالاستناد إلى منطقة طرابلس لإكمال تنقلاتها ومواصلاتها الحربية مع شمال افريقية وجنوب أوروبا في ذلك الوقت. وهكذا شاهد الاقليم الثالث في ليبيا وجود قوات أمريكية فيه. وإذا كانت بريطانيا قد حاولت البقاء في برقة، وبصفتها اقليماً مجاوراً لمصر ويمكن لسلاح الطيران من قواعده من بنغازي الاشتراك في عمليات الدفاع عن قناة السويس بسهولة، فإن فرنسا لم تكن مستعدة لإخلاء إقليم الفزان، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لإخلاء قواعدها في طرابلس. وظهر في ذلك الوقت الاتجاه الأمريكي الذي ادعى بأنه معادي للاستعمار، والذي كان يهدف في نفس الوقت لإحلال استعمار جديد، يركز إلى الاحلاف العسكرية بدلاً من الامبريالية البريطانية ونظام الاستعمار والتوطين الذي كانت فرنسا تسير عليه في شمال افريقية في ذلك الوقت. وإذا كانت بريطانيا تؤيد نفوذ الأمير، فقد كان هناك دولتين تحاولان عرقلة تفوذه. وإذا كانت بريطانيا ترحب بفكرة توحيد الأقاليم الليبية الثلاث، برقة وطرابلس، وفزان تحت إمارة السيد محمد إدريس السنوسي، فإن كل من فرنسا والولايات المتحدة كانت تعارض في ذلك.

وظهر إتجاه يدّعي الشفقة على إيطاليا، خاصة وأنها كانت في أحوال اقتصادية واجتماعية سيئة، ويعترف لها بأنها قامت ببعض الشيء في ليبيا،

ويهدف إعادة نفوذها إلى هذا الاقليم بأكمله، تخلصاً من التنافس الاستعماري، وكتباً لحركات التحرر الوطني في المنطقة. ولكن ظروف العرب كانت قد تغيرت ووقفت الدول العربية إلى جانب ليبيا للحصول على حقوقها واستقلالها.

كانت جامعة الدول العربية قد أنشئت، وكان عبد الرحمن عزام، رجل ليبيا قد أصبح أميناً عاماً لها. وتقدم السيد محمد ادريس بتقرير إلى وزراء خارجية الدول العربية في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وطالب فيه بتمثيل الشعب الليبي في الجامعة العربية، وبموازنته للحصول على إستقلاله، وعلى حقوقه الطبيعية في تقرير مصيره، مثل باقي الشعوب العربية. ولكن ميثاق الجامعة كان ينص على اشتراك الدول المستقلة في هذه الجامعة، وإن كان ذلك لم يمنع الدول العربية من الوقوف إلى جانب ليبيا.

ولقد تبلورت مطالب الليبيين في ذلك الوقت في ضرورة الحصول على الاستقلال، وفي ضرورة الاحتفاظ بوحدة الاقاليم الثلاث، وفي الانضمام إلى الجامعة العربية. واتصلت الأمانة العامة بوزراء خارجية الدول العظمى في باريس، الذين اجتمعوا لتقرير الصلح مع إيطاليا في ابريل سنة ١٩٤٦، ورفضت فكرة تقسيم ليبيا، واشترطت وجود مندوب عن الجامعة العربية في حالة البدء في عملية استفتاء شعبي هناك، حتى وإن كان هذا الاستفتاء بإشراف الأمم المتحدة نفسها. وجاء بعد ذلك اجتماع الملوك والرؤساء العرب في زهاء انشاص في شهر مايو من نفس السنة، واتفقوا على أن استقلال طرابلس وبرقة هو أمر طبيعي، وضروري في نفس الوقت لأمن مصر، وأن على الجامعة العربية أن تهيب الأسباب لهذا الاستقلال، وأن تتعهد في بادئ الأمر بالرعاية اللازمة

لظهور حكومة عربية في تلك البلاد، ومعاونتها اداريا ومادياً حتى تتمكن من النهوض بمسؤولياتها الداخلية، وتصبح عضواً في الجامعة العربية. وكذلك أيد مؤتمر بلودان موقف الطرابلسيين وأمانيتهم المشروعة، وأصر على عروبتهم وضرورة حصولهم على الاستقلال.

ولكن علينا ألا ننسى أن عدداً من أحرار الليبيين، وخاصة من اقليم طرابلس كانوا قد ألفوا في سنة ١٩٤٧ هيئة تحرير ليبيا، التي انضم اليها الشيخ بشير السعداوي. وعملت هذه الهيئة من أجل الوصول إلى الاستقلال.

ولكن التفاهم بينها وبين الأمير لم يكن على طول الخط. ولقد اضطرت نتيجة للأطماع الأجنبية الاستعمارية في البلاد الى أن تقلل من نشاطها، وتعالج الموقف بما تقتضيه خطورته من حكمة. وكان معنى ذلك الانصراف عن المعركة القيادية بين العناصر الملكية والعناصر الجمهورية، مادامت قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية والأمريكية موجودة في البلاد. فظلت القيادة السنوسية وحدها، ودون منازع في الميدان. وان كان هذا الموقف قد مهد لإقامة اتحاد بين الأقاليم الثلاث بدلاً من الوصول الى الوحدة.

ولقد تمكنت ليبيا بعد زيارة لجان التحقيق الرباعية، والتي شاركت فيها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا لها في سنة ١٩٤٨ من الوصول إلى الاستقلال. ووصلت الى مرتبة المملكة، وهي متحدة وسنوسية في نفس الوقت. ومهد ذلك للاتفاق مع القوى الأجنبية بشأن القواعد العسكرية، وبشأن المعونات المالية والفنية. وأصبحت ليبيا عضواً في جامعة الدول العربية.

استقلال تونس

زاد تبلور القوى الموجودة في تونس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي طريق يوصل إلى المطالبة بالاستقلال عن الحماية الفرنسية، وفي الوقت الذي ظهرت فيه جامعة الدول العربية كامل أمام أعين العرب الوطنيين.

وإذا كانت فرنسا ستحاول التمويه على العناصر الوطنية في تونس بترك مسألة السيادة جانباً، وتسبيق مسألة النمو الاجتماعي والاقتصادي عليها، فإن هذه العملية ستفشل أمام العناصر الوطنية. وإذا كانت فرنسا قد وافقت على إدخال بعض الإصلاحات على نظام الحماية في تونس، وخاصة فيما يتعلق بالادارة الداخلية، فإنها قد عمدت إلى ذلك لمحاولة تدعيم نظام الحماية نفسه، وعن طريق الوصول إلى «ثنائية» السيادة أو إلى «السيادة المشتركة» فرنسية تونسية. ولكن هذا الاصرار من جانب فرنسا على الاحتفاظ بسلطاتها وإمтиازاتها، وفي وقت ظهر فيه ضعفها سيساعد العناصر الوطنية على النزول إلى معركة للتحرير، وستساعدهم الظروف للوصول إلى الاستقلال.

(١) فشل سياسة التفاهم :

كانت القوى الوطنية الموجودة في تونس بعد الحرب العالمية الثانية تتلخص في الحزب الدستوري القديم، والذي كان يعتمد على الطبقة البورجوازية، وكبار التجار وكبار ملاك الأراضي، مثل اعتماده على عدد من العلماء.

واساتذة جامعة الزيتونة، وخاصة المسنين منهم. وكان هذا الاتجاه يعتمد على ضرورة زيادة الروابط الموجودة مع بلدان المشرق العربي، خاصة وأنهم كانوا يتخذون العروبة والاسلام أساساً لشخصيتهم، وفي معركتهم ضد الحماية الفرنسية، وسلطة الدولة الحامية، وهي مسيحية.

وكان هناك من جانب آخر قوة الحزب الحر الدستوري الجديد، والتي حاولت أن تدعم قوتها بالنزول إلى ميدان الطبقة الشعبية، وإلى العناصر الكادحة الموجودة في البلاد. وكان هذا الحزب يعتمد على تنظيم حديث، ويضع في برنامجه بعض المطالب الاجتماعية والتي تهدف تحرير الطبقة العاملة من سيطرة الطبقة الوسطى، والاعتماد عليها في المعركة السياسية وسيظهر هذا الحزب أكثر تحرراً وأكثر علمانية من الحزب الدستوري القديم، وخاصة بعد استمرار المعركة ضد الحماية، وتفاعله في نفس الوقت مع العناصر التقليدية الموجودة في البلاد. وسيتمكن هذا الحزب الحر الدستوري من الوصول إلى محققات واضحة في ميدان الاستقلال خاصة وأن الظروف الخارجية ستساعده، وبصفتها عوامل ضغط على القوة الاستعمارية الفرنسية في شمال افريقية في ذلك الوقت. وسيلعب الحبيب بورقيبة دوراً هاماً في العملية، وإن كان قد استند إلى حد كبير إلى معاونة، وحتى إلى منافسة صالح بن يوسف له فيها.

ولقد قام الحبيب بورقيبة برحلته المشهورة إلى مصر، كمغامرة من المغامرات، أصر على أهميتها، والاختار التي واجهته فيها حين استقل أحد القوارب الصغيرة إلى طرابلس، ثم واصل السفر بعد ذلك حتى القاهرة.

وكان برنامج الحبيب بورقيبة يتلخص أولاً وقبل كل شيء في طلب تأييد ومعونة دول الجامعة العربية له في سياسته الوطنية ضد الفرنسيين، وكانت مصر

تعتبر بالنسبة إليه، وبالنسبة لكل قادة العرب والتحرير في ذلك الوقت، هي مركز الحركات التحررية والوحدوية، ولكل المنطقة.

وصل الحبيب بورقيبة إلى القاهرة لكي يجد الأمير عبد الكريم الخطابي مقيماً فيها، وعلى رأس مجموعة من الوطنيين المكافحين التفت حوله، وصممت على الوصول إلى استقلال بلادها. وكان الأمير عبد الكريم الخطابي قد تمكن من الفرار سنة ١٩٤٧ من الباخرة التي كانت تقله من جزيرة ريونيون إلى جنوب فرنسا عند مرورها بقناة السويس. وأنشأ الأمير المجاهد في القاهرة «لجنة تحرير المغرب العربي»، والتي أصرت على عملية التحرير أكثر من اعترافها بقيمة المفاوضات والمساومات وانصاف الحلول مع المستعمرين. وكان من الطبيعي أن يتصل الحبيب بورقيبة في القاهرة بهذه الهيئة التي تعمل لتحرير كل المغرب العربي، بما في ذلك تونس نفسها.

ونظراً لأهمية الحبيب بورقيبة وديناميكيته، وخاصة في التنظيم السياسي، عهد إليه الأمير عبد الكريم الخطابي بأمانة لجنة تحرير المغرب العربي، رغم وجود اختلاف جوهري بين القائدين، إذ أن الحبيب بورقيبة لم يكن من رجال الجهاد المسلح. ولكن يهمننا هنا أن نذكر أن تولي الحبيب بورقيبة لهذه المهام في القاهرة ساعد على زيادة رواج اسمه في العالم العربي، وساعد على نشأة صلات وثيقة بعد ذلك مع علال الفاسي الذي حضر من المغرب الأقصى، ومع تلك المجموعة من الشبان الجزائريين المناضلين، والذين كانوا في غالبيتهم في أول الأمر من رجال حزب الشعب وانتصار الحريات الديمقراطية، والذين ظهر منهم فيما بعد أحمد بن بيللا وكريم بلقاسم والشيخ الابراهيمي.

وكانت آراء الأمير عبد الكريم الخطابي تهدف إلى تجميع القيادات الوطنية في بلاد المغرب العربي، ووضع خطه موحدة أو متكاملة للعمل فيما بينهم، ومساندتهم لبعضهم في معركتهم، وإن كان لا يؤمن إلا بالسلاح وسيلة لاسترداد الحقوق المغتصبة. ولكن الحبيب بورقيبة كان قلقاً في موقفه، كما كان يرغب في الوصول إلى حل سريع بالنسبة لمشكلة تونس، ولذلك فإن الحلول السياسية كانت أقرب إليه من الحلول العسكرية خاصة وأنه كان من رجال السياسة. وشعر الحبيب بورقيبة وهو في القاهرة بأنه يحتل المركز الثاني أو الثالث في لجنة تحرير المغرب العربي، وأن السلطات المصرية لا تعطيه من الأهمية ما كان يقدر. لنفسه، رغم أنه لم يكن قد وصل بعد إلى رتبة «رئيس دولة». والواقع أن مصر والعالم العربي في ذلك الوقت كانت مشغولة بمشكلة فلسطين، وبحرب فلسطين، أكثر من انشغالها بمشكلات المغرب العربي. والمهم هو أن هذه الفترة التي قضاها الحبيب بورقيبة في مصر، والتي بلغت عامين ونصف عام، جعلته يقرر ضرورة العودة إلى التفاهم مع فرنسا والسلطات الفرنسية، بدلاً من بقاءه في مصر. لقد وجد الحبيب بورقيبة أن مكانه في تونس، وأن «قضيته» يمكن الوصول فيها إلى تفاهم مع الفرنسيين. فاتصل بالملحق العسكري الفرنسي في القاهرة، وعلى أساس أن فرنسا لن تفقده أبداً كصديق حتى وإن اختلفت مطالبه عن مصالح الفرنسيين إذ أنه سيلتقي بهم في نهاية المطاف. وسافر الحبيب بورقيبة إلى تونس، واعد له صالح بن يوسف - زميله في الكفاح، والكاتب العام للحزب الحر الدستوري في أثناء غيابه - استقبلاً حافلاً قل أن تشهد تونس مثله. وكان أول عمل قام به الحبيب بورقيبة هو تقديم تحيته للباي، ولكي يقطع الطريق على أي اشاعات تحاول الوقعة بين الدستوريين، وبين صاحب السيادة

على البلاد، حتى وإن كانت سيادة ناقصة. واستعد بعد ذلك للتفاهم مع الفرنسيين.

وكان نفوذ صالح بن يوسف قد ازداد في ذلك الوقت في تونس وبشكل طغى على اسم الحبيب بورقيبة. وكان صالح بن يوسف قد جمع مؤتمراً وطنياً كبيراً في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦، واشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري «القديم»، واتحاد نقابات العمال التونسية، وكذلك اتحاد الموظفين واتحاد طلبة جامعة الزيتونة. وكان هذا المؤتمر قد أصدر قراراته في شكل «ميثاق وطني» وأعلن سقوط نظام الحماية بعد أن ثبت فشله من الناحية القانونية، ومن الناحية السياسية.

وكان أول قرار من نوعه تصل إليه الحركة السياسية في تونس. وكان أول ميثاق يصر على عروبة تونس، وعلى ضرورة انضمامها للجامعة العربية.

وعلىنا ألا ننسى أن الاصرار على صفة العروبة، والاتصال بالمشرق كانت خطراً يهدد زعامة وقيادة الحبيب بورقيبة نفسها، إذ أنه كان يمثل رباط الوصول بين الاتجاه الشرقي والاتجاه الغربي، وكان الاصرار على الاتجاه العربي يقدم عليه رجال حزب الدستور «القديم»، كما يقدم عليه صالح بن يوسف، رجل التحرر، الذي كان يلقي خطبه في جامعة الزيتونة.

ولذلك فإن الحبيب بورقيبة قد اعتمد في ذلك الوقت على انشغال الجامعة العربية بمشكلة فلسطين لكي يوجه الحركة صوب الخط السياسي الذي يمكنه من مواصلة السيطرة عليها، وهو التفاوض والتفاهم مع الفرنسيين.

وكانت فرنسا قد حاولت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إعطاء بعض الترضيات للعناصر الوطنية التونسية، وذلك عن طريق زيادة عدد الأعضاء التونسيين في المجلس الاستشاري، حتى يصبحون متساويين مع الفرنسيين في العدد، وكذلك عن طريق تشكيل لجنة عليا من كل قسم من أقسام ذلك المجلس لوضع الميزانية. كما قررت زيادة عدد الوزراء التونسيين. وكانت هذه الاصلاحات لا تمس صلب المشكلة التونسية، والتي تتمثل في الاستقلال، بل تفتح الطريق أمام بعض العناصر التونسية، في الوقت الذي تصل فيه فرنسا إلى تطبيق سياستها الخاصة بالسيادة المشتركة، خاصة وأنها كانت تعد مشروعاً للمجالس البلدية والخلية يعطي للفرنسيين، من ناحية العدد والتصويت نفس حقوق التونسيين. ولكن العناصر الوطنية التونسية رفضت هذا الاتجاه، وفي أثناء غياب الحبيب بورقيبة في مصر. فعمدت السلطات الفرنسية إلى تطبيق الخناق على العناصر الوطنية في تونس.

ونعرف أن سلطات الأمن قد هاجمت المؤتمر العام الذي عقده صالح بن يوسف في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦، ولكنه نجح وهو على المنصة، وحين دخول قوات الامن مكان الاجتماع، من أن يصرخ بأعلى صوته بأن الاتفاق قام على ضرورة الحصول على «الاستقلال» وامتلاً المكان بصرخات الاستقلال ... الاستقلال... في الوقت الذي دارت فيه المعركة لاجراج الوطنيين من مكان اجتماعهم.

وظهر اتجاه في فرنسا، بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس، للتفاهم «السياسي» مع التونسيين. ولا شك أن هذه السياسة كانت تهدف كسب الوقت وإستخدام الحبيب بورقيبة ضد اتجاه صالح بن يوسف التحرري

الاستقلال. وأعلن روبير شومان، وزير الخارجية الفرنسية في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ أن: «الاستقلال الداخلي هو الغاية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التي تؤلف الاتحاد الفرنسي، وكذلك الدول المرتبطة معها بروابط الحماية» وكان هذا يكفي لفتح باب التفاهم والمفاوضات مع الحبيب بورقيبة. وإن كانت الفقرات التالية من تصريح روبير شومان تنص على ضرورة الوصول إلى تهدئة الموقف والبدء باصلاحات اجتماعية وعمرانية واقتصادية، تمهد الطريق للوصول إلى الحل السياسي السليم.

وأسرع الحبيب بورقيبة باعلان «فرحة» بصدور مثل هذا البيان، ورد عليه روبير شومان بتعين مقيم عام فرنسي جديد في تونس، وهو أحد المدنيين، وبالموافقة على تشكيل وزارة تونسية، يشترك فيها بعض الدستوريين، للمفاوضة مع الفرنسيين.

لقد تهيأ الجو للمفاوضات، ولكن عناصر المستوطنين الفرنسيين في تونس هاجمت هذا الاتجاه، ووقف كولونا يفضحه في مجلس «الجمهورية» في باريس، كما نقده الجنرال جوان نقداً لاذعاً مرأً، وكان هذا الأخير إبناً لأحد المستوطنين الذين شبوا على احتقار الوطنيين في شمال افريقية.

واضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تسائر رأي المستوطنين الفرنسيين، خاصة وأنهم كانوا يقربون منها أكثر من قرب التونسيين، وكانت سياسة فرنسا الضعيفة تهدف إلى محاولة تدعيم النفوذ الفرنسي حتى تغطي ضعفها.

ولذلك فان فرنسا قد أصرت على ضرورة تطبيق «الاصلاحات» الاجتماعية والاقتصادية، قبل مناقشة التغيرات السياسية العامة. ولكنها حاولت

إدخال بعض إصلاحات إدارية، للتمويه بها على الرأي العام التونسي من ناحية، وللوصول إلى السيادة المزدوجة من الناحية الأخرى. وأصرت فرنسا على ضرورة إشراك المستوطنين الفرنسيين في إدارة تونس، وبنفس حقوق التونسيين، وأصرت بالتالي على ضرورة بقائهم وتمثيلهم في المجالس التشريعية والبلدية. وفرضت أمر رئاسة المقيم العام للمجلس الاستشاري الكبير، واحتفاظ سكرتير الإقامة بالاشراف على جميع المصالح الحكومية. ولكنها سمحت في نفس الوقت بارتضاء التونسيين في نطاق الوظائف الحكومية، وسمحت لهم باحتلال ثلاثة أرباع الوظائف الصغيرة، وثلاثي الوظائف المتوسطة، ونصف الوظائف العالية، وكل ذلك تحت إشراف السكرتير العام للإقامة، والمقيم العام.

ولقد وجد الحبيب بورقيبه في ذلك الوقت أن هذه الشروط يمكن اعتبارها أساساً للمفاوضة، رغم أنها تتعارض مع الشروط التي كان قد عرضها شخصياً على حكومة باريس، ورغم أنها كانت تتنامى مطالب الوطنيين في المؤتمر الكبير سنة ١٩٤٦. واعتبر الحبيب بورقيبه أنها «خطوة» تتلوها خطوات جديدة، وعلى أساس سياسة «خذ وطالب» ومرحلة بعد مرحلة، وبنفس الطريقة الذي يبدأ بها صغار الاطفال في السير، وهكذا ترك الحبيب بورقيبه الباب مفتوحاً أمام الفرنسيين في المفاوضات وفي الوقت الذي تأزم فيه الموقف بين كل من الباي ووزارته والرأي العام الوطني التونسي من ناحية، وبين سلطات الحماية من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي سارت فيه القوى صوب الاصطدام.

(٢) الاصطدام :

كان محمد شنيق قد أرسل مذكرة إلى الحكومة الفرنسية، وبصفته رئيساً للوزراء، في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥١، وشرح فيها الحد الأدنى لمطالب التونسيين

في ذلك الوقت. وردت عليها الحكومة الفرنسية في ١٥ ديسمبر برد يعتبر رفضاً تاماً وصريحاً للمطالب الوطنية. فظهر عدم جدوى التفاهم بين الوطنيين والفرنسيين. وصممت فرنسا على إرسال مقيم عام فرنسي قوي لتونس في أوائل سنة ١٩٥٢، واختارت لذلك الجنرال دي هوت كلوك، الذي وصل إلى تونس على ظهر بارجة حربية، وكان سفيراً لفرنسا في بروكسل، وهدفت فرنسا من ورائه إلى تدعيم نفوذها السياسي والعسكري في شمال افريقية. ولكنه وصل لكي يجد أن عدداً من الوزراء التونسيين قد وصلوا في نفس اليوم إلى باريس لعرض قضية تونس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي انعقدت دورتها في هذه السنة في تلك المدينة. ووجد المقيم العام الجديد أن ترابط الأحداث لا يحمل كثيراً من معاني الاحترام المتبادل بين ممثل الجمهورية الفرنسية، وبين وزراء تونسيين. ودفعه ذلك، كما دفع بحكومته، إلى ضرورة التصلب أمام المطالب الوطنية.

حقيقة أن الأمم المتحدة رفضت الاستماع إلى الوزراء التونسيين، وعلى أساس أن المشكلة مشككة داخلية، ليست لها أية صفة دولية، ولا تهدد استقرار الأمن والنظام في العالم. ولكن ذلك لم يمنع عدداً من الدول العربية والافريقية من اتخاذ قرار بعرضهم القضية التونسية على الأمم المتحدة في الدورة التالية. وصعب على فرنسا التراجع، وكذلك صعب الأمر على التونسيين. وإجتمع مؤتمر وطني في تونس في الخفاء في ١٧ يناير وقرر إلغاء نظام الحماية، وضرورة معاملة المستوطنين الفرنسيين في تونس على أساس أنهم يكونون جالية أجنبية. وطلب المقيم العام من الباي اقالة الوزراء، ولكن الباي رفض، وكتب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية محتجاً على هذه المعاملة التي تخرج من اختصاصات سلطات

الحماية. ولكن الفرنسيين كانوا يعتمدون على القوة وعلى قوات الأمن والنظام الموجودة في الاقليم لتنفيذ سياستهم، فالتقوا القبض على معظم الزعماء التونسيين، وحتى على عدد من الوزراء، وبشكل وضعوا به الباي أمام الأمر الواقع. ثم جاء رد رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الباي تظهر فيه قلة الكياسة، إذ أنه قد وجه الباي إلى التفاهم مع السلطات الفرنسية. وحمله في نفس الوقت نتائج مثل هذا الموقف الذي يعتبر ردا غير كريم على ما قامت به فرنسا في تونس من مهمة حضارية كبيرة. لقد ثبت أن فرنسا تستخدم القوة، وكان ذلك أساساً للاصطدام، ولتبلور موقف الوطنيين ضد الفرنسيين.

وكان الحبيب بورقيبة من ضمن الزعماء الذين القت السلطات الفرنسية القبض عليهم. ونفته إلى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس الجنوبي؛ وابتقت عليه هناك مدة عامين ونصف عام، وإلى أن جاء منديز فرانس إلى الحكم، وقرر الوصول إلى تسوية مع المعسكر الوطني. واستخدمت فرنسا الشدة والعنف ضد الأهالي والوطنيين، واطلقت العنان لرجال الفرقة الأجنبية للتفرس فيهم، وخاصة في مناطق الجنوب. وأخذت عمليات التفتيش والبحث عن الأسلحة وعن العناصر الوطنية تأخذ شكل ارهاب منظم، وترتكب فيها الجرائم وتنتهك الحرمات، وباسم السلطة وباسم النظام. وكم من دور هدمت وممتلكات نهبت وأعراض هتكت في هذه العمليات. ولقد كانت سياسة القوة تؤدي إلى سياسة الانتقام، ولم تكن هذه السياسة تؤدي إلا إلى الاشتباك.

ونصل إلى صيف سنة ١٩٥٢، حين حملت الأنباء صدى انهيار الحكم الملكي في مصر وقيام الضباط الأحرار بعملية تحرير بلادهم من الأوضاع الفاسدة.

وكان من أثر ذلك أن فكر الباي نفسه، رغم تقدمه في السن، وكان قد بلغ الخامسة والسبعين، في ضرورة بقائه داخل المعسكر الوطني.

أما فرنسا فانه قد تعاقب عليها حكم وزارات يمينية حتى أوائل سنة ١٩٥٤، ورفضت هذه الوزارات تقديم أي تنازل للوطنيين. وسرعان ما بدأت عمليات كفاح في تونس، وبدأت في شكل القاء القنابل، والقيام ببعض الاغتيالات الفردية، ثم استمرت منذ صيف سنة ١٩٥٤ في شكل مجموعات مسلحة أخذت في مهاجمة قوافل الفرنسيين وطوابيرهم، والنزول إلى معارك شبه عسكرية، إذ لم تكن عسكرية. وزادت قوة هذه المجموعات المسلحة وخاصة في الجنوب. وجاءت الأنباء بأنهم يكونون «جيش التحرير التونسي» ويخضعون لسياسة جبهة التحرير التونسية. ولكن فرنسا أصرت في نفس الوقت على أنها عناصر من «الفلاحة»، أي عصابات المناصر التي تعمل لحسابها الخاص. وكان لظهور هذه القوة المسلحة الجديدة تأثيراً كبيراً في الرأي العام السياسي التونسي، وفي وقت ازدادت فيه عمليات التحرير قوة وفي كل العالم.

حقيقة أن مجلس الأمن رفض في خلال عام ١٩٥٣ الاستماع إلى «القضية التونسية»، ولكن ذلك لم يكن يعني فشل الحركة الوطنية بل كان يعني تحول المشكلة من قضية سياسية، إلى عملية حربية. وكانت فرنسا في ذلك الوقت في مشكلات واضحة مع محمد الخامس سلطان المغرب الأقصى، وفي حرب معلنة، وتكبدها الكثير في الهند الصينية، ولكنها أصرت على إستخدام القوة أمام المجاهدين التونسيين.

وكان عدد رجال التحرير التونسيين لا يزيد في ذلك الوقت كثيراً على

ثلاثة آلاف مقاتل أو مجاهد، ولكنهم تمكنوا من السيطرة على معظم المناطق الجنوبية في الاقليم. وظهر صدى عملياتهم في أوساط العمال والفلاحين، فانتشرت حركة الاضرابات والاعتصامات، وأدى ذلك إلى اشتباكات شبه مستمرة، سالت فيها الدماء وأدت إلى إستمرار المعركة بين الوطني والأجنبي.

وحينما استعدت الحكومة الفرنسية لتوجيه ضربتها إلى سلطان المغرب سنة ١٩٥٣ فكرت في ضرورة تغيير المقيم العام في تونس، وفي محاولة للتمويه على الرأي العام التونسي. فاختارت فرنسا فوزار مقيماً عاماً وأصدرت بعض المرسومات التي ذكرت أنها تهدف الاصلاح، ولكن الرأي العام التونسي لم يوافق عليها. ولقد ازداد تعقد الموقف نتيجة لتكوين المستوطنين الفرنسيين جماعات مسلحة للقيام بعمليات اغتيال للعناصر الوطنية، وراح ضحيتها فرحات حشاد الزعيم النقابي التونسي الكبير، قرب مدينة تونس. وظهر في هذه العملية تستر سلطات الأمن الفرنسية على عمليات الارهاب التي يقوم بها المستوطنون. ودفع ذلك بالعناصر الوطنية إلى الاصرار على موقفها، وزيادة حماسها في عملياتها. وكان عدد من التونسيين قد تفرن على الحرب، وشارك عدد آخر في حرب فلسطين، ودخلوا قوات التحرير. ثم ظهر ترابط وتنسيق بعد ذلك بين رجال جيش التحرير التونسي وبين الحزب الحر الدستوري، وبشكل يساعد على استمرار المعركة في ميادينها السياسية والعسكرية في نفس الوقت.

وعلينا أن نصل بعد ذلك إلى بداية عام ١٩٥٤ لكي نصل إلى المحاولات الخاصة بتسوية الموقف، وعلى أساس الاستقلال الداخلي، وبعد أن أنهكت فرنسا في تونس، وتأزم الموقف أمامها في المغرب الأقصى واضطرت إلى الموافقة على تصفية موقفها في الهند الصينية.

(٣) الاستقلال الداخلي :

ظهرت بوادر الانهالك، أو الاعتراف بالانهالك على فرنسا منذ ربيع سنة ١٩٥٤. ومهدت فرنسا للتسوية بنقل الحبيب بورقيبة من منفاه في الجزيرة الصغيرة المواجهة للساحل الجنوبي لتونس إلى الأراضي الفرنسية نفسها.

وكانت فرنسا قد فتحت على نفسها مشكلات كبيرة في المغرب الأقصى، في الوقت الذي سجل فيه ثوار الهند الصينية ورجال التحرير فيها انتصارات واضحة ضد القوات الفرنسية هناك، واصبح لازماً على فرنسا أن تجمع إمكانياتها. قبل أن يزيد الخرق على الراقع. وتقدم منديز فرانس في نفس خطاب طلب الثقة أمام مجلس الأمة في باريس بوعده لحل المشكلة التونسية على أساس ديمقراطي. وكان منديز فرانس يسير على سياسة بريطانية حيال مستعمراتها وامكانية تحويلها إلى ممتلكات حرة، ترتبط بالوطن الأم، ولكن مع احتفاظها بشخصيتها، وبحقها في تصريف شؤونها في نفس الوقت.

وشعر المستوطنون الفرنسيون أن حكومة باريس لن تقف إلى جانبهم، فاستعدوا بدورهم لعملية التراجع. وكانت هناك حتمية أمام فرنسا لحل مشكلاتها التي تراكمت في مستعمراتها حتى تمنع الانهيار المفاجيء وفي كل الأقاليم. ووافقت فرنسا على الاتفاق مع أحرار الهند الصينية في جنيف في ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤، واستعدت للاتفاق مع رجال تونس، في الوقت الذي زاد فيه تأزم الموقف في المغرب الأقصى، وهدد رجال الجزائر بالنزول بدورهم إلى ميدان العمليات. وقام منديز فرانس برحلة سريعة ومفاجئة إلى تونس، وأعلن هناك أن حكومته قد وافقت على مبدأ الحكم الذاتي لتونس، وعلى أساس أن تتم تحديد العلاقات بين البلدين بمفاوضات تقع بين الطرفين.

وفي ذلك الوقت أعلن الحبيب بورقيبة من منفاه «فرحة» بهذه السياسة، واستعد للمفاوضة. وكان من الصعب على فرنسا أن تتجاهل الزعماء السياسيين لتونس في مثل هذه المفاوضات، ولكن الأمر كان صعباً عليهم باخراج الحبيب بورقيبة من المعتقل لكي يجلس على نفس المائدة ويفاوض الوزراء الفرنسيين. فاستقر الرأي على ضرورة تشكيل وفد «رسمي» لتونس في هذه المفاوضات، واستتبع ذلك تشكيل وزارة تونسية جديدة، برئاسة أحد المستقلين، للقيام بهذه العملية. ووقع الاختيار على طاهر بن عمار، وكان من كبار الملاك الزراعيين، وعلى أن يشرك معه ثلاثة من الدستوريين، هم المنجي سليم ومحمد المصمودي، وجلولي، لتمثيل الدستوريين في الوزارة، وفي المفاوضات. ودخلوا الوزارة بهذه الصفة، وأصبحوا وزراء دولة، في الوقت الذي كان فيه بقية الوزراء من المخايدين.

ولقد انتهزت الحكومة الفرنسية هذه البداية «الشكلية» لطلب تسليم رجال جيش التحرير أسلحتهم للسلطات الرسمية. ولكن هذه الخدعة لم تدخل على التونسيين، بل اشتدت حركة المقاومة عنفا، وخاصة مع نهاية فصل الصيف، والبدء في الخريف، وإعلان ثورة الجزائر. ومرة جديدة وجدت فرنسا نفسها أمام الأمر الواقع، وأمام ميدان جديد، لم تكن تفكر في إمكانية فتحه أمامها، وبالطريقة التي فتح بها. وأصبح على فرنسا أن تقاتل في تونس والجزائر والمغرب الأقصى في نفس الوقت، أو أن توافق على التراجع في أحد الميادين للتمكن من مواصلة العمليات في الميدانين الآخرين. وكان وجود الحبيب بورقيبة كمرحب بسياسة المفاوضة مع الفرنسيين وموافقته على برنامج مندير فرانس، تشجيع لفرنسا على تصفية الميدان التونسي ولو مؤقتاً، للتفرغ للميدانيين

الآخرين. فوضعت الإقامة العامة شروطاً جديدة لانتهاء القتال في تونس، وأصدرت بلاغاً مشتركاً مع الحكومة التونسية في منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٤، ضمن سلامة التونسيين بعد تقديم أسلحتهم وذخائرهم للسلطات، وكان في وسع المجاهد أن يسلمها إلى السلطات الفرنسية أو السلطات التونسية كما يشاء. ووافق على ذلك الحبيب بورقيبة ومجموعته الدستورية.

والواقع أن هذا الموقف من جانب الحبيب بورقيبة كان يعتبر ثقة كبيرة بالفرنسيين، ويعتبر الغاءاً للعناصر المحاربة، قبل أن يتم الساسة عملية الحصول على الاستقلال. وكان من الضروري على ساسة تونس في ذلك الوقت أن يحاولوا الإبقاء على قوات جيش التحرير كوسيلة ضغط على المفاوض الفرنسي، وللحصول على أكثر ما يمكن الحصول عليه منه، وكان هذا الموقف أساساً للاختلاف في وجهة النظر بعد ذلك بين الحبيب بورقيبة وبين صالح بن يوسف الذي اعتبر أن هذه العملية إضاعة للمجهود، وحرقةً للبطاقات، دون أية نتيجة إيجابية للبلاد. وسيستمر هذا الخلاف بين القائدين على مر الأيام، وستأتي الحوادث لكي تدعم وجهة نظر صالح بن يوسف في أنها كانت توضحية في صالح الفرنسيين أكثر من كونها في صالح التونسيين.

وسقطت حكومة منديز فرانس في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥، وحاولت العناصر اليمينية الفرنسية الرجوع فيما وعدت به، خاصة وأن عدداً كبيراً من قوات جيش التحرير التونسي، وخاصة في الشمال، كانت قد سلمت السلاح وطبقاً للأوامر. ولكن إدجار فور الذي خلف منديز فرانس في الحكم خشي من جديد من عودة إكتساح الثورة لتونس، فقرر الوصول إلى حل وسط مع الحبيب بورقيبة. وكان إدجار فور زعيماً يسارياً معتدلاً، وكان الحبيب بورقيبة يؤمن

مبدأ الاستقلال على مراحل، فتمت الصفقة، وصدر بيان مشترك، فرنسي تونسي يؤكد تصريح ٣١ يوليو سنة ١٩٥٤، ولكنه ينص في نفس الوقت على احتفاظ فرنسا بالشؤون الخارجية والدفاع الخاصة بتونس.

واستمرت المفاوضات بعد ذلك، وهي التي انتهت باتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥، وهي الاتفاقيات التي منحت تونس الاستقلال الذاتي، أو الاستقلال الداخلي.

ولقد نصت هذه الاتفاقيات، وفي الاتفاقية، الاساسية على المبادئ العامة الخاصة بالعلاقات الفرنسية التونسية، وضرورة التعاون بين البلدين في جميع الميادين، وأكدت استمرار العمل بالمعاهدات المعقودة بين البلدين، وثبتت بذلك معاهدة الحماية التي كانت في واقع الأمر أساساً لإدارة الفرنسية المباشرة في تونس. كما أنها نصت في المادة الثانية والخامسة على استمرار تولي فرنسا لشؤون الدفاع والشؤون الخارجية، واحتفظت بالامتيازات للفرنسيين المقيمين في تونس. في نفس الوقت الذي مدت فيه هذه الامتيازات على التونسيين المقيمين في فرنسا؛ رغم وجود تضارب قانوني بين مثل هذه الامتيازات وعلاقة الحماية التي نص عليها في المادة الثانية. وإذا كانت هذه الاتفاقية قد اعترفت باللغة العربية لغة رسمية في تونس فانها قد نصت على أن اللغة الفرنسية لا تعتبر لغة أجنبية في نفس الاقليم. ونصت هذه الاتفاقية على تضامن الطرفين الكامل للدفاع عن أمنهما، وعلى أنه لا يجوز إتخاذ أي تشريع يتعلق بالدفاع أو الأمن الداخلي أو الاحصاء في تونس إلا بموافقة الطرف الآخر. ونصت على تكوين لجنة مشتركة برئاسة القائد العام الفرنسي، والذي كان في نفس الوقت وزيراً للدفاع التونسي، لتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصالحها «ومسؤولياتها» تجاه العالم الحر.

ولاشك أن هذه المواد كانت تتعارض مع مبدأ السيادة القومية لتونس،
وتعمل على بقاء الاقليم داخل نطاق حلف دول شمال الاطلنطي.

وكان لهذه الاتفاقية ملاحق خاصة بالتحكيم، وبإشراف فرنسا على
المواصلات والموانئ والمناجم، وعلى تسليم سلطات الأمن إلى الادارة التونسية
بعد فترة تتراوح بين عام ونصف وعامين.

ووقع المفاوضون في نفس الوقت على اتفاقيات أربعة تختص الأولى منها
بوضعية المستوطنين الفرنسيين، وإحتفاظهم بقوانينهم المدنية الفرنسية وتحت
إشراف المندوب السامي الفرنسي، وإستخدامهم لغتهم الأصلية في التعليم،
وعدم تدخل الحكومة التونسية في شؤون إقامتهم أو تنقلهم بين تونس وفرنسا.
كما نصت على إشتراكهم في المجالس البلدية دون التشريعية، وعلى ألا يصل
عددهم إلى النصف. أما الاتفاقية الثانية فكانت تتعلق بالنظام القضائي، وعلى
تبعية التونسيين لقضاء تونس إلا في القضايا السياسية أو المتعلقة بالأمن العام، أو
المتصلة بالفرنسيين فانها تنظر أمام القضاء الفرنسي. وكانت الاتفاقية الثالثة هي
الاتفاقية الثقافية والتي نصت على بقاء بعثة تعليمية تحت إشراف المندوب
السامي، كما نصت على تدريس اللغة الفرنسية في جميع مراحل الدراسة في
المدارس التونسية.

وأما الاتفاقية الرابعة فكانت هي الاتفاقية الاقتصادية والمالية، وجاءت
محفة بحق التونسيين ومحفة بحق إستقلالهم. إذ أنها قد نصت على إقامة إتحاد
إقتصادي كامل بين البلدين، وعلى بقاء تونس داخل كتلة الفرنك الفرنسي.
حقيقة أن فرنسا قد تعهدت بغطاء النقد الفرنسي، وضمان الدين العام، وسداد

العجز في الميزانية، ومساعدة تونس في تصريف فائض إنتاجها داخل منطقة الفرنك الفرنسي، ولكنها حصلت في نفس الوقت على حق الاشراف على إصدار الأوراق المالية في تونس، والاشراف كذلك على تبادل النقد وتحويله وتصديره. ونصت هذه الاتفاقية على مبدأ الوحدة الجمركية بين البلدين، وعلى بقاء الجمارك التونسية تحت إدارة موظف فرنسي مدة سبع سنوات، وملاحظة النظم الجمركية الفرنسية عند كل تعامل تقوم به تونس مع دولة ثالثة. وأخيراً وليس آخراً فإن هذه الاتفاقية قد نصت على حق الفرنسيين وحريتهم في استثمار الأموال والمشروعات في تونس وعلى أساس تعهد الحكومة التونسية بعدم ممارسة أي حق لها حيال هذه الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في بلادها. كما نصت على ضمان بعدم تغيير التشريع الخاص بهذه الشركات ورؤوس أموالها إلا إذا كان ذلك لإبداله بالتشريع الفرنسي نفسه. وتعهدت تونس بعدم التدخل في نظام ملكية الأراضي الزراعية. وأخيراً فإنها قد تعهدت بعدم عقد أي قرض أجنبي، ما دامت فرنسا قد وافقت على تغطية عجز ميزانيتها.

لقد أصبحت تونس مستقلة، ولكنه إستقلال داخلي. والمهم هو أن الحبيب بورقيبة نفسه قد إعتبر هذا الاستقلال إحدى مراحل الاستقلال الفعلي، ولم يقبله إلا على أساس ضرورة تغييره، معتمداً في ذلك على إستراتيجيته الخاصة، والتي عرفت باسم الطريقة «البورقيبية»، والتي تتمثل في مبدأ «خذ وطالب». ولكنها كانت خطوة تمثل نجاح الحبيب بورقيبة، ومهدت له الطريق إلى الحكم، وإلى رئاسة الجمهورية.

(٤) اعلان الجمهورية :

قدم طاهر بن عمار استقالته للباي بمجرد التوقيع على المعاهدة مع فرنسا، ولكن الباي طلب منه تشكيل وزارة جديدة للإشراف على عملية الانتخابات.

واشتملت هذه الوزارة على خمس وزراء من الدستوريين. وفي ذلك الوقت وصل صالح بن يوسف إلى تونس، وإستقبله الحبيب بورقيبة نفسه، والذي أصبح رئيس الحزب الدستوري إستقبالاً رائعاً. ولكن التنافس بين الرجلين إزداد في الوضوح. وكان لكل منهما شخصيته القوية وسياسته ومبادئه.

وكان الحبيب بورقيبة يرغب في إظهار نجاح سياسته، والتصفيق لطريقة السير على مراحل أمام الجميع. ولكن صالح بن يوسف دخل المسجد الكبير في تونس وأعلن أن معركة المغرب العربي الكبير هي معركة واحدة، وضد الاستعمار، ولا يمكن قبول أي إستقلال داخلي أو جزئي أو إقليمي إلا إذا امتد من آخر حدود المغرب إلى حدود مصر، وإن هذا الاستقلال يجب أن يكون إستقلالاً سياسياً، واجتماعياً وإقتصادياً في نفس الوقت. وشعر الحبيب بورقيبة بوجود اتجاه خاص بين رجال الجيش التحرير، وخاصة في الجنوب، وبين أولئك الرجال الذين لم يسلموا سلاحهم بعد، وكان من السهل عليهم التزود بالأسلحة والتي كانت تسير مع القوافل عبر الصحراء في ذلك الوقت وحتى مدينة الجزائر نفسها. وكان لصالح بن يوسف نجاح خاص بين العناصر التونسية العميقة في عروبتها وفي وطنيتها. وكان قد أثبت كفاءة واضحة في أثناء توليه أمر الحزب وقت وجود الحبيب بورقيبة في القاهرة، كما كان قد وصل إلى منصب الوزارة، وكان هو العامل الذي أجبر الباي وأجبر زملائه الوزراء على

تقديم المطالب التونسية واضحة وجريئة إلى الفرنسيين في أوائل سنة ١٩٥٢. ولذلك فإن الحبيب بورقيبة قد إعتد على العناصر الموالية له شخصياً، وعلى تلك العناصر التي لم يكن لها صبر على الجهاد والكفاح، وتلك التي تفضل السياسة للوصول الى أهدافها، والتي كانت تتوقع سرعة استلامها لمناصبها ومسؤوليتها - اعتمد عليها لكي يبعد صالح بن يوسف عن الحزب، أي يبعده بالتالي عن القاعدة الشعبية المكافحة التي استند اليها. وعقد الحبيب بورقيبة مؤتمراً وطنياً بسفاقص في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥، وبدعوى إعادة تنظيم الحزب، وفي الواقع لاجراج صالح بن يوسف من صفوفه. ونجح الحبيب بورقيبة في السيطرة على الموقف في المؤتمر، خاصة وأن صالح بن يوسف لم يشارك فيه. ولكن صالح بن يوسف لم يتراجع عن الهجوم، ونظم اجتماعاً في اليوم التالي في مدينة تونس نفسها، وهاجم فيه سياسة الحبيب بورقيبة «التونسية» والتي تحرم تونس من التضامن مع بقية شعوب المغرب، والتضامن مع بقية البلاد العربية. واعتمد صالح بن يوسف على العناصر العربية الاسلامية، وأدى ذلك الى زيادة التبلور بين السياستين، والتبلور بالتالي بين العناصر الموجودة داخل كل معسكر. ولاشك أن خطر صالح بن يوسف، وهذا الاتجاه العربي الاسلامي على الحبيب بورقيبة هو الذي سيدفع به بعد ذلك الى زيادة الاصرار على سياسته العلمانية، سواء أكان ذلك في السياسة أو حتى في التعليم، ولكي يقضي على العناصر المعارضة، وبصفتها معركة قيادية قبل أي شيء.

وكان محمد الخامس قد عاد في هذه الفترة إلى بلاده، فطالبت تونس بأن تعامل مثل المعاملة التي وافقت فرنسا عليها حيال المغرب. ومهد ذلك للاتفاق الفرنسي التونسي في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦، وهو الاتفاق الذي ألغى

ارتباطات الحماية، ونص على الاستقلال. ولذلك فقد كان من الضروري إعادة النظر في اتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥. وعلى أساس الوصول الى استقلال مع الاحتفاظ بالترابط مع فرنسا.

وبعد ست وخمسين عاماً من الحماية أصبحت تونس دولة مستقلة. وأصبح على الدولة أن تنظم اداراتها، وتشرف على تنظيم بلادها. وانتخبت جمعية تأسيسية في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦، ونجحت فيها قائمة الوحدة الوطنية، التي كانت برئاسة الحبيب بورقيبة، وكان معظم أعضائهما من الأحرار الدستوريين. وحصلت هذه القائمة على ٨٠٪ من الأصوات. فقدم طاهر بن عمار استقالته وألف بورقيبة الوزارة.

وكانت أول وزارة في تونس المستقلة، وستقوم بادخال تغيير كبير على مستقبل البلاد. وكان الحبيب بورقيبة قد صرح في شهر يوليو سنة ١٩٥٥ بأن تونس ستظل ملكية دستورية، ولكن موقفه تغير بمجرد استلامه السلطة، وأصدر مرسوماً في ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ وضع به أمراء البيت المالك تحت سلطة القانون العام، بعد أن كانوا يخضعون لمجلس البلاط، ثم أرسل مرسوماً جديداً في ٣ أغسطس سنة ١٩٥٦ حرم فيه الباي من التشاور مع رئيس الوزراء، ثم ألغى عيد العرش، وأخيراً وافق الباي على التوقيع على مراسيم تلغي بعض عمليات التعامل الخاصة ببعض ممتلكات الأسرة المالكة. وأصبح الباي نتيجة لذلك بدون حول أو قوة، وقلت هيئته مع تلك الطنطنة الكبيرة الذي كان رجال الحزب يقومون بها للحبيب بورقيبة. والواقع أن هذا الشيخ لم يكن يمثل آمالاً كبيرة لدولة ناهضة تمكنت من الحصول على الاستقلال. وجاء بعد ذلك اتهام الحبيب بورقيبة للباي بأنه كان على صلات مع العناصر الرجعية ومثيري الفوضى في

البلاد، وكان يعني بذلك رجال صالح بن يوسف ورجال العروبة والجهاد الاسلامي. والمهم هو أن الجمعية التأسيسية قررت عزل الأسرة الحسينية، واقامة نظام جمهوري، يحدد شكله فيما بعد، وإختارت الحبيب بورقيبة كرئيس للدولة في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه بمنصب رئيس الوزراء. ووافقت الجمعية التأسيسية في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ على دستور الجمهورية الذي صدر في أول يونيو، والذي نص على أن تونس دولة مستقلة دينها الاسلام ولغتها العربية ونظامها هو النظام الجمهوري، وهي تهدف وحدة بلاد المغرب. كما نص على ضرورة اقامة النظام الديمقراطي والاعتراف بسيادة الشعب، وعلى فصل السلطات.

ومهد الحبيب بورقيبة الطريق لانشاء نظام جمهوري رئاسي، وعلى أساس تجميع السلطات بين يديه، ويستخدم في ذلك الحزب وسيلة من وسائل السيطرة والحكم.

ولقد تمكن الحبيب بورقيبة بعد ذلك من القيام بعملية «تونس» الوظائف، وعمل على تطهير هذه الوظائف من معارضييه. كما تمكن من القيام بمشروعات لتدعيم النظام العلماني في تونس. ولكن الأوضاع الاقتصادية من ناحية وطبيعة القوى المحيطة به في داخل تونس وخارجها هي التي أملت عليه خط السياسة الذي سار به بعد إستقلال تونس، وفي وقت كانت كل من المغرب الأقصى والجزائر تكافح من أجل استقلالها وتمايم سيادتها.

استقلال المغرب

كانت الطريقة التي سارت عليها فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في معاملتها للمغرب الأقصى تدل من ناحية على الاتجاهات الفرنسية الجديدة فيما يتعلق بملكاتها ومحمياتها، وأدت إلى عكس ما كانت فرنسا ترجوه منها. ولقد استخدمت فرنسا الضغط، ولكن هذه السياسة ستقابل عزمًا وتصميمًا من جانب العناصر الوطنية والمغربية على ضرورة الحصول على الاستقلال. وإذا كانت فرنسا قد نجحت مرحلياً في بعض العمليات ومع استخدام سياسة الضغط والشدة، فإنها قد فشلت في النهاية، وبطريقة لم تكن تتوقعها، إذ أنها دفعت الموقف دفعاً، وساعدت بتشددها على وصول المغرب إلى الإستقلال.

(١) سياسة الضغط الفرنسي :

كان شعور فرنسا بضعفها هو أكبر دافع لها على محاولة إظهار قوتها أمام المغاربة. وكان كثير من الفرنسيين يعتقدون أن المغربي يحترم القوة ويخضع لها أكثر من احترامه للتفاهم ولل فكر. وكانت فرنسا قد نظرت بعين غير راضية إلى مقابلة محمد الخامس مع الرئيس روزفلت، ورأت في هذه المقابلة تعبيراً عن استقلال هذا الملك، وتدعيماً لسلطته ونفوذه وبشكل لا توافق عليه. وكانت العلاقات متأزمة على أشدها مع العناصر الوطنية المغربية منذ إعلان وثيقة الاستقلال. وكانت السلطات الفرنسية قد قامت بعمليات ألقاء القبض على هؤلاء الزعماء حتى تثبت قوتها ونفوذهما وتقضي على الحركة الوطنية النامية.

ولكن الواقع أن موقف السلطات الفرنسية من محمد الخامس، ومن العناصر الوطنية الموجودة في البلاد، دفع بالجميع إلى التعاون والتكاتف، وساعد على سرعة نمو الحركة الوطنية وعلى تناسي الخلافات لمواجهة قوة الضغط الخارجية. وأصبح على فرنسا أن تواجه حركة وطنية متزايدة، تصر على الاستقلال، وتحترم الملك، في الوقت الذي وقف فيه محمد الخامس وقفات وطنية واضحة أمام قوة الضغط الفرنسي.

حقيقة أن الحكومة الفرنسية قد حاولت في سنة ١٩٤٦ أن تقوم بتهدة الموقف في المغرب الأقصى، وعلى أساس الوصول إلى تفاهم مع العناصر الوطنية، وقامت هذه الحكومة باختيار إريك لاتبون مقيماً عاماً لها في المغرب. وبدأت هذه الفترة بالاعلان عن سياسة تهدف الاصلاح وتهدة النفوس.

وصدرت الأوامر باطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومن بينهم علال الفاسي.

كما استعدت فرنسا للتقدم ببرنامج خاص بالاصلاحات للمغرب، ولكن علال الفاسي انتهز هذه الفرصة وسافر إلى مصر حيث بدأ اتصاله بالجامعة العربية، وبدأ في تنوير الرأي العام عن حقيقة المشكلة المغربية وطبيعة الاستعمار الفرنسي الموجود هناك. أما عن برنامج الاصلاحات الفرنسي فكان في واقع الأمر يهدف إلى الوصول إلى «سيادة مشتركة» مغربية فرنسية، كخطوة أولى لدخول المغرب إلى نطاق «الاتحاد الفرنسي». وكانت هذه هي نفس السياسة التي حاولت فرنسا تطبيقها في نفس الفترة مع تونس.

ولقد اشتمل هذا البرنامج على ضرورة إقامة مجالس بلدية منتخبة في المدن

كمرحلة أولى للوصول إلى الحكم النيابي. ولكنه نص على ضرورة اشتراك المستوطنين الاوربيين في هذه المجالس مع الوطنيين، وبنفس نسبة عددهم.

فظهر أنه كان خطوة إلى الوراء. كما اشتمل من الناحية الاقتصادية على ضرورة إنشاء شركات برؤوس أموال وطنية مع اشتراك الحكومة الفرنسية في تنفيذ المشروعات الاستغلالية، وخصوصاً في عمليات استخراج المعادن وفي شركات النقل والطيران. وإذا كان هذا الجانب يظهر على أنه اشتراكي بالنسبة للفرنسيين، مادامت الدولة الفرنسية هي التي ستشترك وتسيطر على عملية التنمية والاستغلال، فإنه قد ظهر أمام الوطنيين المغاربة على أنه نشاط احتكاري للدولة الفرنسية ولثروات المغرب الوطنية واشتمل المشروع كذلك على ضرورة العمل على تحسين الأحوال العامة للأهالي، وذلك بإنشاء قرى جماعية يقوم بفلاحتها المغاربة، وتمدهم الدولة بالآلات الزراعية الحديثة. ولكن هذا الجزء من المشروع كان يتعارض مع مصالح المستوطنين إذ أنه كان سيوجد أمامهم منافساً قوياً في الإنتاج الزراعي، كما أنه كان سيؤدي إلى حرمانهم من الأيدي العاملة اللازمة لهم والتي كانوا يحاولون الاحتفاظ بها لأنفسهم وبأقل الأجور. أما العناصر الوطنية فإنها قد رأت في عملية البدء بتطوير وسائل معيشة الأهالي تأجيلاً للمشكلة السياسية، لمشكلة السيادة، ومسألة الاستقلال. ولذلك فإنهم قد عارضوه كذلك، في نفس الوقت الذي عارضه فيه المستوطنون. وإذا كان رجال الصناعة قد أيدوا مثل هذا المشروع، فإنهم قد اضطروا إلى تغيير موقفهم بعد أن ظهر أن الإقامة العامة ستشتري الآلات الزراعية اللازمة من الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من شرائها من فرنسا. وهكذا لم يحظ هذا المشروع الخاص «بالاصلاحات» بأي تأييد، ومن أي قطاع. فزعزع ذلك من مركز

اريك لابون، الاشتراكي الفرنسي. وجاء تغيير الوزارة في باريس في سنة ١٩١٧ دليلاً على فشل هذه السياسة، خاصة وأن الوزارة الجديدة كانت من العناصر اليمينية، وكان وجود جورج بيدو فيها كوزير للخارجية، ومسؤول عن العلاقات مع حمايات المغرب، وهو المتطرف ضد المغاربة والحركات الوطنية، يبشر بوقوع صدام بين الطرفين.

لقد اختارت الوزارة الجديدة الجنرال الفونس جوان مقيماً عاماً لها في المغرب. وكانت ظروف نشأته في الجزائر، وعلاقاته بالمغاربة، وصلاته بحكومة فيشي، وبالنازيين ثم بالأمريكيين فيما بعد، تدل على أنه سيستخدم طريق الشدة مع العناصر الوطنية. وكانت حكومة باريس قد ضاقت بموقف محمد الخامس تجاهها، وتأييده للحقوق الوطنية. ومع توافق الأحداث التاريخية، وقلة وجود المصادر، اتخذت حكومة باريس في ذلك الوقت قراراً بنقل الأمير عبد الكريم الخطابي من منفاه في جزيرة ريونيون، وإرجاعه إلى فرنسا. ولا شك أن الحكومة الفرنسية قد هدفت من وراء هذه العملية إرهاب محمد الخامس، وإجباره على التساهل معها مادام أسد الريف سيصبح قريباً من بلاده، ويمكن أن يعتبر من الشخصيات التي تصلح لتولي الحكم ولكن هذه السياسة لم تعط أية نتائج إيجابية بالنسبة لفرنسا سواء مع الأمير عبد الكريم الخطابي، أو محمد الخامس، خاصة وأن فرنسا قد قامت في نفس الوقت بحملة اعتقالات كبيرة ضد الرجال الوطنيين بشكل عام ورجال الاستقلال بشكل خاص. ولقد تمكن الأمير عبد الكريم الخطابي من ترك السفينة التي كانت تقله حين مرورها في قناة السويس، والتجأ إلى مصر، وفوت بذلك الفرصة على فرنسا لاستخدامه مخلصاً للقط ضد محمد الخامس، وبدعوى أن ظروفه الصحية هي التي تحتم رجوعه من المنفى.

وكانت صدمة كبيرة للعناصر الفرنسية اليمينية. وفي القاهرة أخذ الأمير في إنشاء «لجنة تحرير المغرب العربي» وكان مجيء الفاسي إلى القاهرة يسمح بزيادة تكتل العناصر الوطنية داخل هذه اللجنة، التي أصبحت بمكاتبها الثلاث، والخاصة بتونس والمغرب والجزائر، تمثل تصميم رجال المغرب على إنهاء استعمار بلادهم، وتصميمهم على الوصول إلى الاستقلال. وفي نفس الوقت لم يتراجع محمد الخامس عن موقفه الوطني، رغم استخدام الضغط عليه.

وكان محمد الخامس قد قرر زيارة طنجة، وبصفتها جزءاً من بلاده.

وكانت سلطات الحماية تماطل في الموافقة على هذه الزيارة ولكنه صمم عليها. وفي ليلة سفره إلى طنجة قامت حركة اعتقالات واسعة النطاق بين العناصر الوطنية والعمال الموجودين في الدار البيضاء، وبشكل أدى إلى اصطدامات مسلحة في شوارع هذه المدينة. ولا شك أن الفرنسيين قد دبروا هذه العمليات لمنعهم من السفر إلى طنجة، إذ أنهم قد أتوا له بأخبارها وهو يستعد للسفر. ولكنه سافر رغم ذلك، ورغم تغير حالته المعنوية نتيجة لعدم رضائه عن سياسة الضغط الفرنسي على رعاياه الوطنيين المخلصين. ولقد ظهر موقفه واضحاً في خطابه في طنجة حين أهمل الفقرة الخاصة بدور فرنسا في نشر الحضارة والمدنية في المغرب، وحين ذكر أن بلاده ترتبط بالبلاد العربية الأخرى في الشرق الأوسط بأوثق الروابط، وأنها ترغب رغبة أكيدة في تعزيز هذه الروابط، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملاً هاماً في الشؤون العالمية. وإذا كان الأمير عبد الكريم الخطابي يتصل بالجامعة العربية في القاهرة، فإن محمد الخامس يصبر على أن بلاده عربية وعلى أنه سيدعم علاقاته بالجامعة التي لا تقبل إلا البلاد العربية والمستقلة. وكانت لطمة جديدة أصابت الفرنسيين.

وإذا كانت سلطات الحماية والاقامة العامة قد واصلت سياسة الضغط على صاحب العرش وعلى العناصر الوطنية، فانها كانت قد وصلت الى مرحلة ظهر فيها اعتزاز الملك بالعناصر الوطنية في البلاد، وظهر فيها ولاء القادة الوطنيين لصاحب العرش، وكلهم في مواجهة الاستعمار.

ولقد وقف الجنرال جوان في ذلك الوقت يشرح أن الحضارة المغربية لها صفات مميزة عن بقية صفات الحضارة العربية، وأن المغرب الأقصى يحكم تضاريسه، وبحكم استراتيجيته، وواجهته الكبيرة المطلة على المحيط الاطلسي، له صفات غربية تربطه باوروبا والغرب، أكثر مما تربطه ببقية العرب وبالشرق. ولكن المغاربة لم يكونوا في حاجة إلى شرحه لكي يفهموا منه حقيقة شعورهم وطبيعة شخصيتهم.

وتقدم الجنرال جوان بعد ذلك بمشروع للإصلاح ويتعلق بالادارة المغربية، وكان ينص على ضرورة زيادة عدد الوزارات في المغرب، ولكنه كان يهدد بأن تصبح الوزارة فرنسية مغربية، مادام رؤساء المصالح الفرنسيين الموجودين في المغرب سيشترون فيها. كما اشتمل على مشروع يتعلق بالمجالس البلدية والقروية، ولكنه نص على أن عدد المقاعد ستكون فيها مقسومة على اثنين: قسم للمغاربة، وقسم يساوية للمستوطنين الفرنسيين. أما مجلس الشورى فانه كان يشتمل على قسم للفرنسيين أعضاء الغرف التجارية والصناعية، وقسم ثان للفرنسيين المستوطنين ومن أصحاب المهن الحرة، وقسم ثالث للمغاربة، ويكون بالتعيين. وجاء الجنرال جوان لكي يحاول إدخال بعض التعديل ويقسمه إلى قسمين: قسم فرنسي بالانتخاب المباشر، وقسم مغربي بالانتخاب على درجتين وكذلك اشتملت هذه المشروعات على ادخال النظام اللامركزي في

الحكم، ولكن على أساس اضعاف سلطة السلطان على الباشاوات والقياد. أما إذا كان هناك تفكير في تغيير نظام الحماية من أساسه، فإن الجنرال جوان كان يرحب بالفكرة، ولكن على أساس دخول المغرب «الاتحاد الفرنسي» أي على نفس المستوى مع السنغال وجابون والكونغو الفرنسي!! ولا شك أن مشروعات الجنرال جوان كانت تهدف كذلك الوصول إلى «السيادة المشتركة»، وإن كانت مغلفة بغلاف يختلف قليلاً عن ذلك الذي غلفت به مشروعات اريك لابون.

ولقد قام الجنرال جوان بتقديم هذه المشروعات في نفس الوقت الذي واصل فيه استخدام سياسة الضغط على العناصر، وعلى صاحب البلاد. وأدى ذلك إلى الاصطدام مع محمد الخامس ومع العناصر الوطنية.

(٢) الاصطدام بصاحب العرش :

قام الجنرال جوان بتقديم مراسيم خاصة بطريقة الإصلاح التي يرغب فيها إلى محمد الخامس للتوقيع عليها، ولكن الملك رفض القيام بذلك، فادعى المقيم العام الفرنسي أنه يعرقل تطوير بلاده، ووصلها إلى النظم الديمقراطية.

وقام الجنرال جوان بعد ذلك بمحاولة لاستخدام رجال الطرق الصوفية ضد محمد الخامس. وكان في وسع فرنسا أن تعتمد في هذه العملية على سي محمد الكتاني، ولكن نجاح هذه العملية كان ضرباً من المحال، وخاصة بعد تطور الآراء في المغرب، ووضوح الرؤيا أمام العناصر الوطنية. وشعرت فرنسا بأن هناك معارضة قوية، حتى داخل نطاق المجلس الاستشاري، والذي كان الاعضاء

المغاربة فيه من المعينين. فقامت حكومة باريس بمحاولة للفصل بين محمد الخامس، وبين العناصر الوطنية في البلاد، وذلك عن طريق دعوة الملك الى زيارة لباريس، وفي وقت تأزمت فيه العلاقات بين الوطنيين وبين الفرنسيين. ولكن محمد الخامس لم يتراجع، وسافر إلى باريس، وقدم هناك مطالب ببلاده واضحة، وفي مذكرتين، في شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠، وطالب فيها باطلاق الحريات العامة، وتغيير طبيعة العلاقات مع فرنسا، أي تغيير نظام الحماية. وكانت هذه صدمة جديدة للنفوذ الفرنسي في البلاد.

وإذا كانت سلطات الحماية قد أصرت على ضرورة توقيعه على المراسيم الخاصة بالاصلاحات، فان الملك قد أحالها إلى لجان خاصة لدراستها. وفي نفس الوقت بدأت معارضة العناصر المغربية داخل مجلس الشورى تأخذ شكلاً واضحاً ضد النفوذ الفرنسي، ووصل الحال إلى فضح نيات الاستعمار الفرنسي في البلاد، وفي جلسة كان يرأسها الجنرال جوان بنفسه، واستمر بعد ذلك في شكل احتجاج من جانب الجنرال، وإلى انسحاب العناصر الوطنية من الجلسة ومن المجلس.

ولكن الجنرال جوان ذهب بعد ذلك إلى القصر وطلب إلى محمد الخامس أن يصدر بياناً يستنكر فيه أعمال رجال حزب الاستقلال ويصف رجاله بمخالفة الدين؟ ولكن الملك كان فوق الاحزاب، وفوق رجال الاحزاب، ولم يكن يوافق على تنفيذ مثل هذه التوجيهات. وذكر للمقيم العام أنه من سلطة القضاء وحده ادانة رجال الاحزاب، إن كانوا قد ارتكبوا ما يعاقب عليه القانون. ولكن الجنرال قدم انذاراً للملك بادانة الاستقلال والا فالاستقالة من العرش. وذكر أنه سيقوم بنفسه بعزله. واعطى لذلك مهلة، إذ أنه كان سيترك المغرب في زيارة

إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الملك أن يتسغّلها في التفكير فيما طلب إليه تنفيذه. وبعد عودة الجنرال كان محمد الخامس لا يزال مصمماً على موقفه. فلعب الجنرال بطاقة جديدة، وهي استغلال القائد سي التهامي الجلاوي، باشا مراكش، لتهديد الملك.

واضطّر محمد الخامس إلى الكتابة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مستنكراً استخدام هذه السياسة في بلاده، وضد رعاياه وضد شخصه. ولكن رئيس الجمهورية الفرنسية ادعى حياده في مثل هذه المسائل التي تخص الوزارة.

فاضطّر محمد الخامس إلى أن يوقع على الاستنكار المطلوب، وإن كان قد رفض تحديد اسم حزب الاستقلال فيه، وكان في وسع رئيس الوزراء أن يقوم باكمال هذا التفسير اللازم للفرنسيين.

لقد ثبت أن هناك صدام لا محالة بين سلطات الإقامة وبين صاحب العرش، وخاصة حينما أخذ القائد الجلاوي في التحدث عن محمد الخامس، وفي التهديد بالزحف من مراكش إلى الرباط على رأس رجاله. وكانت الجامعة العربية تعرف حقيقة الموقف في المغرب، وصممت على عدم ترك محمد الخامس بمفرده في هذه المعركة ضد الاستعمار. واشتعل الرأي العام في كل العالم العربي، وعرضت المشكلة المغربية على الأمم المتحدة، ولأول مرة سنة ١٩٥١. وإذا كانت الإقامة العامة قد واصلت سياسة الكبت في المغرب وواصلت القاء القبض على الوطنيين، فإن التصريحات التي أدلى بها بعض القياد والباشاوات في المغرب، عن ضغط الجلاوي والإقامة العامة الفرنسية عليهم، لكي يعلنوا أنهم ضد السلطان، قد عملت على فضح الجنرال جوان، وبشكل أجبر الحكومة الفرنسية على تغييره، وعلى تعيين الجنرال جيوم بدلاً منه في المغرب.

ولكن تغيير الرجل لم يكن يعني أبداً تغيير السياسة، خاصة وأن جيوم كان من أعوان جوان المخلصين، وكان الاصطدام قد بلغ مرحلة يصعب فيها التراجع، وعلى الطرفين.

وتكاملت الأحداث في المغرب الكبير مع بعضها، ومع أحداث الشرق الأدنى. وجاءت الأنباء من القاهرة بسيطرة الضباط الأحرار على الحكم، وتصميم المصريين على التخلص من الاستعمار. ولاشك أن ذلك كان تدعيماً للحركة الوطنية التحررية في كل مكان. ثم جاءت حادثة إغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد قرب تونس، وبشكل يوجه التهمة بصراحة إلى عناصر المستوطنين الفرنسيين في شمال إفريقيا، وإلى السلطات الفرنسية الموجودة في بلاد المغرب الكبير. وخرجت المظاهرات في مدينة الدار البيضاء، ووقفت قوات الأمن الفرنسية تجاه العمال المغاربة موقف الحرب، بل قامت بعمليات إنتقام، وأدى الأمر إلى مذبحية في هذه المدينة. لقد تبلور الموقف بشكل واضح بين الوطني والمستعمر، وفي وقت ظهر فيه الاصطدام بين سلطات الحماية وبين صاحب العرش.

وإذا كان بعض المفكرين الفرنسيين قد حاولوا في هذه الفترة الاستناد إلى العوامل الانسانية، والنواحي الدينية، لكي يقربوا بين المغاربة، وبصفتهم من المسلمين المؤمنين، وبين الفرنسيين وبصفتهم مسيحيين يؤمنون بالحقبة والسلام، فلاشك أن هذه الحركة قد إفتقرت إلى عوامل النجاح، وخاصة في وقت ظهر فيه الاصطدام بين الطرفين، ونتيجة لتضارب المصالح بين من يرغبون في الاحتفاظ بالوضع القائم، وبين من يرغبون في التغيير، مهما كلفهم الأمر. وجاءت وزارة جوزيف لانييل إلى الحكم في باريس، وهي وزارة يمينية، وكانت

لا توافق على التراجع أمام الحركة الوطنية في المغرب، إذ أن ذلك سيظهرها بمظهر الضعف، وخاصة في وقت إستمرت فيه عمليات المقاومة في تونس. إذا فمن اللازم إستخدام الشدة، وإلى أقصى درجة ممكنة.

وقررت السلطات الفرنسية في المغرب ضرورة القيام بعمل يذهل الرأي العام ويرهبه في نفس الوقت، وهو التخلص من محمد الخامس، وإبعاده عن بلاده. ووافقت حكومة باريس على الخطة.

وإعتمدت فرنسا من جديد على سي التهامي الجلاوي، وكان من رجالها المعروفين، وكان له نشاط يرتبط ببعض الشخصيات الفرنسية، وخاصة في توزيع بعض المواد التموينية في منطقته، وإشرافه على الدعارة والرقيق الأبيض هناك. وكانت مصالحه مرتبطة تماماً بمصالح الاستغلال الفرنسية، خاصة وأنه كان يتقاضى مائة فرنك عن الرأس الواحدة في الليلة الواحدة، ويشرف على عملية هذه التجارة وتوزيع عناصرها بين خيام القبائل. كما كان نفوذه وسلطته يرتبطان بالبقاء الفرنسي بعد أن عمل مع الفرنسيين أربعين عاماً.

حقيقة أنه كان من الصعب على الفرنسيين أن يتخلصوا من محمد الخامس، خاصة وأنه كان يمثل السلطين الزمنية والدينية في نفس الوقت.

كان هو السلطان في نفس الوقت الذي كان أميراً للمؤمنين. وكان من الصعب على الفرنسيين انتزاع السلطة الزمنية منه مادام يحتفظ بالسلطة الدينية. ولذلك فإن سي الجلاوي قد بدأ في مهاجمته في ناحية سلطته الدينية وأخذ في جمع العرائض من عدد من الباشوات والقيادة وخاصة في الجنوب، تطالب بأمير مؤمنين جديد غير محمد الخامس. وأتم جمع ٢٥ وثيقة وإن كان عدداً من القياد

والباشوات قد رفض التوقيع، وفضح وجود مثل هذه الحركة، وخاصة في الرباط والدار البيضاء وفاس وصفرو.

واتهم الجلاوي سيده محمد الخامس بأنه قد أصبح سلطان حزب الاستقلال، ولم يعد سلطاناً للمغرب. وإستند الجلاوي إلى هذه الوثائق لكي توافق حكومة باريس على إختيار المغاربة لأمير مؤمنين جديد. وكان الجلاوي قد اتفق سلفاً على الشخصية الجديدة، وهي محمد بن عرفة، الذي كان من أعمام محمد الخامس، وكان متقدماً في السن بدرجة لا تسمح له بكثير من الحركة، أو حتى بالتفكير. وجاءت الأنباء بأن الباشوات والقياد قد بايعوا ابن عرفة أميراً للمؤمنين. وصحب ذلك تحرك بعض فرسان الأطلس الأعلى، وبعض رجال القبائل من مراكش صوب الرباط.

وإدعت سلطات الإقامة أن حياة محمد الخامس ونظام الحكم في المغرب قد أصبح مهدداً، فجاءت بقواتها الفرنسية لحاصرة القصر. وهنا والقصر محاصر اجبر محمد الخامس على ترك بلاده، وحملته طائرة فرنسية إلى جزيرة كورسيكا تمهيداً لنقله إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي.

وأعلن المقيم العام الفرنسي خلعه، في الوقت الذي أعلن فيه الجلاوي أن الرأي العام، وشيوخ البلاد وحكامها، قد إختاروا بن عرفة سلطاناً عليهم.

وكانت ضربة كبيرة، وأكبر من أن تحتملها الحركة الوطنية، سواء في المغرب أو في المشرق.

لقد ارتفع صوت علال الفاسي من محطة إذاعة صوت العرب من القاهرة

يفضح هذه العملية ويعلن ولاء كل العناصر الوطنية لمحمد الخامس. وسرى نفس التيار في أنحاء بقية العالم العربي الاسلامي، ووقفت الحكومات العربية مصممة على الدفاع عن حق المغرب الذي أصبح يتمثل في عودة محمد الخامس واستقلال بلاده.

حقيقة أن المغرب قد عاش فترة بضعة أشهر في دهشة تامة، ولم تزودنا الأنباء بقيام حركات عنف يقوم بها الوطنيون. ولكنه كان الهدوء الذي يسبق العاصفة. وبدأ ابن عرفة حكمه بالتنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس الوزراء، والتنازل عن سلطته التشريعية لمجلس معين نصفه من الفرنسيين ونصفه من المغاربة المعينين، كما تنازل عن حقه حتى في الاعتراض على ما يتخذه هذا المجلس من قرارات تشريعية. ولم يمض أسبوعين على توليته السلطة حتى وقع على المرسومات التي قدمتها الإقامة له، والخاصة بإنشاء المجالس البلدية والمجالس القروية. والظاهر أن الفرنسيين كانوا يوافقون عليه نتيجة لتقدم سنه، ونتيجة لعدم رغبته في بحث أي مشكلة، أو حتى الاشتراك في أي قرار بشأنها. واعتقد الفرنسيون إنهم سيصلون عن طريقه إلى تطبيق مبدأ السيادة المزدوجة، ولكن الأمر اختلف عن ذلك، إذ سرعان ما استجمع المغرب قواه، وأعد للامر عدته، فكانت المقاومة المسلحة، ثم ظهر جيش التحرير.

(٣) رجال المقاومة والتحرير :

إن الطريقة التي سارت عليها السياسة الفرنسية في المغرب جعلت من صاحب العرش رمزاً للكفاح ضد الاستعمار، ورمزاً للاستقلال. سيؤثر ذلك على نمو الأوضاع الجديدة في المغرب، وبشكل يدعم من نفوذ القصر، وفي كل ميدان.

ولقد بدأت المقاومة في المغرب في شكل عمليات مسلحة، وإن كانت فردية، واشتملت على القاء القنابل اليدوية وإطلاق الرصاص على الخونة والمتعاونين مع الفرنسيين. وقام بهذه العمليات عناصر مع الفدائيين الذين كانوا على صلة وثيقة بحزب الاستقلال. وكانت هذه العمليات تمثل المرحلة الأولى في كفاح المغرب المسلح ضد الاستعمار الفرنسي. ويمكننا أن نذكر من بين الشهداء الذين قاموا بدورهم في هذه العمليات الشهيد الزرقطوني والشهيد علال بن عبد الله، الذي لم يتراجع عن القاء قنبلة على موكب ابن عرفه عند خروجه من القصر لتأدية فريضة الجمعة في المسجد المواجه للقصر.

وقمت العملية بمنتهى السرعة، وأمام دهشة الحرس السلطاني الأسود، ودهشة الحرس الخاص للسلطان، وهم من الضباط الفرنسيين. وكانت هذه العملية أكبر تحدي يمكن تصوره لسياسة فرنسا الاستعمارية في بلد قرر أهله أن يعيشوا في حرية. ولا تزال تفاصيل هذه الحركة، وطريقة تنظيمها، مجهولة حتى الآن، إلا فيما يتعلق ببعض الروايات الشخصية التي تذكر في المحادثات، ولم تنشر بعد. وكانت الدار البيضاء كمركز للعمال والطبقات الكادحة الوطنية من المراكز الهامة في هذه العمليات. وتالت الأحداث، وأخذت السلطات الفرنسية في استخدام الشدة ضد كل الوطنيين.

ولكن الظاهر أن تنظيم هذه المقاومة كان أقوى وأعمق من أن يصل إليه الفرنسيين. ونعرف أن الدكتور الخطيب كان يخرج في سيارة الاسعاف، وبصفته جراحاً معروفاً، ويدخل إلى أماكن وقوع الحوادث، ولانقاذ المصابين، وكان في نفس الوقت أحد كبار قادة المقاومة في المغرب، والمشرف على المقاومة في الدار البيضاء، وسيصبح بعد قليل قائد جيش التحرير المغربي. وكم من رجال

خدموا معه، وأدوا واجبه، وباعصاب هادئة، وانتصروا أو استشهدوا في سبيل بلادهم.

وسرعان ما انتشرت الحركة في البادية، وأخذ المغاربة في احراق مزارع المستوطنين الفرنسيين ومساكنهم. واشتدت هذه العمليات في أوقات نضوج المحاصيل، وكانوا يدفعون بأحد الأرناب، التي ربط بأحد أرجلها قطعة من النسيج البللة بالبتزول والمشتعلة، داخل المزارع. ومع ذعر الحيوان الصغير وفراره من مكان لآخر تنتشر النيران وتلتهم المحصول، ودون أن يتمكن الفرنسيون من العثور على رجال المقاومة. ولقد زادت حركة خروج الفرنسيين في ذلك الوقت من المغرب وعودتهم إلى فرنسا بشكل أقلق الحكومة الفرنسية نفسها، ومهد الطريق أمامها للتراجع.

حقيقة أن وزارة منديز فرانس كانت تخشى من أن تطبق في المغرب نفس السياسة التي كانت قد طبقتها في تونس، حتى لا تعرض نفسها لهجمات العناصر اليمينية، واتهامهم إياها بتصفية الامبراطورية، كما أنها كانت لا تجرؤ على مواجهة المشكلة، مادامت قد بدت وكأنها تستند إلى وثائق بعض القياد والباشاوات، وإلى قطاع من الرأي العام المغربي في ذلك الوقت. ولكن تطور الأحداث في تونس ونشوب الثورة في الجزائر في فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤، ومجيء ادجار فور إلى الحكم أجبر هذا الأخير على اتخاذ سياسة جديدة في المغرب خاصة وأن انتشار الثورة في الجزائر كان يتطلب من فرنسا مجهود كبير.

وكانت عناصر المستعمرين المتطرفة قد اخذت في ذلك الوقت في القيام بعمليات ارهابية ضد الأهالي، وقامت بانشاء بعض المنظمات الارهابية لوضع

فرنسا أمام الأمر الواقع. وفشلت هذه العمليات في ارهاب الوطنيين، بل زادتهم تصميمًا على العمل في المقاومة. وخشيت حكومة باريس من أن يؤدي ضغط المستوطنين الفرنسيين عليها إلى تحميلها الكثير، وفي وقت انتشرت فيه الثورة الجزائرية. ولذلك فانها عينت جرانفال مقيمًا عامًا في المغرب بدلاً من الجنرال جبوم. وثبت أمام هذا المقيم العام الجديد أن العناصر الوطنية كلها تطالب بعودة محمد الخامس، وتطالب بالاستقلال، وأنه من المحال استمرار فرنسا على سياستها السابقة، حتى ولو كان المستوطنين يرغبون في الاستمرار فيها. واضطر جرانفال إلى اتخاذ إجراءات معينة ضد العناصر المتطرفة من المستوطنين، ونصح حكومة باريس بالعمل على إعادة محمد الخامس إلى بلاده.

وإذا كانت حكومة باريس قد تباطأت في اتخاذ الاجراءات، فإن تطور الأحداث في المغرب في ذلك الوقت قد اجبرها على التراجع. إذ سرعان ما أخذت قبائل زيان وزمور في الأطلس المتوسط في مهاجمة المواقع العسكرية الفرنسية، وهاجمتها بأسلحة وبنادق حديثة، وبطريقة وتكتيك حربي حديث. ويذكر جرانفال في مذكراته عن مهمته في المغرب كيف أن الوطنيين كانوا يصرخون في وجهه بحياة بن يوسف، وكيف أن قائد القوات الفرنسية في المغرب قد أعلن له هجوم قبائل الأطلس المتوسط على خنيفره قائلاً: «إنها الحرب...».

وكان أكثر ما تخشاه فرنسا في ذلك الوقت هو وجود تنسيق بين عمليات رجال القبائل في المغرب وعمليات الثورة المسلحة في الجزائر، خاصة وأن الوطنيين كانوا يتحدثون عن وجود جيش تحرير مغربي، في الوقت الذي كانت القوات الفرنسية في الجزائر تقاسي من جيش التحرير الجزائري، وكان جيش التحرير التونسي لا يزال يقلق الفرنسيين في المنطقة الجنوبية من إقليمهم. وكان

التوافق بين العمليات في كل إقاليم المغرب الكبير، مع استخدام الاسلحة الحديثة وتكتيك حربي له قيمته يجبر فرنسا على التفكير في الموضوع، خاصة وأن اذاعات صوت العرب من القاهرة كانت تخاطب الوطنيين ورجال التحرير في كل مكان. وخشيت فرنسا أخيراً من أن تكون هذه الأسلحة الموجودة في أيدي رجال جيش التحرير قد وصلت من مصر ومن رجال الثورة في القاهرة. وأخيراً فقد كان عليها أن تقلل من اتساع خطوط عملياتها خاصة وأن بقاءها في الجزائر كان أكثر قيمة من بقاءها في كل من تونس والمغرب، كما أن أمل الفرنسيين في التغلب على الثورة الجزائرية كان يسمح لهم بالتفكير في امكانية العودة بعد ذلك إلى كل من تونس والمغرب والفرس في الاقليمين. وعلى هذا الأساس وافقت الحكومة الفرنسية على عملية التراجع في المغرب الأقصى، بعد أن سيطرت قوات جيش التحرير المغربي على الأقاليم الشمالية والوسطى من البلاد، وانقض كثير من رجال القبائل من حول التهامي الجلاوي، وعجزت فرنسا عن مواجهة الموقف.

(٤) عودة الملك والاستقلال :

وكان تراجع فرنسا في المغرب يتمثل قبل كل شيء في عودة محمد الخامس إلى بلاده، وإن كانت فرنسا ستحاول وضع صمامات الأمن اللازمة لكي تمنع من تهديد المغرب بعد عودة محمد الخامس إليه لسلطتها ونفوذها في شمال افريقية. وبدأت العملية بتصريحات جرانفال، ثم بتصريحات من سي التهامي الجلاوي أعلن فيها مشاركته للمغاربة في المطالبة بعودة محمد بن يوسف إلى عرش بلاده. وكان هذا انتصاراً كبيراً للملك وانتصاراً للحركة الوطنية هناك.

وجاءت فرنسا بمحمد بن يوسف إلى نيس، وذلك للتفاهم معه في أمر عودته للبلاد. ولكن الوفود المغربية تزايدت على مقره، وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه موافقة ابن عرفة على الانسحاب من الرباط إلى طنجة.

وسافر محمد الخامس إلى باريس، وأحسنّت الحكومة الفرنسية استقباله.

وتشكل مجلس وصاية على العرش من أربعة أعضاء كان من بينهم سي مبارك البكاي، باشا صغرو، والكولونيل السابق في القوات الفرنسية، والذي كان قد رفض التوقيع على وثيقة عزل محمد الخامس.

وبدأت المحادثات في سان كلو، في الوقت الذي أقام فيه محمد بن يوسف في فندق هنري الرابع في سان جرمان. والواقع أن محمد الخامس لم يصبر كثيراً على التفاصيل، إذ أن كان يعلم، وخاصة بعد مداولاته مع الجنرال كاترو قبل مجيئه من مدغشقر، أن فرنسا تحاول الاحتفاظ بماء وجهها. وشارك في هذه المفاوضات عدد من الساسة المغاربة ومن المستقلين ومن رجال الاستقلال. وانتهى الأمر بإصدار تصريح لاسيل سان كلو في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥، والذي وافق فيه محمد الخامس على قرارات مجلس الوزراء الفرنسي الصادرة في اليوم السابق، والتي تتخلص في منح مجلس الوصاية كامل السلطة لإدارة شؤون الامبراطورية الشريفة؛ وفي تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلاد، وينص على استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة، مرتبطة في تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل، أي ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل L'indépendance dans l'inter - dépendance. وأخيراً النص على إقامة ملكية

دستورية حسب رغبة محمد الخامس نفسه. وكان استقبال محمد الخامس في بلاده استقبالا شعبياً منقطع النظير، بل كان عاملاً فعالاً في تطور الأوضاع والعلاقات بين القوى الموجودة في المغرب في ذلك الوقت. وكان رجال جيش التحرير المغربي قد ظهوروا كقوات مغربية وطنية في هذه الاحتفالات.

ولكن جيش التحرير المغربي ظل يسيطر على مناطق بأكملها من البلاد، وكان بذلك وسيلة ضغط وطنية هامة على الفرنسيين، واجبرتهم على الاعتراف بانتهاء نظام الحماية، وبلاعتراف باستقلال المغرب، ودون هذا التكامل غير الواضح مع فرنسا.

ولكن عملية بناء الدولة المغربية الحديثة كانت تلقي عليها بمسؤوليات جديدة، وخاصة في ذلك الوقت الذي لم تكن العلاقات الفرنسية المغربية قد استقرت فيه بعد. وكان استمرار الثورة في الجزائر يعتبر تهديداً واضحاً للنفوذ الفرنسي. وكان أي تعاون ممكن بين جيش التحرير المغربي، وجيش التحرير الجزائري يهدد بالاساءة إلى العلاقات بين البلدين من جديد. وكان المغرب يحتاج إلى إنشاء قواته «الملكية» الحديثة حتى يدافع عن التراب المغربي. فتم الاتفاق مع فرنسا على تحويل المجندين المغاربة في القوات الاستعمارية الفرنسية إلى كتائب خاصة، تعتبر نواة لإنشاء الجيش المغربي. وفي نفس الوقت طلبت الحكومة المغربية، وهي التي تألفت برئاسة سي مبارك البكاي، إلى رجال جيش التحرير المغربي تسليم أسلحتهم والانضمام إلى القوات الملكية المغربية، في حالة ثبوت صلاحيتهم الطبية. حقيقة أن الثورة الجزائرية كانت في ذلك الوقت في حاجة إلى تأييد. وإلى تأييد عسكري من الاقاليم المغربية الشقيقة، ولكن بقاء جيش التحرير المغربي بعيداً عن سيطرة حكومة الرباط لم يكن أمراً مقبولاً في

الملكية المغربية في ذلك الوقت، إذ أنه كان يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة الداخلية. وكان هناك جيش تحرير جديد قد انشئ في ذلك الوقت في المنطقة الجنوبية من المغرب، والشمالية من موريتانيا، وبقيادة حرمة بابانا، الذي كان نائباً عن موريتانيا في البرلمان الفرنسي، ثم ترك ملابسه التقليدية العربية في مكان ما بباريس، لكي يظهر في اليوم التالي في القاهرة، ويظهر بعد وقت قليل في وادي درعة على رأس رجال الرقييات، وبصفته قائد جيش تحرير موريتانيا. والمهم هو أن عملية تصفية جيوش التحرير في المغرب، أو تحويلها إلى قوات ملكية، كانت ضرورية لتدعيم جهاز الدولة الجديدة والمستقلة، ولكنها لم تكن في صالح الثورة الجزائرية.

لقد أصبح المغرب دولة مستقلة ذات سيادة، وأصبح عليه أن يصفى مشكلاته مع الدولة صاحبة الحماية القديمة، ويتعامل مع الدول الشقيقة والمكافحة من أجل استقلالها. وكانت مرحلة جديدة في تاريخ البلاد.

استقلال الجزائر

لقد تزايدت عوامل الضغط الداخلية والخارجية على الموقف الموجود في الجزائر بمرور الزمن، ومع استمرار العمليات الحربية في هذا الاقليم المكافح.

وكانت هذه العوامل في صالح القوى الوطنية المتحررة، ومدعمة لهذه القوى، حتى وإن كانت قد ظهرت وكأن فيها نكسات مؤقتة. وكانت من الناحية الأخرى في غير صالح الموقف الاستعماري الذي حازل الإبقاء على الجزائر فرنسية، أو الوصول إلى حل وسط، وعلى أساس التمويه على الجزائريين، والاستمرار في عملية التحكم والاستقلال. وسيكون لعوامل الضغط أثرها في إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأثرها في وصول الجنرال ديغول إلى الحكم، والتمهيد بذلك للمفاوضات التي وصلت بالمشكلة إلى الاعتراف باستقلال الجزائر.

(١) ضغط العوامل الداخلية والخارجية :

كانت جبهة التحرير الجزائرية قد أنشئت في أول أمرها على أساس ترك الباب مفتوحاً أمام كل قائد، وحتى مكافح وطني، يرغب في الدخول فيها، ويشارك في عملية تحرير البلاد، وتحقيق الأهداف العامة المتفق عليها.

ولذلك فإن جبهة التحرير لم تكن حزباً سياسياً بالمعنى المفهوم، بل كانت تجميعاً للقوى الوطنية وبشروط معينة والأهداف محددة كل التحديد. وكان

انضمام المكافحين لها، من كل الاتجاهات السابقة لتكوينها يدل على نجاحها، ويدل كذلك على تطور خط السير السياسي للحركات والتنظيمات الموجودة في الجزائر صوب اتجاه التحرير، وبأهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولقد انضم إليها زعماء جمعية العلماء، وعلى رأسهم توفيق المدني، وأثبتوا بذلك أن القوى الإسلامية يمكنها أن تأخذ اتجاهاً يسارياً ثورياً وتحريراً، رغم اعتزازها بشخصيتها العربية الإسلامية؛ كما انضم إليها عناصر من اليسار المتطرف، وحتى من بين الشيوعيين. ولكن أحداً في فرنسا لم يكن يتوقع انضمام فرحات عباس ورجال أنصار البيان لجهة التحرير. ولذلك فإنها كانت مفاجأة لهم حين انضم إليهم.

وكان فرحات عباس قد بدأ في الثلاثينات بالتساؤل عن وجود «الشخصية» الجزائرية، ثم قام بعد ذلك في الأربعينات، وبعد ظهور فشل مشروع القانون الأساسي للجزائر، بشرح الأخطار التي مستتج عن ذلك، ثم قام في أوائل الخمسينات بالاعتراف بوجود الشخصية الجزائرية واضحة وبشكل متبلور، أمام الفرنسيين، وحتى أمامه شخصياً. ولكنه استمر في اتصالاته مع الساسة الفرنسيين والشخصيات الفرنسية البارزة بعد إعلان الثورة، وعلى أساس إمكان إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية، ووقف العمليات الحربية الموجودة هناك. ومع مرور الأيام اضطر إلى أن يصرح لهم بأنه يأمل في ألا تدفعهم فرنسا إلى أن يصبحوا جميعهم من رجال جبهة التحرير. ولقد فشلت مجهودات فرحات عباس، وكانت إذاعات وتصريحات القاهرة التي تصدر عن جبهة التحرير، وعن مكتب الجزائر بلجنة تحرير المغرب العربي، تصف فرحات عباس ورجاله بأنهم من صغار البرجوازيين، والذين لم يتم نضجهم بعد للاشتراك

في عمليات التحرير. وكان هدفاً لهذا النقد، مثله في ذلك مثل مصالي الحاج الذي كان قد كون «الحركة الوطنية الجزائرية» M. N. A.، وأعلن أنه لا يوافق على استخدام العنف في الجزائر وسيلة للاستقلال.

ولكن انضمام فرحات عباس مع الدكتور أحمد فرنسيس إلى جبهة التحرير الجزائرية في ٢٣ إبريل سنة ١٩٥٦، كان يدل على زيادة نضج هذا «الزعيم» من ناحية، وعلى ازدياد تطور القوى الموجودة في الميدان من ناحية أخرى. وكانت ضربة أصابت النفوذ الفرنسي، وتلك المجموعة من الفرنسيين الذين حاولوا الاعتقاد في إمكانية الاعتماد عليه وعلى مجموعته، أو على مصالي الحاج، للاحتفاظ بجزء من الرأي العام الجزائري منقسماً على نفسه، وبضرب بعضه بعضاً.

لقد ألقى فرحات عباس أول تصريح صحفي له بعد وصوله للقاهرة مباشرة، وأمام كل من أحمد توفيق المدني ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ومحمد يزيد والدكتور أمين دباغين وأحمد بن بيللا. وإذا كان الرأي العام قد توقع من جبهة التحرير الوطنية الجزائرية أن تصدر تصريحات أكثر اعتدالاً بعد انضمام فرحات عباس إليها، فقد خاب ظنها. إذ أن تصريحه كان هجوماً عنيفاً على سياسة القمع والقتل للاهالي المسلمين، ورغم أنه لم يقفل الباب أمام أية إمكانيات مقبلة للتفاوض، فإنه قد أعلن تصميم الجزائريين على الحرب حتى النهاية، وتصميمهم على الوصول بالحرب حتى فرنسا نفسها، ودخل بلادها وصرح أحمد بن بيللا بعد ذلك بأن فرحات عباس مسؤول في جبهة التحرير الوطنية، وأن تصريحاته تصريحات رسمية.

وإذا كانت فرنسا قد نجحت بعد ذلك في عملية اصطياذ القادة الجزائريين الخمسة بطائرهم التي كانت تنقلهم صوب تونس، بعد بضعة أيام من إعلان الرئيس جمال عبد الناصر تأميم الشركة الدولية للملاحة في قناة السويس، فإن القوى الجزائرية المجاهدة قد تمكنت من عقد مؤتمر حربي سياسي، في مكان ما في وادي السومام من ٢٠ إلى ٢٥ أغسطس، وقرروا فيه الخطوط العامة لسياستهم المقبلة، ولأهدافهم العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وظهر أمام فرنسا أنه يصعب عليها القضاء على «حركة» الجزائر وإخضاع الاقليم بالقوة. وسيؤدي الأمر إلى زيادة تكتل الوطنيين، في الوقت الذي يزيد فيه شعور فرنسا بالضعف، ويأخذ الرأي العام والمنظمات الدولية في الاعتراف بوجهة النظر الجزائرية، حتى وإن كانت قد عجزت عن إصدار قرارات واضحة ومحددة في ذلك.

وكانت «القضية» الجزائرية قد أثرت أمام مجلس الأمن في أوائل سنة ١٩٥٥ ثم أعيدت المحاولة من جديد في يونيو سنة ١٩٥٦، وإن كانت لم تحظ بتأييد سوى من جانب الاتحاد السوفييتي وإيران في ذلك الوقت.

وإذا كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد عجزت في أول الأمر، ورغم طلب الدول الأربعة عشر، عن إدراج القضية الجزائرية في جدول الاعمال، فإن إشراك فرنسا في العدوان على مصر، والتحدث عن مساعدة مصر لثورة الجزائر من الناحية العسكرية قد فتح الباب لمناقشة هذه القضية أمام الجمعية العمومية، مادامت تتعلق بالمساعدات والعمليات العسكرية، وتؤثر بالتالي بتهديد الامن والسلام في العالم. كما أن طبيعة مثل هذه العمليات الحربية كانت تؤثر على مبدأ حقوق الإنسان من ناحية أخرى، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، مادام قد ثبت أن الجزائريين قد حملوا السلاح — حتى وإن كان

من طرف جمال عبد الناصر كما قالت فرنسا - لتقرير مصيرهم بالقوة. وإذا كانت وفود الدول الغربية والاستعمارية قد عارضت ادراج القضية فانها لم تفز في هذه العملية الا بأغلبية صوت واحد.

وفي الدورة التالية نجحت الوفود الافريقية والآسيوية، وبمشروع معتدل ينص على حث الطرفين المتنازعين على الدخول في مفاوضات لإنهاء النزاع على أساس حق تقرير المصير. وإذا كان هذا القرار لم يشر إلى جبهة التحرير الوطنية الجزائرية فانه قد صدر، ودل على الاعتراف بوجود شخصية جزائرية، وضرورة التفاهم مع ممثليها الذين يعارضون نظرية الحكم الفرنسي.

وإذا كانت فرنسا قد رفضت الاعتراف بالجاهدين وبجبهة التحرير فان الدورة الثانية عشر قد أوصت بتوسط كل من تونس والمغرب في النزاع القائم بين فرنسا والجزائر. أما الدورة الثالثة عشر فانها قد أوصت فرنسا صراحة بالمفاوضة مع الحكومة المؤقتة للجزائر، والتي كانت قد انشئت في القاهرة سنة ١٩٥٨.

ولاشك أن تطور عرض القضية «الجزائرية» في الأمم المتحدة كان يدل على تدعيم وجهة نظر الجاهدين الجزائريين بالرأي العام، والاعتراف الضمني بأنهم يمثلون اقليماً مستقلاً عن فرنسا، ما دامت هناك توصيات «بالمفاوضة» بين الطرفين. وكان نفس العامل يعتبر عامل ضغط على الفرنسيين، في الوقت الذي انهكت فيه قوى فرنسا في ناحية الأموال وناحية الرجال وفي هذه الحرب الاستعمارية طويلة المدى.

أما ظروف فرنسا الداخلية فلاحظ فيها فشل مشروعات بورجيس مونوري لحل المشكلة الجزائرية عن طريق التكامل بين فرنسا والجزائر، وذلك

بعد أن كان رئيسه جي موليه قد فشل في استخدام القوة لحلها. وكانت الميزانية الفرنسية تقاسي من رصد ٧٧٠ مليار فرنك سنوياً لحرب الجزائر ومن ابقاء ٧٠٠,٠٠٠ مجند فرنسي هناك ولقد اثبت استمرار هذه العملية أن الاحزاب اليمينية، بل حتى الحزب الاشتراكي الدولي الفرنسي، يسرون بفرنسا إلى الافلاس وإلى هزيمة ساحقة في الجزائر.

وكانت الآراء السياسية قد بدأت في التسرب إلى عقول بعض القادة والجنود الفرنسيين الموجودين في الجزائر. وخاصة بعد أن عهدت الحكومة الفرنسية إليهم بعمليات تبعد كل البعد عن اختصاصاتهم العسكرية. إذ أنه قد أصبح عليهم أن يشرفوا على الإدارة ويشرفوا على عمليات الأمن والقيام بعمليات التحري والمراقبة والاستجواب، وهي عمليات تبعد الجندي عن مهمته وتعطيه سلطات سياسية، فتحوله عن الهدف الذي جند من أجله.

وشاهدت فرنسا في ذلك الوقت استقالة عدد من الجنرالات الفرنسيين احتجاجاً على «سوء استخدام القوات الفرنسية في الجزائر»، ولم يتراجع عدد منهم عن نشر مذكراته عما يحدث في الجزائر رغم تقديمه للمحاكمة العسكرية بعد ذلك، أو تحديد اقامتهم، نتيجة لإفشائهم أسرار عسكرية ومهنية.

وإذا كان الانقسام في الرأي العام قد بلغ الأحزاب ثم وصل منها بعد ذلك إلى القوات المسلحة، فإن ذلك كان يدل دلالة واضحة على زيادة المتناقضات بشكل واضح على رأس أجهزة الحكم في كل من فرنسا والجزائر، ومهد بالتالي لوصول قيادة جديدة سياسية وعسكرية إلى الحكم.

ولا ننسى أن ازدياد تطرف عناصر المستوطنين في الجزائر، واصرارهم

على ابقاء الاقليم فرنسياً كان يزيد من اضعاف حكومات باريس نفسها. ومنذ أن زار جي موليه الجزائر في أوائل سنة ١٩٥٦ ثبت له أن صغار الموظفين وصغار التجار والمستوطنين في الجزائر هم الذين يستخدمون المارسيليز شعاراً لإجبار فرنسا، حكومة وشعباً، على ضمان بقاء الجزائر فرنسية. ولقد تمكن هذا الاتجاه من أن يحصل على تأييد عدد من الضباط الفرنسيين، وخاصة في الجزائر، وبشكل يضغط على فرنسا حتى تستمر في عملياتها الحربية في الجزائر.

ولقد أدى انقلاب ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ الذي قامت به جنود فرقة المظلات الموجودة في الجزائر، بقيادة الجنرال ماسو، إلى عودة الجنرال ديغول إلى الحكم. ومع سقوط الجمهورية الرابعة، ووضع أسس الجمهورية الخامسة، مع ديغول، رجل فرنسا الحرة، سيتم تبلور الموقف، وإن كان على درجات ومراحل، وفي صالح الثورة الجزائرية.

(٣) الجنرال ديغول :

وصل الجنرال ديغول إلى الحكم عن طريق العناصر العسكرية اليمينية التي رأت في شخصيته الكبيرة واجهة يمكن اتخاذها باسم «انقاذ الوطن»، وكان عسكرياً مثلهم، وكان لا يقبل الشيوعية، في نفس الوقت الذي كان يعتز فيه بفرنسيته.

ولكن الجنرال ديغول لم يظهر تسرعاً في جمع السلطة في أيديه، حتى يمنع بذلك أي مأخذ عليه فيما بعد، وسمح في نفس الوقت للعوامل المؤثرة بأن تزدد في نضوجها وفي وضوحها. وكان الجنرال ديغول لا يوافق في نفس الوقت على

أن يخضع حتى لأولئك الذين أوصلوه للحكم. وكانت عملية عدم التسرع من جانبه فائدة لفرنسا، وفائدة للجزائريين، إذ أنها أدت إلى تبلور الموقف، وفي الطريق الطبيعي الذي كان من اللازم أن يسير فيه.

الفت المجموعة التي قامت بانقلاب ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ لجأناً «للأمن العام» في كل من الجزائر وفرنسا نفسها، وتشبهت في ذلك بعصر الثورة الفرنسية. واستندت إلى أن «الوطن» مهدد. وضمت إليها عدداً من الجزائريين المعروفين بأنهم من أنصار سياسة الإدماج. وسمح ذلك للجنرال ديغول بتولي الحكم مع اعطائه سلطات مطلقة واستثنائية، وبناء على طلبه.

ولكن الجنرال ديغول صمت لفترة طويلة نسبياً، وامتنع عن إعطاء أية تصريحات خاصة بالجزائر. وهدف من وراء ذلك إلى ألا يصبح أداة طيعة في أيدي من أوصلوه إلى الحكم، كما هدف كذلك إلى الحصول على موافقة الجمعية الوطنية في باريس على هذه السلطات، حتى يصبح موقفه دستورياً، وبصفته ممثلاً للبلاد، وممثل السلطة في اتخاذ أي قرارات، وباسم فرنسا.

ولم يحاول الجنرال ديغول في هذه الفترة أن يجرح شعور المتطرفين الفرنسيين، ولذلك فإنه قد عامل الجزائر في مشروع دستور «الجمهورية الخامسة» على أنها داخل فرنسا أوجزاء من فرنسا، وهو مشروع الدستور الذي تقدم به في سبتمبر سنة ١٩٥٩، والذي ظهرت فيه فكرة الإدماج واضحة، في نفس الوقت الذي أعطى فيه لاقليم الاتحاد الفرنسي في افريقية الغربية وافريقية الاستوائية حق تقرير المصير في البقاء مرتبطة بفرنسا أو الانفصال عنها. وفي الوقت الذي دارت فيه عملية الاستفتاء في المستعمرات الفرنسية حول مبدأ

البقاء في الاتحاد الفرنسي أو الانفصال عنه، دارت فيه عملية الاستفتاء في الجزائر نفسها حول مبدأ الموافقة على الدستور أو رفضه، وعلى أساس أن الجزائر أرضاً فرنسية.

ولقد حاولت جبهة التحرير الوطني الجزائري في ذلك الوقت أن تمنع الجزائريون من المشاركة في التصويت. ولكن سياسة الضغط الإداري والعسكري على الأهالي والمدنيين في الجزائر لم تكن تبشر بنجاح في هذه العملية. ونشرت نتائج المهزلة وهي أن ٩٦٪ من الجزائريين قد وافقوا على الدستور، أي وافقوا على الإدماج، في الوقت الذي لم تصل فيه هذه النسبة في فرنسا نفسها إلا إلى ٧٩٪.

ولقد خصص ديجول ٦٦ مقعداً في مجلس الأمة لنواب الجزائر، وحصل الجزائريون المسلمون على ثلثيها، كما خصص ٣٣ مقعداً لهم في مجلس الجمهورية، أي مجلس الشيوخ، وحصل الجزائريون كذلك على ثلثيها.

ولقد واصل الجنرال ديجول هذه السياسة حين زار الجزائر وأعلن في قسطنطينة ضرورة البدء بخطة خمسية تهدف إفساح مجال العمل أمام الجزائريين وتفتح الأبواب للدخول في عملية تصنيع الجزائر وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين وزيادة الاهتمام بالتعليم كميادين إقتصادية وإجتماعية لازمة لتطوير الجزائر كجزء من فرنسا. أما ديبريه فانه قد أعلن أن هدف حكومته، وهو رئيس الوزراء الفرنسي، هو توحيد النقد والميزانية وكل القوانين بين فرنسا والجزائر وحتى قوانين الأحوال الشخصية. وكان كل ذلك يدل على أن الجنرال ديجول يسير على سياسة الإدماج، والادماج حتى النهاية. وعلق

فرحات عباس على ذلك بأن الجنرال يطلب منهم الحضور إلى باريس وهم يرفعون الاعلام البيضاء، ويطلبون الامان، ولكنهم يعجزون عن القيام بذلك، إذ أن مثل هذا العمل سيغضب المجاهدين الذين يعملون في الجبال.

ولكن الجنرال ديغول أصدر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ تصريحه الخاص بسياسته الجزائرية، وهو التصريح الذي أعطى الجزائر حقها في تقرير مصيرها، حتى وإن كان في ذلك انفصالها عن فرنسا، وإن كان قد أحاط هذا المشروع بضمانات جعلته غير مقبول من جبهة التحرير الجزائرية.

وأعتقد البعض أنها مجرد مناورة من جانب الجنرال ديغول في ذلك الوقت للتمويه على الرأي العام العالمي وهيئة الامم المتحدة، خاصة وأن الاذاعات كانت مليئة في ذلك الوقت بأخبار التعذيب واستخدام الطلقات المتفجرة ضد الأهالي الجزائريين. ولكن الواقع هو أن ديغول قد قدم هذا المشروع كخطوة أولى تهيء الرأي العام الفرنسي نفسه للخطوة التالية، وكان مكسباً على أي حال أن يذكر ديغول حق الجزائر في الانفصال عن فرنسا، حتى وإن كان ذلك تحت شروط معينة.

ولقد اشتمل المشروع على القيام باستفتاء حر حول مستقبل الجزائر يمكن للمراقبين الدوليين أن يشاهدوه وإن كان قد اشترط مرور اربع سنوات من الهدوء في الجزائر، وفسر الهدوء بالا يقع أكثر من مائتي قتيل في الجزائر في السنة. وخير الجزائريين بعد ذلك بين ثلاث أمور؛ الاول هو الانفصال واختيار نوع الحكومة التي يرغبون فيها، وإن كان قد هاجم مثل هذا الاتجاه بأنه سيوقع الجزائر في الفوضى والاضطراب وعجز الميزانية وسيشهد لوقوع الجزائر تحت

الشيوعية، وهو أمر لا يرضاه شخصياً للجزائريين. والثاني هو الاندماج والمساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين، والمسلمين والمسيحيين، وعلى أساس نفس الحقوق ونفس الواجبات، والمساواة أمام الوظائف والحصول على نفس المرتبات والتأمين الجماعي وبكل ما يتمتع به الفرنسيون؛ أما الثالث فهو النظام الاتحادي الفيدرالي، وفي هذه الحالة يمكن للجزائريين تشكيل حكومة جزائرية كل وزرائها من الجزائريين، وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا واعانتها وترتبط معها برباط وثيق في الاقتصاد والتعليم والدفاع والشؤون الخارجية. وفي هذه الحالة يبقى النظام الداخلي في الجزائر خاضعاً للنظام الاتحادي أو الفيدرالي ويسمح للجزائريين من المسلمين والعرب والقبائليين بأن يعيشوا معيشة هادئة.

وحاول الجنرال ديغول بهذا المشروع أن يقسم بين الجزائريين وبعضهم ويشعرهم بخطورة الانفصال عن فرنسا، وربما كان ذلك عملية لجس النبض، أو لتقدير الموقف عند الجزائريين أنفسهم، خاصة وأنه كانت هناك بعض الضغوط من جانب ديبريه رئيس الوزراء تتحدث عن أنه في حالة الانفصال لن يكون هناك الا التقسيم، إذ أن هناك اختلاف بين المنطقة الشمالية من الجزائر، والتي يسكنها الجزائريون، والمناطق الجنوبية، مناطق استغلال البترول، واللازمة من الناحية الاستراتيجية للاتصال بموريتانيا والسودان الغربي ونيجيريا وتشاد. فيمكن في هذه الحالة تقسيم الجزائر، أي أن الجزائر ستصبح المنطقة الشمالية فقط، وحتى الأطلس.

ولكن رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة وجدوا أن ديغول لم يصل إلى نهاية الخط، رغم أنهم أعلنوا استعدادهم لوقف القتال إذا كانت هناك مفاوضات

حرة معهم، وبصفتهم الممثلين الفعليين للجزائر، خاصة وأن الصحافة الفرنسية كانت تلوح في ذلك الوقت بالتفاهم مع مصالي الحاج أو ضرورة الاعتماد على الاستفتاء رأساً ودون إعطاء أي اعتبار للحكومة الجزائرية المؤقتة. ونجد من جانب آخر أن العناصر اليمينية الفرنسية قد أعلنت دهشتها لصدور مثل هذه التصريحات وهذا البرنامج من الذي كانوا قد أوصلوه أنفسهم إلى الحكم. ولكن السيف كان قد سبق العزل. إذ أن سلطات دييجول كانت دستورية، وكان من الصعب عليهم الضغط عليه بعد ذلك، إلا باستخدام القوة، أي باستخدام طريقة غير مشروعة. وهنا وضع أمام دييجول الاتجاه العام. الحكومة المؤقتة الجزائرية تعتبر نفسها مسؤولة فعلياً عن الاقاليم، ويمكن بالاتفاق معها إنهاء الحرب، والعناصر اليمينية الفرنسية ترفض المشروع وتهدد بنزع السلطة من دييجول نفسه. وكان من الطبيعي أن يصر دييجول على موقفه، وبصفته رأس فرنسا وممثلها الأول. وكان عليه أن يضرب العناصر اليمينية إذا ما تحركت، ويسير صوب الحكومة الجزائرية المؤقتة لانتهاء الحرب.

وظهرت حركات بين اليمينيين الفرنسيين للخروج من حزب الجنرال دييجول، وإذا كان الجنرال دييجول قد نجح في حل لجان الأمن العام التي كانت قد تشكلت في الجزائر فإن ذلك لم يمنع بعض الجنرالات ومنهم ماسو من إعطاء تصريحات عن إمكانية عدم رضوخ الجيش لأوامر الحكومة، وذلك بعد أن كان الجنرال دييجول قد حوله إلى الاستيلاء. واخذت حركة من التمرد والعصيان المدني تظهر في مدينة الجزائر، وفي المدن الجزائرية، وشارك فيها المستوطنون والعناصر اليمينية الفرنسية في فرنسا نفسها، وترأسها جورج يدو. وانتهى الأمر إلى محاولة القيام بانقلاب، وبقيادة أربعة من قواد الجيش الفرنسي في ذلك

الوقت، يقومون فيه بالاستيلاء على السلطة في الجزائر، والاستيلاء على السلطة في فرنسا نفسها، وبعد غزوها. وكانوا هم الجنرال سالان، وشال، وزيلر، وجوهو، وهم أكبر القواد الفرنسيين المسيطرين على القوات البرية وأركان الحرب في ذلك الوقت.

ولكن دييجول واصل سياسته، وأعلن أن الجزائر «جزائرية»، وأنه يمكن أن تنتظر فرنسا انتهاء القتال للبدء في تنفيذ مشروعه، وأعلن عن نيته في البدء في تكوين جيش جزائري، وحاول بكل ذلك إنشاء قوة جديدة ثالثة تقف بين المتطرفين الفرنسيين وبين رجال جبهة التحرير الجزائرية.

ولكنه فشل في هذه المشروعات، وبدأت العناصر اليمينية والقواد العسكريين بمهاجمته وتهديد سلطته.

ولقد اتجه الجنرال دييجول إلى الرأي العام الفرنسي نفسه لوقف العملية التي هدفت نزع السلطة منه واجبار فرنسا على الاستمرار في الحرب، وشرح أنه يمثل فرنسا وأنه لا يمكن لأي قائد عسكري أن يهدد بتغيير النظام في البلاد دون أن يعتدي على فرنسا نفسها، وإذا كانت القوات الفرنسية في الجزائر تهدد بغزو فرنسا واحتلالها عن طريق رجال المظلات، فإن دييجول قد طلب إلى الفرنسيين عامة، وإلى سكان باريس خاصة، الخروج بسياراتهم جميعاً في حالة إطلاق صفارات الانذار، والعمل على سد الطرق، وعدم تمكين أي جندي فرنسي من المتمردين في الجزائر من المرور في الطرقات، واثبات أن شعب باريس يمكنه أن يدافع عن جمهوريته، وأمام كل من يعتدي عليها، حتى وإن كان فرنسياً، وحتى إذا كان يرتدي الكسوة العسكرية؛ إذ أنهم من المتمردين ولا

يجوز تركهم يتحكمون في فرنسا. وفي نفس الوقت كان ديغول قد اعد عدته مع رجال المكتب الثاني، وعدد من القريين من الجنرالات المتمردين، وكذلك رجال الدرك، ورجال المصفحات لقمع الحركة المتمردة في مدينة الجزائر. وبعد سيطرة العسكريين على مدينة الجزائر، ومع عدد من المستوطنين الفرنسيين والغوغاء ورجال الميليشيا انتهى التمرد بعملية فياسكو كاملة، واضطر الجنرالات الى الفرار في شهر أبريل.

وحين زار الجنرال ديغول الجزائر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ للدعوة لسياسته الجديدة، عاد المتوطنون إلى الاعلان عن عصبيتهم وعنصريتهم بالمذابح التي قاموا بها ضد الجزائريين والتي سقط فيها كثير من القتلى، وبشكل أثار استنزاز ديغول.

وظهر أن الاتجاه العام هو صوب الحصول على الاستقلال للجزائر، أو الوصول إلى مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين. وإذا كانت العناصر الفرنسية قد تطورت في موقفها، فعلى أن نذكر أن الوطنيين الجزائريين كانوا قد أصروا على موقفهم وشروطهم منذ اليوم الأول لاعلان الثورة، وزادت الايام موقفهم وشروطهم ثباتاً وتدعيماً.

(٣) المفاوضات والاستقلال :

كانت الحكومات الفرنسية المتتالية منذ وزارة منديز فرانس قد قامت بعمليات لمفاتيحة رجال جبهة التحرير الجزائرية، ولمعرفة شروطها لانهاء الحرب الجزائرية، واستمرت هذه المفاوضات في عصر وزارة جي مولييه ثم في عصر وزارة بورجيس مونوري، وتمت في جنيف وفي روما وفي نيويورك.

وتأكدت فرنسا أن شروط جبهة التحرير الجزائرية واضحة وثابتة، ولا تتغير فيها، وكما أعلنوا في بيانهم الاول الثوري، وبلاغهم الذي وجهوه إلى الرأي العام الفرنسي سنة ١٩٥٤. وكانت تصريحات فرحات عباس بعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة ١٩٥٨ تصر على نفس الشروط، خاصة وأن مؤتمر جبهة التحرير الذي انعقد في وادي سومام قد أصر على ضرورة الوصول إلى تنفيذ هذه المطالب كما هي. وكانت عمليات الجنرال ديغول قد أثبتت منذ وصوله إلى الحكم أن الجزائريين لا يرغبون في تقديم أي تنازل في برامجهم، وإن كانوا قد أظهروا استعدادهم للموافقة على المفاوضات الحرة بين طرفين متعادلين، وبشكل يمكن فرنسا من الاحتفاظ بماء وجهها. وإذا كانت ظروف القوى الفرنسية نفسها، والتفاعل بين العناصر اليمينية والعسكرية، وبين سلطة الجمهورية الخامسة الجديدة قد أدت إلى اضطرار الجنرال ديغول إلى الاعتراف بأن الجزائر جزائرية، فإن ذلك لم يكفي أمام رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة، ولم يكن يستدعي منهم تقديم أي تنازلات.

ومنذ صيف سنة ١٩٦٠ أخذ الجنرال ديغول يتحدث عن ضرورة وقف القتال بين «الاخوة» وضرورة الوصول إلى «صلح الشجعان» وأظهر بذلك أنه يقدر شجاعة المجاهد الجزائري مثلما يقدر قيام الجندي الفرنسي بواجبه الوطني. ولكن الملاحظ أن ديغول في أثناء هذه الفترة كان يتحدث عن مجرد وقف القتال، وإن كانت هذه العملية كانت تستدعي التفاهم بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وبين حكومة الجمهورية الخامسة، وبصفتها قوتين متحاربتين، وتحمل بذلك - ضمناً - اعتراف فرنسا بالجزائريين كدولة في حالة حرب معها. ولكن الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضت الفصل بين الناحية العسكرية والناحية

السياسية، إذ أن المشكلة الجزائرية كانت في الواقع وحدة متكاملة، وتحتاج إلى حل لكل أجزائها. وأعلن الجزائريون في نفس الوقت رفضهم لفكرة تقسيم الجزائر، ولحصول فرنسا وحدها على البترول، ورفضهم كذلك لأي استفتاء يقع في الجزائر تحت إدارة الحكومة والسلطات الموجودة في ذلك الوقت هناك. وإذا كان ديغول قد لوح بحق تقرير المصير، فمن حق المجاهد الجزائري أن يشرف على هذه العمليات أو يشارك فيها، خاصة وأن ديغول قد اعترف به طرفاً في «الحرب» الناشبة في الجزائر. ولقد أصر ديغول مؤقتاً على موقفه، وعلى ضرورة قصر التفاهم مع الحكومة الجزائرية المؤقتة على أمر وقف إطلاق النار. وأثر ذلك على الوفد الجزائري الذي زار باريس في نهاية صيف تلك السنة، خاصة وأنه قد شعر بعدم إعطاء فرنسا له الصفة السياسية، ومعاملته معاملة العسكريين، رغم أنه كان يمثل حكومة ثورية، تسيطر على اقاليم واسعة في الجزائر. وشعر أعضاء هذا الوفد في باريس وكأنهم من المسجونين. ففشلت محادثاتهم مع الحكومة الفرنسية.

ولكن هذا الفشل دفع الجنرال ديغول إلى العودة إلى فتح باب المحادثات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وبعد صلات غير رسمية تمت في أوائل سنة ١٩٦١. وافق ديغول على أن يتباحث مع جبهة التحرير الجزائرية في الشؤون العسكرية والسياسية معاً. وكان الجنرال ديغول مشهوراً باستراتيجيته، وبلعبه البطاقات الواحدة بعد الأخرى، وكل في وقتها.

وقبل أن يبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير لم يرغب في الاعتراف بها كالسلطة العسكرية والسياسية الوحيدة الموجودة في الجزائر، وأعلن في شهر أبريل أنه سيتفاوض في نفس الوقت مع مصالي الحاج ومع الحركة الوطنية

الجزائرية. وكادت هذه العملية أن تقضي على امكانية فتح باب المفاوضات بعد ذلك بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية، وتأزم الموقف، فتدخلت حكومة الولايات المتحدة، ووافق الجنرال ديغول على بدء المفاوضات مع جبهة التحرير في ايفيان على الحدود السويسرية.

وكانت مفاوضات ايفيان تعتبر مرحلة هامة في العلاقات الفرنسية الجزائرية، وإن كانت قد أظهرت بعض العقبات والاختلافات في وجهات النظر التي كانت لانزال موجودة بين الفرنسيين والجزائريين.

وكانت هذه العقبات تتمثل في موضوعات المستوطنين، كما تتعلق بالقواعد العسكرية والبحرية والجوية الفرنسية الموجودة في الجزائر. وكذلك بمسألة فترة الانتقال، وأخيراً بمسألة الصحراء والمناطق الجنوبية.

أما فيما يتعلق بالمستوطنين فإن فرنسا قد طالبت بضمانات تحفظ لهم امتيازاتهم، وطالبت بحقوقهم في الاحتفاظ بجنسية مزدوجة. ولكن الجزائريين رفضوا ذلك، واقترحوا تخيير المستوطن بين الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالة يصبح مواطناً جزائرياً، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مثل بقية الجزائريين، وبين الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية وفي هذه الحالة يعاملون معاملة الاجانب في دولة مستقلة. ولقد استند الجزائريون في ذلك إلى أن برنامجهم لن يتوقف على عملية الاستقلال السياسي، بل سيسير بعد ذلك إلى عملية التحرير الاجتماعي والاقتصادي، وإلى تطبيق الاصلاح الزراعي، وإصدار تشريعات اشتراكية تطبق على كبار الملاك. وكان معنى احتفاظ الفرنسيين، وهم طبقة كبار الملاك بجنسية مزدوجة يعرقل برنامج، التحرير الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

وأما فيما يتعلق بالقواعد فان فرنسا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير في وهران، وبقاعدة برية في قسطنطينة، ولكن الجزائريين لم يوافقوا على بقاء أي قواعد فرنسية الا لفترة مؤقتة، وقصيرة، وينص على مدتها.

وأما فيما يتعلق بالفترة الانتقالية، فان فرنسا قد حاولت الاحتفاظ بالسلطة في الجزائر في ايديها في أثنائها، ولكن الجزائريين أصروا على ضرورة اشتراكهم على الاقل في هذه السلطة وفي أثناء هذه الفترة المؤقتة.

وكانت أهم مشكلة هي مشكلة الصحراء والاراضي الجنوبية، ولقد طالبت فرنسا بفصلها عن الجزائر والاحتفاظ بها تحت السلطة الفرنسية، في الوقت الذي أصر فيه الجزائريون على اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الجزائر.

واضطرت فرنسا إلى التراجع عن موقفها، خاصة وأنها قد وافقت على التنازل عن سيادتها على الجزائر، فعرضت اقتراحاً جديداً يذكر أن الاقليم الجنوبي والصحراء يصبح اثناً دولياً لكل الاقاليم المحيطة بها، ويمكن أجراء استفتاء خاص به ومنفصل عن الاستفتاء الذي سيحدث في الجزائر نفسها. ولكن رجال جبهة التحرير قطعوا السبيل على الحكومة الفرنسية ودفعوا بأنهم سيتفاهمون مع الاقاليم المجاورة لهم في شأن الصحراء، وذلك في محادثات منفصلة. ونجح الجزائريون في أن يعلن كل من المغرب وتونس أنهم سيتفاهمون سوياً في مسألة الثروات الاقتصادية الموجودة في الصحراء ودرجة مشاركتهم فيها، خاصة وأن الاقليمين يعتبران مخارج طبيعية لثروات الصحراء. وفوت الجزائريون على فرنسا هذه المناورة الخاصة بتقسيم بلادهم، والتي كانت تهدد

بدفع تونس أو المغرب ضد الجزائر، وهي لاتزال في مرحلة لم تصل فيها إلى الاستقلال الرسمي بعد. كما أنها كانت تهدد بنزول الولايات المتحدة إلى الميدان، أو تدخلها في الامر، خاصة وأن هذه الدولة الاخيرة كانت قد بدأت في توثيق علاقاتها في كل من تونس والمملكة المغربية في ذلك الوقت، وكانت أنظارها تنحصر صوب بترول الصحراء والغاز الطبيعي الموجودة في عين صلاح، وخام الحديد الموجود في تاندوف وبودنيب وفم الحصن. واضطرت فرنسا أمام ذلك إلى أن تفرض ضمانات معينة خاصة باستخراج البترول والامن الخاص بهذه العملية، وحتى موانئ البحر المتوسط.

ولقد فشلت مفاوضات ايفيان في مرحلتها الاولى، ونتيجة لعدم قبول الجزائريين انصاف الحلول، ووضوح الرؤيا أمامهم، واعتبارهم أن الاعتراف باستقلالهم وسيادتهم هي خطوة أولى في سبيل البناء، وفي سبيل الشطر الثاني من برنامجهم، والذي يتعلق بالثورة الاجتماعية وبالتطبيق الاشتراكي في بلادهم. ووجد ديجول أن أمامه الاختيار بين شيئين: الاول هو الاستمرار في الحرب، وبعد أن وصل إلى المرحلة التي اعترف فيها بكل ما سبق، والثانية هي أخذ خطوة أخرى إلى الامام، ومقابلة الجزائريين، والعمل على وقف عملية الاستنزاف الاقتصادي والبشري التي تعرضت لها فرنسا منذ سبع سنوات. وتم الأمر باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، وإن كانت فرنسا قد احتفظت ببعض ميزات مؤقتة، خاصة بحقوقها في البترول، وبضرورة تعويض الفرنسيين في حالة استيلاء الدولة الجزائرية أو تأميمها لاراضيهم. ووافقت على وجهة النظر الجزائرية في معاملة المستوطنين ولكنها وافقت في نفس الأمر على اعتبار أن الجزائر قد ورثت استقلالها من الحكومة الفرنسية، وبشكل يسمح لها في المرحلة

الاولى في أخذ معونة اقتصادية وفنية من فرنسا. وكان في وسع هذه المعونة أن تساعد الجزائر على بناء بلادها، واستخدام جزء منها في عملية تصفية ممتلكات الفرنسيين هناك.

وكان خروج أحمد بن بيللا من السجن هو وصحبة الاربعة، وموافقته على هذه الشروط اكبر نصر للجزائر، خاصة وأن الثوار الجزائريين اعتبروا اتفاقياتهم مع فرنسا اتفاقيات مرحلية، يمكن تعديلها في الايام التالية وبمجرد تكوين الجمهورية الجزائرية بدأت المفاوضات من جديد مع الحكومة الفرنسية لتغيير الشروط الخاصة بالقواعد العسكرية والخاصة بالمعونات المالية والاقتصادية والفنية. وكانت عملية خروج المستوطنين الفرنسيين باعداد كبيرة من الجزائر، وخاصة بعد أن أنفوا الخضوع لحكم الجزائريين الذين كانوا قد تفرسوا فيهم من قبل - قد سمحت لجمهورية الجزائر بالحصول على مزارع واسعة، وخالية من الملاك، واتخذتها أساساً لسياسة التطبيق الاشتراكي في مجال الزراعة في بلادها. وظهر أن انتصار الثورة الجزائرية قد فاق انتصارات كل من تونس والمغرب، وخاصة وأنها قد أردفت استقلالها السياسي بمحاولتها الوصول إلى تحرير الطبقات الكادحة، وتحريرهم اجتماعياً واقتصادياً.

الثورة الجزائرية :

لقد كانت مفاجأة للجميع أن يعلن في فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن الجزائر قد أعلنت الثورة وصممت على تحرير بلادها من الحكم الفرنسي.

كانت فرنسا قد عاشت داخل أوهام عن أنها قد هضمت ومثلت الجزائر، وأنها قد حولت هذا الاقليم العربي الاسلامي إلى إقليم فرنسي أوروبي، ولكن

الواقع أن ضغط الأحداث الداخلية والخارجية كانا قد ساعدا على نمو ونضج الشخصية الجزائرية، وبشكل منفصل تمام الانفصال عن الشخصية الفرنسية.

حقيقة أنه يصعب علينا فصل الثورة الجزائرية عن تلك العمليات التحررية التي انتشرت في جميع بلدان العالم العربي، بل وفي جميع أنحاء العالم في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. ولكن نظام الاستعمار الفرنسي في الجزائر، بما استخدم من وسائل اقتصادية وسياسية، وحتى في ميدان التعليم، لم يكن يبشر بقرب نشوب ثورة وطنية في الجزائر وكان وجود عدد كبير من الجزائريين في القوات المسلحة الفرنسية، وفي فرنسا نفسها، وبين العمال، يدعم من فكرة استمرار البقاء الفرنسي في الجزائر. كما أن الافتقار إلى الثمرن على التحدث بالعربية كان يظهر الجزائري وكأنه قد فقد جزءاً هاماً من مقومات شخصيته الوطنية.

ولكن تكامل العوامل داخل الجزائر نفسها، وتفاعلها مع القوى الاستعمارية، وتأثرها بالحركات الموجودة في العالم العربي، والتي وصلت إلى حدود الجزائر الشرقية مع تونس، والغربية مع المغرب، كانت تحتم على الجزائريين ضرورة الحركة.

وما دام اللون العام للحصول على الاستقلال في ذلك الوقت كان هو عمليات التحرير فإن الجزائر ستسير بنفس الأسلحة للوصول إلى أهدافها.

وما دامت فرنسا كانت قد حطمت القيادات الطبقية الموجودة في الجزائر في فترة المائة وثلاثين عاماً من استعمارها للبلاد، وما دامت قد حولت الجزائريين إلى طبقة كبيرة من القوى العاملة الكادحة، فلا شك بعد ذلك في اشتداد ظهور اللون الشعبي الواضح للثورة الجزائرية، ولعملية تحرير الجزائر.

وتعتبر ثورة الجزائر فريدة في نوعها، وفي تصميم رجالها على تنفيذ ما عاهدوا الله عليه، وحتى في المحققات التي وصلوا إليها.

حتمية الثورة وظروفها :

كانت السياسة التي سارت عليها فرنسا في الجزائر، منذ أن وطأت أقدامها هذه البلاد تقوم أساساً على محاولة محو الشخصية الجزائرية، واخضاع الاقليم بالقوة، وجعله ميداناً للاستغلال الصريح للمستوطنين والمستغلين وصغار وكبار الموظفين الفرنسيين. وأباح الفرنسيون لنفسهم كل شيء في هذا الاقليم، في الوقت الذي إدعوا فيه أنهم قد حولوه إلى قطعة من أوروبا.

والواقع أنه لم تمض عشر سنوات على بعضها دون أن تشهد الجزائر ثورة ضد الحكم الفرنسي، ولكن فرنسا كانت تكبتها بطريقة أو بأخرى. ومع تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، أخذت الاحزاب السياسية في العمل في الجزائر. ولكن جهود السياسة الفرنسية، وخاصة في الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية كانت عاملاً أساسياً، عاون مع غيره من العوامل، وخاصة حركة انتشار روح الحرية والتحرر في العالم بشكل عام، والعالم العربي والشمال الافريقي بشكل خاص، إلى الوصول إلى اصطدام بين الفرنسيين والجزائريين.

ولقد حتمت ظروف التطور الطبيعي هذا الصدام الذي أخذ شكل الثورة المسلحة، ما دامت فرنسا قد اعتبرت الجزائر جزءاً لا يتجزأ من الوطن الأم. وكانت حرب التحرير، اقوى حرب تحرير شهدتها اقاليم المغرب الكبير، أو

حتى اقليم العالم العربي، إذ أنها كانت عميقة في معركتها، ولها أهداف واضحة تصل إلى الجذور.

(١) جهود السياسة الفرنسية :

كانت فرنسا قد شعرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخطورة الحالة في مستعمراتها الإفريقية وببداية مطالبة شعوب هذه المستعمرات بحقوقهم الطبيعية، خصوصاً بعد أن شاركوا معهم بأرواحهم ودمائهم في تحرير فرنسا نفسها من الاحتلال النازي. فقررت فرنسا تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى «اتحاد فرنسي» وكأنها كانت تسخر من شعوب هذه المستعمرات، بادعائها أنها ستعاملهم معاملة الند للند، أو معاملة أفراد الأسرة الواحدة. ولكنها كانت تحاول التشبه بالكومنولث البريطاني، واقتبست منه المظهر دون الجوهر. وكان الاستعمار الفرنسي في ذلك أكثر رجعية وجهوداً من الاستعمار البريطاني الذي واصل تطوره حتى يطيل من أجله ومن حياته.

أعطت فرنسا لمستعمراتها «السابقة» الحق في إرسال عدد من النواب والشيوخ الوطنيين إلى المجالس التشريعية في فرنسا مساو لعدد النواب والشيوخ الفرنسيين المقيمين في هذه المستعمرات. وأنشأت فرنسا مجلساً ثالثاً يسمى «مجلس الاتحاد الفرنسي» أعطته بعض السلطات الاستشارية والاختصاصات الفنية لتوجيه أنظار الحكومة، دون أن يكون له الحق في إصدار التشريعات الخاصة بممتلكاتها فيما وراء البحار. ورغم اعتبار فرنسا أن الجزائر أرض فرنسية، واعتبارها أن مقاطعات قسطنطينية والجزائر ووهران تكمل مقاطعات فرنسا نفسها، نجد أن فرنسا - رغم ذلك - لم تحاول إعطاء الجزائر نفس الحقوق

التي تمتع بها الفرنسيون، بل طبقت عليها من الناحية التشريعية نفس النظام الذي طبقته في دول الاتحاد الفرنسي من حيث التمثيل النيابي، رغم إصرارها على أن الجزائر أرض فرنسية من الناحيتين الإدارية والسياسية.

وكان الاقتصاد الفرنسي قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الجزائري، فعلى الجزائري أن يستخرج المواد الخام ويرسلها إلى فرنسا لكي تتحول إلى مصنوعات ثم تعود إلى الجزائر مرة أخرى للتوزيع. ولم يكن من السهل على فرنسا تغيير هذا الوضع أو إقامة نظام اقتصادي آخر يساعد على تطور الجزائر وقيام الصناعة فيها، ويفقد «الدولة الأم» مارتبت أمرها على جنيته من هذا الإقليم المستغل.

وكانت فرنسا في حاجة إلى القوة البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرسالهم وقوداً لسيارات حروبها الاستعمارية. كما كانت محتاجة إلى أراضي الجزائر نفسها لمواصلة الدفاع عن فرنسا. وحين دخلت فرنسا حلف دول شمال الاطلنطي، وجدت أن قيمتها ستزيد إذا ما كانت الجزائر جزءاً منها. واعترفت الدول الأخرى المنضمة إلى هذا الحلف بالجزائر كأرض فرنسية، بعد دخول فرنسا هذا الحلف.

وتشابكت كل هذه العوامل في دفع فرنسا إلى محاولة الاحتفاظ بالجزائر وتسخيرها في خدمة أغراضها الاستعمارية وأحلافها العسكرية، وفي إعطاء فرنسا للجزائر نظاماً يجمع بين الاتحاد الفرنسي وبين اعتبارها أرضاً فرنسية؛ محاولة بذلك الفصل بين الحركة القومية الجزائرية الناشئة وبين الحركات الاستقلالية الأخرى التي بدأت في النمو في بقية أقاليم المغرب الكبير، وبينها

وبين الحركات التحررية العربية في الشرق الأدنى. فتمخض هذا الوضع المعقد عن الدستور الجزائري الذي حاولت فرنسا التمويه به على شعب الجزائر، واستخدامه وسيلة لتفتيت الحركة الوطنية في هذا القطر.

ومنحت فرنسا الجزائر قانوناً أساسياً أبعد ما يكون عن مبدأ الحرية وعن رغبة الأمة الجزائرية وآمالها، إذ أنه بني على أساس كون الجزائر أرضاً فرنسية. ورغم تشدقه بالمساواة بين العرب والمستوطنين فيه، فإنه ذكر أن جنسية أهله هي الفرنسية، ولكن سمح للمسلمين بالاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية. ثم أكد هذا الدستور ضرورة تطبيق نظام خاص على الجزائر طبقاً لطبيعة أرضها وحالة سكانها. وواصل إخضاع الجزائر لحاكم عام فرنسي، ووضع بذلك حداً فاصلاً بين المقاطعات الجزائرية والمقاطعات الفرنسية. ثم رسم إنشاء مجلس جزائري يشترك فيه الفرنسيون والمتعلمون من الجزائريين بنسبة النصف (٦٠ عضواً)، ويشترك فيه بقية الجزائريين بنسبة النصف الآخر، وعلى أن تكون الرئاسة لكل من القسمين كل سنة. ومرة أخرى نجد أن فرنسا تفرق بين الجزائري المتعلم في المدارس الفرنسية، والجزائري الذي يعمل في خدمة الإدارة الفرنسية، والجزائري الذي خدم في صفوف القوات الفرنسية، وبين الوطني الذي حصل على ثقافة عربية.

وضمت الأول إلى دائرة الفرنسيين الانتخابية، وتركت الثاني في دائرة «الأهالي». وحاولت بهذا إشعار المثقفين والمحاربين القدماء وموظفي الدولة الجزائريين بأنهم قد أصبحوا فرنسيين، وكأن هذا تفريقاً للقوى الوطنية في الجزائر، وعملاً على تمكين الاستعمار من البلاد وأهلها.

وتركت فرنسا لهذا المجلس الجزائري حق دراسة ميزانية الجزائر وحق تقديم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لها. ولكنها قيدت تنفيذ الميزانية واعتماد هذه المشروعات بشرط موافقة الحكومة الفرنسية عليها. وهكذا أصبحت سلطة هذا المجلس الفعلية لاتعدو الناحية الاستشارية.

ووضع هذا الدستور مبدأ تطبيق كل القوانين الفرنسية في الجزائر، واشترط موافقة المجلس الجزائري عليها. كما أنه سمح لمسلمي الجزائر بالاشتراك في المجالس التشريعية الفرنسية في باريس، بعدد من النواب يساوي عدد النواب الفرنسيين المقيمين في الجزائر. واعتبر أن اللغة العربية لغة رسمية ثانية، في الجزائر لا في فرنسا، وذكر أنها ستدرس بهذه الصفة هناك، كما ذكر أن الدين منفصل عن الدولة، وترك للمجلس الجزائري الإشراف على تنفيذ ذلك.

لقد جاء هذا الدستور إذن مشوها وفي تعارض تام مع مصالح الجزائريين وأمانهم الوطنية؛ ذلك أنه أصر على أن الجزائر قطعة من فرنسا وعلى أن جنسية الجزائري هي فرنسية، وحاول بث الفرقة بين الجزائريين، وسلبهم كل حق فعلي للتشريع. وحتى من حيث الشكل فإن هذا الدستور قد أعطى للمليون أوربي حق انتخاب ستين نائباً، في الوقت الذي لم يسمح فيه لتسعة ملايين من الجزائريين إلا بنفس العدد.

ولقد شعر الجزائريون بخطورة هذا الدستور وبخطورة تطبيقه على الأمة الجزائرية، فأخذوا في إنتقاده ومهاجمته وفضح مساوئه وشرح عجزه عن التمشي مع مصالح الشعب. فما كان من فرنسا إلا أن تحصنت وراء هذا الدستور وصممت على تنفيذه بالقوة، بل واتخاذ وسيلة لضرب القوى الوطنية الموجودة في الجزائر.

وإدعت فرنسا انها كانت كريمة سخية مع الجزائريين، وأنه لا يمكنها أن تعطيهم أكثر من ذلك، حتى لا يحكمها الجزائريون في يوم من الأيام. وكان هذا من جانبها تصميماً على الخضوع لنفوذ رجال الأحزاب اليمينية، واليمينية المتطرفة، الذين زادوا من قوتهم ومن سيطرتهم على حكومة باريس على مر الأيام. وتدخلت السلطات الفرنسية في الانتخابات لتكوين هذا المجلس الجزائري، وفي إختيار وتركيب الأعضاء الذين يشتهرون بالدين وبموافقتهم على كل ما يعرضه عليهم الفرنسيون من قرارات. ثم تدخلت الادارة الفرنسية بعد ذلك في الانتخابات وبذلت كل ما في وسعها لانتجاح مرشحها على حساب العناصر الوطنية. ففاز المستقلون - وهم مرشحو الادارة الفرنسية - بثلاثة وأربعين مقعداً، بينما لم يحصل رجال حزب إنتصار الحريات الديمقراطية - حزب الشعب سابقاً - إلا على تسعة مقاعد، أما رجال إتحاد انصار البيان الجزائري فانهم لم يحصلوا إلا على ثمانية مقاعد.

وأصبحت غالبية الجزائريين في هذا المجلس عبارة عن خشب مسندة، لا يرفضون للفرنسيين بصمة، ولا يعارضون أمامهم أي مشروع.

فضمنت الإدارة الفرنسية الاستعمارية بهذه الطريقة لنفسها السيطرة على الجزائر، بل إن عناصر اليمين قد ضمنت بها عدم تطبيق روح الدستور الجزائري نفسه. وظل هذا الوضع قائم منذ سنة ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٤، فلم تفتح الوظائف أمام المسلمين، ولم يحصل التعليم العربي على أي أية إعانة من الدولة، كما أن الادارة الاستعمارية لم تتنازل عن إختصاصاتها وإشرافها على الشؤون الدينية.

ورأى الجزائريون أن الاستعمار الفرنسي قد تمكن بهذا الدستور الأبرز، وبوسائله الرجعية الفاسدة من إستغلال الجزائر وتسخيرها لمصلحة المستغل الاجنبي. وجرى كل ذلك في وقت سرى في الروح الاستقلال بين شعوب العالم أجمع سريان النار في الهشيم، وتحورت فيه دول كثيرة في آسيا وإفريقية، وحتى في المناطق السوداء منها. فهل كان الجزائريون أقل تقدماً من هذه الشعوب؟ وهل كانوا أقل كفاءة في إدارة شؤون بلادهم؟

وهل كانوا أقل كفاءة منهم في الكفاح السياسي والعسكري لانتزاع حقوقهم المغتصبة؟

لقد اشتركوا منذ سنوات في معارك سياسية أظهروا فيها كفاءتهم وحرصهم على مصالح بلادهم، وحملوا السلاح، ودافعوا عن الامبراطورية الفرنسية، وحرروا فرنسا نفسها من المحتل الأجنبي، لقد طال الصبر وشعر الجزائريون بالتحدي وبافلاس السياسة الفرنسية، وبدناءة الجندي الفرنسي الذي اشتركوا معه في الدفاع عن بلاده، وجاء بعد ذلك لكبت الشعوب المسالمة التي تطالب بحقوقها في العيش في حرية.

ولم تتورع السلطات الفرنسية عن تجديد الحملات في سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ لكبت الشعور الوطني الجزائري، فادعت تعقبها لبعض الفارين من وجه العدالة، وارتكبت الأهوال والفظائع تجاه النساء والاطفال والشيوخ. وكان هذا إرضاء لمركبات نقص عملت في نفوس الفرنسيين منذ سنوات، ولم يكن لها من نتيجة إلا أن تدفع الجزائريين دفعاً نحو حمل السلاح والدفاع عن الأنفس والأبناء وانتزاع الحرية المغتصبة.

وحاولت الجامعة العربية وأحرار المغرب الموجودون في القاهرة الاتصال بأحرار الجزائر، وشعرت حكومة مصر أن أقل واجب عليها هو أن تمديد العون الثقافي إلى الجزائر العربية. فتقدمت بطلبها وعرضها إلى الحكومة الفرنسية لإنشاء معهد للدراسات العربية في الجزائر. وكم أثار هذا المشروع من عقد ومشكلات ومخاوف وأوهام أمام حكومة باريس. فوافقت فرنسا مبدئياً على إنشاء ذلك المعهد، كما وافقت على شخصيات الأساتذة فيه، ولم يكن لها أي اعتراض على هؤلاء الأساتذة الأجلاء، الذين لا يحملون إلا العلم والود والأخوة لبلاد المغرب الكبير. ولكنها عادت ورفضت إعطائهم تأشيرة الدخول إلى الجزائر، رغم ترحيبها بهم للمجيء إلى فرنسا. وأردفت السلطات الفرنسية بذلك حركة تنكيل برجال الجزائر الأحرار، فادعت أنها قد وضعت أيديها على مؤامرة رتبها حزب إنتصار الحريات الديمقراطية (الشعب سابقاً) وشنت حملة كبيرة على مراكزه للبحث عن المنظمة السرية التي نظمها الحزب، وتهدف إلى قلب نظام الحكم. واستخدمت السلطات وسائل العنف والتعذيب ضد هؤلاء الجزائريين الأحرار، وحكمت على أغليبيتهم بالأشغال الشاقة والسجن، وأجبرت مصالي الحاج على الذهاب والاقامة تحت المراقبة في فرنسا. وأبعدت هذه الوسائل بين الجزائريين والفرنسيين، وأظهرت أمام الرأي العام العالمي أن فرنسا تواصل سياسة الكبت والتعنت في الجزائر.

فزاد هذا من تصميم الشعب الجزائري على النزول إلى المعركة.

وبدأ الجزائريون بالضغط على رجال الأحزاب، وظهر اتجاه جديد نحو الاتحاد وجمع الصفوف، ومقابلة الاستعمار صفاً واحداً. وتمكن الجزائريون من إنشاء جبهة الدفاع عن الحرية، وكانت عبارة عن اتحاد شعبي، سيتطور سريعاً

حتى يصل إلى شكل جبهة التحرير الوطني الجزائري، التي ستقود معركة التحرير ضد فرنسا.

وأخذت هذه الجبهة تطالب بحل المجالس المزيفة، والبدء بانتخابات حرة، والاهتمام باللغة العربية، وتنفيذ فصل الدين عن الدولة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وعن مصالي الحاج. واشترك في هذه الجبهة حزب انتصار الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وجمعية العلماء، والأحرار المستقلون، والشيوعيون الجزائريون. واجتمعت هذه الجبهة يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٥١ في الملعب البلدي بمدينة الجزائر، وأعلنت عزمها على مقاطعة الانتخابات، وعدم ترشيح الأحزاب المشتركة فيها أي مرشحين يمثلونها في هذه الانتخابات. ودل هذا على عدم رغبة الجزائريين في إصلاح الأساليب الاستعمارية الفرنسية البالية في بلادهم، وعدم صرف مجهودهم في هذا السبيل، بل ترك المجال مفتوحاً للإدارة الفرنسية تدلس في الانتخابات كما تشاء، على أن تتحمل نتائج أفعالها.

وإختار الجزائريون إذن طريقاً جديداً، وهو الطريق الوحيد الباقي أمامهم، طريق الثورة لتحطيم الاستعمار وانتزاع الحقوق الطبيعية بقوة السلاح من أصم آذانه عن سماع صرخات هذا الشعب المطالب بحقوقه الطبيعية.

ولقد دفعت فرنسا الجزائر دفعاً إلى الثورة التي تكفل للشعب الجزائري تحقيق آماله والدفاع عن مصالحه وانتزاع حقوقه المغتصبة.

(٢) الثورة :

تعتبر العناصر الجزائرية الأولى التي شاركت مشاركة فعالة في ثورة الجزائر المسلحة بشكل عام من بين رجال حزب انتصار الحريات الديمقراطية،

وخصوصاً تلك التي كانت تعمل في توافق مع لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، بالإضافة إلى العناصر الثورية التي انضمت إليها من جبهة الدفاع عن الحرية، ومن بقية الأحزاب الوطنية الجزائرية. وكان عدد أعضاء حزب انتصار الحريات الديمقراطية قد ازداد ودخل في هيئة إدارته عدد من المثقفين الذين آمنوا بالمبادئ وبالنظم العصرية، أكثر من إيمانهم وولائهم «للزعامات» القديمة. وظهر إتجاه جديد واضح منذ إبريل سنة ١٩٥٣ داخل هذا الحزب، وخاصة بعد أن اجتمع المؤتمر الخاص به وانتخب مجلساً إدارياً جديداً آمن أعضاؤه بالخضوع لحكم الأغلبية. أكثر من إيمانهم بتنفيذ أوامر مصالي الحاج، الذي كانت تحت المراقبة في ذلك الوقت. وأخذت هذه الأغلبية الجديدة تناقش أوامر الرئيس وتعارضه في بعض الأحيان، فطالب مصالي الحاج باعطائه تفويضاً مطلقاً، مستنداً إلى أن الوضع السياسي يستلزم رأساً واحداً، بينما أصرت الأغلبية - وكانت مثقفة ومنظمة - على ضرورة تطبيق الديمقراطية والاشتراكية، فأدى الأمر إلى الانقسام بين قوات هذا الحزب الشعبي الكبير قبيل إعلان الثورة المسلحة في الجزائر.

وكانت هذه الأغلبية المثقفة المنظمة معجبة بالثورة المصرية وبالخطوات التي سارت عليها في ذلك الوقت لتكتيل شعور الشعب وقواته والوقوف به صفاً واحداً للدفاع عن حريته، ومساعدة إخوانه. وكانت معجبة بمبادئ «الاتحاد والنظام والعمل» التي أعلنتها الثورة المصرية، ورأت أن تسير على خطاها وفي توافق معها داخل نطاق المعركة العربية بشكل عام. أما مصالي الحاج فانه كان يعتقد في تميز القضية الجزائرية بشخصيتها العامة، وبوجود اختلاف كبير بينها وبين بقية القضايا العربية، وخصوصاً في الشرق الأدنى.

واجتمع في أواسط شهر يوليو سنة ١٩٥٤ مؤتمر حزب انتصار الحريات الديمقراطية في بلجيكا. ولم تحضر جماعة اللجنة المركزية هذا المؤتمر، فقرر مصالي الحاج وأركانه فصل هذه الجماعة عن الحزب، وتفويض نفسه عن سياسة الحزب ومسؤولية توجيهها. فرد على ذلك أعضاء اللجنة المركزية بعقد مؤتمر في الجزائر نفسها في أواسط شهر أغسطس من نفس السنة، وأعلنوا أن المسألة ليست مجرد مسألة زعامة، وفصلوا مصالي الحاج وأركان حربه، وتحملوا مسؤولية سياسة الحزب والسير بها نحو الثورة المسلحة.

وكان هذا الوقت هو أنسب الأوقات لإعلان ثورة الجزائر، خاصة وأن إنهاك فرنسا كان قد وضح بعد حرب الهند الصينية، ونشوب الثورة عالية في كل من تونس والمغرب، واستخدام فرنسا للقوات الجزائرية العربية في كبت الحركتين الاستقلاليتين هناك.

وحاولت الحكومة الفرنسية استخدام الجزائر سداً منيعاً يفصل بين كل من تونس والمغرب ويحاول هدم الوحدة المغربية وتثبيت أقدام فرنسا العاتية في بلاد المغرب العربي. ولكن رجال اللجنة المركزية من حزب انتصار الحريات الديمقراطية قرروا البدء في العمل، وإعلان الثورة قبل أن تفيق فرنسا من مشكلاتها وتفرغ للجزائريين. واتصلوا بمنظماتهم السرية فأعلنت استعدادها للعمل، فاتفقوا على الساعة الأولى من صبيحة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ لبدء التحرير وانتزاع حرية البلاد واستقلالها. واستعدت المنظمات السرية، وأعدت ما تملكه من قطع سلاح ومفرقات لهذه الساعة المحددة، دون أن تعلم بذلك سلطات الاستعمار الفرنسية.

وكانت الخطة محكمة، وجرى تدبيرها بكل مهارة، وانفجرت الثورة في طول الجزائر وعرضها، من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب في ساعة واحدة. وانفجرت هذه النيران في ٦٤ مدينة وقرية في نفس الوقت، وكانت هذه الخطة من وضع «لجنة الثورة للاتحاد والتنظيم والعمل» ونجحت باشعار الأمة الجزائرية وفرنسا بأن الجزائر قد ثارت لكي تسترد حريتها وحقوقها. كما أنها نجحت في الاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والدخائر من أيدي الجنود الفرنسيين، ومن النقاط العسكرية المنتشرة في البلاد. وكانت مفاجأة كبرى للسلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر، التي فشلت في معرفة مراكز هذه الثورة، واضطرت بالتالي إلى توزيع قواها في طول البلاد وعرضها؛ وكان هذا في صالح الثوار.

وأخذت السلطات الفرنسية في إلقاء القبض على الرجال الوطنيين في كل مكان، ولكن ذلك لم يؤثر في عمل المنظمات السرية. فأصدرت الحكومة الفرنسية أمرها بحل حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وألقت القبض على كثير من رجاله. ولكن أيديها لم تصل إلى تلك الحفنة من الرجال الذين واصلوا العمل، ودون أن يشغلوا أنفسهم بالدعاية، ودون أن يمتكنوا الفرنسيين من معرفة شخصياتهم.

وشعرت فرنسا أنها تحارب قوى نظامية، وشعرت بعجزها عن تعقب هؤلاء الرجال الأحرار، فأعلنت أنهم عصابات وقطاع طرق، لا يهدفون إلا إلى الفوضى وبث الذعر في نفوس المواطنين الصالحين. فما كان من رجال المنظمات السرية إلا أن وزعوا منشورهم الأول الذي لخص القضية الجزائرية، ووضع كلا من الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية والرأي العام العالمي أمام مسؤولياته.

وصدر هذا الدستور الأول بتوقيع لجنة الثورة للاتحاد والتنظيم والعمل، وصدر موجهاً إلى الشعب الجزائري وإلى أنصار القضية الوطنية، موضحاً تلك الأسباب العميقة التي دفعت بهم إلى شرح برامجهم ومغزى هذه الحركة التي هدفت إلى تحقيق الاستقلال الوطني في نطاق وحدة المغرب الكبير. وشرح هذا المنشور أن الحركة الوطنية قد دخلت مرحلتها النهائية بعد أن توفرت لها جميع شروط النجاح. لقد اتحد الشعب الجزائري وراء فكرة الاستقلال والعمل، وأصبح في مقدوره المساهمة في حل المشكلات الدولية وتقرير مصير المشكلة الجزائرية بمساعدة الدول العربية الشقيقة والشعوب الإسلامية، وفي توافق مع الحركات الاستقلالية في كل من تونس والمغرب، مما يدفع بقضية شمال إفريقية دفْعاً إلى الأمام لإيجاد حل عادل لها. وكانت كل من تونس والمغرب قد بدأت ثورتها، دون أن تشترك الجزائر معهما. ودقت ساعة الخطر، وظهر أن في استطاعة فرنسا أن تنفرغ للجزائر بعد أن نفضت أيديها من مشكلات تونس المغرب. وهكذا أصبح على الجزائريين ألا يتخاذلوا عن المبادئ الثورية، والعمل على تحرير بلادهم بقوة السلاح وقوة الإيمان. واتخذ الثوار الجزائريون لأنفسهم لقب جبهة التحرير الوطني، وسمحوا بهذا لكل جزائري أن ينضم إلى صفوفهم، مهما كانت طبقته الاجتماعية واتجاهه السياسي؛ ينضم إلى معركة التحرير دون أي اعتبار آخر، ويهدف إلى الاستقلال الوطني، ويعمل على إيجاد دولة جزائرية ذات سيادة ونظام ديمقراطي اشتراكي، في دائرة الدين الإسلامي، مع احترام جميع الحريات الأساسية، ودون أي تمييز بين الأديان والمعتقدات. وعليه أن يعيد الحركة الوطنية إلى طريقها الثوري الصحيح، والابتعاد بها عن أنصاف الحلول، والعمل على جمع شتات الشعب الجزائري، وتصفية النظام الاستعماري العتيق.

وهدفت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية إلى «تدويل» القضية الجزائرية، والعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي الذي هو النطاق العربي الإسلامي.

وأكد هذا المنشور صداقة جبهة التحرير الجزائرية لجميع الدول التي تساند قضية الجزائر، وأعلن احترامه لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. أما وسائلها فكانت الكفاح والجهاد بكل الوسائل حتى تحقيق الأهداف الوطنية.

وكان على جبهة التحرير الجزائرية أن تعمل في الداخل والخارج، وأن تحارب وتكافح وتنظم صفوف الشعب، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بالاتصالات الدبلوماسية لتدويل القضية الجزائرية، وإجبار فرنسا على الاعتراف بشخصيتها الواضحة. وكانت مهمة ثقيلة مرهقة، وتتطلب معركة طويلة مضنية.

ولم تتراجع جبهة التحرير الجزائرية من أول أمرها عن وضع الأسس التي يمكن لفرنسا الاعتراف بها إذا ما أرادت المفاوضة ورغبت في تجنب إراقة الدماء. وكانت تقوم على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية كاملة غير منقوصة ولا مجزأة، وأن تعمل فرنسا على إيجاد جو من الثقة يمهد لهذه المفاوضات، وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإلغاء حالة الطوارئ، والكف عن تعقب رجال المقاومة. ثم كان عليها - علاوة على ذلك - أن تعترف في تصريح رسمي، بالشخصية الجزائرية بشكل يلغي جميع القوانين التي أصرت على كون الجزائر أرضاً فرنسية، رغماً عن الأسس التاريخية والجغرافية واللغوية والدينية والاقتصادية التي تستند إليها الشخصية الجزائرية، وتميز بين هذه الشخصية وبقية فرنسا.

ولم تكن جبهة التحرير الجزائرية ترغب في الأخذ دون أن تسهل على فرنسا مهمتها. فأظهرت أنها حركة غير تعصبية، وتعهدت بضمان المصالح الثقافية والاقتصادية لفرنسا، ومصالح الأشخاص والعائلات الفرنسية، ماداموا قد حصلوا عليها بطريقة شريفة واضحة. كما تعهدت بضمان ترك الفرصة أمام جميع الفرنسيين الراغبين في البقاء بالجزائر، للاختيار بين جنسيتهم الأصلية، وفي هذه الحالة يعتبرون أجنباً بالنسبة للقوانين السارية، وبين الجنسية الجزائرية، فيكونون جزائريين لهم ما للأهالي من حقوق، وعليهم ما على الأهالي من واجبات.

وعرضت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية أن يكون تحديد العلاقات بين فرنسا والجزائر موضوع مفاوضات بين الدولتين، على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وأظهر هذا المنشور أن المسألة تفوق حركة بعض العصابات وقطاع الطرق، كما أظهر أنها ثورة مسلحة لا ترضى عن الاستقلال بديلاً ولا عن السيادة عوضاً. وأصبحت فرنسا أمام الأمر الواقع، وكان عليها أن تختار بين الحرب إلى النهاية وبين المفاوضة وإعطاء الحقوق لأصحابها.

ولم يسمح لها ضعفها بانتهاج سياسة متحررة، بل دفعها دفعاً نحو التصلب وإلقاء كل قواتها في الميدان، لكبت حركة ذلك الشعب الذي يكافح من أجل حصوله على حقوقه الإنسانية، التي ادعت فرنسا أنها منحتها للعالم منذ قرن ونصف، ورفضت تطبيقها على أكثر الأقاليم ارتباطاً بها.

وعلى أن نسجل أن مصالي الحاج لم ينضم إلى هذه الحركة مع أركان

حربه من أنصار الزعامات الحزبية، بل أعلن تأسيس «الحركة الوطنية الجزائرية» مما أثار موجة من الاستنكار في الجزائر وفي العالم العربي والإسلامي. وحاول أن يكسب إلى جانب هذه الحركة بعض رجال المنظمات السرية، ولكن رجال جيش التحرير أعلنوا أن الجيش واحد غير مجزء، وهو جيش التحرير الوطني الجزائري، وأن القيادة السياسية واحدة هي جبهة التحرير الوطني الجزائري. ودفع ذلك بالجزائريين دفعاً إلى صفوف الثورة، ولم يبق للحركة الوطنية الجزائرية إلا بعض أفراد من العمال المقيمين في فرنسا نفسها.

وانتشرت الثورة في كل أنحاء الجزائر، وقسم رجال جيش التحرير بلادهم إلى مناطق معينة، مثل منطقة جبل الأوراس تحت قيادة الزعيم مصطفى بن بولعيد، ومنطقة النمامشة تحت قيادة سي صالح، ومنطقة بلاد القبائل الكبرى تحت قيادة كريم بلقاسم، ومنطقة الشمال الشرقي المجاورة لتونس تحت قيادة يوسف زيغود، ومنطقة وادي الساحل تحت قيادة عمروش، ومنطقة وهران تحت قيادة المبروك.

أخذ رجال جيش التحرير في مهاجمة مراكز الفرنسيين العسكرية والاستيلاء منها على الأسلحة والذخائر ومواد التموين اللازمة لهم لمواصلة الحرب، كما أخذوا في القيام بأعمال إرهابية داخل المدن الكبيرة التي امتازت على غيرها بوجود عدد من المستوطنين الأوروبيين فيها، ووجود حاميات قوية حولها. وكان هؤلاء المستوطنين دعامة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، واستخدمتهم السلطات العسكرية الفرنسية في الانتقام من العرب والتمثيل بهم في كل مناسبة يجروون فيها على الاعتزاز بشخصيتهم، فسلحتهم وكونت منهم فرق الدفاع الذاتي، وتركت لهم حرية العمل في تعذيب المسلمين واصطيادهم

حسبما يشاؤون. فواصل الفدائيون الجزائريون إلقاء القنابل اليدوية على تجمعاتهم وعلى المقاهي والأندية التي يترددون عليها.

وكان رجال جبهة التحرير يعلمون أن الفرنسيين يستندون في بقائهم في الجزائر إلى أسس اقتصادية ومادية، ويعتمدون على استغلال واستنفاد موارد الجزائر الاقتصادية والمادية. فعمدوا إلى تخريب مزارع الفرنسيين ومزروعاتهم وإلى قتل بهائمهم وقطع أشجارهم، فعادت هذه الخطة على الفرنسيين بخسائر فادحة، واضطرت كثيرين منهم إلى ترك الجزائر إلى غير رجعة.

وكان جيش التحرير الوطني الجزائري يتألف أولاً من قوات الفدائيين الذين يعملون داخل المدن وأمام السلطات الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين وفي المراكز الخطرة، ثم من الجنود النظاميين الذين ارتدوا الكسوة العسكرية وحملوا علم الجزائر فوق أكتافهم. وكان معظمهم من المحاربين القدماء الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وفي معارك الهند الصينية، وانضم إليهم آلاف من رجال المشاة الجزائريين الذين كانوا في ذلك الوقت في القوات الفرنسية في الجزائر، وفروا بأسلحتهم وذخائرهم، وانضموا إلى جيش التحرير النظامي، في سرايات بل وفي كتائب بأجمعها، مما اضطر فرنسا بعد ذلك إلى سحب بقية هذه القوات المسلحة من الجزائر وإرسالها إلى شرق فرنسا وإلى ألمانيا الاتحادية، وإرسال قوات فرنسية أخرى بدلاً منها. ولكن جيش التحرير الوطني الجزائري كان قد كسب ما يزيد على ١٥,٠٠٠ جندي وطني بين صفوفه ومعهم أسلحتهم. وأخيراً، فقد اشتمل هذا الجيش على عدد من «المجاهدين» المتطوعين الذين جاءوا للانتقام مما أوقعه الفرنسيون بأهلهم وذويهم، وحاولوا أن يستردوا حقوقهم وينزعوا من الغاصب حقوق أبائهم في العيش. وكانوا لا يملكون الكساي الرسمي، ولم تكن

إمكانيات جيش التحرير تسمح باعطائهم الأسلحة، فقبلوا الجهاد متسلحين بإيمانهم وبخناجرهم الصغيرة، وعملوا على قتل الجنود الفرنسيين للحصول على أسلحتهم وذخائرهم، حتى ينضموا إلى صفوف جيش الثورة النظامي.

وإمتاز جيش التحرير الوطني الجزائري باحتياطي كبير يتكون من بضع مئات من الآلاف الذين انتظروا دورهم للاشتراك في شرف تحرير بلادهم، والذين لم يحل بينهم وبين تحقيق أهدافهم إلا ندرة الأسلحة.

وتكونت القيادات في الجزائر من مناطق مختلفة، تخضع كل منها لقائد مسؤول يعمل مع أركان حربه وفي توافق مع «المندوب السياسي» الذي يمثل جبهة التحرير في هذه المنطقة. وتركت القيادة لكل منطقة إستقلالاً كبيراً في تصريف أمورها، على أن يكون ذلك في انسجام مع الخطة العامة للقيادة العليا. ولقد وقف الشعب الجزائري مع جيش التحرير الوطني ومع جبهة التحرير الجزائرية في هذه المعركة الطويلة المضنية، فعاونها بالمال والخدمات والتموين. واشتركت كتيرات من بنات الجزائر وفتيانها إلى جانب الرجال في هذه المعركة، وعمل بعضهن في التمريض وقيادة السيارات وسلاح الإشارة، وحمل البعض الآخر البنادق والمدافع الرشاشة، ونزلن بها إلى أرض المعركة. وإمتنع الجزائريون عن دفع الضرائب للسلطات الفرنسية. وسلموا هذه الأموال إلى المندوبين السياسيين لجبهة التحرير. ولم تر الجزائر من قبل، بل تستطيع أن تقول لم تر أجزاء كثيرة من العالم، مثل هذا الروح الثوري الذي اندلع واشتعل وشب عالياً وتأجج في روح هذا الشعب ودمائه. فلم يمض وقت طويل حتى انضم إلى هذه الثورة فتيان لم يزد عمرهم عن اثني عشر عاماً، حملوا السلاح ونزلوا إلى الميدان، وكان لهم خبرة سابقة ومران طويل في فنون الحرب.

وانضم إلى جبهة التحرير الجزائرية عدد كبير من الأطباء الجزائريين، عملوا سرّاً في أول الأمر، وعالجوا المرضى من المجاهدين، ثم تركوا وظائفهم ومستشفياتهم وخرجوا إلى الجبال لتأدية واجبهم الوطني بين المجاهدين.

وجاء بعدهم الأساتذة ورجال القانون، بل وحتى التجار وكثير من الزراع. وانضم إلى الجبهة رجال الجمعيات السياسية في الجزائر، من أنصار البيان إلى جمعية العلماء، الشيوعيون الجزائريون. وظهر أمام العالم أجمع أن الجزائري في ثورة، وأنها ثورة سياسية وإقتصادية وإجتماعية في نفس الوقت.

ونظمت جبهة التحرير الوطنية صفوفها، ووفقت بين أعمالها الدبلوماسية والدولية من ناحية وبين جيش التحرير في الجزائر نفسها من ناحية أخرى وأصبحت القاهرة هي مركز هذه الجبهة في الخارج. وعمل محمد خيصر فيها مع أحمد بن بيللا على تسيير أمور جبهتهم. وانتشر أعضاؤه في بلدان العالم يشرحون قضيتهم، إن إحتاج الأمر إلى شرح، ويطلبون العون من الشعوب والحكومات المتحررة والصديقة. وعمل في هذا الميدان كل من محمد زيد والحسن آيت أحمد وبوضياف والأحوال والدكتور محمد أمين الدباغين وأحمد بودا وأحمد توفيق الدني وفرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس وعبد الرحمن قيوان وعبد الحميد مهيري ومحمد بن يحيي ومحمد إبراهيم. ونرى من هذه الأسماء أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية قد تكونت بالفعل من كل رجال الأحزاب السياسية في الجزائر. ولكن السلطة الفعلية ظلت في أيدي مجلس الثورة الجزائرية الذي سيطر على كل من جبهة التحرير وجيش التحرير، وكان مركزه في مكان ما بالجزائر نفسها.

وأقلق جيش التحرير الوطني الجزائري مضاجع الفرنسيين في الجزائر وقام بتحرير أجزاء كثيرة من بلاده. وحرم على القوات الاستعمارية السير في كثير من الطرق الكبيرة. ثم عمل على تنظيم الأراضي والمناطق التي حررها من الفرنسيين، وأقام فيها إدارة حكومية منظمة. ووصل به الأمر في أوائل سنة ١٩٥٦ إلى إقامة سلطة الدولة الفعلية على مناطق كثيرة في شرق الجزائر ووسطها وغربها، وأصبح من الصعب على الفرنسيين التوغل في هذه المناطق، وخاصة في منطقة جبال الأوراس، التي أقاموا فيها محطة إذاعية لاسلكية أخذت تحدث الجزائريين باسمهم، وتدعوهم إلى مواصلة الكفاح.

وأيقن العالم أجمع في هذا الوقت أن أيام فرنسا في الجزائر قد أصبحت معدودة، وكم من مجند فرنسي رفض السفر إلى الجزائر لمحاربة الوطنيين المجاهدين من أجل حقوقهم الطبيعية. وكم من فرنسي هرب بسيارة مشحونة بالأسلحة والذخائر وانضم بها إلى صفوف الثوار. كانوا من الفرنسيين، ولكنهم إعتقدوا في عدالة القضية الجزائرية. وزاد الطين بلة تدهور الأحوال المالية في فرنسا، وإحتياج الحكومة الفرنسية إلى القروض لمواصلة فرض نفسها على الجزائر. ولم يختلف إثنان من الجزائريين في هذا الوقت على ضرورة مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية. وأخذ العمال الجزائريون في فرنسا :يواصلون وينظمون صفوفهم ويوزعون المنشورات، ويتلهفون على قراءة «المجاهد» جريدة جبهة التحرير الوطنية.

واقطعوا من أرزاقهم، وعملوا ساعات إضافية في المصانع والمناجم وتبرعوا بدخلها لثورة بلادهم. ووصل السلاح من كل مكان، ومن أيدي الجنود الفرنسيين ومن المصانع الفرنسية نفسها، مادام الجزائريون يدفعون الثمن.

ولكن العناصر اليمينية المتطرفة واصلت الضغط على حكومة باريس لدفعها إلى الاستمرار في حرب الافناء ضد الشعب الجزائري. وتعاون في ذلك كل من الصهيونية والرأسمالية والاستراتيجية الأمريكية. فاعتقدت فرنسا أن لها حلفاء يسندونها ضد العرب! فواصلت حربها الاستعمارية التي اتسمت بروح الضعف وإماتات بالتعذيب والتخريب، واتخذت شكل الإبادة والإفناء.

(٣) التدمير والتعذيب والابادة :

ما أن شعرت الحكومة الفرنسية بقوة ثورة الجزائر حتى أسرع بارسال الامدادات الحربية لقمع الثورة الشعبية في هذا الاقليم. وإشتملت هذه الامدادات على وحدات وفرق بأكملها من الأسلحة البرية والبحرية والجوية. وأخذت هذه القوات تبنى معسكراتها في كل مكان، كما احتلت المدارس التي رفض الجزائريون إرسال أبنائهم إليها.

واعتقدت فرنسا أن في استطاعتها القضاء على الثورة الجزائرية، وخاصة بعد أن نفضت أيديها مؤقتاً من مشكلات تونس والمغرب، ولكنها سرعان ما وجدت أن الثورة تزداد كل يوم نجاحاً. وسحبت جزءاً من قواتها من هذين الاقليمين الأخيرين، وخاصة من المجندين العرب، لكي تواجه بهم إخوانهم العرب الشائرين، ولكنها وجدت أن كثيراً منهم قد عمدوا إلى الفرار، وإلى الانضمام إلى الثوار في معاقلهم. خرجوا فرادى وجماعات، بل وفي سرايا وكتائب بأكملها، وحملوا معهم كل ما تمكنوا من حمله من أسلحة وذخائر، شحنوها في سيارات النقل وصعدوا بها إلى الجبال، وإضطرت فرنسا إلى استدعاء، الاحتياطي الفرنسي، وكانت هذه مسألة أثبتت إنقسام الرأي العام

الفرنسي على نفسه بين رجعيين مستعمرين، ومتحررين لا يرغبون في كبت حريات الشعوب الأخرى. وشهدت الصحافة في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ حوادث فرار المجندين الفرنسيين أنفسهم وإيقافهم للقنصليات العسكرية التي نقلهم إلى موانئ الجنوب. وتفرقهم في المزارع وفي كل اتجاه، رغم ارتدائهم الزي العسكري، وحملهم للعلم الفرنسي. كان من بينهم الطلبة والعمال والمثقفون، وشعرت الحكومة بأن الأمر يخرج من أيديها وأن جزءاً كبيراً من الرأي العام الفرنسي يؤيد إستقلال الجزائر، أو على الأقل يعارض إستغلال الحكومة لها في حرب استعمارية لا يجني من ورائها إلا حفنة من أصحاب رؤوس الأموال وكبار رجال الأعمال والاستعمار.

ووضعت الحكومة الفرنسية - بالاشتراك مع سلطاتها الاستعمارية في شمال إفريقيا - نظاماً لتدريب هؤلاء المجندين، واستخدمت في ذلك سلاحاً نفسياً، واتهمت المتحررين بالخور والفرع وعدم الرجولة، وأصرت على تدريبهم بحيث أخرجت من بينهم جنوداً متطرفين، لا يراعون قوانين الحرب، ولا يهدفون إلا إلى إثبات رجولتهم وشخصيتهم أمام زملاءهم القدماء. وهكذا سيلعب هؤلاء المجندون أكبر دور رآته الحروب العالمية في التعذيب والإبادة.

ولقد شعرت الأحزاب اليسارية الفرنسية بعدم رغبة أغلبية الشعب الفرنسي في مواصلة هذه الحرب الاستعمارية، فحاولت الإفادة من هذا الموقف، وخاصة الحزب الاشتراكي الدولي، الذي أعلن على رأس برامجه في انتخابات سنة ١٩٥٥ الاعتراف بالشخصية الجزائرية. ولقد نجح هذا الحزب بالذات في الانتخابات واستطاع أن يحصل على أغلبية لم تتوفر له من قبل، نتيجة لإعلانه

عن هذه السياسة. وتولي الحكم جي موليه الذي أسرع بارسال الجنرال كاترو وزيراً فرنسياً مقيماً في الجزائر، كتمهيد لجس نبض الوطنيين، ثم الدخول في مفاوضات معهم، وإعطائهم بعض حقوقهم التي يطالبون بها.

ولكن الأحوال تغيرت في فرنسا بسرعة كبيرة نتيجة لضغط كل من رجال الأعمال والرأسماليين واليهود والمستعمرين على الحكومة. واتهم رجال الاستعمار الجمهورية المصرية باشعال ثورة الجزائر، إنكاراً منهم للاعتراف بالشخصية المتميزة والوطنية لهذه الثورة. كما استغل اليهود حركة اليقظة العربية الكبرى التي انتشرت في الشرق الأدنى، وما تلاها من شراء الأسلحة من دول الكتلة الشرقية ومن ظهور إسرائيل بمظهر العاجز - استغلوا ذلك الضغط على حكومة الاشتراكيين والسير بها في سياسة لا تؤدي بها إلا إلى الإصطدام مع القوى العربية في الشرق الأدنى وفي الجزائر. وظهر عداء الحزب الاشتراكي الفرنسي واضحاً للعناصر الشيوعية التي حاولت الانتصار عليه في فرنسا نفسها، والتي انضمت إلى قوات جيش التحرير في الجزائر، والتي رحبت بتهديد مركز إسرائيل في الشرق الأدنى. فتبلور الموقف عن تكتل الحزب الاشتراكي الفرنسي مع العناصر الرأسمالية والصهيونية الاستعمارية في فرنسا، - ورتبوا صفوفهم لمعركة مع العرب، ومع العناصر اليسارية المتطرفة.

وزار وزير الخارجية الفرنسية في أوائل عام ١٩٥٦ الجمهورية المصرية، وتباحث مع الرئيس جمال عبد الناصر في أمر وقف المعونة العسكرية عن الجزائريين، ووقف إمدادهم بالأسلحة والذخائر، وكان الثورة الجزائرية لم تكن انتفاضة كبرى شارك فيها كل رجل وامرأة بل وطفل جزائري.

وتوالى ظهور مركبات النقص الفرنسية في الميدان الدولي بشكل يتنافى مع أبسط مبادئ الدبلوماسية والالتزان.

وعرض كل من ملك المغرب والحبيب بورقيبة عقد مؤتمر في تونس مع قادة وزعماء الثورة الجزائرية، ومهدا بذلك للتوسط بين الثوار الجزائريين وفرنسا، وعملا على إعطائها الفرصة لستر عملية تقهقرها بلباقة. وحضر بعض زعماء هذه الثورة إلى الرباط، وتباحثوا مع ملك المغرب، ثم استعدوا للسفر سوياً إلى تونس. وكانت إدارة المخابرات الفرنسية قد أعدت عدتها مع قائد الطائرة المغربية الفرنسي الأصل. وبدلاً من أن تصل طائرة القادة الجزائريين إلى تونس هبطت إلى مدينة الجزائر، حيث كانت السلطات الفرنسية في استقبالتها بالمدافع الرشاشة. ونجحت فرنسا بهذه العملية في وضع أيديها على خمسة من كبار قادة الثورة الجزائرية، واستولت على كثير من أوراقهم، وجندت الاختصاصيين لحل رموزها؛ ثم بدأت حملة اعتقالات واسعة بين العناصر الجزائرية الحرة الموجودة في الجزائر وفي فرنسا نفسها.

وكانت صدمة عنيفة لتنظيم الثورة الجزائرية في ذلك الوقت. وكانت صدمة للعرب والمسلمين والرأي العام العالمي في الشرق والغرب. واعتقدت فرنسا أن في استطاعتها القضاء على ثورة الجزائر في فترة وجيزة. ولكن حسن تنظيم هذه الثورة ونبوعها من قلوب ورؤوس ودماء كل الجزائريين خيب هذه الآمال.

واعتقدت الحكومة الفرنسية - التي كانت تقاسي من عقدة نفسية اسمها العرب - في التفكير في توجيه ضربة قوية إلى حكومة القاهرة نفسها، حتى تضمن هدوء الحال في شمال إفريقيا.

ولعبت فرنسا وكبار الممولين فيها، ومعظمهم من اليهود، دوراً خطيراً في سحب الكتلة الغريبة لاقتراحها تمويل مشروع السد العالي. وانتهزت فرصة تأميم شركة قناة السويس، وحاولت تغيير الأوضاع، ومهاجمة نظام التأميم، رغم أنها كانت من أكبر الدول التي نادت به، والتي طبقت في بلادها. ولعب بورجيس مونوري، وزير الحربية الفرنسي، دوره مع آبل توما، وكيل الحربية الفرنسية اليهودي، ولترتيب أمر الهجوم الثلاثي على قناة السويس. وكانت مصالح جي موليه وحكومته في شركة قناة السويس تقل عن مصالح الخزنة البريطانية، ولكنه كان أكثر نشاطاً من إيدن، فسافر إلى لندن، وقابل بن جوريون، وأعد محطات الإذاعة من قبرص، كما أعد نخبة من مأموري المراكز الفرنسيين الذين طردوا من المغرب لكي يدير بهم شؤون منطقة قناة السويس بعد احتلالها.

وانتقلت معركة الجزائر بالنسبة للحكومة الفرنسية من الجزائر نفسها إلى الشرق الأوسط وإلى منطقة قناة السويس، انتقلت عسكرياً وسياسياً.

ولم تخف صحف اليمين المتطرفة في فرنسا اتجاهها وهو أن القضاء على الحركة الثورية التحررية في القاهرة سيقضي بالتالي على ثورة الجزائر.

وأرادوا تسديد سهمهم إلى قلب العروبة النابض، إلى القاهرة، وإلى أكبر حركة هدفت إلى انتزاع حقوق الشعوب من المغتصبين، إلى تأميم شركة قناة السويس وإرجاعها إلى الشعب المصري. ولكن فرنسا وانجلترا وضعتا كل أوراق لعبهما مكشوفة بهذا الهجوم العسكري؛ إذ لم يكن في استطاعتهما القيام بأكثر من ذلك. ولكن المصريين هبوا للدفاع عن حقوقهم التي وجدوا أخيراً من يرجعها إليهم.

وتكتل الشعب المصري، وتكتل معه إخوانه العرب الأحرار في جميع أقطار العالم. وصوتت الأمم المتحدة بانسحاب القوات المعتدية من منطقة الشرق الأوسط، وصوتت باجماع الآراء، ولأول مرة في تاريخها. فعادت القوات الفرنسية من حيث جاءت وهي تشعر بذل الهزيمة وبحقدتها على العرب. ورأت فرنسا انهيار إيدن في إنجلترا فصممت على الصمود وكأن كبرياءها قد خدش. صممت على البقاء في الجزائر، وعلى اتخاذ كل الوسائل الممكنة للبقاء فيها حتى ولو تطلب الأمر إبادة سكانها.

وكان على الشعب الجزائري أن يصمد في الميدان وهو يرى قوات الاحتلال الأجنبية والسلطات الإدارية وعناصر المستوطنين قد جن جنونهم وأصبحوا لا يقيمون أي وزن للقانون وللقيم الإنسانية التي تشدقوا بأنهم كانوا أول من أعلنها.

وبدأت حرب الإبادة الشاملة، وبدأت بالتدمير. ولم يحاول المشاة الفرنسيون القيام بهذه العملية لجنهم عن مواجهة الأهالي، فتركت القيادة هذا العبء على كاهل القوات الجوية التي أخذت في تدمير القرى في كل مكان عقب كل كمين يقع فيه الفرنسيون. وأبيدت قرى عربية جزائرية بأكملها، وكان الجيش الفرنسي ينتقم من الأهالي العزل ومن الشيوخ والنساء والأطفال الذين صمموا على الحياة الحرة الأبية. وكم من قرية أحرقت وادعى الفرنسيون أنها كانت ملاذاً للمجاهدين. وازدادت هذه العمليات اتساعاً مع مرور الوقت، وأخذت القوات الفرنسية تحاصر قرى جزائرية بأكملها ثم تضربها بقنابل الطائرات والمصفحات، وتتلو ذلك باشعال النار في بقاياها. ونظم

العسكريون الفرنسيون تجويع مناطق بأكملها، وذلك بمنع التجول في الطرقات المؤدية إليها ليحولوا دون وصول المؤن، ثم يمنع السكان من الخروج منها تحت التهديد باطلاق النار بمجرد رؤية أي كائن يتحرك. طبقوا ذلك بكل قسوة، ومنعوا حتى الأدوية من الوصول إلى الجزائر. ووصلت بعض أنباء هذه الحرب إلى الرأي العام العالمي في الوقت الذي تشدقت فيه الحكومة الفرنسية بأن نفوذها وسلطتها قد عادا وسيطرا على الجزائر.

وازداد الخرق الرافع، وأثرت الهزائم السياسية والشعور بالضعف والمهانة وسوء الحالة الاقتصادية في فرنسا في كثير ممن اعتقدوا أن الجزائر هي أساس كل ما ينزل بلادهم من مصائب. وأعطت الحرب الاستعمارية التي جندت لها الحكومة الفرنسية أركان حرب قوية ومولها رجال الاستعمار بآلاف الملايين من الفرنكات، نتائج ملموسة اتسمت بالفظاعة، ودلت على استفحال اضطراب نفسية الفرنسيين. أصبح عدد من هؤلاء الشبان الذين حاولوا في الماضي الهروب من الخدمة في الجزائر يفتخر بعد عودته بالأساليب التي شارك بها في تعذيب المجاهدين الجزائريين وفي قتل الأبرياء من الأطفال والنساء والشيخوخة. وكانوا قد تركوا بلادهم وهم في سن العشرين، واعتقدوا أن في مقدورهم إجبار حكومتهم على وقف الحرب الاستعمارية في الجزائر. ولكن سرعان ما وجدوا أنفسهم تحت قيادة ضباط صف وضباط قضوا حياتهم في المستعمرات، وكان مثلهم الأعلى التنكيل بالاحرار وإرضاء نزعات وحشية في نفوسهم، بدعوى الاحتفاظ بالعلم الفرنسي مرفوعاً على الجزائر. وأصبح المارسييز، وهو نشيد الدفاع عن حرية فرنسا أمام الغزاة في عصر الثورة الفرنسية، نشيداً استعمارياً يدل على تصميم الفرنسيين على البقاء في الجزائر بقوة السلاح وبحرب إفناء عامة، رغم

تصميم الشعب الجزائري على انتزاع حريته واستقلاله. ولم يتورع الاستعماريون عن اتهام ثورة الجزائر باتهامات مختلفة، وتعبئة الرأي العام الفرنسي لكي يواصل دفع الضرائب وإرسال أبنائه اللازمين لهذه الحرب. اتهموها بأنها حركة إسلامية متعصبة تسعى إلى إخضاع أوروبا لشعوب متبربرة، واتهموها بأنها حركة عربية معادية لكل الأجناس الأخرى، بل اتهموها بأنها حركة شيوعية تهدف إلى إستنزاف موارد فرنسا والسير بها إلى الفقر والضعف، تمهيداً لحكم الشيوعيين. وتناسوا أنها حركة عربية اشتراكية، لا تهدف إلا إلى خير الجميع بما فيهم فرنسا نفسها، ولا تنشأ إلا العيش في سلام، ولكن وهي متمتعة بحقوقها وترفرر الحرية على أراضيها.

واتخذت السلطات الفرنسية من التعذيب، بعد التدمير، سياسة لها في الجزائر. وأخذت تتفنن في هذه الناحية، دون رحمة ولا إنسانية. وشهد عليها كثير من أبنائها الذين نشروا مذكراتهم عن وسائلها تجاه هذا الشعب المجاهد. وكان منهم العسكريون والقانونيون، بل ورجال الدين. كتب شريبر وسيمون وجان لاكولتز، وموريس جارسون، نقيب المحامين في فرنسا، عن هذه الأعمال، وفضحوا تصرفات حكومة بلادهم أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي. كما كتب الكاثوليكيون الأحرار، وكانوا لا يسعون إلا إلى أن يقوم الرأي العام الفرنسي نفسه بوضع حد لهذه الأساليب التي تهدم قيمة فرنسا في أعين العالم، ووقف هذه الحرب المدمرة التي تقضي على زهرة شباب فرنسا وتفلس خزانتها. كانوا قلة بين الفرنسيين، وكانوا ضعفاء. أمام تكتلات الاستعماريين والمستوطنين والصهيونيين. ولكنهم واصلوا كفاحهم بطرقهم ووسائلهم، وأثبتوا أن حكومة فرنسا لا تمثل الرأي العام فيها. وأنها تستغل البلاد مع أعوانها من

اليوميين المتطرفين لخدمة مصالح بعض الأفراد والهيئات والمنظمات الغربية العسكرية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي. ولكن حكومة باريس ظلت مسيطرة على الإذاعة، كما كان اليهود مسيطرين على معظم الجرائد الفرنسية. ولم تمنع هذه المعارضة القوية حكومة باريس من المضي في سياستها تجاه الشعب الجزائري المناضل، ولاسلطاتها الاستعمارية، من تعذيب المجاهدين الجزائريين.

وعمد رجال السلطات الفرنسية في الجزائر إلى التفنن في أنواع التعذيب، فكانوا يجردون الجزائريين من ملابسهام كاملة، ويقيدون أيديهم وراء ظهورهم، ثم يضعون رؤوسهم في الماء المغلي، بدعوى إرغامهم على الكلام وإرغامهم على إعطاء أسرار جيش التحرير. وكانوا يعلقون الجزائريين من أرجلهم في أسقف الحجرات ويواصلون ضربهم على رؤوسهم المدلاة إلى أسفل. وكانوا يضعون خرطوم المياه في أفواه الوطنيين حتى يضطروا الماء تحت الضغط المستمر إلى الخروج من جميع منافذ الجسم، وأيديهم مكشوفة وراء ظهورهم. وأخذوا يعلقون الجزائريين من شعورهم، وإذا ما سقط أحدهم أجهزوا عليه ضرباً ولكماً وركلاً بالأحذية. وأخيراً استخدموا التيار الكهربائي لكي يمر بين رؤوس الوطنيين وأرجلهم وفي مواضيع حساسة من أجسادهم. واستخدموا ذلك ضد الجزائريين العزل من السلاح، وبمجموعات من الجنود ضد كل وطني واحد. وكانت هناك الحراب والرصاص للقضاء على كل حالة ميثوس منها، أو لوضع حد لخروج المعذب عن قواه العقلية بعد هذه المعاملة.

قام كثير من الفرنسيين بهذه العمليات بقلوب قاسية وتخصصوا في احتراقها بدعوى تخصصهم في الاستجواب ومعاملة المشبوهين. وتخصصوا في

نزع الأظافر، وتلذذوا بسماع صياح الضحايا، وأجبروا الوطنيين على الهتاف بحياة فرنسا. هذا علاوة على التعذيب بالجوع والعطش حتى الموت.

وهددوا النساء بقتل أبنائهن أمامهن؛ والرجل باعتداء على زوجته أمامه، ونبدوا جانباً كل القيم الإنسانية التي أمضى العالم حياته في بنائها منذ آلاف السنين. وأدخلوا الحراب في أجسام الجزائريين، وارتكبوا كثيراً مما يعجز القلم عن وصفه، بدعوى الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا. ولم تكن هناك من نتيجة منطقية لهذه المعاملة إلا الفرقة الكاملة بين الفرنسيين والجزائريين وتصميم الجزائر بأكملها على خوض المعركة حتى النهاية. وليكن موتاً شريفاً واستشهاداً في ميدان المعركة.

وعملت السلطات الفرنسية في الجزائر على محاولة منع انضمام العناصر الشابة إلى الثورة، فجندتها للعمل في بناء المدارس وإنشاء الطرق. ولكن الأطفال الجزائريين لم يحضروا إلى هذه المدارس، فاتخذتها لمبيت الجنود ولتعذيب الوطنيين. وفر العمال في أول فرصة، وانضموا إلى المجاهدين في الجبال. وحرمت فرنسا على العمال الجزائريين فيها عودتهم إلى بلادهم، وأخذت تضيق عليهم الخنادق وتتعسف في معاملتهم، وألقت القبض على آلاف منهم ووضعتهم في معسكرات خاصة وفي الحدائق العامة تحت حراسة المدافع الرشاشة بدعوى تحقيق شخصياتهم. ولكن هذا لم يمنعهم من الفرار في أول فرصة إلى الدول الأوروبية الأخرى، خصوصاً ألمانيا وسويسرا وإيطاليا، وبجوازات مرور فرنسية، ومنها إلى تونس والمغرب، تمهيداً للنزول إلى معركتهم التي اشتعلت منذ سنوات واحتاجت إليهم.

وعلمت فرنسا أن الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي يعطف على قضية الجزائر، فأحكمت النطاق حول هذا القطر المجاهد من البحر والبر، وأساءت علاقتها مع معظم الدول المتحررة. وواصلت تدمير الجزائر بطريقة منظمة، وحسب خطة موضوعة ومدروسة، ومنفذة مع سبق الاصرار.

وواصلت استخدام كل إمكانياتها الحربية في تدمير الجزائر. وأنشأت نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين لدورياتها. وكانت الخطة أن تبدأ الطائرات بقذف هذا المربع بالقنابل، ويتلوه قذف المدفعية الثقيلة، ثم يأتي دور المصفحات والدبابات وقاذفات اللهب. وبلغت القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر ثلاثة أرباع مليون جندي، استندت إلى ما يزيد على مائتي ألف من المستوطنين المسلحين والمنظمين في الميليشيا. فأصبح من السهل على الفرنسيين التصدي لأي مربع في الجزائر، إذا ما قام المجاهدون بمهاجمة إحدى القوافل والقضاء على رجالها أو الاستيلاء على الإمدادات منها. وجرى كل هذا دون أن تسمح فرنسا لمراسلي الصحف والمجلات برؤية ما يجري في هذه المنطقة المحاصرة. ولكن نافذة صغيرة ظلت مفتوحة على العالم الخارجي يمكنه منها أن يرى صورة مصغرة لما يجري هناك، وهي قرية سيدي يوسف التونسية الواقعة على الحدود مع الجزائر.

ولم يتورع الفرنسيون عن ضربها أكثر من مرة بقنابل الطائرات، ثم قذفها بالمدفعية وتطويقها بالدبابات، وخطف الأهالي منها بدعوى أنهم من الجزائريين. ورأى العالم تدمير هذه القرية، رغم وقوعها خارج الحدود الجزائرية وتحت سيادة دول أخرى.

وأخيراً، فإن فرنسا قد أنشأت منطقة محرمة في شرق الجزائر تمتد من عنابة في الشمال حتى نفرين في الجنوب، وتفصل بها الجزائر عن تونس.

وأقامت لها خطاً من الاسلاك الشائكة يبلغ طوله أربع مائة كيلو متر، وعلى مسافة تبعد من ثلاثين إلى خمسين كيلومتراً من الحدود التونسية. وكان هذا هو خط موريس، وزير الحربية الفرنسي الذي قرر تزويده بأجهزة الرادار التي تفتح نيران المدفعية لمجرد مساس أي شيء بالاسلاك الشائكة. وجاء بعده شابان دلماس الذي قرر إخلاء هذه المنطقة من السكان واعتبارها منطقة ضرب للمدفعية. وبلغ سكان هذه المنطقة حوالي ثلاثمائة ألف جزائري، وظهر أن قرار الحكومة الفرنسية لم ينتج إلا عن تطرف في سياسة الإبادة. ولم يكن أمام الجزائريين سكان هذه المناطق إلا محاولة الفرار أفواجاً للنجاة من وابل القنابل والرصاص والحريق والاعتداءات الفاحشة والجماعة. إلا أنهم وجدوا أنفسهم مطوقين بين خط موريس وبين القوات الفرنسية المربطة على الحدود التونسية، فلم يكن نصيبهم إلا التعذيب والموت، ما لم يسعدهم الحظ باجتياز الحدود والالتجاء إلى تونس. وكان معظمهم من النساء والشيخوخ والاطفال. أما من كان يقدر على حمل السلاح فقد انضم إلى أخوانه المجاهدين في الجبال، وحاربوا بكل ما وجدوه من أسلحة وما استطاعوا انتزاعه من الفرنسيين أنفسهم لتخليص بلادهم وتأمين حياة أبنائهم. ولقد زادت عليهم القسوة الفرنسية تشبثاً بعبادتهم ومطالبهم العادلة، وأيدتهم كل الشعوب والدول المتحررة الناهضة، وعلموا أن معركتهم هي معركة كل شعب متحرر، فواصلوا الكفاح، واستعذبوا الاستشهاد.

الحركات الثورية في فلسطين

عاشت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني ثلاثين سنة، من ١٩١٨ - ١٩٤٨، وتميزت تلك الفترة من تاريخ فلسطين بالحركات الثورية المستمرة المتصاعدة. اذ شهدت البلاد العديد من الصدامات والهبات والانتفاضات والثورات ضد سلطات الانتداب البريطاني وغزوات الاستيطان الصهيوني. فمن صدامات ١٩٢٠، و ١٩٢١، و ١٩٢٤ إلى هبة ١٩٢٩، فانتفاضة ١٩٣٣، وحركة عز الدين القسام المسلحة (١٩٣٥) التي كانت مقدمة لثورة ١٩٣٦ الشعبية المسلحة، التي امتدت حتى أواخر ١٩٣٩. ولا يمكن وضع هذه الحركات جميعها في مستوى واحد من ناحية الاعداد والتنظيم والعنف والشمولية. ومن الخطأ تاريخياً اعتبارها كلها ثورات، لأن بعضها كان عبارة عن صدامات محدودة، وكان بعضها الآخر هبات اندلعت بشكل عفوي ودون تنظيم سابق، واتصفت بالحدودية من حيث الشعارات والاهداف والانتساع الجغرافي والمدى الزمني. وكان من بينها انتفاضات سبقها اعداد وتخطيط، وأشرف عليها تنظيم سياسي أو أكثر، وحملت شعارات أكثر عمقاً من شعارات الهبة. ولقد أدت كل هذه الحركات المسلحة الى اعداد المناخ الثوري لاندلاع ثورة ١٩٣٦ التي كانت أكثر من الحركات السابقة شمولاً، وأعظم اتساعاً، وتهدف الى تغيير سياسي واجتماعي، وتعبر شعاراتها ومطالبها واهدافها عن هذا الطموح.

أ - صدامات ١٩٢٠ :

اتسمت المرحلة الممتدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٩ بسيادة الوجهاء - كبار الملاك وأبناء العائلات الكبيرة - على قيادة الحركة الوطنية فكراً واسلوباً نظراً لموقعها الاقتصادي والاجتماعي والديني.

وكان طبعياً أن تسود في هذه الفترة الاساليب السلبية في الكفاح: مذكرات، وعرائض، ووفود تسير إلى الحكومة البريطانية، ومؤتمرات تعقد بترخيص منها، ويتمخض عن قرارات معتدلة. وقد ركزت تلك القيادة على توجيه عدااء الجماهير العربية الفلسطينية إلى الصهيونية دون التشديد على الارتباط الوثيق ما بين الصهيونية والاستعمار البريطاني. ولقد تخللت تلك المرحلة صدامات عديدة بين المستوطنين الصهاينة والسكان العرب. وكان جوهر الصراع وطنياً وطبقياً في آن معاً، ذلك لأن الصهيونية جاءت بمثابة غزو استعماري استهدف اقتلاع الوجود القومي العربي لشعب فلسطين، كما أن الصهاينة احتلوا مواقع طبقية ممتازة على حساب عرب فلسطين كموظفين كبار، وملاك، وأصحاب اعمال من ورش ومصانع، وكمتسبين في بطالة العمال العرب وكنازعين لاراضي الفلاحين العرب وطاردين لهم من اراضيهم، ولهذا كانت جماهير الكادحين العرب سدى ولحمة الفريق العربي في الصراع مع الصهيونية.

وكان أول هذه الصدامات، ذلك الصدام الدامي الذي وقع بين الجماهير العربية الفلسطينية من جهة، وبين المستوطنين الصهاينة والجنود البريطانيين من جهة اخرى بالقدس، في الرابع من نيسان (ابريل) سنة ١٩٢٠. وكانت اسباب هذا الصدام اكثر عمقاً من مجرد الاستجابة لتحريض قيادة الحركة الوطنية.

اذ كان هناك اكثر من مصدر للسخط الشعبي المتزايد في اوساط الشعب العربي الفلسطيني. فاللجنة الصهيونية أخذت تدلي بالعديد من التصريحات الاستفزازية بصدد اطماع الحركة الصهيونية في فلسطين، ومحاربة سلطات الاحتلال البريطاني للمستوطنين الصهاينة على حساب السكان العرب في كافة المجالات، الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها. حيث قررت السلطات البريطانية - على سبيل المثال - اعتبار العبرية لغة رسمية في فلسطين، واغدقت الامتيازات على اللجنة الصهيونية واعضاءها.

وهناك أسباب عامة لسخط عرب فلسطين، لعل أبرزها خيبة أملهم لتكرار بريطانيا لوعودها للعرب بالاستقلال، بالإضافة الى غضب عرب فلسطين بعد اكتشافهم لما يتضمنه وعد بلفور من منح المستوطنين الصهاينة حق تحويل فلسطين الى وطن قومي لليهود.

وكان لسخط الطبقات العربية الفلسطينية أسباب واضحة؛ اذ ناء الفلاح العربي الفلسطيني تحت وطأت الضرائب المتزاكمة عليه منذ أواخر ايام الاتراك، والتي أصرت سلطات الاحتلال البريطاني على جمعها بالكامل. ويتضح مدى الجور في هذا، اذ علمنا ان متوسط الدخل السنوي للفلاح العربي الفلسطيني بلغ، عندئذ، نحو ٢٦ جنيهاً، على حين كان عليه دفع نحو ستة جنيهات كضرائب للحكومة، أي ما يعادل ٢٣٪ من دخله السنوي. ورفضت الحكومة في الوقت نفسه إنشاء بنك زراعي لاقرض الفلاحين العرب، مما اوقع الفلاح العربي الفلسطيني فريسة للمرابين، الذين كانوا يتقاضون على ديونهم للفلاحين فائدة تعادل ٣٠ - ٥٠٪. وعمدت سلطات الاحتلال البريطاني الى اغراق الفلاح العربي الفلسطيني بالازمات. أما مثقفو عرب فلسطين فقد تزايد

سخطهم بسبب احتلال البريطانيين والمستوطنين الصهاينة للوظائف العليا في البلاد، وحصر العرب في بعض الوظائف الصغرى، بالإضافة الى معارضتهم لسياسة الاحتلال التعليمية الرامية الى تضيق عدد المتعلمين العرب بما يكفي لمد سلطات الاحتلال البريطاني بالموظفين لادارة البلاد، وتيسير استغلال وامتصاص مواردها لصالح الاستعمار والصهيونية. في حين اغدقت هذه السلطات الاعتمادات المالية الكبيرة لتدعيم أوساط المستوطنين الصهاينة.

وهناك عوامل اخرى محلية وخارجية، لعبت دوراً غير هين في إلهاب الحماس الوطني للجماهير العربية الفلسطينية، كمنع السلطات البريطانية المؤتمر الفلسطيني من عقد دورته الثانية في شباط (فبراير) ١٩٢٠، واعتلاء فيصل بن الحسين العرش في سوريا، وقرار مجلس النواب التركي، في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، والقاضي بضرورة منح الولايات العربية حق تقرير المصير. ونمو الحركة الثورية في مصر والسودان وسورية ولبنان والعراق والمغرب.

وما ان هل «موسم النبي موسى» في نيسان (ابريل) ١٩٢٠، حتى كان التدمير الشعبي سائداً والسخط مستفحلاً. وموسم النبي موسى هو من «المواسم» و «الاحتفالات» التي ابتكرتها عقلية القائد الكبير صلاح الدين الايوبي، بهدف تجميع الناس، واستغلال تجمعهم هذا في التحريض ضد الصليبيين الذين كانوا يحتلون جزءاً من بلاد الشام.

ويبعد موقع الاحتفال بموسم النبي موسى نحو ٣٠ كيلومتراً الى الشرق من القدس، ويقع على الطريق من القدس الى اريحا. وتبدأ الاحتفالات بتجمع سكان مدن وقرى فلسطين في مدينة القدس، حيث يفد اليها اهالي نابلس من



موسی کاظم باشا الحسینی

باب العمود يوم الخميس، ويفد إليها أهالي الخليل يوم الأحد التالي من باب الخليل، ويدخل هؤلاء وأولئك شاهرين سيوفهم ورماحهم، رافعين راياتهم منشدين الأناشيد الوطنية والدينية، ويلتقي الجميع في المسجد الأقصى يوم الجمعة، حيث يتجهون إلى النبي موسى للاحتفال.

ولقد وقع صدام نيسان (أبريل) ١٩٢٠، حين منعت الشرطة أهالي الخليل من الدخول إلى القدس، مما دفع مواطن من الخليل، يدعى عبد اللطيف أبو سنية وشهرته أبو الشعر، إلى ضرب شرطي بالسيف، وعندها أخذ الحماس جماهير الخليل الوافدة إلى القدس، فتدافعت واقتحمت باب الخليل عنوة، وقابلها كل من موسى كاظم الحسيني والحاج أمين الحسيني وعارف العارف (من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك) بالخطب السياسية من شرفة «النادي العربي»، فتأجج حماسها والتهبت مشاعرها الوطنية. وتمخضت الصدامات عن مقتل أربعة من العرب، وخمسة من اليهود، وإصابة ٢٤٩ بجراح، منهم ٢١١ يهودياً، و٧ جنود الإنجليز. وأصدرت المحاكم أحكاماً بالسجن ضد ٢٩ شخصاً، منهم تسعة من العرب، بينهم الحاج أمين الحسيني وعارف العارف، اللذين فُرا إلى دمشق عبر شرقي الأردن.

كما نحت السلطات البريطانية موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، وعينت بدلاً عنه راغب النشاشيبي.

ب - صدام أيار ١٩٢١ :

استمرت أسباب السخط الشعبي على ما كانت عليه، بل ازدادت تفاقماً. ففي تموز (يوليو) ١٩٢٠، استبدلت الحكومة البريطانية الإدارة

العسكرية في فلسطين بآدارة مدنية، ووضعت على رأسها هربت صموئيل، احد ابرز صهيونيين بريطانيا وأحد صانعي وعد بلفور، وهو الذي وصفه حايم وايزمن بقوله «صموئيلنا». وفي عهده ازداد ظهور الانحياز البريطاني للصهيونية وللمستوطنين الصهاينة في فلسطين. كما زادت احوال الشعب العربي الفلسطيني سوءاً؛ إذ منع صموئيل تصدير الحبوب والزيت، مما أدى الى انخفاض اسعارها في فلسطين بسبب كثرة المعروض منها، وصفى صموئيل البنك الزراعي العثماني، وأمر بتحصيل الجزء الأكبر من ديونه قسراً من صغار الفلاحين، لهذا اشتدت حالة الفلاح العربي الفلسطيني سوءاً. وقدم صموئيل أكثر من مائة ألف دونم من اراضي الدولة التي كان يستغلها العرب الى المؤسسات الصهيونية. ونقل - بمقتضى تشريعات جديدة - ملكية اراضي ٢٢ قرية في سهلي الحولة ومرج ابن عامر الى الدولة، ثم فوضها للمستوطنين الصهاينة. وأخرج سكانها، وهم أكثر من ٢٥ ألف نسمة، وحجز أراضي ومواشي من عجز عن تسديد قروضه من الفلاحين العرب. وفي عهده اتسعت الهجرة اليهودية الى فلسطين، فعلى سبيل المثال، سمح في ٢١ آب (اغسطس) ١٩٢٠، بدخول ١٦٥٠٠ مهاجر خلال سنة واحدة. ويقول احصاء بريطاني رسمي، انه في حزيران (يونيو) ١٩٢١، كان ١٧٩ بريطانياً يشغلون وظائف عليا منهم ١٤ بريطانياً يهودي الديانة، على حين لم يشغل العرب (وهم ستة أسباع السكان) سوى ١٤٥ من هذه الوظائف، وشغل المستوطنون الصهاينة ٥٠ وظيفة أخرى منها. وشغل الانجليز ٨٩ وظيفة متوسطة، بينهم ١٣ انجليزي يهودي الديانة، في الوقت الذي احتل فيه العرب ١٤٨٨ وظيفة متوسطة، وشغل المستوطنين الصهاينة ٥٦٦ من هذه الوظائف.

لذا كان طبيعياً، والامر كذلك، ان يتعمق سحق مثقفي الشعب العربي الفلسطيني. ولقد زاد من هذا السخط احداث عديدة أهمها: قيام المجلس الاعلى للحلفاء، المنعقد في سان ريمو في الخامس والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٢٠، بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، مع الزام بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور؛ وقيام فرنسة في تموز (يوليو) ١٩٢٠، بابعاد فيصل بن الحسين عن سوريا، واحتلال سوريا؛ وضغط الحلفاء على السلطان التركي محمد السادس، واجباره في آب (اغسطس) على توقيع معاهدة سيفر التي اعترف السلطان فيها بانتداب فرنسة وبريطانيا على سورية وفلسطين والعراق.

وبدأ صدام أيار (مايو) ١٩٢١، حين اصطدمت مظاهرتان يهوديتان في تل أبيب، اثناء احتفالهما بعيد أول أيار (مايو)، وكانت الاولى للشيعيين والثانية لأحدوت هاعفودا، واتجهت مظاهرة الشيعيين الى حي المنشية بمدينة يافا الملاصق لمدينة تل أبيب، ويبدو أن سكان يافا العرب اساءوا فهم مقصد الشيعيين من مظاهرتهم، فاصطدموا بهم، واججت الشرطة البريطانية الصدام باطلاق النار. وانتقلت الشرارة إلى مناطق مختلفة من البلاد، فهاجم العرب مستعمرات للمستوطنين الصهاينة مثل:

رخابوت، والخضيرة، وبتاح تكفا، وديران، واليهودية، على حين هاجم الصهيونيون بلدة قلقيلية العربية ونهبوها. وانتهت الصدامات بعد نحو اسبوع، وتمخضت عن مقتل ٤٨ عربياً و ٤٧ صهيونياً، وإصابة ٧٣ عربياً بجروح، وضعف هذا العدد من الصهاينة. وأصدرت المحاكم أحكامها بسجن ٤٧ عربياً وابعاد سبعة من عرب يافا إلى القدس، ونفى ثلاثة من قادة الشيعيين (وكانوا من المستوطنين اليهود) الى خارج البلاد.

ج - صدام آذار (مارس) ١٩٢٤ :

وفي آذار (مارس) ١٩٢٤، تجددت الصدامات الدامية بين العرب والمستوطنين الصهاينة، نتيجة استفزازات قام بها المستوطنون أثناء احتفالهم بعيد «استز» والمعروف عند العرب بعيد المساخر، والذي يرتدي فيه اليهود الملابس الهزلية (الكرنفال) ويرقصون فيه، وقد قام بعض المستوطنين بارتداء ملابس رجال الدين الاسلامي، وطافوا الشوارع والاحياء، مما استفز مشاعر المسلمين الدينية، فحاولوا منعهم من التعرض برجال الدين الاسلامي، دون جدوى. وكانت الصدامات الدامية في تل أبيب، ولقد ألقت حكومة الانتداب البريطاني القبض على نحو ١٥٠ عربياً، عادت وأفرجت عنهم بعد ثبوت براءتهم.

د - هبة البراق ١٩٢٩ :

بعد المؤتمر الوطني الفلسطيني، المنعقد في يافا في حزيران (يونيو) ١٩٢٣، عجزت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية عن عقد مؤتمرها السابع طوال خمس سنوات. بسبب حدة التمايز بين القوى التقليدية التي شكلت المؤتمرات الستة السابقة. ذلك لأن قوى الثورة المضادة التي شاركت في المؤتمرات المذكورة عادت الى مقاطعة القوى الوطنية التقليدية في قيادة الحركة الوطنية، بعد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في تموز (يوليو) ١٩٢٢. وفي الوقت الذي كان خروج قوى الثورة المضادة من المعسكر الوطني تطهيراً له، قامت القوى الوطنية التقليدية بالسعي وراء قوى الثورة المضادة، تسترضيها وتعرض عليها شتى التنازلات على حساب الخط الوطني. الا ان قوى الثورة المضادة سرعان ما

دخلت في مرحلة التأطير، بغية رفع درجة تنظيم صفوفها. فكان حزبا «الزراع» و «الوطني» في اواخر العام ١٩٢٣، نتاجاً لهذا الاتجاه.

وأُسست الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٢٩، بسبب هذا التزدي. وفي حزيران (يونيو) ١٩٢٨، توصلت القوى الوطنية التقليدية الى اتفاق مع قوى الثورة المضادة، لعقد المؤتمر السابع، بعد أن حازت قوى الثورة المضادة على اكثر من نصف مقاعد هذا المؤتمر. وكان اصرار الاتجاهات السياسية التقليدية على عقد هذا المؤتمر ناجماً عن عدة أسباب: أ) رغبة القوى الوطنية التقليدية في التصدي للحكومة، التي منحت حق استغلال أملاح ومعادن البحر الميت لشركة صهيونية، ومعروف ان رئيس المؤتمر، موسى كاظم الحسيني، كان أجدد المتقدمين للحصول على هذا الامتياز؛ ب) التحضير لتلقي منحة حكومة الانتداب لاهالي فلسطين، ونعني بها «المجلس التشريعي» التي اشاعت حكومة الانتداب انها بصدد تكوينه في فلسطين، توطئة لمنح البلاد الحكم الذاتي؛ ج) مواجهة «قانون ضريبة الاملاك في المدن»، الصادر في أول العام ١٩٢٨، والذي أدى الى تقارب القوى الوطنية التقليدية وقوى الثورة المضادة بشكل مصلحي؛ د) كما ان قوى الثورة المضادة حققت انتصارات ملموسة في انتخابات المجالس البلدية التي اجريت في أنحاء فلسطين، في ربيع ١٩٢٧، مما عزز مواقع الثورة المضادة، وزاد من إلحاح القوى الوطنية التقليدية على ضرورة التحالف معها باسم «وحدة الصف».

وكاد المؤتمر السابع ان «يسفر عن المطالبة بحكومة وطنية في ظل الانتداب»، على حد تعبير محمد عزة دروزة، احد المشاركين في هذا المؤتمر. وانبثقت عن المؤتمر السابع لجنة تنفيذية ممثلة للاتجاهين معاً، وانتخبت لهذه اللجنة

امانة سر من ثلاثة أعضاء، اثنان منهما يمثلان قوى الثورة المضادة. وغلب على اللجنة التنفيذية طابع الذاتية والمحلية، وغرقت الى اذنيها في المهاترات والصراعات غير المبدئية. وكان الحل الوسط هنا جسراً مر عليه اقصى اليمين الى النجاح، على حساب الحركة الوطنية.

وعندما هلت سنة ١٩٢٩، كانت احوال الشعب العربي الفلسطيني الاقتصادي قد ازدادت سوءاً، خاصة بعدما تعرضت البلاد للجراد والزلازل والوباء التي اجتاحت البلاد عام ١٩٢٧. خاصة وان عام ١٩٢٩ كان بداية الازمة الاقتصادية العالمية الشهيرة (١٩٢٩ - ١٩٣٢). وبالإضافة الى ذلك، فقد سهلت التشريعات التي سنتها حكومة الانتداب البريطاني، من تدفق المزيد من المهاجرين اليهود الى فلسطين، حتى فاق عدد من دخل منهم الى فلسطين منذ الاحتلال البريطاني وحتى بداية العام ١٩٢٩، المائة ألف مهاجر، عدا الآلاف العديدة الاخرى من المتسللين غير الشرعيين. واقتزنت هذه الهجرة باتساع رقعة الاراضي التي انتزعت من الفلاحين العرب، وتم طردهم منها، وحرمانهم من العمل فيها كأجراء. وقننت الحركة الصهيونية هذا الحرمان في شعاري: «العمل العبري» و «احتلال العمل»، اللذين أشهرتهما الصهيونية في وجه العمال والمزارعين العرب الفلسطينيين، وبلغ عدد العمال العاطلين في العام ١٩٢٧، ٨٤٤٠ عاملاً يهودياً، و ١٦٠٠ عاملاً عربياً.

وكانت مساحة مجمل ما منحتة حكومة الانتداب للشركات الصهيونية من اراض ٨٢ ألف دونم من الاراضي الاميرية، علاوة على ما قدمته الحكومة للشركات الاحتكارية الصهيونية، ومنها ٧٥ ألف دونم لشركة البوتاس، و ١٨ ألف دونم أخرى لشركة كهرباء روتنبرغ، كما نقلت سلطات الانتداب امتياز

تجفيف سهول الحولة الى الشركات الصهيونية، وتبلغ مساحة هذه السهول نحو ثلث الاراضي الخصبة في فلسطين.

وفي مجال الصناعة، اشتدت منافسة الصناعات اليهودية للصناعات العربية، واعتمدت الصناعة اليهودية على المؤازرة الحكومية ورؤوس الأموال الضخمة والخبرة الفنية العالية، وهي عوامل هامة افتقرت اليها الصناعة العربية في فلسطين، مما حال دون تطورها بالشكل المرتقب، بل وشوه نمو البورجوازية العربية الفلسطينية، وزاد نقمتها، ومن ثم ثورتها، خاصة بعد أن احتكرت المؤسسات الصهيونية توكيلات الصناعات الانجليزية والامريكية وغيرها من الصناعات الاستعمارية.

ولقد تضافرت كل هذه العوامل لخلق مناخ متوتر قابل للانفجار. ووسط هذا المناخ المتوتر احتفل المستوطنون الصهاينة بعيد غفرانهم، في الخامس عشر من آب (اغسطس) ١٩٢٩، وقاموا باستفزاز المسلمين، عندما صاحوا مطالبين بامتلاك حائط المبكى على اعتباره الجزء الباقي من قصر سليمان بن داود، ورأى المسلمون أن في ذلك تحدياً لمشاعرهم الدينية خاصة وأن حائط المبكى هو الحائط الذي حط فيه «البراق» عندما أسرى بالنبي محمد (ص) الى السماء وأدى هذا الوضع إلى توتر حاد في مدينة القدس، خاصة وان المسلمين كانوا يحتفلون بالمولد النبوي، فاتجه المصلون من المسلمين الى الحائط وحاولوا انتزاع الستائر والمقاعد التي وضعها المستوطنون اليهود هناك، مما تسبب في اشتباكهم مع اليهود، الا ان الشرطة نجحت في تهدئة الموقف وانهاء الاشتباك.

وفي اليوم التالي، اشتبك بعض الشبان الصهاينة مع بعض الفلاحين العرب

في احدى ضواحي القدس، وجرح على اثر ذلك ١٤ عربياً، وخمسة من الصهاينة، ومات احدهم. وتجدد الصدام اثناء تشييع جنازته، في ١٩ آب (اغسطس)، وتمخض عن اصابة ٢٤ عربياً ويهودياً وشرطياً بجروح. وفي يوم الجمعة ٢٣ آب (اغسطس) احتشد المصلون في المسجد الأقصى بالقدس، وخرجوا في مظاهرة، ضارين عرض الحائط بتحذيرات المشايخ. وفي هذا الوقت اعتدى بعض الصهاينة المسلحين على نساء وأطفال قرية «لفتا»، مستغلين غياب رجالها لاداء الصلاة بالقدس، واسرع الرجال لنجدة نساءهم واطفالهم، وسرعان ما سرى القتال الى القرى المجاورة، ومنها الى بقية ارجاء فلسطين.

ويلاحظ ان السلطات الانجليزية ظلت ملتزمة الصمت طول الايام الاولى للصدام، مطبقة بذلك سياسة «فرق تسد»، وحتى تسمح للسخط العربي بالتعبير عن نفسه من وقت لآخر، شريطة أن يتجه العنف نحو المستوطنين الصهاينة لانهو سلطات الانتداب. وبمجرد ان تتسع هذه الصدامات، وتتطور بدرجة تهدد بتحويلها ضد الانتداب نفسه، كانت سلطات الانتداب تتدخل، وتوجه ضربتها الشرسة للجانب العربي، ثم تظهر بمظهر «الحكم» بين الطرفين المتصادمين.

وأصدر بعض قادة الحركة الوطنية (الحاج امين الحسيني وبعض الوجهاء) بياناً في ٢٤ آب (اغسطس) طالبوا فيه الشعب العربي الفلسطيني بالتذرع بالصبر والتوقف عن الصدام. وفي اليوم نفسه هاجم عرب الخليل الحي اليهودي بالمدينة، وقتلوا ٦٤ مستوطناً صهيونياً. وعقدت جماهير نابلس وطولكرم وجنين مؤتمراً في نابلس، ندد فيه الخطباء بالحكومة، وطالبوا باستعادة الاراضي التي انتزعتها الصهاينة، واخراج كبار الملاك ممن باعواهم هذه الاراضي من ذلك

المؤتمر. ثم توجه المجتمعون الى مركز شرطة المدينة، واستولوا على السلاح الموجود فيه، ورفعوا علم فلسطين فوقه، بعد أن فقدوا تسعة شهداء، كما هاجم أهالي بيسان بعض المستعمرات اليهودية الخيطة ببلدتهم. وحدث الشيء نفسه في يافا.

وفي ٢٥ و ٢٦ آب (اغسطس)، عززت الحكومة قواتها المسلحة، فاستقدمت خمسة آلاف جندي بريطاني من مصر ومالطة، وست قطع بحرية بريطانية، رابطت في مينائي يافا وحيفا للارهاب. كما قبعت ١٢٠ طائرة حربية بريطانية في مطارات فلسطين المختلفة، انتظاراً لمواجهة ما يستجد في الموقف الملتهب. وقتل عرب القدس بعض الجنود البريطانيين، وقطعت الجماهير العربية النائرة خطوط الهاتف في اكثر من مكان. وواقفت الحكومة خط حديد فلسطين - مصر. وجرد الثائرون العرب بعض الجنود البريطانيين من أسلحتهم أثناء مرور القطار الذي يقلهم قرب حيفا. على حين هاجم المستوطنون الصهاينة المسلحون ضاحية ابو كبير في يافا، وقتلوا إمام مسجدها وستة من افراد عائلته، ومثلوا بجثثهم. كما هاجم الصهاينة المسلحون مقام النبي عكاشة في القدس، ونبشوه، ودنسوه.

وفي ٢٩ آب (اغسطس)، هاجم عرب صفد المستوطنين الصهاينة في مدينتهم، بعد ان قتل احد هؤلاء المستوطنين بدويّاً كان يمر بالمدينة. وتمخض الهجوم عن مقتل وجرح ٤٥ صهيونياً، ومقتل ٩ عرب واصابة ٢٦ آخرين بجروح مختلفة.

وعندما خشي الانجليز من اتساع نطاق الهبة وتحولها ضدهم، بادروا بالتدخل العسكري بقوة كبيرة، فألحقوا اضراراً جسيمة في قريتي «لقتا» و «دير

ياسين» وغيرهما. وبعد توقف الصدامات سيق مئات العرب الى سجون ومعتقلات الحكومة، واصدرت المحاكم عشرين حكماً بالاعدام بحق العرب، خفضت الى ثلاثة هم: فؤاد حجازي (من صفد) وعطا الزير ومحمد جمجوم (من الخليل)، وقضت بالسجن المؤبد على ٣٣ عربياً آخرين.

وحكمت بالاعدام على شرطي صهيوني لافئائه اسرة عربية بكاملها بسلاح الحكومة الذي في عهده. كما اصدرت احكاماً مخففة على ٩٢ صهيونياً آخرين.

وفرضت الحكومة الغرامات المالية الجماعية على مدن وقرى الخليل وصفد وموتا وعرطوف، عقاباً لها على مهاجمة المستوطنات اليهودية والجنود الانجليز.

واتصلت حوادث العنف حتى ٣٠ آب (اغسطس)، وان استمرت بشكل متقطع حتى التاسع من أيلول (سبتمبر). مخلفة ١٣٣ قتيلاً و ٣٣٩ جريحاً من المستوطنين الصهاينة، و ١١٦ قتيلاً و ٢٣٢ جريحاً عربياً.

وعندما عاد السير جون تشانسلور المندوب السامي البريطاني الى فلسطين بعد ان قطع اجازته، اصدر بياناً، في اول ايلول (سبتمبر)، ندد فيه بالعرب، وتوعدهم بانزال اقصى العقوبات بهم. وارسلت حكومة صاحب الجلالة لجنة برلمانية للتحقيق في الاسباب المباشرة للهبة، ترأسها والتر شو، وحملت اسمه. ووصلت اللجنة الى فلسطين في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩، وانتهت من كتابة تقريرها في السادس من آذار (مارس) ١٩٣٠، وان تأخرت في نشره حتى أول نيسان (ابريل). وجاء في تقرير «لجنة شو» ان السبب

الرئيسي للاضطرابات «هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود، شعور نشأ من خيبة آمانيهم السياسية والوطنية، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي.. بسبب الهجرة اليهودية وشراء الأراضي... ومن عجزهم المتواصل عن نيل أي قسط من الحكم الذاتي». وأكد تقرير اللجنة ان «المهاجرين الذين قدموا الى البلاد كانوا اكثر مما تستطيع البلاد استيعابه». وانتهت «لجنة شو» تقريرها بتوصية الحكومة بالحفاظ على الاراضي العربية.

وشجعت الموضوعية الشكلية للتقرير اللجنة التنفيذية العربية، فسارعت بارسال وفد منها الى لندن، في آخر آذار (مارس) ١٩٣٠، برئاسة موسى كاظم الحسيني، وعضوية كل من أمين الحسيني والفريد روك وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني، الا أن الوفد عاد الى فلسطين خائب الرجاء، بعد سبعة أسابيع قضاها في لندن.

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠، اصدرت الحكومة البريطانية «الكتاب الابيض» الذي اكدت فيه ان صك الانتداب «تعهد دولي لا يمكن العدول عنه»، واكد الكتاب على ضرورة ربط الهجرة الى فلسطين بمقدرة البلاد الاقتصادية، وأشار الى «ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي». ووعد بتشكيل مجلس تشريعي في فلسطين كمقدمة لهذا الحكم. الا أن الحكومة البريطانية عادت وتراجعت عن هذا الكتاب، تحت الضغط الصهيوني. فنفي لورد باسفيلد، وزير المستعمرات البريطاني، في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠، ان تكون بريطانيا تريد ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين. وأرسل رامزي ماكدونالد، رئيس وزراء بريطانيا، رسالة، في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٣١، الى حايم وايزمان، اكد له فيها ان «الكتاب

الابيض لا يعني منع اليهود من امتلاك اراض جديدة». وأطلق العرب على رسالة ماكدونالد هذه اسم «الكتاب الاسود».

وهكذا لم تحقق هبة البراق النتائج المرجوة منها، ولكنها كانت رغم كل شيء نهاية مرحلة وبداية اخرى، في الحركة الوطنية الفلسطينية. فمن خلال الهبة اقتنعت الجماهير العربية الفلسطينية، على الصعيد السياسي، بعقم اساليب قيادة الحركة الوطنية في الكفاح، كما تأكد لها أن الاستعمار البريطاني هو عدوها الرئيسي، اما على الصعيد الاقتصادي فكانت البرجوازية المحلية الفلسطينية قد نمت وتطورت، واخذت تشارك كبار الملاك في قيادة الحركة الوطنية، فوضعت حداً لاحتكار كبار الملاك لقيادة هذه الحركة. وكانت هذه البرجوازية الناشئة ثورية، بسبب الضغط المزدوج الصهيوني والبريطاني، الذي ناءت البرجوازية الفلسطينية تحته، وهي ثورية أيضاً بسبب رغبتها الحقيقية في انتهاء الاحتلال البريطاني لفلسطين للانفراد بسوقها المحلي.

ومن جهة اخرى قطعت الطبقة العاملة العربية الفلسطينية خطوات واسعة الى الامام، وكان مؤتمرها الاول، المنعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠، تعبيراً عن هذا التقدم والتطور النقابي والسياسي، والذي كان له اثره الواضح في المراحل التالية لنضال الحركة الوطنية الفلسطينية.

هـ - انتفاضة تشرين الاول ١٩٣٣ :

في فترة (١٩٣٠ و ١٩٣٥)، دخل الى فلسطين نحو ١٨٠ ألف مهاجر يهودي، منهم نحو ١٥ ألفاً دخلوا البلاد فيما بين أول نيسان (ابريل) وأول

ايلول (سبتمبر) ١٩٣٣، أي غداة وصول النازي الى الحكم في المانيا في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣.

واقترن هذا الاتساع في الهجرة باتساع عمليات طرد الفلاحين العرب من اراضيهم، وأصبح في حوزة الجماعات الصهيونية نحو مليون وربع مليون دونم من اجود اراضي فلسطين الزراعية. وطرد العمال العرب من العمل في القطاع اليهودي، بعد ان وضعت الحركة الصهيونية شعار «احتلال العمل» موضع التطبيق، وأخذت تطرد العمال العرب وتحل مكانهم مستوطنين يهود، بالقوة عند الاقتضاء.

وفي العام ١٩٣٢، رفعت حكومة الانتداب نسبة ضريبة الأملاك من ٩٪ إلى ١٥٪، مما تسبب في نقمة كبار الملاك العرب العقاريين والزراعيين. وأخذ رأس المال الأجنبي برقاب البرجوازية العربية الفلسطينية، مما أضعف نفوذها الاقتصادي، وأطال أمد المرحلة التجارية في حياتها.

واتسمت البرجوازية العربية في فلسطين بالثورية، أثناء المرحلة الثانية من الحركة الوطنية (١٩٣٠ - ١٩٣٩)؛ لكونها ناشئة أولاً، وضعيفة الصلة بالسوق الاستعمارية ثانياً، ولأنها تجارية تتلطف على امتلاك سوقها المحلية ثالثاً، وأخيراً بسبب وقوعها تحت الضغط المزدوج الاستعماري والصهيوني.

وسارت حركة المثقفين في طريق التأطير، فتشكلت الأحزاب العربية الفلسطينية في النصف الاول من الثلاثينيات (الاستقلال، مؤتمر الشباب، الكتلة الوطنية، الاصلاح، العربي، الدفاع)، وعقد المؤتمر النسائي العربي الفلسطيني الاول (تشرين الاول ١٩٢٩)، وكان الطلاب قد عقدوا مؤتمرهم الاول في

ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩. وكانت هذه الاحزاب والمؤتمرات التعبير السياسي لتطور البرجوازية العربية الفلسطينية ونموها، في حين كانت البنوك العربية التي انشئت في فلسطين التعبير الاقتصادي عن هذا التطور والنمو (البنك العربي ١٩٣٠ والبنكان الزراعي والصناعي ١٩٣٥).

أما العمال العرب فقد تضاعف عدد العاطلين منهم، من جراء عوامل ثلاثة: الهجرة اليهودية الواسعة الى فلسطين، وما تسببه من بطالة في صفوف العمال العرب، والازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٢)، وضعف الانتاج الصناعي العربي في فلسطين. حتى بلغ مجمل العاطلين من العرب واليهود في العام ١٩٣٠، اكثر من ثلاثين ألف عامل، منهم نحو اثني عشر ألف عامل عربي، وانخفضت اجور العاملين الى ٥٠٪. وفي نهاية العام ١٩٣٥، ارتفع عدد العاطلين الى ثلاثة وعشرين ألف عامل عربي. وأدت هذه الأوضاع الى تعاظم الحركة العمالية العربية في فلسطين، فنظم في فترة (١٩٣٠ - ١٩٣٥)، ستة واربعون اضراباً عمالياً، شارك فيها نحو اربعة آلاف عامل عربي. ورداً على الحاميات الصهيونية التي دأبت على طرد العمال العرب من المشاريع اليهودية، ألف العمال العرب في كل من القدس ويافا وحيفا (١٩٣٤)، حاميات عربية لطرد العمال اليهود من المشاريع في المناطق العربية.

ولم يكن بدو فلسطين أحسن حالاً. اذ بلغ انتاج الدوخم الواحد في اراضي قضاء بئر السبع، الذي يعيش فيه أغلب البدو، نحو ٣٤ جنيهاً، في حين بلغت مصاريفه نحو ٢٣ جنيهاً. وكانت كل عائلة بدوية تخسر نحو ثلاثة جنيهاً في العام على كل رأس من الاغنام التي تربيتها.

وكان للعامل الديني أثر غير بسيط في تحريك واثارة مشاعر المسلمين ضد المحتلين «الكفرة» وعملائهم الصهيونيين، بالإضافة إلى التأثير الايجابي للحركات الثورية في البلدان العربية المجاورة على الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن هنا، كان طبعاً أن تنجذب طبقات الشعب العربي الفلسطيني الى خضم الكفاح الوطني ضد الاستعمار والصهيونية.

وفي الثاني والعشرين من آذار (مارس) ١٩٣٣، أذاع موسى كاظم الحسيني - رئيس اللجنة التنفيذية العربية - بياناً، أعرب فيه عن خيبة أمله في حكومة الانتداب، واعتبرها «الخصم الحقيقي». واستجابة لهذا النداء، انعقد في يافا في ٢٦ آذار، اجتماع واسع ضم نحو ستمائة شخصية وطنية، وانتهى الاجتماع الصاخب الى اعتبار حكومة الانتداب مسؤولة عما يجري في فلسطين، من هجرة يهودية وبيع أراضي، وقرر الاجتماع: مقاطعة حفلات ولجان الحكومة، ومقاطعة البضائع الانجليزية واليهودية، والامتناع عن دفع الضرائب. واصبح واضحاً ان البلاد مهيأة للثورة. وتحت ضغط الجماهير، أقرت اللجنة التنفيذية العربية، في اجتماع، عقده بالقُدس في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣، تنظيم مظاهرات في مدن فلسطين على التوالي، يوماً بعد آخر.

بدأت القدس مظاهرتها يوم ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣، وضمت نحو خمسة آلاف شخص، تشاركهم نحو خمسين امرأة. وتصدت الشرطة للمتظاهرين، فسقط ٣٥ جريحاً من المتظاهرين وخمسة آخرون من رجال الشرطة. وأجلت اللجنة التنفيذية مظاهرة يافا إلى يوم ٢٧ من الشهر نفسه، بدلاً من الرابع عشر، حتى تهدأ النفوس، ولئلا تفلت الامور من أيدي قيادة

الحركة الوطنية. وفي الموعد المضروب خرجت مظاهرة يافا، تضم نحو أربعة آلاف شخص، يتقدمهم موسى كاظم الحسيني. الا أن رجال الشرطة وحرس الحدود (حوالي ١٠٠٠ رجل) اصطدموا بالمتظاهرين، وفتحوا عليهم النيران. وانتهى الصدام بمقتل ١٢ عربياً وشرطي واحد، وإصابة ٧٨ عربياً و ١٢ شرطياً بجروح مختلفة، واعتقال عشرات المتظاهرين. وسرعان ما انتقلت الشرارة الى حيفا، حيث هاجم نحو ألفي متظاهر عربي محطة السكة الحديدية ومركز الشرطة فيها، واقتحموها. وفي نابلس، هاجم حوالي ثلاثة آلاف متظاهر محطة السكة الحديدية وفرع بنك باركليز في المدينة، وأعلن طلبة نابلس الاضراب، فذهب نائب مدير المعارف (فول) بنفسه ليقوم بجلد زعماء طلبة المدرسة الاصلاحية بنابلس. ووقعت صدامات دامية في القدس، يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر)، واطلق الثائرون العرب النار خلال الليل في اتجاه مركز شرطة القدس ومنزل راغب النشاشيبي (رئيس بلدية القدس في ذلك الحين). ووقعت في مدن أخرى أيضاً: صفد، الناصرة، طولكرم صدامات بين رجال الشرطة والمتظاهرين العرب، وفي جنين أضرمت الجماهير العربية النائرة النار في مبنى الحكومة، واستولت على أسلحة رجال الشرطة. ونسف الثائرون في طولكرم خط السكة الحديدية المار ببلدتهم.

ولما عجزت محاولات التهدئة التي قام بها قادة الحركة الوطنية منذ بداية الانتفاضة، لجأت حكومة الانتداب الى طائراتها الحربية في استعراض للقوة، تقمع بها الانتفاضة الشعبية. الا ان الانتفاضة ازدادت اشتعلاً، وفي عدة اماكن من البلاد ثم قطع خطوط الهاتف والتلغراف. وتوقف السفر بين المراكز الرئيسية في البلاد. وانقطع اتصال فلسطين بكل من سورية ومصر. وفي الثاني

من تشرين الثاني (نوفمبر) عزلت القدس عن العالم الخارجي. وفرضت حكومة الانتداب رقابتها على الصحف العربية في فلسطين، مما دفع هذه الصحف الى الاحتجاب، احتجاجاً على فرض هذه الرقابة، فأصدرت الحكومة صحيفة باللغة العربية لمدة عدة أيام، ولكن الجماهير العربية كانت تمزقها، أينما وجدت نسخاً منها، الأمر الذي جعل الانجليز يوقفون إصدار هذه الصحيفة.

واستقطبت الانتفاضة تأييداً شعبياً في العديد من البلدان العربية. فشارك وفود من سورية وشرقي الاردن في مظاهرة يافا، وفي دمشق اشتبك المتظاهرون مع الشرطة الفرنسية، حيث سقط العديد من القتلى والجرحى السوريين. وهدفت مظاهرات الموصل وبغداد بسقوط الاستعمار والصهيونية. وعمت عمان مظاهرات شعبية لاربعة ايام متوالية، هاجم فيها المتظاهرون الجنرال البريطاني، جون باجوت غلوب، قائد الفيلق العربي ورجموه بالحجارة وحطموا سيارته. كما رجموا بالحجارة المعتمد البريطاني، الكابتن كوكس، وطالبوا الامير عبد الله (امير شرقي الاردن آنذاك) بضرورة مؤازرة انتفاضة الشعب الفلسطيني. ومن شرقي الاردن دخل إلى فلسطين نحو ألفي بدوي مسلح لمساندة الانتفاضة الفلسطينية. وعقد العديد من المؤتمرات الشعبية الحاشدة في كل من مصر وتونس والحبشة واهند، لمؤازرة الانتفاضة الفلسطينية.

وانتهت الانتفاضة، بعد ستة اسابيع من انفجارها، بمقتل ٢٦ عربياً وشرطي واحد، واصابة ١٨٧ عربياً، و٥٦ شرطياً بجروح مختلفة. وتميزت هذه الانتفاضة، عن سابقتها، بالاتساع والعمق، وتوجيه العداء الى الاستعمار البريطاني.



جون باجوت "جلبوب باشا"
القائد البريطاني الذي شغل
قيادة الجيش الأردني في فترة
الاحتلال الإسرائيلي خاصة في
فلسطين وكان عاملاً من
عوامل تسليم الديار
الفلسطينية لليهود

و - حركة عز الدين القسام ١٩٣٥ :

تنسب هذه الحركة الى قائدها ومنظمها، الشيخ عز الدين القسام، المولود في جيلة بجيل العلويين في سوريا، (١٨٨٢)، والذي لجأ الى فلسطين في العام ١٩٢١ بعد أن انتكست الانتفاضة الشعبية السورية، المعروفة بثورة الشيخ صالح العلي، في السنة نفسها. وأصدرت السلطات الفرنسية حكماً ضد القسام بالاعدام، لاشتراكه في قيادة الثورة المذكورة. واختار القسام مدينة حيفا الفلسطينية مقراً له.

وفي أواسط العشرينات، أخذ القسام في بناء نواة تنظيمه السري. واتخذ

من شمال فلسطين مسرحاً لنشاطه السياسي والتنظيمي، مستفيداً من تواجده في أكثر من تجمع جماهيري في هذه المنطقة: فهو مدرس بالمدرسة الإسلامية في حيفا، ورئيس فرع جمعية الشبان المسلمين بالمدينة، وإمام وخطيب مسجد الاستقلال الحيفاوي، ومأذون قرى شمال فلسطين. واتسع تنظيم القسام السري مع تزايد السخط الشعبي، وانبثقت عن قيادة التنظيم خمس لجان قيادية: للدعاية والتعبئة، وللتدريب العسكري، ولتأمين الأسلحة وتخزينها، وللمخابرات، وللاتصالات الخارجية. وقسم التنظيم الى خلايا سرية، ضمت كل منها خمسة أعضاء كحد أعلى، وقاد كل خلية نقيب. وكان الاعضاء يدفعون اشتراكاً مالياً، يصل إلى حوالي عُشر الدخل الشهري.

وبحلول العام ١٩٣٥، شعر القسام باقتراب نضوج الازمة الثورية، فالقيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية منقسمة على نفسها، وعاجزة عن التصدي لأي عمل إيجابي، وامرها مفضوح لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، وهي القطاعات التي سئمت الاساليب السلبية في الكفاح، وتطلعت لخوض الكفاح المسلح. وعلى المستوى الذاتي كان تنظيم القسام قد اتسع واكتمل تسليحه. وفي النصف الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، خرج القسام مع ٢٤ من رفاقه الى قضاء جنين، للحض السري على الثورة وتدريب الفلاحين على السلاح، وتشكيل «البؤرة الثورية»، وهي الصيغة التي اعتمدها أرنستو جيفارا في بوليفيا بأمريكا اللاتينية، بعد حركة القسام بأكثر من ثلاثين عاماً.

وأثنى اختيار القسام لقضاء جنين دون غيره، لوقوع هذا القضاء وسط جبال الجليل الوعرة، ذات المواصلات الصعبة، التي تعيق تحرك قوات الاحتلال البريطاني، ان هي اكتشفت امر القسام ورأت ان تتعقبه. وبذا يكون القسام قد

لجأ الى المدينة ليقيم فيها تنظيمه، حيث السكان الأكثر تعليماً، والأشد كثافة واستعداداً للتنظيم منهم في الريف، وحيث القبلية والطائفية والإقليمية شبه محطمة، وحيث الصراع السياسي أكثر وضوحاً واحتداماً. وبمجرد عزمه على اشعال الثورة، لجأ القسم الى الريف الجبلي، حيث تضعف فيه قبضة السلطة الاستعمارية، ويتوفر حد معقول من الأمان للطلائع والعصابات المسلحة.

وانتشر رفاق القسم في دوريات تجوب قضاء جنين. حيث قتل أحدهم شرطياً صهيونياً، مما أدى الى اكتشاف مواقع القسمين، وضياح عنصر المفاجأة من يد الثوار، ونقل المبادرة الى قوات الاحتلال البريطاني. وفي صباح اليوم التالي، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، وقع اشتباك بين القسمين والشرطة التي خرجت لمطاردتهم، قرب قرية البارد، سقط فيها الشيخ محمد الحلحولي شهيداً، كما قتل اثنان من رجال الشرطة. عندها اجتمع المندوب السامي البريطاني بكبار القادة العسكريين البريطانيين في فلسطين، لمواجهة الموقف، والحيلولة دون انتشار شرارة الثورة الى بقية ارجاء فلسطين. وفي مساء ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، تحركت حملة عسكرية بريطانية، تقدر بحوالي خمسمائة جندي، وطوقت المنطقة التي سبق ووقع فيها اشتباكا ١٤ و ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

وضيقت الحملة الحناق على القسم ورفاقه، المختفين في أحراش يعبد. واستدرجتهم الى قعر أحد الوديان، حيث دار بين الطرفين اشتباك غير متكافئ، قرب قرية الشيخ زيد، واستمرت المعركة من الفجر الى حوالي الساعة التاسعة من صباح التاسع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، واسفرت عن استشهاد القسم واثنين من رفاقه، هما: الشيخ يوسف الزيباوي والشيخ محمد

حنفي احمد (مصري)، وإصابة كل من الشيخ نمر السعدي والشيخ اسعد المفلح والشيخ حسن البايير بجروح مختلفة. وتمكن الجريح الاول من الافلات، في حين أسر زميلاه مع معظم من بقي حياً من رفاقهم، وهم: الشيخ احمد عبد الرحمن جابر، والشيخ محمد يوسف، وعربي البدوي.

ان حركة القسام، بتوجهها ضد العدو الرئيسي: الاستعمار البريطاني، خلّت من الملامح التساومية المتخلفة لبعض الاتجاهات الفلسطينية في تلك الحقبة، تلك التي كانت تخلط بين الصهيونية واليهودية، وتتجاهل العدو الرئيسي (الاستعمار البريطاني)، بل تحتكم اليه في صراعها مع المستوطنين اليهود في فلسطين. ولم تكن تلك السمة المميزة الوحيدة لحركة القسام، فقد تضمنت العديد من الايجابيات والدلالات الهامة، يمكن حصر أبرزها فيما يلي:

أ - كانت حركة القسام المبادرة الأولى، في ظل الانتداب البريطاني، لخوض الكفاح المسلح بشكل منظم، كما كانت المرة الأولى التي يتم فيها تحرك ثوري بمعزل عن القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية.

ب - بالرغم من أن الحركة لم تحقق الاهداف التي قامت من أجلها، الا انها حفزت الجماهير العربية الفلسطينية لمضاعفة النضال، وأبانت لها السبيل؛ واضاءت أمامها طريق حريتها، وأوضحت لها امكانية الكفاح المسلح، وضرورته، في مواجهة القهر الاستعماري - الصهيوني.

ج - كشفت الحركة ضعف وتردد قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية.

د - فتحت حركة القسام أمام الجماهير العربية الفلسطينية الباب لانتزاع زمام

المبادرة من القادة التقليديين للحركة الوطنية الفلسطينية، فجاءت ثورة ١٩٣٦ بمبادرة شعبية خالصة، وبمعزل عن القيادة التقليدية للحركة الوطنية، وان افلحت هذه القيادة في تطوير واحتواء الثورة بعد ايام قليلة من اندلاعها.

هـ - اشعل القسام حركته، في الوقت الذي كانت فيه الجماهير العربية الفلسطينية لا تزال ملتفة حول القيادات التقليدية للحركة الوطنية، بشكل عام، ولم تأخذ هذه الحركة فرصتها الزمنية لتجميع الجماهير حول شعاراتها، فكان أن أصابت ضربة القوات البريطانية قلب التنظيم القسامي، فتوقف عن العمل.

و - فرضت الاعتبارات الأمنية على القسام، وقف تنظيمه على النخبة (البؤرة الثورية)، مما أدى الى ضيق حجم التنظيم.

ز - أما الخطأ العسكري الرئيسي الذي وقع فيه القسام، فكان حصره لنشاطه السياسي والتنظيمي في منطقة واحدة، هي شمال فلسطين، وفي بدئه حركته المسلحة في قضاء جنين وحده مما سهل مهمة القوات البريطانية في القضاء على الحركة، وهي بعد في المهد، ومنع وصول شرارتها الى بقية ارجاء فلسطين.

على أن حركة القسام كانت المقدمة والبداية الحقيقية لثورة ١٩٣٦. ولم تكن الأشهر الخمسة التي فصلت بين حركة القسام وبداية ثورة ١٩٣٦ الا الفرصة التي تمكن فيها رفاق القسام من التقاط أنفاسهم ولم شتاتهم. ونجح التنظيم القسامي هذه المرة في تفجير الثورة.

ز - ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ :

هي الثورة التي خاضها الشعب الفلسطيني ضد قوات الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية في فلسطين، وامتدت من نيسان (ابريل) ١٩٣٦ الى اواخر العام ١٩٣٩.

شهدت بداية العام ١٩٣٦ توتراً في فلسطين وصل حد الأزمة. فقد أشاد المؤتمر الصهيوني، المنعقد في لوزان بصيف العام ١٩٣٥، بالدور الذي تلعبه بريطانيا في فلسطين لصالح الصهيونية. وكان المؤتمر محقاً في هذه الإشادة؛ ففي آذار (مارس) ١٩٣٦، رفض مجلس العموم البريطاني الموافقة على الحد من حجم الهجرة اليهودية الى فلسطين، كما رفض منح فلسطين حق تشكيل مجلس تشريعي خاص بها. وفي أواسط الشهر نفسه، أخذ المستوطنون اليهود في الاعتداء على العرب المجاورين لتل أبيب والمستوطنات اليهودية الكبيرة.

ومع اتساع الهجرة اليهودية الى فلسطين ازداد حجم ما في حوزة المستوطنين اليهود من أراضي الى ١٣٢٢٠٠٠ دونم في العام ١٩٣٦، مقابل ٥٤٤٠٠ دونم كانوا يمتلكونها في العام ١٩٢٥. وأثار مبدأ «العمل العبري» ومبدأ «احتلال العمل» العمال العرب الفلسطينيين، لأنهما أفضلا باب العمل بالنسبة لهؤلاء العمال في المشاريع اليهودية والمشاريع الحكومية المنفذة في المناطق اليهودية. وكانت أحوال العمال العرب في العام ١٩٣٦ جد متزدية، فمتوسط الدخل الشهري لـ ٥٧٪ من عمال يافا كان أقل من ثلاثة جنيهاً فلسطينية، ودخل ٢٤٪ أقل من أربعة جنيهاً وربع، ودخل ١٢٪ أقل من ستة جنيهاً، ودخل ٤٪ أقل من عشرة جنيهاً، ودخل ١,٥٪ أقل من ١٢ جنيهاً، ودخل

٥,٠ نحو ١٥ جنيهاً. في الوقت الذي كان متوسط الاحتياجات الشهرية للعائلة الواحدة، آنذاك، حوالي ١١ جنيهاً. وبلغ عدد العاطلين عن العمل في يافا (ذات الواحد وسبعين ألف نسمة)، في أواخر العام ١٩٣٥، نحو ٢٢٧٠ عاملاً وعاملة عربية، وارتفع هذا العدد بعد نشوب ثورة ١٩٣٦ الى أربعة آلاف. واثبتت «لجنة الأجور» أن أجور العمال العرب الفلسطينيين الحقيقية انخفضت بمقدار ٢٥٪. ما بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٩، في حين لم تنخفض أجور العمال اليهود الحقيقية سوى ١٦٪، وأقر المجلس الزراعي العام، في العام ١٩٣٦، أن أجر العامل الزراعي اليهودي السنوي للدونم الواحد هو ١٢ جنيهاً فلسطينياً، مقابل ٨ جنيهات لقريته العربي عن المساحة نفسها.

وأدت الحماية الجمركية التي أحاطت بها حكومة الانتداب البريطاني صناعات المستوطنين اليهود إلى انتعاش هذه الصناعات على حساب الصناعة العربية، التي افتقرت الى مثل هذه الحماية، والتي وضعت حكومة الانتداب في طريقها العراقيل والعقبات المختلفة. فتدهورت الصناعة العربية الفلسطينية، وهبطت قيمة صادرات صناعة الأصواف العربية من ١١٣٢٠ جنيهاً في العام ١٩٣٠، الى ٣٧٧٧ جنيهاً في العام ١٩٣٥، وتناقصت معامل صناعة الصابون في يافا وحدها، في العام ١٩٣٦، الى اربعة، بعد أن كانت ١٢ معملاً في العام ١٩٢٩.

وانخفضت صادرات الصابون العربي الفلسطيني في العام ١٩٣٤ الى ما قيمته ٧١٥٣٢ جنيهاً، مقابل ما قيمته ١٠٦٢٥٩ جنيهاً في العام ١٩٣٠. والخلاصة ان الصناعة العربية الفلسطينية تجمدت وتدهورت في معظمها.

وبالإضافة الى كل هذه العوامل، كان ثمة عوامل خارجية عززت النضال

العربي الفلسطيني وحفزه، وزادت من حيويته. ففي المجال العربي تأجج النضال الوطني التحرري في مصر وسورية في عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦. وعلى المستوى الدولي، أدى وصول النازي الى الحكم في ألمانيا، في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، الى زيادة حجم الهجرة اليهودية الى فلسطين، تحت ضغط القهر النازي لليهود الالمان. وزاد احتلال ايطاليا الفاشية للحبشة من أزمة العمل في فلسطين، نتيجة هجر معظم السفن لطريقها المار بالحبشة، والتي كان لا بد لبعضها من المرور بفلسطين بعد أو قبل مرورها بقناة السويس. كما زاد الاحتلال الايطالي للحبشة من أهمية فلسطين الاستراتيجية في نظر الانجليز، مما جعلهم يزدادون تشبثاً بها، وشراسة في قمع الحركة الوطنية فيها.

ولهذا كله، كانت الأوضاع في فلسطين، في مطلع العام ١٩٣٦ مؤهلة لاندلاع الثورة.

وفي مساء الأربعاء، ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، اعترض بعض المسلحين العرب الفلسطينيين، من بقايا القساميين، مجموعة من عشر سيارات، كانت تسير على طريق نابلس - طولكرم، وأطلقوا النار على ثلاثة من المستوطنين اليهود كانوا ضمن المسافرين في قافلة السيارات، فقتل اثنان وجرح الثالث. ورد المستوطنون اليهود على هذه الحادثة بقتل عربيين في بتاح تكفا في اليوم التالي. وفي صباح اليوم التالي شيعت جنازة أحد القتلى اليهود في تل أبيب في مظاهرة صاخبة، حاولت التوجه الى مدينة يافا، فاصطدمت بالشرطة البريطانية، وسقط أربعة من المتظاهرين اليهود قتلى برصاص الشرطة. وتوالى تعديات المستوطنين اليهود على العرب في مناطق متفرقة من فلسطين. مما فجر مظاهرة واسعة في يافا صباح الأحد، التاسع عشر من نيسان (ابريل)، اصطدمت بيهود

تل أبيب، وانتهت بمقتل تسعة من اليهود وعربيين، وإصابة ٤٠ يهودياً وعشرة من العرب بجروح مختلفة. وفي نابلس وطولكرم نظمت مظاهرات محدودة نسبياً. وفي اليوم نفسه، أعلن آرثر واكهوين المندوب السامي البريطاني، وضع فلسطين تحت قانون الطوارئ، وأجاز حاكم تل أبيب البريطاني لسكان المدينة بتشكيل حامية يهودية كبيرة، وأذن لهم باستخدام أسلحة الحكومة.

وما كان لمثل هذا الحادث البسيط ان يفجر ثورة لولا نضوج الوضع الثوري في البلاد، فما حادث الخامس عشر من نيسان (ابريل) الا الشرارة التي اشعلت النار في الهشيم القابل للاشتعال. فقد استمرت اسباب الحركات الثورية السابقة في الاتساع. من هجرة يهودية، وما رافقها من طرد للفلاحين العرب من أراضيهم، وبطالة للعمال العرب، ومنافسة غير متكافئة مع الصناعة العربية الخ.

وفيما بين ١٩ و ٢١ نيسان (ابريل)، تشكلت في معظم مدن فلسطين «لجان قومية» لتنظيم مواجهة العنف البريطاني والصهيوني. وقررت لجنة يافا القومية، في ١٩ نيسان (ابريل)، اعلان الاضراب في مدينتها، وسرعان ما انتشر الاضراب في كل فلسطين، وعمها الاضراب العام الذي استمر بعد ذلك حتى ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦.

وفي ٢٥ نيسان (ابريل) التقت قيادات الاحزاب العربية الفلسطينية الستة (الاستقلال، العربي، الشباب، الاصلاح، الكتلة الوطنية، الدفاع) وقررت الائتلاف برئاسة الحاج امين الحسيني في جبهة واحدة، عرفت باسم «اللجنة العربية العليا». وتشكل في معظم المدن العربية الفلسطينية «الحرس الوطني» لتنظيم الاضراب وحراسته. وفي الثامن من أيار (مايو)، انعقد في القدس «المؤتمر

العام للجان القومية»، الذي قرر اعلان العصيان العام ابتداء من السادس عشر من الشهر نفسه.

وفي ٨ أيار (مايو) أعلنت حكومة الانتداب عن وقوع هجوم على سيارة يهودية، على طريق الرملة - يافا، واشعال النار في مصنع للاكياس الريفية في حيفا. وبلغ عدد القنابل التي القيت على الجنود البريطانيين في نابلس وحدها، خلال يوم ٣ أيار (مايو) ١٩٣٦، ١٥ قنبلة. وفي الحادي عشر من أيار (مايو) القى الثائرون العرب عدة قنابل على دوائر الحكومة، وفي اليوم التالي ألقوا قنبلة قرب المركز العام للشرطة في القدس.

وردت الحكومة بشن حملة اعتقالات واسعة ضد العناصر الوطنية النشطة. ففي ١٢ أيار (مايو) كان عدد المعتقلين العرب اكثر من ٦٦٠ معتقلاً. وفي الثالث والعشرين من أيار (مايو). ألقت السلطات البريطانية القبض على ٦١ عربياً من المشرفين على تنظيم الاضراب. فانفجرت المظاهرات العربية في فلسطين، وتحولت الى صدامات دامية مع القوات البريطانية. وفي ٣١ أيار (مايو)، اجتمع رؤساء البلديات العرب، حيث وافق نصفهم على اشتراك موظفي بلدياتهم في الاضراب العام.

واتسعت الاعمال الثورية، فأطلق الشوار العرب النار على المندوب السامي البريطاني في الحادي عشر من حزيران (يونيو) ١٩٣٦، وحاولوا اغتيال سيكرست، مفتش شرطة القدس البريطاني. وخاض الشوار اشتباكات متعددة ضد القوات البريطانية، كما قاموا بشن عدة هجمات على المستوطنات والسيارات اليهودية. وفي شهر تموز (يوليو) وحده، فقد البريطانيون والصهيونيون ٢٨ قتيلاً وجريحاً.

وفي آب (اغسطس) ١٩٣٦، دخل فوزي القاوقجي البلاد على رأس نحو ٥٠٠ مجاهد عراقي. وقطعت الثورة خطوات غير قليلة في طريق التنظيم، فشكلت فصائلها المسلحة في الريف والجبال. واضطرت حكومة الانتداب الى تعزيز قواتها المسلحة، فزادتها الى اكثر من عشرين ألف جندي، بالإضافة الى خمسة آلاف شرطي، ونحو ١٥ ألف مقاتل صهيوني مسلح. ولقد لعبت «قوة حدود شرقي الاردن» (الجيش الاردني فيما بعد)، دوراً هاماً في منع تسلل الثوار العرب عبر الحدود الاردنية - الفلسطينية، وحماية مشروع روتنبرغ ومشاريع صهيونية اخرى من هجمات الثوار العرب.

وفي وقت لاحق، نظم ضابط المخابرات البريطاني، ادوارد تشارلز وينغت، مجموعات من العناصر الصهيونية، وكون منها «الفرق الطائرة»، لحماية المنشآت البريطانية، وبشكل خاص خط أنبوب بترول شركة النفط العراقية I.P.C. وتحركت النظم العربية لتهدة الثورة.

وحضر نوري السعيد (وزير خارجية العراق آنذاك) الى فلسطين في السادس والعشرين من آب (اغسطس) ١٩٣٦، واتفق مع اللجنة العربية العليا على وقف الاضراب وتصفية الثورة، مقابل منع الهجرة اليهودية مؤقتاً، والعفو العام عن الثوار. الا ان الحكومة البريطانية تخلت عن نوري السعيد، ورفضت وساطته، ونفت انها اوكلت اليه مهمة إيجاد تسوية للثورة الفلسطينية.

ومع تطور الثورة ونموها، طلب المندوب السامي البريطاني الى الامير عبد الله (امير شرقي الاردن)، والملك عبد العزيز بن سعود (ملك العربية السعودية) التدخل لانهاء الثورة، على أن ينهي الفلسطينيون ثورتهم دون قيد أو شرط،



القائد الكبير فوزي القاروقجي

ودون وعد بريطاني بتحقيق مطالب الثوار في وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، ومنع بيع الاراضي، وإلغاء الانتداب على فلسطين. وسارع كل من عبد الله وابن سعود، بعد ان اشركا معهما الملك غازي بن فيصل (ملك العراق) والامام يحيى حميد الدين (إمام اليمن) سارعوا جميعاً الى اصدار بيان، في التاسع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، (رفض مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر، التوقيع عليه) ناشدوا فيه عرب فلسطين «الإخلاء الى السكينة، حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة في تحقيق العدل». وكان الزعماء الفلسطينيون: الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي، قد أعربوا للمندوب السامي، عندما اجتمع بكل منهم على حدة في العاشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٣٦، عن استعدادهم لوقف الاضراب اذا طلب الملوك العرب اليهم ذلك. لذا سرعان ما استجابت «اللجنة العربية العليا» لنداء الملوك والامراء العرب، ودعت الشعب العربي الفلسطيني، في بيان أصدرته في الحادي عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، الى انهاء الاضراب.

وبذا انتهت المرحلة الاولى من الثورة، مخلفة وراءها - حسب الاحصاءات الرسمية البريطانية - ١٩٧ قتيلاً عربياً، وثمانين قتيلاً يهودياً، وسبعة قتلى من رجال الشرطة البريطانيين، وثمانية قتلى من رجال الشرطة العرب، وقتيلاً واحداً من الشرطة اليهودية، اما الجيش البريطاني فخسر ١١ جندياً من قواته. في حين جرح ٨٢٣ عربياً، و ٣٠٨ يهود، و ٤٠ شرطياً بريطانياً، و ٥٤ شرطياً عربياً، وثمانية من رجال الشرطة اليهود، و ١٠٤ جنود بريطانيون. ومن المعتقد، ان الارقام المعلنة للقتلى والجرحى العرب، هي أقل من العدد الحقيقي للقتلى

والجرحى، اذ كان الثوار العرب يخفون قتلاهم وجرحاهم عن أعين سلطات الانتداب، مما جعل «لجنة بيل» تقدر عدد القتلى العرب - في المرحلة الاولى من الثورة - بألف قتيل. وبلغ مجموع من ألفت سلطات الانتداب القبض عليهم، حتى ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦، ٢٦٤٣ عربياً، بينهم ١٦٤٦ صدرت بحقهم أحكام مختلفة، في حين برأ ساحة ٧١٠ منهم، كما أدين ٢٧١ يهودياً. ونسفت سلطات الانتداب نحو ٢٢٠ من منازل العرب، فشردت بذلك نحو ستة آلاف شخص. وفي حزيران (يونيو) ١٩٣٦، تم هدم جزء كبير من الحي القديم في يافا، بحجة تجميل المدينة. وان كان السبب الحقيقي وراء ذلك الهدم هو توسيع طرق الحي، لتسهيل مرور وتنقل الدوريات البريطانية لملاحقة الثوار فيه. كما نسفت السلطات البريطانية مائة خشبية في حي الجبالية، و ٣٠٠ خشبية في حي أبو كبير، و ٣٥٠ في الشيخ مراد، و ٧٥ عرب الداودي (وكلها أحياء بمدينة يافا) بالاضافة الى ١٤٣ بيتاً في القرى الفلسطينية المختلفة.

وفي المرحلة الأولى من الثورة، والتي انتهت في الثاني عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، نسف الثوار العرب ٤٨ جسراً، وقطعوا اسلاكاً كهربائية وهاتفية ٣٠٠ مرة، وعطلوا القطارات ٢٢ مرة، ونسفوا خطوط السكة الحديدية ١٣٠ مرة.

ولم تدلل حكومة الانتداب على حسن نواياها، كما اشار الملوك والامراء العرب في بيانهم، بل اقدمت على العكس، على منح الحركة الصهيونية ١٨٠٠ شهادة لمهاجرين يهود جدد، كما نفذت احكاماً بالاعدام ضد عدد من الشبان العرب، وذلك غداة وقف الثورة مباشرة. وحاولت اللجنة العربية العليا مقاطعة «لجنة بيل»، التي اوفدها الحكومة البريطانية الى فلسطين، لتقصي الحقائق حول

اسباب الثورة، الا ان الملوك والامراء العرب عادوا ومارسوا ضغطهم على «اللجنة العربية العليا» للمثول امام اللجنة المذكورة. ووصلت «لجنة بيل» الى فلسطين، والتقت بالعديد من الزعماء العرب واليهود فيها، واستمعت الى شهاداتهم، ثم اصدرت تقريرها في السابع من تموز (يوليو) ١٩٣٧، وفيه اقترحت تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، مع ابقاء قسم من البلاد في أيدي الانجليز.

ومن الجدير بالذكر أن القساميين لم يمثلوا لأمر اللجنة العربية العليا بوقف الثورة، فقتلوا في العشرين من نيسان (ابريل) ١٩٣٧ - حليم بسطا، مساعد مدير البوليس بحيفا.

وقبل نشر تقرير «لجنة بيل» بثلاثة أيام، انسحب «حزب الدفاع» من «اللجنة العربية العليا». وفور نشر التقرير المذكور، تجددت الاعمال الثورية في البلاد. وفي ٢٣ آب (اغسطس) قتل القساميون حاكم لواء جنين البريطاني موفات، وفي ٢٦ أيلول (سبتمبر) قتلوا مستر اندروز، حاكم لواء الجليل.

وفي السابع عشر من تموز (يوليو) ١٩٣٧، اختفى الحاج امين الحسيني في الحرم الشريف، بعد أن فشلت حكومة الانتداب في اعتقاله. وفي اول تشرين الاول (اكتوبر)، أمرت حكومة الانتداب بحل «اللجنة العربية العليا»، وأعتقلت اغلب اعضائها، ونفثهم الى سبيل وروديسيا، في حين تمكن كل من عوني عبد الهادي (رئيس حزب الاستقلال) وجمال الحسيني (رئيس الحزب العربي) من الافلات. كما حلت الحكومة اللجان القومية واعتقلت معظم اعضائها، وعزلت الحاج امين الحسيني من كافة مناصبه (المفتي، رئيس المجلس الاعلى، مدير الاوقاف)، ولجأ المفتي سرّاً الى لبنان، في الرابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر)

١٩٣٧. وعززت الحكومة قواتها المسلحة، حتى بلغت نحو ٤٠ ألف جندي بريطاني، بالإضافة إلى عشرين ألف شرطي، و١٨ ألفاً من الصهاينة المسلحين، وتم تعيين الجنرال ويفل قائداً عاماً للقوات البريطانية في فلسطين في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧. وفي ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧، فرضت حكومة الانتداب الحكم العسكري على البلاد، وأجازت لمحاكمها العسكرية إصدار حكم الاعدام ضد كل عربي يحمل ولو طلقة واحدة.

وأعلنت حكومة الانتداب انه قتل، في العام ١٩٣٧ وحده، مائة جندي ورجل إداري من البريطانيين.

وعبثاً، اعلنت الحكومة - في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ - سحب مشروع التقسيم.

وبعد ضرب اللجنة العربية، تكونت في دمشق «اللجنة المركزية للجهاد» من قادة عسكريين وسياسيين فلسطينيين. ونجح الثوار - فيما بين أيار (مايو) وتشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ - في احتلال مدن الخليل وبئر السبع وطبريا ونابلس، احتلالاً مؤقتاً، واستولوا على اموال الادارة والبنوك البريطانية، واطلقوا سراح المعتقلين والسجناء العرب في سجون تلك المدن. كما استولى الثوار، في ايلول (سبتمبر) من السنة نفسها، على اموال جهرك ميناء يافا.

وفي أول آذار (مارس) ١٩٣٨، استبدلت الحكومة البريطانية آرثر واكهوب بمندوب سامي جديد هو السير هارولد مكمايكل، وخلف الجنرال هاينغ الجنرال ويفل في قيادة القوات البريطانية في فلسطين.

وبعدها بشهرين عززت الحكومة قواتها المسلحة بثلاثة آلاف جندي آخرين، وأخضعت الشرطة لقيادة الجيش، وتوسعت في عمليات الاعتقال، حتى انها اعتقلت خلال اسبوع واحد (الاسبوع الأخير من تشرين الاول ١٩٣٨) ٧٥٧ عربياً.

ومع ظهور سحب الحرب العالمية الثانية، لجأت الحكومة البريطانية الى اتباع تكتيكات جديدة جوهرها التسويف والتميع، فأطلقت، في السابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٨، سراح بعض المعتقلين الفلسطينيين وبعض المنفيين من زعماء فلسطين الى سويسل وروديسيا، ودعت الى مؤتمر يعقد في لندن ويضم الوكالة اليهودية وزعماء عرب فلسطين والحكومات العربية. وتم افتتاح مؤتمر لندن في السابع من شباط (فبراير) ١٩٣٩، واستمر حتى اواسط آذار (مارس) ١٩٣٩، ولكنه فشل في التوصل الى تسوية ترضي الاطراف المختلفة. وفي ايار (مايو) ١٩٣٩، اصدر مكدونالد (وزير المستعمرات البريطاني آنذاك) الكتاب الابيض، الذي تعهد فيه بمنح فلسطين الاستقلال بعد عشر سنوات، وحظر بيع الاراضي في بعض مناطق فلسطين مع تقييده في مناطق أخرى، ووقف الهجرة بعد ادخال ٧٥٠٠٠ يهودي الى فلسطين خلال السنوات الخمس التالية لصدور الكتاب الابيض. ورفض الصهاينة الكتاب الابيض المذكور، كما رفضته اللجنة العربية العليا، في حين قبله كل من الامير عبد الله وحزب الدفاع.

وصعدت حكومة الانتداب اساليب القمع التي مارستها ضد الشوار، إذ كانت بريطانيا تهدف الى إسكات كل الجبهات التي تقايل فيها، حتى يتسنى لها التفرغ للخطر النازي، فضاغت حملات مطاردة العرب، وتوسعت في نسف منازلهم، واعتقال «المشبهوهين»، واعداد حملة السلاح. في حين خاض الشوار

معاركهم غير آبهين بمحاولات قياداتهم السياسية لعقد تسوية مع الانجليز. في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ وحده، خاض الشوار ٥٤ اشتباكاً عسكرياً ضد المستعمرين الانجليز والعصابات الصهيونية، اسفرت عن مقتل ٢٢٠ من الاطراف الثلاثة المذكورة. وفي فترة ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٨ - ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٣٩، وقع ٣٤٨ حادث اغتيال، و ١٤٠ حادث تخريب، و ١٩٠ حادث خطف، و ٢٣ حادث سطو، وانفجرت تسعة ألغام و ٣٢ قنبلة، وخسر الانجليز في هذه المدة ١٨ قتيلاً و ٢٩ جريحاً.

ثم تناقص الزخم الثوري الفلسطيني تحت الضربات الشرسة المتلاحقة للقوات الانجليزية والصهيونية، وبعد غياب معظم القيادات العسكرية والسياسية للثورة اما في المنفى او السجن او باستشهادهم (قائد الثورة العسكري عبد الرحيم الحاج محمد استشهد في آذار ١٩٣٩)، وبسبب افتقار الشوار الشديد للسلاح والذخائر، مقابل قوات انجليزية وصهيونية مدربة ومجهزة بالسلاح الحديث والذخائر الوفيرة. ولقد زاد من صعوبات الثورة قيام السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان بدعم سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين ومساعدتها في مطاردة الشوار. ويرجع السبب في هذا التحول الذي أصاب الموقف الفرنسي، إلى ظهور سحب الحرب العالمية الثانية، وتزايد الخطر النازي، اللذين دفعا الحكومة الفرنسية الى طلب ود الانجليز لمواجهة الخطر الجديد، وجعلها تتخلى عن تجاهلها لنشاط قيادة الشوار في لبنان وسوريا، وضرب طوق صارم على حدودهما مع فلسطين، بشكل جعل الاتصال بين الشوار ومن تبقى من قياداتهم في سوريا ولبنان صعباً للغاية.

وهناك عامل آخر ساعد في توقف الثورة، وهو قيام الثورة المضادة،

والمتمثلة في قيادة حزب الدفاع بتشكيل عصابات اجرامية من عناصر اخرجتها سلطات الانتداب خصيصاً لهذه الغاية من سجونها، واطلق قادة حزب الدفاع على تلك العصابات اسم «فصائل السلام»، واقترفت هذه العصابات العديد من الجرائم البشعة ضد الاهالي العرب ونسبتها الى الثوار، بهدف تشويه الثورة وتفجير الجماهير الفلسطينية منها. ومع تسلل الضعف الى جسم الثورة، انتقلت «فصائل السلام» الى ممارسة اعمالها علناً، فأخذت تتعقب الثوار وتفرض الاتاوات على الفلاحين.

ومع انتهاء العام ١٩٣٩، انتهت الثورة، عدا أعمال متفرقة صغيرة متباعدة زمنياً وجغرافياً. وتركت الثورة وراءها ٥٠٣٢ قتيلاً عربياً، منهم ١١٢ نفذت فيهم حكومة الانتداب احكام الاعدام، وبلغ عدد القتلى من المستوطنين اليهود ٤١٥ قتيلاً. واصيب ١٤٧٦٠ عربياً بجروح مختلفة، وبلغ عدد المعتقلين العرب ٨٩٥٨ معتقلاً، وصدرت على نحو ألفين منهم أحكام بالسجن لمدد متفاوتة، وهدمت الحكومة أكثر من خمسة آلاف منزل يمتلكها العرب. وبلغت الاعمال الثورية في العام ١٩٣٨ وحده - وحسب احصاءات الحكومة البريطانية - ٥٧٠٨ حوادث، منها ٩٨٦ هجوماً على الشرطة والجيش، و ٧٢٠ هجوماً على المواصلات البرية، و ٣٤١ حادث تخريب في السكك الحديدية، وعشرة حوادث تفجير في انابيب شركة نفط العراق، التي توصل النفط من العراق الى حيفا، و ٤٣٠ اغتيالاً ومحاولة اغتيال، و ٦٥١ حادث هجوم على المستوطنات اليهودية.

وفي أعقاب الثورة، أعربت عناصر بورجوازية عربية فلسطينية عن ميلها لمهادنة الاستعمار البريطاني، وأخذ حجم هذه العناصر يتسع، حتى شكلت تياراً

وكتلة في الحركة السياسية الفلسطينية. وقد تشكل هذا الاتجاه السياسي كنتيجة لفشل الثورة وتسلسل اليأس الى نفوس قطاعات واسعة من البورجوازية العربية الفلسطينية، مما جعلها تميل لمهادنة الاستعمار والتعامل معه، مادام الكفاح المسلح لم ينجح في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها، كما ان الاستعمار البريطاني اضطر للتعامل مع البورجوازية العربية الفلسطينية، وتقديم التسهيلات لها، غداة نشوب الحرب العالمية الثانية، في العام ١٩٣٩. وجاء هذا الاسلوب البريطاني الجديد ثمرة للضرورة، حيث كانت القوات البريطانية في الشرق الأوسط بحاجة الى معدات ادارية وتموين من المنطقة نفسها، خاصة وان سفنها المحملة بهذه المعدات كانت عرضة للغواصات والطائرات الحربية الألمانية. وشددت البورجوازية العربية الفلسطينية من اتجاهاتها التهادنية بعد بروز الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويعتبر بروز هذا الاتجاه المهادن، وتراجع الحركة الوطنية الفلسطينية خطوات واسعة الى الوراء. من أهم نتائج ثورة ١٩٣٦.

النضال الفلسطيني

والحرب العربية الاسرائيلية الاولى

- ١٩٤٨ -

الأسباب التي أدت إليها :

في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٧، عقدت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة جلسة لمناقشة طلب بريطانيا الموجه الى الأمين العام للأمم المتحدة والذي تعلن فيه تخليها عن الانتداب، وتم تأليف لجنة دولية للتحقيق وضعت تقريرها بعد أربعة أشهر وفيه توصياتها وهي: ١ - ضرورة انهاء الانتداب على فلسطين ومنحها الاستقلال في أعقاب فترة انتقال قصيرة تكون السلطة أو السلطات المحلية فيها مسؤولة أمام الأمم المتحدة ويكون النظام الأساسي للدولة، أو الدولتين، والدستور، قائمة على أسس ديمقراطية تمثيلية تحترم فيها مبادئ حقوق الانسان، وحقوق الأقليات، ويحافظ فيها على وحدة اقتصادية لجميع أجزاء فلسطين، ٢ - إبقاء الصفة الدينية لجميع الأماكن المقدسة، ٣ - اعتماد الوسائل السلمية فقط لاقرار أي حل واستبعاد القوة والتهديد، ٤ - تقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية.

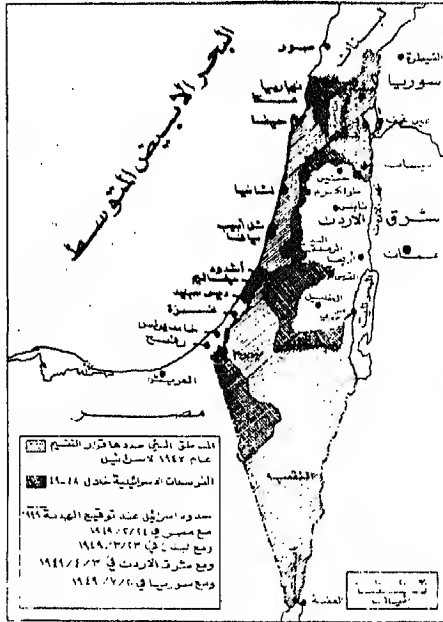
وقد اختلف الأعضاء في مدى العلاقة بين هاتين الدولتين، فقدمت اللجنة مشروعين للدولتين المقترحتين في فلسطين، عرف الأول بمشروع الأكثرية

وعرف الثاني بمشروع الأقلية. وكان مشروع الأكثرية يقضي بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق ١ - المنطقة العربية: وتتألف من الجليل الغربي، ومنطقة نابلس الجبلية، والسهل الساحلي الممتد من أسدود حتى الحدود المصرية، بما في ذلك منطقة الخليل وجبل القدس وغور الأردن الجنوبي وتبلغ مساحة هذه المنطقة اثني عشر ألف كيلومتر مربع يقطنها ٦٦١ ألف نسمة منهم ١١ ألف يهودي و ٦٥٠ ألف عربي، ويملك اليهود فيها مائة كيلومتر مربع فقط، بينما يملك العرب الباقي، ٢ - المنطقة اليهودية: وتتألف من الجليل الشرقي، ومرج بن عامر، والقسم الأكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع والنقب، وتبلغ مساحة هذه المنطقة التي تعتبر أخصب أراضي فلسطين ١٤٢٠٠ كيلومتر مربع، ويقطنها ٩٩٠ ألف نسمة منهم ٥٣٠ ألف يهودي، و ٤٦٠ ألف عربي، ويملك العرب ثلثي مجموع مساحة أراضي هذه المنطقة وعقاراتها. وأوصت الأكثرية بإنشاء دولتين مستقلتين في هاتين المنطقتين بعد مرحلة انتقال حددت بسنتين، تتولى بريطانيا خلالهما إدارة فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة. كما أوصت بضرورة قبول ١٥٠ ألف مهاجر يهودي للدولة اليهودية خلال فترة الانتقال، وإذا زادت هذه الفترة يسمح بادخال ٦٠ ألف يهودي في كل سنة، وأوصت كذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي وجمركي في المرافق العامة بين الدولتين. ٣ - الأماكن المقدسة: وتشمل مدينة القدس ومنطقتها، وتوضع تحت نظام الوصاية الدولية، ويعين مجلس الوصاية للأمم المتحدة حاكماً لهذه المنطقة من غير العرب واليهود، وكان يقطنها ١٥٠ ألف عربي و ١٠٠ ألف يهودي.

أما مشروع الأقلية فقد أكد على أن تكون الحكومتان العربية واليهودية مستقلتين استقلالاً ذاتياً، وتتألف منهما دولة اتحادية باسم دولة فلسطين، يتولى

إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية فيها مجلس اتحادي يتولى انتخاب رئيس دولة واحدة، ويشرع دستوراً واحداً، ويقرر رعية فلسطينية واحدة، ويعالج شؤون الهجرة اليهودية الى المنطقة اليهودية فقط، على أن تكون في نطاق قدرة البلاد على الاستيعاب.

وهكذا اتفقت الاقلية والاكثرية على تقسيم فلسطين، وعلى انشاء دولة اسرائيل. وكان اختلافهما فقط في تحديد العلاقة بين الدولتين. فالاكثرية أرادت تقسيماً يتوافق ورغبة بريطانيا ومشاريعها القديمة، بينما ارادته الأقلية تقسيماً ضمن دولة فلسطينية اتحادية. وقد أوصى الفريقان ببقاء الادارة البريطانية خلال الفترة الانتقالية لتتولى، تحت إشراف الأمم المتحدة، ادخال المهاجرين اليهود.



واستقبل اليهود قرار الأكثرية بالارتياح ولو أنهم تظاهروا بالمعارضة الشككية لعدم شمول دولتهم كامل فلسطين، وكذلك فعلت الولايات المتحدة، وراحت بالاشتراك مع الصهيونية تعد العدة لانجاح المشروع في الأمم المتحدة. أما بريطانيا فقد تظاهرت بالصمت والحياد، وان كانت الدوائر الاميركية والصهيونية قد أشاعت آنذاك بأنها تريد ضم

منطقة النقب الى شرقي الأردن قرار التقسيم (١٩٤٧) والتوسع الإسرائيلي لضمان الاستراتيجية. وأثار قرار اللجنة بشقيه ثائرة العرب ومخاوفهم، فعقدت

الاجتماعات الرسمية والشعبية في فلسطين وفي كل بلد عربي، واتخذت عدة مقررات واجراءات لمجابهة تقسيم فلسطين. وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها، عقدت الأمم المتحدة في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، جلسة خاصة لدراسة التقرير.

وقررت الهيئة العامة إحالة تقرير اللجنة على هيئة خاصة ألفتها لهذا الغرض، وتمثلت فيها كل الدول الأعضاء، وسمح لمندوب فلسطيني عربي وآخر يهودي بطرح وجهات نظرهما أمامها. وقدمت هذه الهيئة الثانية مشروعاً يتلخص بإنشاء حكومة مركزية واحدة تتولى مرحلياً ادارة عموم فلسطين، على أن يتم الجلاء الانكليزي عن البلاد خلال سنة واحدة، ولا يبدأ الا بعد قيام هذه الحكومة. وفي خلال هذه الفترة توقف الهجرة اليهودية بصورة كاملة، وتبقى قوانين الأراضي سارية المفعول على أن تعالج مشكلة اليهود بمقتضى اتفاقيات دولية. وبعد ذلك تجري الحكومة المؤقتة انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تضع دستوراً ديمقراطياً يضمن وحدة فلسطين واستقلالها، وتمتع جميع رعاياها بالحقوق والواجبات.

طرح هذا المشروع على التصويت في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وسقط بالأكثرية (وكانت الدول العربية قد اعتمدت هذا المشروع وأيدته).

وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، عرض مشروع الاكثرية ففاز بأكثرية الأصوات. وفي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) طرح مشروع التقسيم للاقتراع فقبل بأغلبية ٣٣ صوتاً وعارضه ١٣ صوتاً.

وجاء قرار التقسيم صدمة عنيفة للعرب فقد وجدوا أنفسهم فجأة وحيدون في المعركة دون حلفاء، بعد أن اتفقت دول العالم على تقسيم فلسطين

وقيام اسرائيل، فأعلنوا بطلان القرار لمخالفته ميثاق المنظمة، وهددوا بمقاومته بالقوة. وكان عرب فلسطين أسرع من غيرهم في مقاومة القرار، فهاجموا القوات الانكليزية واليهودية على حد سواء في جميع أنحاء فلسطين، واشتبكوا في مصادمات ومعارك دامية مع المستعمرين والغزاة، رغم ضعف تنظيمهم وبدائية تسليحهم. وعمت المظاهرات جميع أنحاء العالم العربي. وفي غمرة الهياج والانتظار، دعت الجامعة العربية الى اجتماع يعقد في القاهرة يوم ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، حضره رؤساء وزارات الدول العربية، وأعلن في ختام الاجتماع بيان جاء فيه:

ان الحكومات العربية لا تقرر قرار الأمم المتحدة، وتعتبر التقسيم باطلاً من أساسه، وهي تقف الى جانب استقلال فلسطين وسيادتها، وستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل باحباط مشروع التقسيم وخوض المعركة من أجل ذلك.

كان هناك، وقبل الوصول الى هذا القرار، اجتماع قد عقد في صوفر (لبنان) في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، تقرر فيه تقديم أقصى ما يمكن من الدعم العاجل لأهل فلسطين من سلاح ومال ورجال في حالة تقرير التقسيم. كما كان قد تقرر في مؤتمر عاليه (لبنان) في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ تقديم ما لا يقل عن عشرة آلاف بندقية مع ما تحتاج اليه من ذخيرة الى أهل فلسطين، وتأليف لجنة عسكرية لاعداد وتنظيم الدفاع عن عروبة فلسطين. فكان كل ما أضافه مجلس الجامعة العربية على قراراته السابقة هو تقدير عدد الرجال الذين يجب ارساؤهم الى فلسطين بثلاثة آلاف متطوع، تتولى لجنة الجامعة العربية العسكرية توزيعهم على جبهات فلسطين.

خلال هذه الفترة من الصراع السياسي، أكملت القوة اليهودية في فلسطين استعداداتها لتنفيذ المخططات الصهيونية، واستطاعت تكوين عدة منظمات عسكرية هي: الهاغاناه (٨٠ ألفاً)، الأرغون (١٥٠٠ - ١٦٠٠ مقاتل)، شتيرن (١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مقاتل)، البالاخ (٣٥٠٠ مقاتل). وكانت هذه المنظمات المختلفة متفقة في اساليب عملها على تحويل المدن والمستوطنات الى قلاع قوية من الناحية الدفاعية، وإحاطة العمل في المستوطنات بنطاق من السرية المطلقة، وجعلها تحقق الاكتفاء الذاتي في التسليح والمواد التموينية للدفاع عن نفسها لمدة طويلة. وبفضل هذا التنظيم، وبدعم من سلطات الانتداب، أمكن تطوير التسليح عند الصهاينة، وأمكن إقامة مصانع لانتاج رشاشات (ستن) البريطانية، ومدافع الهاون عيار ٢ و ٣ بوصة وذخائرها، وقاذفات اللهب الخفيفة، ومدافع بيات المضادة للدروع، واستطاعت هذه المصانع أن تنتج حتى عشية الحرب العربية الاسرائيلية الأولى (١٩٤٨) ١٠٠ رشاش خفيف يومياً (ارتفعت بعد نيسان (ابريل) ١٩٤٨ الى ٢٠٠ رشاش يومياً، و ٤٠٠ ألف طلقة عيار ٢٣ مم للرشاشات (شهرياً)، و ١٥٠ ألف قنبلة يدوية ميلز، و ٣٠ ألف قذيفة هاون ٣ بوصة. ومقابل هذه القوة الصهيونية وقف جيش الجهاد المقدس (٨ - ١٠ آلاف)، وجيش الانقاذ (٣ - ٤ آلاف مقاتل)، وقوات المتطوعين المصريين (قوات النمر التي بلغت سرية مشاة)، ومجموعات المناضلين الفلسطينيين الثابتين في القرى والمدن، كما تقرر أن ترابط قوات من جيوش الدول العربية على حدود فلسطين دون دخولها، والاكتفاء بدعم الفلسطينيين ومساعدة المجاهدين عند الضرورة بالذخائر والضباط وبعض العناصر الفنية حتى يتم جلاء البريطانيين عن البلاد.



المجاهد عبد القادر الحسيني مع لفيف من مقاتلي جيش الجهاد المقدس

ولقد وقع بعد اعلان قرار التقسيم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ حوادث وصدامات دامية اشتركت فيها المنظمات الصهيونية من جهة، والقوات غير النظامية العربية من جهة أخرى.

وقد ضمت تلك القوات :

(١) جيش الانقاذ أو قوات الانقاذ :

هو جيش المتطوعين العرب الذي تشكل في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ بمبادرة من الجامعة العربية، للدفاع عن عروبة فلسطين ومساندة

مناضليها، وبقي يقاتل في فلسطين حتى تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٨، ثم سحب إلى جنوبي لبنان لإعادة تنظيمه، وانتقل بعد ذلك إلى سورية ثم قامت الجامعة العربية بحله في أيار (مايو) ١٩٤٩.

وشهدت فلسطين في نهاية الأربعينات تنفيذ المخطط الصهيوني — الامبريالي، في إقامة وطن قومي يهودي فوق الارض العربية في جزء من فلسطين. وكانت السنوات التي سبقت قيام اسرائيل (١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨) سنوات تأهب واستعداد وتعبئة وتدريب وتنظيم لليهود بينما كانت سنوات ضياع للعرب، بسبب سياسة الأنظمة القائمة آنذاك، وضعف الحركة العربية الوطنية التي كانت تصفيتها إحدى مهمات الاستعمار القديم.

وكانت السيطرة البريطانية واضحة وملموسة من خلال الامتيازات والاحتكارات الاقتصادية التي حصلت عليها في هذه الاقطار مثل نفط العراق ومنتجاته الزراعية، وقطن مصر وقناة السويس، كذلك فقد تم لبريطانيا اخضاع منطقة الخليج العربي والشواطىء الشرقية والجنوبية للجزيرة العربية لنفوذها المباشر، فيما كانت السعودية، واليمن مضطرتين بحكم أوضاعهما، إلى الخضوع لضغوط بريطانيا العظمى التي كانت آنذاك في عداد الدول الكبرى. وكانت السعودية قد قامت بفتح الباب واسعاً أمام شركات النفط الاميركية منذ الثلاثينات لاستغلال واستثمار الكنوز الدفينة فيها. وفي فلسطين قامت بريطانيا الى جانب اعمال القتل، والاعتقال والمطاردة والنفي التي مارسها ضد الشعب الفلسطيني وقياداته الوطنية، بفتح باب الهجرة الصهيونية لفلسطين، وسهلت لهم سبل الاستقرار والسيطرة الاقتصادية، كما تم تدريب آلاف الصهاينة في معسكرات بريطانيا وقواعدها، فساعدت بذلك على إرساء اسس «الدولة

اليهودية» التي أصبح اعلان قيامها مطلب الحركة الصهيونية وشعارها منذ مؤتمر بلتيمور في ايار ١٩٤٢.

كانت سوريا ولبنان البلدان الوحيدان اللذان نجحا في الحصول على استقلالهما عام ١٩٤٦، ولكنهما بقيا ضمن دائرة المطامع البريطانية، ولم يتخلصا من المؤامرات التي كانت تحيكها بريطانيا أو عملائها في المنطقة.

وفي الوقت الذي كانت به الأوضاع السياسية سائدة في المنطقة العربية، كانت القوى السياسية في الغرب تشهد تراجعا وتنافساً على اكتساب الحركة الصهيونية التي أصبحت نيويورك مركز تواجد لها الاساسي بدل لندن.

وفي ٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ احيلت قضية فلسطين الى الأمم المتحدة للبت فيها على ضوء التطورات الجديدة. فشكلت الامم المتحدة لجنة دولية لدراسة هذه القضية وتقديم المقترحات بشأنها وبعد صدور تقرير اللجنة الدولية، اجتمع مجلس الجامعة العربية في عاليه بلبنان من ٧ - ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، خلال عرض قضية فلسطين أمام هيئة الامم المتحدة، وكان جدول اعماله يتضمن دراسة ما يجب اتخاذه من اجراءات للوقوف في وجه المؤامرة على عروبة فلسطين. وقد عقد هذا المؤتمر في غياب ممثلي فلسطين ومن وراء ظهر حركتها الوطنية، إلا أن مفتي فلسطين فاجأ المؤتمرين بأن دخل عليهم محدثاً أزمة بين الوفود انتهت بقبول حضوره، وفي مقدمتها اعلان حكومة عربية تتكلم باسم عرب فلسطين.

وكانت أهم قرارات مجلس الجامعة العربية «تأليف لجنة عسكرية من ممثلي الدول العربية لدرس القضية الفلسطينية من الناحية العسكرية ومعاونة أهل فلسطين في الدفاع عن أنفسهم وكيانهم، وذلك بالاشراف على ادارة العمل

وتنظيمه وصرف الاموال التي تخصصها الدول العربية لمعاونة أهل فلسطين». وتشكلت هذه اللجنة برئاسة اللواء الركن اسماعيل صفوت (العراق) وعضوية العقيد محمود الهندي (سورية) والمقدم الركن شوكت شقير (لبنان) وصبحي الخضراء (فلسطين) ولم ترسل مصر، والاردن، والسعودية، واليمن، أحداً من رجالها العسكريين ليمثلوها في اللجنة.

وفي ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ قدمت اللجنة العسكرية تقريرها الاول الى مجلس الجامعة، وقد تضمن تأكيداً أن لدى العدو في فلسطين، منظمات وتشكيلات سياسية وعسكرية وادارية، وفي وسعها أن تتحول بسرعة الى حكومة، وأن لديها قوة كبيرة من الرجال والعتاد والسلاح قدرت بحوالي ٦٥ - ٧٥ ألف مقاتل تابعين للمنظمات الصهيونية الارهابية. وشدد التقرير على خطورة مصير شعب فلسطين خاصة اولئك الذين يقطنون في المناطق التي يشكل اليهود غالبية فيها، ولهذا طلبت اللجنة في تقريرها بوجوب المباشرة فوراً بتسليح عرب فلسطين وتدريبهم وتنظيمهم، وطلبت امدادهم بعشرة آلاف بندقية ورشاش مع المواد الهندسية اللازمة لبناء التحصينات في المدن والقرى العربية. وفتح باب التطوع أمام العرب للمشاركة في الكفاح في فلسطين، وحشد الجيوش العربية على حدود فلسطين لتكون جاهزة للتدخل في حال انسحاب بريطانيا، حتى لا يبقى ميزان القوى لصالح العدو.

وكان الرأي يميل يومذاك الى انه يجب أن يترك للفلسطينيين انفسهم عبء الدفاع عن بلادهم، على أن تزودهم الحكومات العربية بما يحتاجونه من عتاد وسلاح، ولكن هذه السياسة لم تكن لترضي البريطانيين الذين سارعوا بالضغط لتغيير مضمون هذه السياسة، والعمل على جعل قضية فلسطين بيد الحكام

العرب. وبرز على الصعيد العربي تياران اساسيان لمعالجة قضية فلسطين، دعا اولهما الى وجوب قبول العرب بتسوية سياسية يتفق عليها مع الانكليز، وتقضي بقبول تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية، وذلك انطلاقاً من «عدم قدرة العرب على مواجهة الانكليز، وبالتالي القبول بالحلول الواقعية».

وكان الموقف الثاني يرفض الاتجاه الاول بقوة ويرى فيه انحرافاً وتنازلاً عن حقوق شعب فلسطين في وطنه، ويؤكد على وجوب اعلان استقلال فلسطين. وأن الطريق الوحيد لذلك هو المقاومة المسلحة والقتال، وأن على شعب فلسطين يقع العبء الاساسي في هذه المعركة، وكان على رأس هذا الموقف القيادات الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها الحاج أمين الحسيني والوطنيون العرب، وكافة القوى التي أعلنت مباشرة بعد قرار التقسيم تشكيل «قوات الجهاد المقدس» بقيادة عبد القادر الحسيني.

وقد جاء قرار تشكيل جيش الانقاذ ليحتل موقفاً وسطاً بين التيارين، فقد اتخذت اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية قرار تشكيل الجيش في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٤٧، وذلك بموافقة عبد الرحمن عزام، الامين العام للجامعة آنذاك.

وقد اعتبرت بريطانيا تشكيل جيش الانقاذ شراً لا بد منه، وامتصاصاً للحالة الثورية العارمة التي شهدتها الساحة العربية من غليان جماهيري ورفض لقرارات التقسيم. واعتبره العرب عملاً وطنياً خارقاً. وسارع المتطوعون من مختلف بقاع الوطن العربي الى الانضمام لجيش الانقاذ ليشاركوا شعب فلسطين قتاله، فقد وصل الى فلسطين اكثر من (١٥٠٠) مقاتل من الاردن، وشاركوا في معارك القدس وباب الواد والجليل، وحاول مثل هذا العدد الالتحاق بجيش

الانقاذ من المغرب وتونس وليبيا والجزائر، ولدى وصولهم الى مصر، الحقتهم حكومة النقراشي بقوات المتطوعين في جنوب فلسطين، والى جانب هذا الاندفاع الجماهيري، فقد انتظم في صفوف جيش الانقاذ العشرات من قيادات الحركة الوطنية آنذاك، وقد ترك العديد من الضباط السوريين وحداتهم للانضمام الى جيش الانقاذ، وحاولت هيئة الضباط الاحرار بقيادة جمال عبد الناصر المشاركة في الكفاح المسلح ولكن حكومة النقراشي وقفت في طريقها.

اتخذت اللجنة العسكرية قرية قدسيا القريبة من دمشق مقراً لها، وقد انضم بعد ذلك طه الهاشمي الى عضوية اللجنة العسكرية بصفة خبير، ثم كمفتش عام لجيش الانقاذ، وذلك بناء على اقتراح قدمه الرئيس السوري شكري القوتلي الى عبد الرحمن عزام، المشرف على اللجنة العسكرية. وبدأت اللجنة بالاتفاق مع وزارة الدفاع السورية على فتح معسكر قطنا قرب دمشق لاستقبال المتطوعين العرب وتدريبهم من قبل ضباط سوريين افرزتهم قيادة جيشهم لهذا الغرض. وقد برزت مشكلة صعبة لدى محاولة اللجنة تعيين قائد لجيش الانقاذ، اذ كان الرئيس القوتلي يضغط لتعيين فوزي القاوقجي، وذلك لاعتبارات محلية وعربية، بينما كان مفتي فلسطين يعارض ذلك بشدة. وعند احتدام القتال بين الفلسطينيين والصهاينة، حسم الموضوع، وعين فوزي القاوقجي قائداً للجيش في أوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧، بعد مرور شهرين من تأليف اللجنة.

ولم تكن استراتيجية الجيش واضحة ودقيقة، ويمكن اعتبار اسباب تشكيل جيش الانقاذ، الى جانب الاستعراضات العسكرية والتلويح بالقوة بعد فشل الدبلوماسية العربية، الوعاء الذي يستطيع احتواء الحالة الثورية العربية العامة التي بدأت تعي واقعها على ضوء بداية ضياع فلسطين.



فوزي القاوقجي مع جنود جيش الإنقاذ في فلسطين

وكانت قيادات جيش الانقاذ الملحقه مباشرة بالجامعة العربية تتشكل على النحو التالي، على رأس الهرم العسكري كان المفتش العام لقوات المتطوعين (طه الهاشمي)، تليه اللجنة العسكرية برئاسة اللواء اسماعيل صفوت، والعضوية العاملة فيها لمندوبي العراق وسورية ولبنان وفلسطين، ولم ترسل بقية الدول العربية مندوبيها الى اللجنة، والصف الثالث في القيادة هو القيادة الميدانية، أي قائد الجيش (فوزي القاوقجي)، يليه مباشرة قادة الكتائب (كان اسمها آنذاك الأفواج) ثم قادة السرايا وكان للقيادة الميدانية عملياً منطقتان مستقلتان.

إذ كانت غالبية قطعات الانقاذ بقيادة القاوقجي في المنطقة الوسطى

وتشمل مناطق نابلس وطولكرم وجنين، وامتدت حتى حدود منطقة القدس، وقد اتخذ (جميع) مقراً لقيادته في آذار (مارس) ١٩٤٨.

وكانت هناك المنطقة الشمالية حيث عملت مجموعة وحدات بقيادة المقدم أديب الشيشكلي (سوريا) ومقر قيادته في قرية الصفصاف. وبقي هذا الاستقلال قائماً حتى وصول القاوقجي الى المنطقة الشمالية في حزيران (يونيو) ١٩٤٨، حيث التحقت به كافة القوات، واتخذ مقراً لقيادته قرية عيترون في جنوبي لبنان، أما قيادات الافواج فكان لكل فوج مركز قيادة في منطقة انتشار سراياه. ولقد افتقد جيش الإنقاذ الى هيئة اركان عامة، مع انه كان يوجد مع القاوقجي عدد من الضباط الاداريين الذين كانوا يرافقونه في كافة تنقلاته، ويشرفون على الامداد والتموين والشؤون الادارية الاخرى.



المقدم أديب الشيشكلي الذي قاد مجموعة وحدات سوريا في جيش الإنقاذ الفلسطيني

وكانت اوضاع اللجنة العسكرية في دمشق افضل نسبياً من الناحية التنظيمية، بسبب وجود مجموعة من الضباط والرتباء الذين تطوعوا من الجيش

السوري ودوائر الحكومة. وقد انعكس هذا الوضع غير المنظم على طبيعة العلاقة بين قيادات الافواج، وقائد الميدان، وبين هذا القائد والمفتشية العامة في دمشق، وكثيراً ما كان يحصل تناقض، وتعترض القيادة على تصرفات بعض قادة الافواج، ولذلك فقد طالبت القيادة بحل بعض الافواج، كما انه برزت بعض الخلافات بين القاوقجي واللجنة العسكرية، فبينما كان القاوقجي يصر على تسمية جيشه «جيش الانقاذ» كانت اللجنة العسكرية تطلق عليه اسم «قوات الانقاذ». وهناك خلافات اساسية مثل حادثة مرور فوج اليرموك من سوريا الى فلسطين عن طريق الاردن في ١٩٤٨/١/٢٢ إذ طلب الهاشمي أن يمر الفوج من الاردن دون استئذان الحكم الاردني، ولكن القاوقجي خالفه وطلب إذنً بالمرور، كذلك فقد سجل العديد من حوادث تجاوزات اللجنة العسكرية للقاوقجي، كالانصال بقيادة الافواج دون علمه واعطائهم التعليمات وأثرت هذه الأمور بطبيعة الحال على نمط العلاقات الدنيا بين الافواج والقيادة، وبين السرايا والفوج.

وكانت جامعة الدول العربية تقول جيش الانقاذ عن طريق لجنة الخبراء الماليين التي كان يرأسها أحمد عبد الغفار باشا، ولم تكن هناك ميزانية محددة لجيش الانقاذ، كما أنه كان يصعب تحديد ميزانية سنوية او شهرية بسبب التفاوت الواضح بين نفقات كل شهر بالنسبة للشهور الاخرى.

وكانت المفتشية العامة تدفع عن (طريق دائرة المحاسبة فيها) الرواتب الى الجنود في اماكن تواجدهم.

بلغ عدد مقاتلي جيش الانقاذ في حزيران (يونيو) ١٩٤٨، حوالي أربعة آلاف منهم ١٥٠ فلسطيني.

ولم يكن هذا الرقم ثابتاً بل كان معرضاً للزيادة والنقصان. وكان الجيش موزعاً الى مجموعتين:

١ - مجموعة المنطقة الوسطى بقيادة فوزي القاوقجي وتألفت من:

- فوج اليرموك الاول، قاده المقدم محمد صفاء (سوريا)، وقد دخل فلسطين في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، واتخذ مراكز له في منطقة جنين، بيسان، وخاض عدة معارك أهمها معركة الزراعة في شباط (فبراير) ١٩٤٨، ثم انتقل الى الجليل في اوائل حزيران (يونيو) ١٩٤٨.

- فوج القادسية، قاده المقدم مهدي صالح العاني (عراقي)، دخل فلسطين في شباط (فبراير) ١٩٤٨، وكان يتصرف القيادة في جبع. شارك في معارك مشمار هاعيمك، وباب الواد، والقدس، ثم اعيد تنظيمه ودمجه بفوج اجنادين وسمي فوج اجنادين بقيادة العاني، وقد اشترك الفوج الجديد بالدفاع عن منطقة ترشيحا في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨.

- فوج الحسين، قاده الرائد الطيار محمود هندي (سوري)، وقد دخل الى منطقة المثلث ثم ما لبث أن اعفيت قيادته ووزعت سراياه على الافواج الاخرى.

- فوج حطين، قاده النقيب مدلول عباس (عراقي)، وقد دخل فلسطين في آذار (مارس) ١٩٤٨ وتمركز في منطقة طوباس، شاركت سراياه في معارك مشمار هاعيمك والقدس. وانتقل الى الشمال في اوائل حزيران (يونيو) حيث تحمل عبء القتال في الشجرة والناصره ونزلت به خسائر كبيرة واصابات

عديدة شملت كل ضباطه تقريباً. فقد استشهد النقيب هرمز شابر والشاعر الفلسطيني الملازم عبد الرحيم محمود وجرح قائده مدلول عباس جراحاً بليغة كما جرح الملازم كرز ديري.

- فوج اليرموك الثالث، قاده الرائد عبد الحميد الراوي (عراقي)، وقد دخل منطقة القدس ورام الله في نيسان (ابريل) ١٩٤٨ واشترك في معارك باب الواد، والقدس.

- فوج اجناين، قاده النقيب ميشال العيسى (فلسطيني)، واشترك في معارك يافا وباب الواد ثم انتقل الى الشمال.

- فوج العراق، قاده المقدم عادل نجم الدين (عراقي)، وقد دخلت معظم مراتب هذا الفوج الى يافا. وتولى نجم الدين قيادة حاميتها الخلية مع وحداته في ١٩٤٨/٢/١٦. وبقي فيها حتى ١٩٤٨/٤/٣٠ حيث ترك المدينة دون اذن قيادته ودون أن يسلم مسؤولياته فيها الى خلفه النقيب ميشال العيسى.

وقد تواجد في المنطقة الوسطى ايضاً عدة سرايا، مثل السرية اللبنانية التي كان يقودها النقيب حكمت علي. وقد جرى توسيع هذه السرية عندما انتقلت الى الجليل لتصبح فوجاً، بقيادة النقيب حكمت علي، وشارك هذا الفوج في معارك صغيرة اهمها كفرمندا، واشترك في الدفاع عن السموعي وكفرعنان.

وكانت هناك سرية الفراتيين التي قادها النقيب خالد مطرجي وقد وصلت هذه السرية الى المنطقة الوسطى في ١٩٤٨/٢/٣ وبقيت فيها حتى ١٩٤٨/٥/٢٤، وكانت زرعين اولى معارك هذه السرية في منطقة السامرة في

١٩٤٨/٢/٢٣، ثم نقلت السرية الى الجبهة السورية، وفي اول تموز (يوليو) الى الجليل، وبقيت حتى نهاية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، وقد اشتركت في معارك ترشيحا والمغار وسعسع والمناره في المناطق الشمالية. وكانت هناك سرية منكوا الاردنية التي اشتركت في معركة باب الواد. وسرية اسود الشهباء التي قاتلت في القدس، وقد التحقت بهذه الافواج بطارية ونصف من المدفعية بقيادة النقيب مأمون البيطار ومعه الملازم الاول عفيف البزري وسليمان الحلو، وكان تعداد بطارية المدفعية يتراوح بين ٨٠ الى ١٢٠ جندياً ومعهم اربعة مدافع حسب الترتيب الفرنسي في سورية.

٢ - مجموعة المنطقة الشمالية وكان يقودها المقدم أديب الشيشكلي وتتألف من:

- فوج اليرموك الثاني بقيادة الشيشكلي، وقد دخلت هذه القوة المنطقة الشمالية عن طريق لبنان في ١٩٤٨/١/٢٣، وفي شهر شباط (فبراير) توزع على المناطق التالية: صفد بقيادة الملازم الاول احسان كمالماز، وعكا بقيادة الملازم عدنان مراد، والمالكية بقيادة الملازم الاول فتحي الاتاسي، والصفصاف بقيادة الملازم الاول محمد جديد غريب. وفي شهر نيسان (ابريل) افرزت قيادة الجيش السوري بطارية مدفعية مع الملازم الاول فائز القصري والملازم وديع نعمة.

والى جانب قوات الشيشكلي كان هناك فوج جبل العرب الذي قاده الرائد شكيب وهاب، وتمركز في منطقة شفا عمرو قرب الناصر، ولم يرتبط هذا الفوج بالشيشكلي اذ كان له شيء من الاستقلالية، والحق بالمقدم الشيشكلي المفارز التالية: المفرزة العراقية بقيادة الملازم حسين عبد اللطيف، المفرزة

الحموية، بقيادة الملازم صلاح الشيشكلي، المفزة الشرسية بقيادة الملازم جلال برقوق، المفزة الادلية بقيادة الرئيس عبد الغفار، المفزة الاردنية بقيادة الرئيس ساري فنيش، السرية السورية النظامية بقيادة الملازم عثمان حاجو، المفزة اللبنانية بقيادة الملازم الاول محمد زغب، حامية عكا بقيادة خليل كلاس، المفزة البدوية بقيادة الملازم محسن يعيش، مفزة مجدل شمس الدرزية، واخيراً التحقت المفزة اليوغوسلافية بقيادة الرئيس الاول شوقي اليوغوسلافي، وفصيل مدفعية بقيادة الملازم فائز القصري.

وقد أعيد تنظيم قوات الانقاذ كلها في الشهر الثالث من العام ١٩٤٨ على أساس ألوية هي:

لواء اليرموك الاول بقيادة المقدم محمد صفا، ولواء اليرموك الثاني بقيادة المقدم أديب الشيشكلي، ولواء اليرموك الثالث بقيادة مهدي صالح العاني والفوج العلوي بقيادة غسان جديد.

لقد افتقرت قوات جيش الانقاذ الى الكوادر العسكرية والتنظيمية والادارية، فلم يتوفر نصف الحد الأدنى المطلوب من الضباط والرتباء، فمثلاً لم يتواجد في الفوج الواحد اكثر من اربعة الى خمسة ضباط. وكذلك فقد انعدم وجود الوعي السياسي في هذه القوات - رغم تمتعها بالحماسة السياسية - مما أفقدها شرطاً أساسياً من شروط الانتصار. وقد كان واضحاً تدني مستوى التدريب والانضباط والانسجام داخل الوحدات، وقد وصل بعض المتطوعين الى ميادين القتال دون أي تدريب، وربما يكون الاسراع في تشكيل الجيش هو العامل الاساسي الذي لم يمنح قيادته فرصة لتدريب المتطوعين التدريب الكافي.

ومن أصعب المشاكل التي عاناها جيش الانقاذ كما عانتها كل الجيوش

العربية، قضية التسليح التي أثرت على مصير الجهاد. وكانت الاسلحة في جيش الانقاذ خليطاً من انواع مختلفة من البنادق الانكليزية والفرنسية والبلجيكية ومن نزر قليل من مدافع الهاون المختلفة العيارات وقليل من الرشاشات المختلفة، مع بعض المصفحات التي غنمها الجيش من الصهاينة. وكانت الاسلحة على قلتها غير متناسقة في انواعها ولم تكن مصنفة بحيث يسلح الفوج بنوع واحد من السلاح. كذلك فقد كانت الذخيرة قليلة، وكان هذا الوضع المتردي يعكس حالة الجيوش العربية قاطبة التي لم يكن تسليحها افضل من تسليح الانقاذ، على الرغم من أن بعض هذه الجيوش كان لديها سلاح مخزون، لو استخرج لعوض بعض مساوئ التسليح في وحدات الانقاذ.

أما الشؤون الادارية والتموين فقد اشرف عليها شباب من غير العسكريين، معظمهم ممن عملوا في الميدان الوطني في سورية. وقد زود الجيش السوري هذا المرفق بالعديد من الرتباء ووضع تحت تصرفه مخازن ومستودعات، وكان التموين يتم من المخازن أو محلياً. وقد شهد هذا المرفق الكثير من النواقص، فبسبب فقدان الخيام والاعطية الكافية كانت الوحدات تضطر للإقامة في القرى. ولقد أنشأت اللجنة العسكرية دائرة صحية خاصة، وعينت لها الطبيب امين روية الذي أسس مستشفى في نابلس يضم ٢٠٠ سرير، وبقي هذا المستشفى يستقبل الجرحى حتى انسحبت قوات الانقاذ الى الشمال فسلم الى القوات العراقية، وقد أنشأ روية مستشفى ميدان في الرامة ثم نقله الى ترشيحا في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨. كما كان لقوات جيش الانقاذ محكمة عسكرية يرأسها ضابط حقوقي متطوع، تنظر في قضايا المخالفات الداخلية او قضايا المواطنين في المناطق التي يتواجد فيها الجيش.

خاض جيش الانقاذ مجموعة من المعارك في المنطقتين الوسطى والشمالية، ومن أهم المعارك التي خاضها: الزراعة، ومشمار هاعيمك، ونيفي يعقوب، وباب الواد والقسطل والقدس وحيفا ويافا والمطلة والمنارة وجدين والهراوي والنبي يوشع والشجرة ورامات يوحانان وطبريا وصفد وعكا. وكان تكتيكه في القتال مزيجاً من تكتيك القوات النظامية وتكتيك حرب العصابات. ولقد لوحظ في عدد من المعارك وجود ثغرات تتعلق بالحشد والمرونة وإدارة القتال والتنسيق مع المجموعات العربية المسلحة. كما لوحظ من جانب آخر ارتفاع مستوى رباطة الجأش، والجرأة والاقدام لدى المقاتلين، رغم افتقارهم للتدريب الجيد والتسليح المطلوب.

بعد سقوط الجليل ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ بيد الصهاينة، اضطر جيش الانقاذ للانسحاب من شمال فلسطين، الى جنوب لبنان. وقد بدت حالته سيئة جداً وبحاجة ماسة لإعادة التنظيم من جديد على ضوء الاحداث التي شهدتها المنطقة.

وبدلاً من إعادة تنظيم كافة القوى العربية المقاتلة نظراً لنجاح الصهيونية في اجتزاء الارض العربية وإقامة الكيان الصهيوني، فقد بدأت الكيانات العربية حينذاك التمهيد لتوقيع اتفاقات الهدنة وإنهاء القتال.

وانطلاقاً من هذا المفهوم العام للأوضاع فقد استدعى الامين العام لجامعة الدول العربية القاوقجي الى القاهرة في ٢٢/١١/١٩٤٨ بحجة البحث معه في إعادة ترتيب الانقاذ، وهناك أبلغه أن مهمة جيش الانقاذ القتالية قد انتهت، وكلف على أثر ذلك العقيد انور بنود (من الجيش السوري) بقيادة وحدات

الانقاذ، فأعاد تشكيل بقاياها بثلاثة افواج حملت اسم لواء اليرموك. وبقيت هذه القوة في جنوب لبنان، ثم انتقلت في اواخر آذار (مارس) ١٩٤٩ الى سورية، وفي اوانل ايار (مايو) ١٩٤٩ وبعد أن بدأت الدول العربية توقع اتفاقات الهدنة الدائمة في رودس، صدرت الأوامر من المفتشية العامة لقوات الانقاذ، بتوجيه من الامانة العامة للجامعة العربية، بتسريح هذه القوة وانهاء مهمتها وجرى فعلاً منذ ذلك التاريخ حلها رسمياً.

(٢) جيش الجهاد المقدس :

اما جيش الجهاد المقدس فقد تشكل الجهاد المقدس في فلسطين نتيجة لتلاقي عدة تنظيمات سرية شبه عسكرية، في الفترة الواقعة بين ٢٥ و ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، لتوحيد جهودها، وتنظيم نضالها ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، بهدف الحفاظ على عروبة فلسطين. وقد كانت هذه المنظمات تعمل بمعرفة القيادة الوطنية الفلسطينية وتوجيهها، إلا أن الامكانيات العسكرية والمادية المحدودة لهذه المنظمات كانت تؤثر على أعمالها تشتت وتهداً حسب الظروف.

ففي شهر آذار (مارس) عام ١٩٣٦ تأزمت الاوضاع في فلسطين وشملت الاضطرابات كافة المدن والمرافق الحيوية، واستمرت حتى ١٩ نيسان (ابريل) عام ١٩٣٦.

وعلى أثر ذلك تشكلت اللجان القومية في جميع المدن الفلسطينية للإشراف على الاضراب وشد أزr القائمين به، وتنادت الاحزاب الوطنية،

شعوراً منها بالخطر المحدق على البلاد، من أجل توحيد الجهود وتشكيل هيئة موحدة تمثل إرادة الشعب الفلسطيني وتعبر عن آماله وأمانيه، وكان ذلك يوم ٢٥ نيسان (ابريل) في دار اللجنة القومية في القدس. وقد انبثقت عن هذا الاجتماع اللجنة العربية العليا التي ضمت تسعة أشخاص يمثلون مختلف الأحزاب الفلسطينية، واسندت رئاستها الى سماحة مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني.

وكان أول قرار لهذه اللجنة هو دعوة الشعب الى مواصلة الإضراب، وإعلان الكفاح حتى تبدل الحكومة البريطانية سياستها، وتعديل عن خطتها الرامية الى تحقيق وعد بلفور وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، عن طريق تشجيع الهجرة، ومنح الصهاينة تسهيلات كبيرة لاغتصاب الأراضي ومزاحمة السكان العرب على ممتلكاتهم. وقد كان لهذا القرار أثره في نفوس قادة المنظمات السرية، شبه العسكرية، التي قررت بدورها توحيد جهودها وتنظيم صفوفها، أسوة بالأحزاب السياسية. وبعد عدة اجتماعات، اتصفت بالانحياز والحماس، ثم الاتفاق على توحيد كافة المنظمات في جيش واحد، اطلق عليه اسم «جيش الجهاد المقدس»، وذلك في الثلاثين من نيسان (ابريل) عام ١٩٣٦، وقد اسندت قيادته الى القائد عبد القادر الحسيني. وتعبيراً عن مباركة اللجنة العربية العليا لتشكيل جيش الجهاد المقدس، فقد أخذت على عاتقها مهمة الانفاق على هذا الجيش والإشراف على تسليحه وتطويره، وأوعزت الى فروعها في البلاد، ومناصريها في الخارج، كي يجمعوا التبرعات ويتصلوا بالمسؤولين العرب طلباً للمعونة والسلاح.

ولكن الظروف لم تمهل قيادة جيش الجهاد المقدس كي تتمكن من تدريب المتطوعين وتزويدهم بالأسلحة والدخائر اللازمة لأي مواجهة محتملة مع الأعداء، فدعا عبد القادر الحسيني أعضاء مجلس القيادة وزعماء المجاهدين إلى عقد اجتماع في زاوية تقع داخل ساحة الحرم المقدسي الشريف، في أول أيار (مايو) ١٩٣٦، حيث تدارس المجتمعون الأوضاع المستجدة في البلاد، وتشكلت لديهم قناعة تامة «بأن الحكومة البريطانية لن تبذل موقفها، ولن تدخل أي تعديل على سياستها الظالمة، وأنها مصممة على تحقيق خططها التي تستهدف تهويد فلسطين وإزالة طابعها العربي. لأجل هذا ولقصد الدفاع عن فلسطين وحماية شعبها وصيانة عروبته، اتخذ المجتمعون قراراً بوجوب التمرد والعصيان على الحكم البريطاني، والقيام بثورة مسلحة عامة، وبتفويض عبد القادر الحسيني ومكتب القيادة العامة للتنظيم في القدس إعلان بدء هذه الثورة في الظرف الذي يروونه مناسباً.

وإزاء إصرار بريطانيا على تحديدها للعرب، وسماعها للهجرة اليهودية بالاستمرار، ونظراً لعدم جدوى المظاهرات والاحتجاجات والبرقيات في حمل الحكومة البريطانية على تبديل سياستها، فقد عقد مجلس قيادة التنظيم السري لجيش الجهاد المقدس، اجتماعاً طارئاً في القدس قبل ظهر ٦ أيار (مايو) برئاسة عبد القادر الحسيني للبحث في الوضع، والنظر في تنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس في أول أيار (مايو) بإعلان الثورة في الظرف المناسب. ونتيجة للمداولات التي دارت في هذا الاجتماع، والاتصالات التي جرت مع الزعامة السياسية، تقرر إعلان الثورة في السابع من أيار (مايو) عام ١٩٣٦.

وهكذا بدأت ثورة فلسطين الكبرى في عام ١٩٣٦ . فعلى أثر صدور القرار بإعلان الثورة وتعميمه على المجاهدين خرج عبد القادر الحسيني في منتصف ليل ٦ - ٧ أيار (مايو)، ومعه عدد من رجال جيش الجهاد المقدس، الى أماكن جبلية كانت قد اختيرت من قبل لتكون قواعد للمجاهدين ومراكز لانطلاقهم. وفي فجر السابع من أيار (مايو) اطلق عبد القادر الحسيني الرصاصة الاولى ايذاناً ببدء الثورة، وذلك في قرية «بيت سوريك» (شمال غربي القدس) وانقض المجاهدون على ثكنة للجيش البريطاني بالقرب منها، ودمروا مركز الرادار فيها، ثم انطلقوا الى منطقة القسطل لقطع طريق المواصلات الرئيس بين يافا والقدس. وفي الوقت نفسه اندفعت قوات الجهاد المقدس من قواعدها في بتير وقالونيه وعين كارم وساريس وابوديس وقطنه وصويا والعيسوية وغيرها من قرى قضاء القدس لمهاجمة ثكنات الجيش ومراكز الشرطة وحرس المعسكرات اليهودية، في حين انطلقت فرق التدمير التابعة للجهاد المقدس لنسف الجسور وبعض طرق المواصلات، وزرع الألغام تحت الخط الحديدي، وعلى الطرقات التي كان من المتوقع وصول النجندات العسكرية البريطانية عبرها، وتقويض أعمدة الهاتف والبرق وقطع الاسلاك... أما في مدينة القدس نفسها، فقد انطلقت فصائل المجاهدين وخلاياهم المخصصة للعمل داخل المدينة ومهاجمة مراكز الجيش والشرطة، وإشعال النيران في دوائر الحكومة وزرع الألغام في المناطق المحيطة بها وفي الأحياء اليهودية. ووقعت في سائر أنحاء فلسطين أعمال مماثلة لتلك التي قام بها المجاهدون في منطقة القدس.

وكان لهذا النضال المسلح صداؤه الواسعة في البلاد العربية، اذ سرعان ما انضم اليه المتطوعون والمجاهدون من أبناء سورية والعراق ولبنان وشرقي

الأردن، وكان معظمهم يحسن استعمال الأسلحة، نظراً لخدمته العسكرية السابقة. وهكذا اشتد أزر جيش الجهاد المقدس، وتمكن من خوض عدة معارك ناجحة ضد المستعمرين الإنكليز والصهاينة.

وعندما توقفت الثورة، إثر تدخل الملوك والرؤساء العرب، لم يلق جيش الجهاد المقدس سلاحه، وإنما لجأ إلى أسلوب جديد في العمل، وهو إنشاء الخلايا السرية داخل البلاد وخارجها، وتزويد المتطوعين بالسلاح والذخيرة والمال، استعداداً لخوض معارك جديدة متوقعة مع القوات الإنكليزية والصهيونية.

وبعد اغتيال حاكم لواء الجليل البريطاني أندروز في ٢٩ أيلول (سبتمبر ١٩٣٧) في مدينة الناصرة، استأنف الفلسطينيون ثورتهم، وشملت هذه المرة كافة المدن والمرافق الحيوية في البلاد. وقد سيطرت قوات الثورة وجيش الجهاد المقدس على القدس القديمة وبيت لحم وبئر السبع واللد وجنين وغيرها من المدن الرئيسية، بالإضافة إلى عشرات القرى المجاورة لها. واستمرت الثورة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث قطعت بريطانيا على نفسها وعداً بإنصاف الفلسطينيين وتحقيق مطالبهم، مقابل إيقاف العمليات العسكرية.

كان جيش الجهاد المقدس، بسبب ظروف نشأته وتكوينه، يتألف من عدة تشكيلات خاصة، حسب ظروف العمل والمهام المنوطة بكل منها، ومن أهم هذه التشكيلات: أ - الفصائل المقاتلة: وتضم الفلسطينيين والمتطوعين العرب، ومهمتها نشر الثورة، وقطع طرق المواصلات، ومواجهة أعمال الإرهاب الصهيوني. وكانت الهيئة العربية العليا تساهم في تمويل وتسليح هذه الفصائل التي كان يتراوح عدد كل واحدة منها بين ٨ - ١٠ مقاتلين من مستويات

عسكرية متباينة، ب - المجاهدون المرابطون: وتتكون تنظيماتهم من المواطنين المقيمين في القرى، للدفاع عن قراهم، والتصدي لهجمات العدو. وقد قدر عددهم بأكثر من ١٨ ألف مجاهد متوسطي التدريب والتسليح، ج - فصيل التدمير : وكان هذا الفصيل يتألف من الاختصاصيين بعمليات السف والتدمير. وقد شهد هذا الفصيل تطوراً نوعياً بفضل من انضم اليه من العناصر المدربة والجنود الفلسطينيون الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الثانية الى جانب القوات البريطانية، د - فصيل الاغتيال: وكان عموده الفقري من العناصر الفلسطينية المتحمسة، ومهمته الاساسية اغتيال الخونة، وباعة الأرض لليهود، والعناصر الانكليزية المعادية لعروبة فلسطين. وقد احدث هذا الفصيل ارهاباً فكرياً قوياً في البلاد، خاصة بعد اغتيال حاكم الجليل. ولم تنج من عملياته الشخصيات الفلسطينية المتعاملة مع الانكليز، او التي يشك بولائها للشعب الفلسطيني وقضيته النضالية.

اعتمد جيش الجهاد المقدس على مصادر مختلفة لتأمين السلاح. فكان يشتري البعض ويتلقى البعض الآخر كبرعات من الدول العربية المتعددة، مما أدى الى عدم توحيد السلاح والذخيرة، الأمر الذي اضعف القوة العسكرية للجيش، وخلق المشاكل والصعوبات الإدارية لتزويد الفصائل المختلفة بالذخيرة وقطع التبديل، إضافة الى ضعف الجهاز الفني المختص بالتخزين والتوزيع والصيانة والتسليح. وقد حصل جيش الجهاد المقدس، بوسائل مختلفة، على اسلحة متعددة الانواع بعضها مصنوع قبل الحرب العالمية الأولى. وأهمها: ٥٣٩٦ بندقية مختلفة الصنع (بما فيها بعض البنادق الألمانية والبلجيكية)، ٣٦٤ رشيشة (رشاش قصير) توميغن وستن، ٣٠٩ مسدسات من أنواع مختلفة، ٣١٩

رشاشاً خفيفاً انكليزياً، ١٤٦٧٤٠ قبلية يدوية (دفاعية وهجومية)، ١٨٠ رشاشاً، ٣٢ مدفع هاون فرنسي وانكليزي، ١٩٠ قاذفاً صاروخياً مضاداً للدبابات، ٣٨٦٧ لغماً من انواع مختلفة ضد الآليات والافراد، ٣٣٠٠٠ صاعق عادي، ٨٠٠٠ كلغ متفجرات معظمها بارود أسود، ٦١٠٢٢١٦ طلقة بندقية (كان قسم منها غير صالح للاستعمال)، ٥٦٦٢٥٧ طلقة رشاش خفيف، ٢٦٧١١٨ طلقة رشاش، ٤٢٤٢ طلقة مسدس، ٦٧٥٤٤ قذيفة مدفع ضد الآليات، ١٢٤٨٣ قذيفة هاون من عيارات مختلفة، بالإضافة الى بعض التجهيزات العسكرية.

وكانت قيادة جيش الجهاد المقدس تشكو من قلة الامكانيات المادية المتوفرة، وعدم توفر وسائط الاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل منتظم، وندرة وسائل النقل الضرورية لدفع النجذات من قرية الى اخرى عند الحاجة، وعدم توفر الكوادر الفنية من عسكريين ومدنيين. ولقد أدت كل هذه الاسباب إلى جعل قوات جيش الجهاد المقدس تمر بمواقف يصعب حلها حتى على القوات النظامية التي تفوقها عدداً وعتاداً. ومع هذا فقد تمكنت وحداته من خوض عدة معارك ناجحة بالقياس الى الامكانيات الضئيلة المتوفرة لها، وسعة منطقة انتشارها.

وكانت قوات جيش الجهاد المقدس موزعة على سبع مناطق رئيسية تغطي معظم الأراضي الفلسطينية قبل احتلالها، وهي:

أ - منطقة القدس، وتضم قواتها ٤ سرايا متحركة، و ٤ سرايا تدمير، ووحدة طبية، وعدة مفارز دفاعية موزعة في انحاء القدس. وكانت المهام الموكلة الى هذه السرايا هي الدفاع عن القدس وضواحيها، حيث كانت تتمركز في

الشيخ جراح، وباب الزاهرة، والقلعة، وقرية ابودبس، وصور باهر، وبيت صفا، والقلمون، ودير أبوثور، والبقة، والمنطقة الممتدة من القدس حتى الشيخ جراح وسلوان ووادي سواحة والطور.

ب - منطقة بيت لحم، وتضم قواتها ٥ سرايا متحركة، وعدة مفارز دفاعية، وفصيل فدائيين. وكانت هذه القوات مكلفة بالدفاع عن المناطق التالية: بيت لحم، وبيت جالا، وجبل المكبر، والقاهرة، وأرنا العروب، والجبعة، وصوريف، وبيت عامر، ودوره، وترقومية، وبيت عولا، وضراس، ونوبا، ووادي القف، وبطا، والسموع، وبني نعيم.

ج - منطقة رام الله، وتضم قواتها سريتين متحركتين، و ٦ سرايا من المتطوعين. وكانت هذه القوات موزعة على خط يمتد من شعفاط شمالي القدس الى باب الواد على طريق «يافا - القدس»، حتى يصل الى طير بني صعب، وتدخل ضمن هذا الخط الأماكن والقرى التالية: شعفاط، والنبي شمويل، وبيت فوريك، وعين كارم، وقالونيا، والقسطل، وبدو يالو، وباب الواد، وبين تول، ودير العرب، وسريس، وبيت محسير، والأطرولة.

د - المنطقة الغربية الوسطى، وتضم قواتها ٣ سرايا متحركة، و ٣ سرايا تدمير، ووحدتين طبيتين، وبين ٢٠ و ٢٥ مفرزة، و ٣ فصائل تدمير. وقد تم توزيع هذه القوات بشكل تتمكن معه من الدفاع عن يافا والرملة واللد والمجدل ووادي الصرار، ولذا فقد قسمت الى عدة جبهات هي: جبهة مدينة يافا، وجبهات القرى الواقعة الى الغرب من مدينة يافا، وجبهات مدينة اللد والقرى المحيطة بها، وجبهات الرملة وقراها، وجبهات المجدل والقرى المحيطة بها.

هـ - المنطقة الجنوبية، وتضم قواتها ٣ سرايا متحركة، وعدة مفارز دفاعية، وفصيل تدمير واحد. وكانت هذه القوات تتوزع على المدن والقرى التالية: غزة، والمطار، وجبل منطار، والبريج، وعراق سويدان، ونقطة جمارك البحر، وخان يونس، ودير البلح، والمجدل، وبئر السبع.

و - المنطقة الغربية، وتضم قواتها عدة مفارز لايتجاوز عدد افرادها عن سريتين كاملتين، أما مناطق دفاعها فكانت تشمل: قليلية، وطولكرم، وجنين، وبيادر عدس، وجت، ودير الغصون، وعلا، وقاقون، وزيتا، وشويكة، ويافا، وعنتا، وكفر اللد، والطيبة، وأم الفحم، وسانور، وقرى اللجون، وفقوعة، وزرعين ورمانة.

ز - المنطقة الشمالية، وتضم قواتها ٤ سرايا متحركة، و ٣ سرايا تدمير، ووحدة طبية، وبين ٣٠ و ٣٥ مفرزة، و ٤ فصائل تدمير. وتشمل اماكن عمليات هذه القوات المناطق التالية: حيفا، وعكا، والناصرية، وطبريا، وبيسان، وصفد، بالإضافة الى اكثر من مائة قرية عربية موزعة في لواء الجليل. أما الاعمال التي قام بها جيش الجهاد المقدس في كافة ثوراته وانتفاضاته، سواء كان ذلك بمفرده ام بالاشتراك مع المجاهدين بمبادراتهم الذاتية، وقوات جيش الانقاذ فيما بعد، فقد كانت في غالبيتها من نوع حرب العصابات، كقطع طرق القوافل الانكليزية والصهيونية، والإغارات الليلية على معسكرات الجيش البريطاني والمستعمرات اليهودية. وكانت أعنف مواقع المواجهة هي معركة الخضر (١٩٣٦) التي استشهد فيها المجاهد السوري سعيد العاص، وجرح خلالها القائد عبد القادر الحسيني، فاعتقله الانكليز وهو بين الموت والحياة ونقلوه الى

المستشفى. إلا أن رفاقه من فصائل الفدائيين قاموا بعملية فدائية على المستشفى وتمكنوا من انقاذه ونقله إلى دمشق، فعولج هناك من جراحه.

ومن أشهر المعارك التي خاضها جيش الجهاد المقدس، معركة القسطل التي استشهد فيها القائد عبد القادر الحسيني في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٨.

وقد تولى قيادة الجهاد المقدس بعده ابن عمه خالد شريف الحسيني.

ثم شارك جيش الجهاد المقدس - وبعض عناصره أحياناً - في معظم المعارك مع جيش الانقاذ، فخاض غمار المعارك في شوارع القدس وأحيائها كالقطعون والشيخ جراح وذلك في آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٤٨، وفي القسطل من ٤ إلى ٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٨. وفي كفار عصيون ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٨؛ وفي الحي اليهودي ضمن القدس القديمة في ٢٦ - ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٨. ولقد قامت فصائل التدمير التابعة لجيش الجهاد المقدس بعدة عمليات نسف مشهورة، من بينها: نسف محلة المونتفيوري وشارع بن يهودا، ونسف دار الوكالة اليهودية وعمارة جريدة البالستين بوس (Palestine Post)، ونسف شارع هاسوليل، ونسف معمل السبورتو الواقع عند مدخل يافا، ونسف عمارة حزبون التي كانت تقطع طريق يافا - الرملة - القدس، ونسف معمل الجير (الكلس) الواقع قرب مستعمرة بتاح تكفا، ونسف عمارة المطاحن في حيفا، وغيرها من عمليات التدمير المشهورة داخل الأحياء اليهودية.

ونظراً لما قد يشكله بقاء جيش الجهاد المقدس من خطر على الخطة الرامية إلى تهويد فلسطين، وضم القسم الباقي إلى شرق الأردن، فقد صدر أمر بحل جيش الجهاد المقدس من عمان في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، إلا أن

وحداته بقيت مرابطة في بعض الخطوط الامامية، على أمل استئناف القتال، الى أن أتاها أمر من الهيئة العربية العليا في القاهرة، فانقطعت عن العمل نهائياً في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٩، وانتهى بذلك دور جيش الجهاد المقدس كقوة مقاتلة في فلسطين. ولقد قدم هذا الجيش خلال مرحلة كفاحه المسلح الخسائر التالية: ٣٠٠٠ شهيد في ثورة ١٩٣٦، و ٨٠٠٠ شهيد و ١٥٠٠ جريح في فترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨.

لقد كان جيش الجهاد المقدس من طلائع العمل النضالي العربي التي انبثقت تنظيماتها من صميم الشعب الفلسطيني، وكان في جوهره اول مظهر من مظاهر القوات الشعبية التي تحمل في داخلها بعض سمات الجيش الشعبي شبه النظامي. ولو توفرت لهذا الجيش القيادات الكفوة (على مستوى المناطق)، والامكانيات المادية المطلوبة (التسليح والمعدات وأجهزة الاشارة والتموين) لكان بوسعه أن يكون نواة قوة شعبية ثورية فلسطينية مؤهلة للتطور والنمو خلال النضال المسلح ضد الاستعمار والصهيونية.

هذا وكان البريطانيون خلال فترة الصدامات التي سبقت ما قبل الحرب يتظاهرون بالوقوف على الحياد ويدعمون عملياً المنظمات الارهابية الصهيونية ويزودونها بالسلاح والذخائر. وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨ عقد مجلس الأمن جلسة استمع فيها الى قرار لجنة التقسيم، وجاء فيه «استحالة العمل وسط القوة والعنف»، وذكر أن السبيل الوحيد أمام هيئة الأمم المتحدة لمعالجة قضية فلسطين هو «ارسال جيش دولي لتنفيذ التقسيم بالقوة أو اهماله نهائياً». وأمام هذا الموقف ونتيجة لمقاومة العرب المتصاعدة، قامت أكثر الدول حماساً لمشروع التقسيم بالتخلي عن مشروعها، واعلن المندوب الأمريكي سحب حكومته

لتأييدها لقرار التقسيم، واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية، وإعادة القضية للأمم المتحدة، ودعوة الطرفين الى هدنة في فلسطين. وعقدت الجامعة العربية اجتماعاً في نيسان (ابريل) ١٩٤٨ قررت فيه رفض اقتراح وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وجاء في قرارها الذي أبلغ إلى الأمم المتحدة «ان الوصاية الدولية نظام مؤقت سيزيد اليهود خلاله قوة، ويعطيهم وقتاً لتأمين تفوق لهم على تفوق العرب الحاضر».

واشترطت الجامعة العربية أيضاً لقبول الهدنة في فلسطين الشروط التالية:
١ - حل الهاغاناه، ٢ - وقف الهجرة الى فلسطين، ٣ - تجريد اليهود من السلاح.
وفي الوقت نفسه رفضت الوكالة اليهودية نظام الوصاية الدولية، لأن قرار التقسيم أصبح وثيقة دولية. واشترطت لقبول الهدنة ان لا يكون في اقرارها ما يحول دون قيام الدولة اليهودية. وأمام هذا الموقف اتخذ مجلس الأمن في شهر آذار (مارس) القرار التالي: «١ - إعادة القضية للجمعية العامة لإعادة النظر فيها على ضوء التطورات الجديدة، ٢ - دعوة العرب واليهود الى عقد هدنة في فلسطين وتعيين قناصل اميركا وبلجيكا وفرنسا في القدس للاشراف على تنفيذ اقتراح الهدنة، ٣ - دعوة الجمعية العمومية الى دورة استثنائية خاصة تعقد في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ للنظر مجدداً في قضية فلسطين» ولقد فشلت لجنة الهدنة في مهمتها، وأبرقت الى مجلس الأمن باعلان عجزها عن أداء المهمة الموكولة اليها. وخلال هذه الفترة كانت بريطانيا تتابع تنفيذ سياستها لإقامة الكيان عملياً.

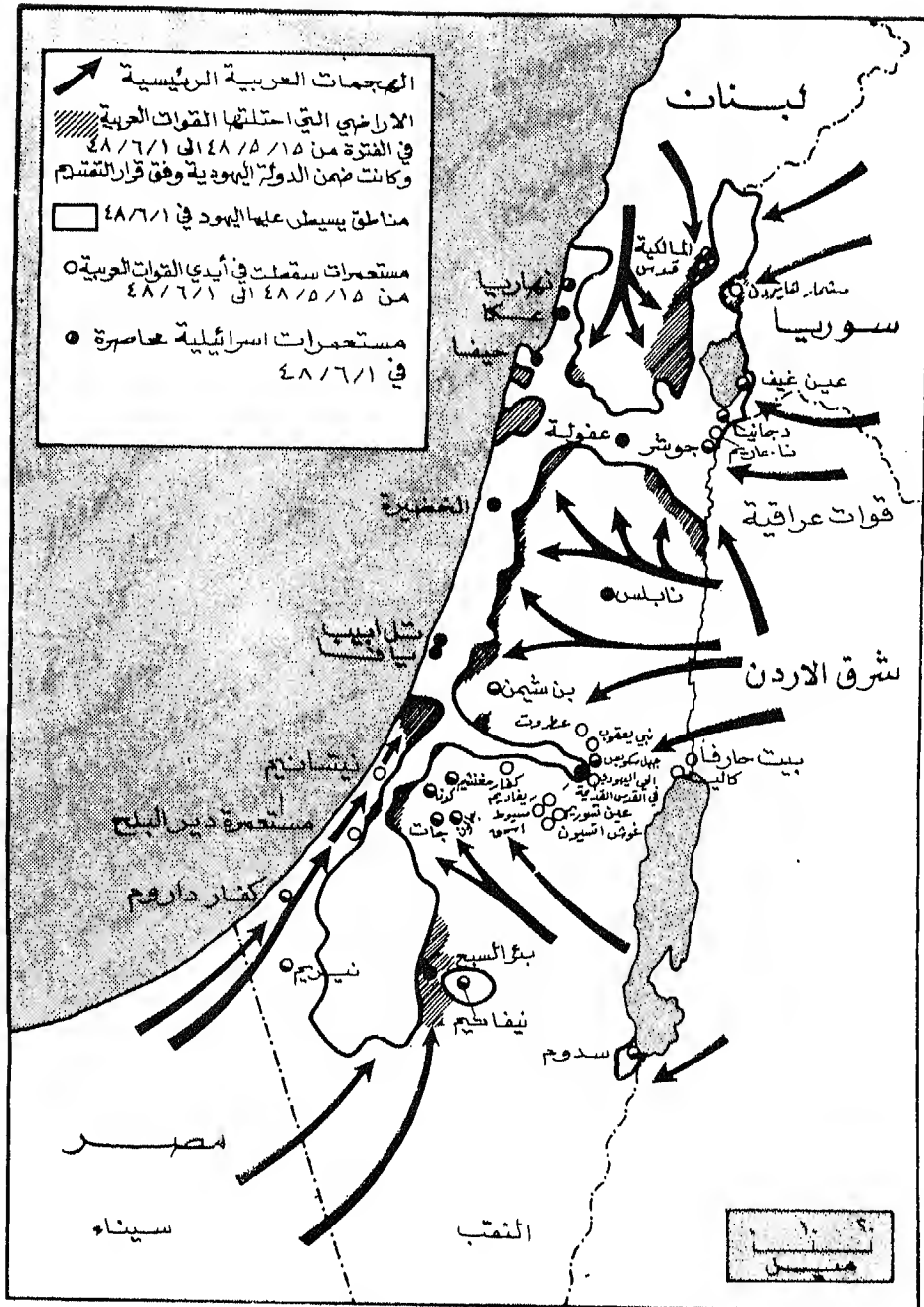
وعلى الرغم من نداء مجلس الأمن باعادة قضية فلسطين للجمعية العمومية من أجل بحثها مجدداً، وعلى الرغم أيضاً من نداء المجلس الموجه اليها في

١٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ للبقاء في فلسطين كدولة منتدبة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة حتى يتم الوصول الى حل جديد للمشكلة.

التآمر البريطاني :

وعلى الرغم من انجازر التي اجتاحت جميع انحاء فلسطين في أعقاب فشل جهود لجنة الهدنة الثلاثية، فقد أصرت بريطانيا على تنفيذ قرارها القاضي بالانسحاب نهائياً من فلسطين بتاريخ أقصاه يوم ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ . كانت بريطانيا واثقة من نجاحها في اقرار التقسيم في النهاية، حتى بعد قرار مجلس الأمن الأخير، وحتى بعد تغير موقف بعض الدول من قرار التقسيم وانقلابها عليه. ولكنها كانت تشك بقدرتها وقدرة الأمم المتحدة على تنفيذ التقسيم مع وجود المقاومة العربية العنيدة والمتصاعدة. ولذلك، ومن أجل التغلب على العقبات، وضعت بريطانيا مخططاً جديداً يتلخص في تمكين العصابات اليهودية من الاستيلاء على اكبر عدد من القواعد والمواقع والمعسكرات البريطانية في فلسطين اثناء وجودها وبدعم منها، وتأمين الوسائل الضرورية لإرغام العرب على الجلاء عن المناطق التي رأت بريطانيا أنها ضرورة لقيام الدولة اليهودية ولتحقيق سلامتها، وانتزاع قيادة الكفاح العربي من الشعب الفلسطيني ومن هيئاته الوطنية ونقله الى قيادة يمكن لبريطانيا توجيهها والهيمنة عليها وعلى تصرفاتها. وتنفيذاً لهذا المخطط بدأت بريطانيا انسحابها خلال الفترة بين ١٩ شباط (فبراير) ١٩٤٧ و ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ . ولم تتم عملية الانسحاب من المناطق العربية واليهودية بوقت واحد، وانما بدأت بالجلاء عن المناطق اليهودية، فجلت أول ما جلت عن منطقة تل أبيب ثم عن المدن والقرى التي يقطنها اليهود. وكات تسلم سلطات الادارة في هذه المناطق الى

الوكالة اليهودية، كما تسلمها أو تتخلى لها عن المعسكرات والمطارات ومستودعات الذخيرة التي كانت تحتل الأهمية الأولى في فلسطين خلال تلك الفترة. وبذلك هيأت بريطانيا لليهود فرصة تشكيل أداة إدارية وعسكرية قبل ستة أشهر على الأقل من انسحابها الكامل عن فلسطين، وأصبحت هذه الإدارة تسيطر فعلاً على عدد من المعسكرات الحربية البريطانية والمطارات والقلاع والمراكز مع جميع ما في هذه الأماكن من تجهيزات ومعدات وأسلحة وذخائر. أما في المناطق العربية فقد ظلت جميع القوات البريطانية حتى آخر أيام الموعد المحدد وهي تمارس جميع صلاحياتها ضد الشعب العربي الفلسطيني، وضد استعداداته العسكرية للدفاع عن نفسه ضد الهجمات المنظمة التي أخذ الصهاينة بشنها ضد العرب، وقاومت ادخال الأسلحة الى المناطق العربية كما قاومت دخول المتطوعين من البلاد العربية الى فلسطين. وحدثت خلال هذه الفترة، وتحت حماية الانتداب البريطاني مجموعة من المذابح الارهابية كان لها دور كبير في تفتيت الروح المعنوية للمقاومة، واثارة الرأي العام العربي مما دفع الحكومات العربية الى اتخاذ قرارها في ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ بدخول الجيوش العربية فلسطين لتحريرها. وبدأ العمل لحشد القوات على الجبهات الرئيسية بحيث أصبح ميزان القوى كالتالي مصر ١٠٠٠٠ جندي على جبهة سيناء مقابل ٦٥٠٠ صهيوني، القدس والممر ٧٥٠٠ عراقي وأردني مقابل قوة مماثلة من الصهاينة، في الشمال ٣٠٠٠ مقاتل سوري وألف لبناني و ٢٠٠٠ من جيش الانقاذ مقابل ٥٠٠٠٠ صهيوني وهذا يشير الى توفر تعادل في ميزان القوى من الناحية البشرية. وعلاوة على ذلك فانه لم تكن هناك مخططات لتنسيق عمل القوات العربية في حين كانت قيادة القوات الصهيونية موحدة. وعلى هذا فقد حدد لكل جيش عربي هدف يصل اليه في وقت معين على أن تصدر الأوامر بعد ذلك حسب الموقف.



مخطط القوات العربية :

وكانت مخططات القوات وأهدافها عشية ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨

كالتالي:

١ - الجيش المصري. ويتم حشده على الحدود في منطقة العريش بهدف الاستيلاء على غزة، وتكلف البحرية المصرية بواجب مراقبة السواحل الفلسطينية وفرض حصار عليها بالتعاون مع القوات الجوية التي تضطلع بواجب دعم القوات الأرضية أثناء عملياتها.

٢ - الجيش الأردني. ويعمل على دعم قواته المربطة في جسر الشيخ ياسين لتأمين الدفاع عنه. ويدفع قواته لاحتلال نابلس بقوة لواء مشاة واحتلال رام الله بقوة لواء ميكانيكي مع الاحتفاظ بقوة لواء ميكانيكي كاحتياط في منطقة خان الأحمر.

٣ - الجيش العراقي. ويتم حشده في المنطقة بين اربد والحدود بمهمة التقدم على محور اربد - جسر الجماع وتطهير المنطقة من المستعمرات الصهيونية واحتلال رأس جسر عبر الاردن في منطقة جسر الجماع.

٤ - الجيش السوري. وحدد له واجب التقدم على محور الحمة - سمخ وانشاء رأس جسر عبر نهر الاردن.

٥ - الجيش اللبناني. ويحتشد في رأس الناقورة بهدف الاستيلاء على منطقة نهاريا وتطهير المنطقة الكائنة بين الحدود والمستعمرات الصهيونية الموجودة فيها.

قوات العدو الصهيوني :

وبالمقابل، كان الصهاينة قد أكملوا تنظيمهم وتسليحهم، فتكون لديهم عشرة ألوية اقليمية، تم توزيعها على النحو التالي:

١ - في الشمال، ثلاثة ألوية وهي: (يفتاح) أحد ألوية البالمخ، وكان هو وكل المستعمرات في المنطقة تحت قيادة «بيغال آلون»، وبعد ذلك تحت قيادة «هولاه كوهين»، ولواء (غولاني) وهو اللواء الأول من ألوية (الهاغاناه) الذي يقوده «موشي مونتاج» ونائبه «ن. جولان»، ويسيطر على طبريا ووادي الأردن، ثم اللواء الثاني للهاغاناه بقيادة «موشي كارميل» الذي أصبح فيما بعد قائداً للجبهة الشمالية.

٢ - في الوسط، قوة لوائين وهما: لواء الكسندروني (ثالث لواء من ألوية الهاغاناه) بقيادة «دان ايفن» الذي يسيطر على جبهة (ناتانيا) ولواء كيرياتي، (رابع ألوية الهاغاناه) بقيادة «مخايل بن جال» الذي كان يسيطر على (تل أبيب) والمنطقة المحيطة بها.

٣ - في الجنوب، قوة لوائين وهما: لواء جفعاتي (اللواء الخامس للهاغاناه) بقيادة «شيمون أفيدان» ويسيطر على جبهة (راحابوت - أسدود) ولواء النقيب (هانيجف) التابع للبالمخ بقيادة «ناحوم ساريح» ويسيطر على أقصى الجنوب.

٤ - منطقة القدس وفيها ثلاثة ألوية: لواء عنسيوني بقيادة «دافيد شاليتل» في منطقة القدس، ولواء (هاري ايل) في ممر القدس، واللواء السابع التابع لهاغاناه والذي شكل للهجوم على (اللطرون). وأسندت قيادته الى «شالوم شامير».

العوامل التي أثرت على الموقف العسكري :

هنا من الضروري الإشارة الى نقطتين هامتين: أولاهما تتعلق بالعوامل التي أثرت على الموقف العسكري، ومنها تحديد موعد بدء العمليات الحربية مسبقاً بجلاء القوات البريطانية يوم ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، مما أعاق كل أثر للمباغته. وكانت الجيوش العربية ذاتها تعاني من مشكلات عديدة، إذ كان بعضها خاضعاً للاستعمار. فقادة الجيش الاردني من البريطانيين، وجيشا مصر والعراق خاضعان لبنود معاهدتين تقيدان تحركاتهما. وكان الجيش السوري والجيش اللبناني حديثي التكوين وضعيفين في عددهما وتسليحهما. وكان الجيش السعودي والجيش الأردني ضعيفين في عددهما وتسليحهما أيضاً. وكان الاستعمار البريطاني يتحكم بموارد التسلح. والنقطة الثانية هي المقررات التي أعلنتها الجامعة العربية في ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ وفيها: ١ - اعتبار الجيوش العربية الوسيلة الوحيدة الصالحة لحماية عرب فلسطين والنقاذ عروبتهما، ٢ - حل جميع المنظمات العسكرية الشعبية في فلسطين وإيقاف نشاطها وإبعادها عن ميدان المعركة، ٣ - عزل جميع الأحزاب والهيئات السياسية الفلسطينية عن مباشرة معالجة قضية فلسطين أو الاشتراك في العمليات العسكرية وترك معالجة القضية كاملة للجامعة العربية أو الجيوش العربية، ٤ - وضع خطة عسكرية مشتركة لجميع تحركات الجيوش العربية في فلسطين، وتكوين هيئة قيادة عامة واعتبار القائد الأعلى للجيش الأردني رئيساً لهذه الهيئة، ٥ - إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد العربية بغية حماية المجهود الحربي ومؤخرة الجيوش الزاحفة الى فلسطين، ووضع التشريعات القاسية لضرب الحركات الوطنية تحت شعار مكافحة النشاط الهدام وجوايس الصهيونية. وبذلك

استطاعت بريطانيا احكام قبضتها على تحرك القوات والسيطرة على الموقف والقضاء على كل معارضة.

دخلت الجيوش العربية ارض فلسطين مع منتصف ليل ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وكانت تطورات الأعمال القتالية على الجبهات - رغم نقاط الضعف كلها - تسير بصورة جيدة على النحو التالي:

المرحلة الأولى ١٥ / ٥ - ١١ / ٦ / ١٩٤٨

الجبهة المصرية: كانت بداية العمليات على الجبهة المصرية المهجوم على مستعمرة الدنجور التي تقع على مرتفع يهيمن على طريق رفح - غزة، والتي تبعد مسافة ٥ كم تقريباً شرق الطريق. وقد هدفت القوات المصرية من احتلالها، حماية محور امدادها وتقدمها. وتم تدمير المستعمرة بنيران المدفعية بينما كانت القوات الرئيسية من مشاة ومدفعية ومدرعات تتقدم في اتجاه غزة، وقامت قوات خفيفة بمحاصرة المستعمرة. وفي مسار يوم ١٥ دخلت القوات المصرية مدينة غزة. وفي فجر يوم ١٦ أيار (مايو). تابعت القوات تقدمها فاصطدمت بمستعمرة (مفار ديروم) الواقعة الى الجنوب من غزة وعلى بعد منها بمسافة ١٦ كم تقريباً. فتم تركيز نيران المدفعية عليها وخصصت قوات المتطوعين لحصارها وتابعت القوات عملها حيث اخذت المدفعية بالتعامل مع مستعمرات العدو الموجودة أمام غزة وهي (بيري وبيرون أسحق، واللاسلكي). وفي هذا اليوم ذاته قامت القوات الجوية المصرية بقصف مستعمرة الدنجور ومطار بتاح تكاف، وميناء تل أبيب. في يوم ١٧ أيار (مايو). صدرت الأوامر الى قوات المتطوعين - بقيادة المقدم أحمد عبد العزيز - بالتقدم الى بئر السبع عن طريق غزة - بئر السبع. فقامت بالتنفيذ

واصطدمت بمقاومة شديدة في كل بركة العمارة، ولكنها تمكنت من التغلب عليها ونجحت في اقتحام المواقع الدفاعية المحيطة بالمدينة ودخلتها بعد ظهر يوم ١٩ أيار (مايو). وفي الوقت ذاته، تقدمت القوات المصرية شرقي بلدة رفح واحتلت العوجه ومنطقة العسلوج بقوات صغيرة، ثم احتلت بئر السبع، بعد أن سيطرت عليها قوات المتطوعين، واتصلت القوات المصرية شمالاً بالمتطوعين في بلدة الخليل. وتابعت القوات المصرية بعد ذلك تقدمها على المحور الساحلي حيث اصطدمت بمستعمرة دير سنيد (ياد مردخاي) التي تهيمن على طريق الساحل بين غزة والمجدل، وتم تنظيم الهجوم ضد دير سنيد بقوة الكتيبة الأولى للمشاة وبطاريقي مدفعية عيار ٢٥ رطل وسرية مصفحات وعدد من الطائرات. وفي يوم ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٨، بدأت الكتيبة الأولى هجومها ونجحت في احتلال موقع (فيلوكس) القائم الى جنوب المستعمرة والمهيمن عليها ولكن عندما حاول جنود المشاة اختراق النقطة ذاتها، صدوا عنها بعد تكبيدهم خسائر فادحة. ونتيجة لهذا الفشل أعادت القيادة المصرية تنظيم قواتها، وزجت في المعركة الكتيبة الأولى والثانية مشاة، وكتيبة مدفعية، وسرية مصفحات ودبابه. وقد لقي الهجوم فشلاً أولاً، فأعيد تنظيمه ثانية. وعند الوصول الى انهاك المقاومة ليلاً، قرر القائد متابعة المعركة وأمكن في النهاية السيطرة على المستعمرة ورفع العلم المصري فوقها يوم ٢٤ أيار (مايو) ١٩٤٨.

وفي الوقت الذي كانت فيه الكتيبة الثانية تخوض معركتها ضد دير سنيد، كلفت الكتيبة الأولى مشاة بالتقدم الى المجدل، في يوم ٢٢ أيار (مايو). واستطاعت الكتيبة أن تسلك طريقاً جانبية، وأن تصل الى المستعمرة وتحتلها دون مقاومة. وفي يوم ٢٤ أيار (مايو) تم احتلال مدينة عراق سويدان. وبذلك

سيطرت القوات المصرية على الطريق المؤدية الى المستعمرات اليهودية الجنوبية. ويعتبر هذا أول عمل قامت به القوة المصرية لعزل المستعمرات الموجودة في النقب. وكانت الخطوة التالية هي احتلال اسدود، وقد تم تنظيم الهجوم ضدها بهدف تخفيف الضغط عن الجيش الأردني الذي كان يجابه هجمات قوية على محور باب الواد - اللطرون. وفي يوم ٢٩ أيار (مايو) تحرك اللواء الثاني (وكان يضم الكتائب الأولى والثانية والتاسعة) في اتجاه اسدود، على ان تبقى الكتيبة الأولى في الجدل. ووصلت القوات السائرة اسدود صباح يوم ٢٩ أيار (مايو)، واحتلت مواقع دفاعية شمالي البلدة بحوالي ٤ كيلومترات، ووصلت المقدمة ظهر اليوم ذاته بعد أن عمل المهندسون على إزالة الألغام المزروعة على محاور الاقتراب. وعندما وصلت الكتيبة الثانية الى ارتفاع مستعمرة نيتسانيم فتحت عليها نيران الرشاشات واشتبكت معها بعض الوقت، ثم استمرت الكتيبة في التقدم حتى دخلت أسدود دون مقاومة. وفي اليوم التالي هاجمت طائرتان اسراييليتان المصريين ونجحت المدفعية المصرية في اسقاط احدها من طراز مسر شमित. وفي يومي ٢٩ و ٣٠ أيار (مايو) فتحت المدفعية المصرية نيرانها على مستعمرتي نجبا وببيرون إسحاق، كما هاجمت القوات الجوية المصرية المستعمرات الجنوبية ومستعمرة رحابوت ودوروت للحد من نشاطها، وقصف ميناء تل أبيب. وفي يوم ٣٠ أيار (مايو) قامت القوات الاسرائيلية بهجوم مضاد على المواقع المصرية في أسدود، غير أنه صد ببسالة، فركن العدو الى الانسحاب تاركاً خلفه عدداً كبيراً من القتلى. ثم قامت القوات الاسرائيلية بهجوم مضاد ثان على اسدود في اليوم الأول من حزيران (يونيو)، غير أنه رد على أعقابها متكبداً خسائر فادحة. وفي ٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، طلبت قيادة

الجيش المصري من قواتها في فلسطين احتلال خط المجدل - الفالوجا - بيت جبرين - الخليل، وخط أسدود - قسطينه بهدف فصل المستعمرات الجنوبية في النقب عن منطقة شمال فلسطين، وارغام هذه المستعمرات على الاستسلام بعد منع الامدادات عنها من الشمال. فصدرت الأوامر الى الكتيبة الأولى بالتقدم شرقاً لاحتلال الفالوجا وبيت جبرين. وبذلك اندفعت القوات شرقاً لمسافة أربعين كيلومتراً من المجدل ونجحت في احتلال المواقع المحددة لها قبل ان تتمكن القوات الاسرائيلية من الوصول اليها. كما قامت بعض الوحدات بعد ذلك باحتلال دير نحاس وترقوميه بعد أن طردت العدو منها، ثم تابعت تقدمها في اتجاه الخليل لتأمين الاتصال بين المجدل والخليل.

في يوم ٣ حزيران (يونيو) قامت القاذفات المصرية بشن غارة على مستعمرات ريشون ليزيون وجان بافين ومطار تل أبيب ومحطة توليد الكهرباء فيها، كما استمرت القوات الجوية في معاونة الجيش الأردني في الجبهة التي كان يعمل فيها. ومن الواضح هنا ان القيادة المصرية قد غيرت اتجاهها فعوضاً عن التوجه شمالاً حتى تل أبيب تركز الجهد الرئيسي نحو الشرق على محور المجدل - عراق سويدان - الفالوجا - بيت جبرين، وذلك بسبب خضوع القيادة المصرية لعدد من العوامل منها الضغوط الدولية لإيقاف القتال، مما حمل هذه القيادة على الاسراع في اكتساب اكبر عدد من المواقع، ومنها أيضاً الرغبة في تحقيق الاتصال بين القوات المصرية النظامية وقوة الفدائيين بقيادة أحمد عبد العزيز التي كانت تتلقى تمويلها حتى الآن عن طريق محور طويل وصعب يمتد من العوجة حتى بيت لحم عبر بئر السبع، وثالثها الرغبة في دعم عراق سويدان التي كانت تحتل مواقع هامة تلتقي عندها الطرق التي تربط النقب مع شمال فلسطين. وكانت نتيجة

المرحلة الأولى على الجبهة المصرية أن نجح المصريون في ارغام العدو على الخروج تماماً من جنوب فلسطين. وكانت العمليات الأخيرة لهذه المرحلة هي عمليات نيتسانيم ونجبا.

كانت مستعمرة نيتسانيم نقطة ارتكاز تنطلق منها القوات الإسرائيلية للهجوم على القوات المصرية في اسدود، مما يجعل استمرار احتلال العدو لهذه المستعمرة مصدر تهديد دائم وخطر كبير على القوات المصرية.

وضعت خطة الهجوم للاستيلاء على نيتسانيم بحيث يتم تنفيذها على مرحلتين، يتم في الأولى تقدم المشاة المدعمة بالدبابات الخفيفة لاحتلال الجانب الأيمن من المستعمرة. وفي المرحلة الثانية يتم التقدم من الجانب الأيسر للمستعمرة واحتلال باقي أجزائها.

وفي صباح يوم ٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ تقدمت الدبابات مقربة من الجانب الأيمن للمستعمرة واشتبكت مع الاسرائيليين بالنيران حتى تمكنت من اسكات جميع مواقع الأسلحة، ثم تقدمت المشاة خلف الدبابات وقامت بفتح ثغرات في الأسلاك الشائكة المحيطة بالمستعمرة واحتلت مواقع الأسلحة وأرغمت العدو على الانسحاب الى الجهة اليسرى من المستعمرة، وتبع ذلك قيام المشاة والدبابات بسحق المقاومة في الجهة اليسرى. وحوالي الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر اليوم ذاته، تم الاستيلاء على المستعمرة بعد أن تكبد الاسرائيليون خسائر جسيمة، وأمكن أسر ١٢٠ جندياً. وبالاستيلاء على مستعمرة (نيتسانيم) ثم تأمين القوات المصرية الموجودة بأسدود من العزل عن باقي القوات. وقام العدو بعد ذلك بثلاث محاولات لاسترجاع المستعمرة في

يومي ٩ و ١٠ و ليل ٩ - ١٠ حزيران (يونيو) وانتهت جميع المحاولات بالفشل وتكبد العدو خسائر فادحة.

وكانت المعركة الضاربة الثانية هي معركة (نجبا) حيث كانت هناك مستعمرة اسرائيلية بالقرب من مدينة المجدل على جانب طريق المجدل - بيت جبرين - القدس. وكانت هذه المستعمرة تهدد التحركات المصرية. وعلاوة على ذلك فقد كانت عملية تأمين أجنحة القوات المصرية في المجدل وخط المواصلات في أسدود وفتح الطريق أمام كل تحرك من المجدل شرقاً في اتجاه بيت جبرين والقدس للاتصال بالجيش الأردني، كل ذلك يفرض بالضرورة احتلال مستعمرة نجبا.

في أول حزيران (يونيو) ١٩٤٨. صدرت الأوامر الى كتيبة مشاة، ومعها كتيبة دبابات خفيفة (لوكست)، وفصيلة من المناضلين العرب، وبطاريتي مدفعية ميدان، وبطارية مدفعية مضادة للطائرات بالهجوم على مستعمرة نجبا. وبدأت المدفعية بقصف المستعمرة من منطقة المجدل. وفي يوم ٢ حزيران (يونيو) تابعت المدفعية تركيز نيرانها بشدة على المستعمرة، وتقدمت الموجة الأولى للهجوم، وفتح المناضلون ثغرة في سياج الاسلاك الشائكة ولكنها لم تكن كافية، فقامت إحدى الدبابات بفتح ثغرة ثانية تقدمت منها داخل المستعمرة وتبعتها باقي الدبابات حيث اشتبكت مع المعازل ودمرت بعضها. وتمكنت عناصر المشاة الأمامية من احتلال موقع أسلحة واحدة ولم تتمكن باقي الفصيلة من متابعة الدبابات لشدة النيران. وفي الفجر تقدمت الموجة الثانية وأحكمت اغلاق الثغرة، وكان واجبها استغلال نجاح الموجة الأولى واحتلال القطاع الأيمن من

المستعمرة. ونظراً لاستخدام العدو للمدافع المضادة للمدرعات (بيات) فإنها لم تتمكن من دخول المستعمرة.

وفي العاشرة صباحاً صدرت الأوامر بالانسحاب بعد أو وصلت معلومات تفيد بأن الاسرائيليون يحشدون قوات كبيرة للقيام بهجوم مضاد على الجانب الأيمن. وبدأ العدو بفتح النار من مدافع الهاون على الدبابات، فانسحبت القوات المشتركة في العملية تحت ستار نيران الدبابات، ثم انسحبت هذه تحت ستارة دخانية. وامت عملية الانسحاب في الثانية والنصف بعد الظهر، وعادت كل القوة الى المجدل.

خلال هذه العمليات كانت قوات أحمد عبد العزيز (الفدائيون) قد وصلت جنوبي القدس بحوالي سبعة كيلومترات، واحتلت جنوبي القدس بحوالي سبعة كيلومترات، واحتلت بيت لحم. واستطاعت في يوم ٢٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ تحقيق الاتصال مع القوات الأردنية.

الجهة الأردنية: بدأت المعارك بين العدو والمناضلين العرب في القدس الجديدة يوم ١٥ أيار (مايو). وحوصر اليهود في الحي اليهودي من القدس القديمة، في حين أنهم استولوا على مواقع الجيش البريطاني (مركز البوليس والسجن المركزي والبنك ومختلف الأبنية الرسمية في المسكوبية). وفي يوم ١٧/٥/١٩٤٨ وصلت طلائع القوات الأردنية (الفيلق العربي) الى القدس واحتلت شارع المصراة خارج السور، كما تقدمت الى باب الخليل. وفي يوم ١٨/٥ تتابع وصول القوات الأردنية ومعها المصفحات التي تركزت في حي الشيخ جراح مقابل كنيسة (نوتردام). وظل الحي اليهودي يدافع ضد الهجمات

الأردنية حتى استسلم وأسر الجيش الأردني الرجال من اليهود، بينما سلم الشيوخ والنساء والأطفال الى قيادة الهاغاناه يوم ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٨.

وفي ٤ حزيران (يونيو) هاجم العدو حي الشيخ جراح، واستمر الهجوم حتى ٩ حزيران (يونيو)، ولكن هذا الهجوم انتهى بالفشل. وفي الشمال، أخلى الاسرائيليون مستعمرة عطروت يوم ١٦ أيار (مايو) بينما احتل جيش الانقاذ مستعمرة نبي يعقوب على طريق رام الله، ثم اتجهت القوات الاسرائيلية لفتح طريق تل أبيب - القدس، وفك الحصار عن الاحياء اليهودية في القدس الجديدة.

وفي ٢٦ أيار (مايو) هاجم العدو اللطرون فصدته القوات الأردنية، واستمرت هذه المحاولات حتى ٣٠ أيار (مايو)، حيث استولى الاسرائيليون على باب الواد. وفي ٦ حزيران (يونيو) حولوا اتجاههم نحو فتح طريق جديد يتجنب اللطرون ويمتد من باب الواد الى دير محيش ويسمى (طريق بورما). وفي يوم ٩ حزيران (يونيو) كرر الاسرائيليون هجومهم على القدس وعلى حي الشيخ جراح لفك الحصار عن جبل المكبر، ولكن هذا الهجوم مني بالفشل.

الجهة السورية: قام الجيش السوري بالهجوم المتفق عليه في الوقت المحدد من ١٥ أيار (مايو) وزج قوة لواء واحد في سمخ على الضفة الجنوبية لبحيرة طبريا، وتقدم نحو ١٠ كيلومترات ووصل الى دغانيا وتوقف لأن قواته كانت لا تسمح بالتقدم بين المستعمرات. وبينما كانت الطائرات السورية تضرب المستعمرات القائمة في وادي الاردن تساندها الطائرات العراقية، كانت الطائرات المعادية تقصف قرية حارم السورية ومعسكر الجيش السوري في تل الأقصر وحشوده في الحمة وفي ضواحي أم قيس. واستخدم الجيش السوري في

اليوم الذي احتل فيه سمخ ١٥ مصفحة و ١٠ دبابات وحاملة برن، واقتصر في هجومه على الدبابات تساندها المدافع من بعيد، بينما كانت المشاة في جهات الكرتينا وعند مفترق الطريق جنوب سمخ. وفي الساعة السادسة من صباح ١٨ أيار بدأ الاسرائيليون انسحابهم من المدينة تاركين عدداً من القتلى بينهم ٣ من القادة أحدهم قائد الحامية والثاني قائد النجدة. وكانت المدفعية السورية تدمر التحصينات وتقصف محاور تقدم قوات الدعم الاسرائيلية الى سمخ، مثل محور سمخ - دغانيا، ومحور سمخ الى مستعمرات فيكيم ومنها الى مسعده. وشعار هاغولان. وهذا ما جعل الانسحاب من سمخ صعباً تكبد العدو خلاله خسائر فادحة. وعندما سقطت سمخ بيد السوريين رحلت العائلات الاسرائيلية عن المستعمرات القائمة في وادي الاردن، بينما راح الشباب اليهودي يجتمعون للدفاع عن المستعمرات. واستمر الصراع بعد ذلك، واستخدم الاسرائيليون مدافع الهاون على نطاق واسع، وتمكنوا من تدمير إحدى المصفحات السورية التي كانت تتقدم نحو دغانيا بمحاذاة شاطئ بحيرة طبريا، كما دمروا مصفحة اخرى عندما وصلت الى ابواب المستعمرة، وأحرقوا ثلاثة بعد أن نجح رجالها في الوصول الى قلب دغانيا. وطراً عطل على مصفحتين وقعت إحداهما بيد العدو، الأمر الذي جعل السوريين يبطؤون في تقدمهم بالمشاة، ولكنهم تابعوا قصف المستعمرة بالمدفعية والرشاشات الثقيلة التي يضعونها على سطح عمارة البوليس في سمخ، فكان الاسرائيليون يردون عليها بمدافع الهاون ٣ بوصة.

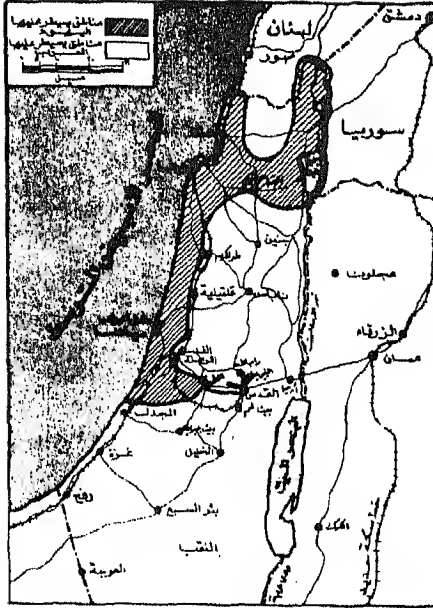
العمليات في قطاع الجيش العراقي (القطاع الأوسط): في يوم ١٥ أيار (مايو) هاجم لواء عراقي مستعمرة (جيشر) وتوقف أمامها، وانسحب الرتل الأول العراقي في يوم ٢٠ أيار (مايو) من جسر الجماع الى السامرة. وأحضر

قوات دعم جديدة من العراق. وفي ٢٨ أيار (مايو) هاجم الاسرائيليون بقوة لوائي مشاة من العفولة، وفي ٢ حزيران (يونيو) قام الجيش العراقي بهجوم مباغت على العدو، وأوقع في صفوفهم خسائر فادحة غير أن الأوامر صدرت إلى القوات العراقية بعدم استثمار الظفر والمطاردة. وبالفعل تم التوقف في انتظار موعد الهدنة الأولى، وتقدمت قوات من المناضلين الفلسطينيين واستردت القرى العربية غرب منطقة جنين، وبقي الوضع على حاله حتى انتهاء الهدنة حيث عاود المناضلون الهجوم على العدو وانضمت اليهم القوات العراقية؛ واستولت على المواقع الاسرائيلية في منطقة جنين الغربية.

ان العرض السابق يظهر ان الجيوش العربية نجحت خلال الأيام الأولى من الحرب في السيطرة على اقسام كبرى من فلسطين، فكانت الخطوط الامامية المصرية تصل شمالاً حتى مدينة بيت لحم ومستعمرة تليوت في ضواحي القدس الجنوبية، وإلى الغرب حتى حدود منطقة يافا الجنوبية. وسيطر الجيش المصري سيطرة تامة على منطقة النقب الجنوبي وخليج العقبة بأكمله وحتى أطراف البحر الأحمر الشمالية. وسيطر الجيش السوري وجيش الانقاذ على الجليل بأكمله حتى جنوب بحيرة طبريا، ما عدا المستعمرات في الجليل الشرقي. وكان الجيش اللبناني يقف غير بعيد عن عكا. وكانت خطوط جيش الانقاذ الامامية تمتد الى جنوب قرى مدينة الناصرة. وسيطر الجيش العراقي على قلب فلسطين وأحرق بتل أبيب، وكانت خطوطه الامامية من الشمال الى ما وراء مدينة جنين ومن الغرب بيارات طولكرم وقلقيلية على بعد ثمانية أميال من ساحل البحر المتوسط. واحتل الجيش الأردني غور الأردن الجنوبي ومنطقة القدس والقدس القديمة ومنطقة رام الله واللد والرملة حتى التقى بالجيش العراقي في الشمال وبالجيش المصري في الجنوب والغرب.

وكان من السهل على الجيوش العربية احتلال المناطق القليلة الباقية من أرض فلسطين والتي احتلها الاسرائيليون أثناء وجود القوات البريطانية، لاسيما وأنهم لم يقوموا خلال هذه الفترة بتنظيم مقاومة جديدة وفق خطة استراتيجية واضحة بسبب قناعتهم بعدم جدية المعركة من ناحية، وبسبب اعتقادهم الثابت بنجاح معركتهم السياسية المدعومة من بريطانيا وأميركا بصورة خاصة. ولهذا كان موقفهم سلبياً، وتمثل بالدفاع في المستعمرات وراء التحصينات، وحتى هذه المقاومة لم تكن منظمة في إطار نظام دفاعي موحد، مما ساعد الجيوش العربية على اجتياح المناطق المحددة لها بسرعة. ولكن سرعان ما توقفت اندفاع الجيوش العربية، وفي الواقع فقد توقف الجيشان الأردني والعراقي منذ أيام القتال الأولى عند حدود المواقع المحددة لهما ودون تجاوزها الى المنطقة المخصصة للصهاينة في قرار التقسيم. وتردد الجيش الأردني كثيراً قبل أن يستجيب للنداءات العربية في مدينة القدس التي اعتبرها قرار التقسيم دولية. واستغل العدو هذا الاعتبار، وابتعاد الجيوش العربية عنها في أول مراحل القتال، فأخذ في احتلالها شارعاً بعد شارع، وحيماً بعد حي، مع تضيق الخناق على آخر الأحياء العربية. التي تجمعت فيها قوى المجاهدين الفلسطينيين. وعندما اضطرت الحكومة الأردنية، تحت ضغط اعتبارات مختلفة، لنجدة العرب فيها، اكتفت باحتلال المدينة القديمة فقط، على الرغم من سيطرتها على منطقة القدس بكاملها، وعلى الرغم من اندفاع الجيش الأردني لاحتلالها وقدرته التامة على ذلك وحماسته الكبيرة لتنفيذ هذا الواجب. وكذلك فقد توقف الجيش اللبناني، ولم يحقق أي تقدم يذكر بسبب اصطدامه بسلسلة من المستوطنات المركزة على الحدود الشمالية، في حين اصطدم الجيش السوري بتحصينات خط ايدن القوي على الحدود السورية الفلسطينية، والذي سلمه الانكليز الى الصهاينة قبل جلانهم.

الهدنة الأولى (٦/١١ - ١٩٤٨/٧/٩)



الموقف عند بداية الهدنة الأولى

خلال مرحلة القتال الأولى، وفي غمرة الذهول من تصرفات بعض الجيوش العربية، وتوقف بعضها الآخر واتخاذ موقف الدفاع دون سبب واضح، وجد قادة العدو أنفسهم في موقف العزلة بعد أن سيطرت الجيوش العربية على جميع أنحاء فلسطين، فاستنجد هؤلاء القادة بأميركا التي أعلنت «بأن الحالة في فلسطين تهدد السلم وتندر بالخطر»، وأسرعت إلى مجلس الأمن

مطالبة إياه بالتدخل السريع والحاسم لايقاف القتال ولو بالقوة وتطبيق العقوبات. وكذلك أسرعت بريطانيا، وعملت على اتخاذ إجراءات مزدوجة ضد العرب وضد تدخلهم العسكري في فلسطين، فمن جهة راحت تنذر الدول العربية بوقف القتال فوراً وتهدها أن هي استمرت في عملياتها العسكرية، ومن جهة أخرى فقد لجأت إلى مجلس الأمن مطالبة بتدخله، واحتياطاً لكل موقف مضاد من حليفاتها العربية تحت تأثير ضغط الدول العربية الأخرى وشعوبها، أكملت إجراءاتها بإبلاغ الدول العربية المرتبطة معها بمعاهدات أنها ستوقف فوراً تزويدها بالسلاح والعتاد إن لم تستجب لنداء وقف القتال.

وكان مجلس الأمن قد قرر منذ ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، بناء على اقتراح

بريطاني، توجيه نداء بوقف القتال في فلسطين خلال ٣٦ ساعة تبدأ من منتصف ليل اليوم نفسه. وقد رفض العرب هذا النداء بمذكرة وجهها أمين الجامعة العربية الى مجلس الأمن، فاستمرت أميركا ومعها بريطانيا في ممارسة الضغوط على مجلس الأمن وعلى الدول العربية مع الاستمرار بالتهديد، مما دفع مجلس الأمن الى توجيه الدعوة لإيقاف القتال لمدة أربعة أسابيع وفق مشروع بريطاني يتضمن وعداً بعدم ارسال متطوعين أو أسلحة أو اعتدة الى فلسطين خلال هذه الفترة، وانداز المخالف بتطبيق العقوبات العسكرية والاقتصادية ضده.

في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤٨، ابلغت الجامعة العربية مجلس الأمن عن موافقة الدول العربية على قراره، مع أملها بأن يتمكن الوسيط الدولي الكونت برنادوت الذي عينه المجلس منذ ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، ولجنة الهدنة التي عينها قبل ذلك في ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، من إيجاد حل عادل لقضية فلسطين. وكان الاسرائيليون قد وافقوا على نداء الهدنة فور صدوره، مع التأكيد على رفض كل حل يتعارض مع واقع دولتهم الجديدة.

وفي صباح ١١ حزيران (يونيو) توقف القتال في فلسطين لمدة أربعة أسابيع (وهو التوقف الذي عرف باسم الهدنة الأولى).

ماذا افادت اسرائيل من الهدنة :

لم يكن لدى اسرائيل خلال المرحلة الأولى من الحرب اكثر من ١١ طائرة للتدريب والرياضة من نوع «تايفر»، ولهذا فقد ركزت جهدها للافادة من فترة الهدنة لشراء الطائرات المقاتلة، وطلب الدعم من الطيارين اليهود في جيوش

العالم للالتحاق بإسرائيل. ونجحت القيادة الاسرائيلية في عقد صفقة مع تشيكوسلوفاكيا لشراء طائرات «سبيتفاير» و «مسر شميث»، ووصل الى اسرائيل ٢٠ طائرة، علاوة على ٢٠ طائرة تم نقلها على شكل قطع غيار. ونجح المندوبون السريون وعملاء اسرائيل في شراء ٣ قلاع طائرة من طراز (ب - ١٧) من أميركا وهي قلاع مجهزة بجوالي ١٠ - ١١ مدفعاً علاوة على قدرتها على إلقاء ٤ اطنن من القنابل. وفي مجال التسليح للقوات الارضية حصلت اسرائيل على أسلحة من تشيكوسلوفاكيا وهي ١٠ آلاف بندقية، و ٤٥٠ مدفعاً رشاشاً، و ٦ مدافع عيار ٦٥ مم، ومجموعة مدفعية ٧٥ مم. وقد عملت اسرائيل على استنفار جميع امكاناتها وتعبئة جميع مواردها البشرية للحرب.



مدفع أردني ٢٥ رطل في المعركة

ماذا عن القوات العربية ؟

وعلى الصعيد نفسه حاولت بعض الدول العربية - سوريا خاصة - الحصول على الأسلحة، واستطاعت عقد صفقة مع تشيكوسلوفاكيا بقيمة ١١ مليون دولار لشراء ٨ آلاف بندقية وعشرة ملايين طلقة وكمية من القنابل اليدوية ومختلف انواع الذخائر.

واحيطت هذه الصفقة بمجموعة من المؤامرات انتهت بنقل الاسلحة في مياه جزر الدوديكانيز الى سفن اسرائيلية واغراق الباخرة الايطالية (جيرو) التي كانت تنقل الأسلحة.

اثر هذه التدابير تطور موقف اسرائيل، وأصبح بإمكانها الانتقال من مرحلة الدفاع الثابت الى الهجوم خلال المرحلة الثانية من الصراع. ولقد حاولت القوات العربية تطوير موقفها - وبصورة خاصة القوات المصرية - فتقدمت قيادة القوات المصرية، في أعقاب الموافقة على الهدنة الأولى، بمذكرة الى رئاسة الجيش تطلب فيها رفع القوة الى فرقة مشاة كاملة ومجموعة لواء مشاة مستقل، مع زيادة حجم القوات المدرعة لتكوين مجموعة مدرعة كاملة، ودعم الموقف الاداري بجميع عناصره.

وعملت قيادة الجيش على تلبية بعض المتطلبات، فأرسلت كتيبة مشاة وكتيبة مدافع رشاشة من كتائب الاحتياط وسرايا مهندسين، واكملت بقية اسلحة الدعم للفرقة بحيث أصبحت القوات المصرية بعد فترة قصيرة تضم فرقة مشاة كاملة مع أسلحة الدعم والوحدات الادارية الضرورية للفرقة. وقد

حددت واجبات القوات المصرية خلال فترة الهدنة بتأمين خط المواصلات وتطهير المستعمرات المشرفة عليها ثم العمل بعد ذلك بحيث تصبح القوات المصرية مستعدة للتقدم نحو جنوب تل أبيب، في نفس الوقت الذي تكون فيه بقية الجيوش العربية مستعدة لاجراء مثل هذا التقدم من جانبها.

ولم تلتزم القيادة الاسرائيلية بمقررات هيئة مجلس الأمن، واستغل الاسرائيليون فترة الهدنة الأولى لتحسين موقفهم الحربي وإعادة تنظيم قواتهم مما مكّنهم من مجابهة الجيوش العربية في المرحلة الثانية من الحرب بكفاءة. وفي هذا المجال قام الاسرائيليون باحتلال الخط الدفاعي المواجه للخط الذي وصلت اليه القوات المصرية، مع تأمين قموين المستعمرات الجنوبية والمواقع المعزولة إما بالطائرات أو بأرتال العربات، والتسلل عبر الخط المصري بين المجدل والخليل، مع الحصول احياناً على تصريح بذلك من لجنة الهدنة. واتخذت اسرائيل التدابير الضرورية لفتح ثغرة في الخط المصري المجدل - الخليل عند استئناف القتال لاعادة الاتصال مع المستعمرات الجنوبية والاستعداد لتطهير طريق القدس - بئر السبع - العسلوج. وقامت باستطلاع المواقع المصرية وذلك عن طريق ارتال التموين أو الطائرات بحجة ارسال قموين للمستعمرات الجنوبية. وتحقيقاً لهذه الغاية. قام الاسرائيليون في يوم ١١ حزيران (يونيو) - وهو نفس يوم إعلان الهدنة - بالهجوم على بلدة العسلوج، ولم تكن بها قوات عسكرية مصرية كبيرة، واحتلوا البلدة فعلاً، واستغلوا تعليمات وقف القتال للاحتفاظ بموقعهم فيها. وتقدمت قوات اسرائيلية عسكرية اخرى فاحتلت قرية الجسبر شمال الفالوجا، وبلدة عبدس شمال بت عفة، والتبة ٦٩ (تبة الخيش) عند تقاطع الطرق بجوار (عراق سويدان)، وبلدة جوليس على تقاطع الطريق الشرقي وطريق (المجدل -

قلسطينه) وطردت أهالي هذه البلاد منها، وجهزت بذلك خطأً دفاعياً في مواجهة الخطط المصري، وأخذت تنظم تحصيناتها ومواقعها. وفي ١٤ حزيران (يونيو) احتلت بعض المصفحات الاسرائيلية بلدة كوكبا بعد أن طردت الأهالي منها وذلك استعداداً لفتح الطريق جوليس - كوكبا - الحليقات عند استئناف القتال. وفي الوقت ذاته كانت تتكرر الاشتباكات بالنيران بين القوات الاسرائيلية والقوات العربية على مختلف الجبهات، وكان هدف هذه الاشتباكات تغطية اعمال دوريات الاستطلاع الاسرائيلية، ورفع الروح المعنوية لأفراد المستوطنات. وفي نهاية شهر حزيران (يونيو) أخلى الانكليز ميناء حيفا. مع أنهم كانوا قد أعلنوا أن انسحابهم النهائي منه سيكون في شهر آب (اغسطس). ولكنهم انسحبوا منه أثناء الهدنة، ومكنوا الاسرائيليين من الاستيلاء عليه.

وعلى الرغم من تعهدات مجلس الأمن ودوله الكبرى بحظر ارسال الأسلحة والمتطوعين الى أي من الطرفين خلال فترة الهدنة، بادر الاسرائيليون الى جلب المتطوعين ونقلهم الى فلسطين، في حين وقفت كل الدول الكبرى في وجه كل محاولة عربية للحصول على السلاح. وطبقت معظم دول العالم بتأثير من بريطانيا وأمريكا، قرار حظر إرسال الأسلحة الى البلدان العربية بكل دقة، حتى أن الأسلحة التي كان من المقرر ارسالها لبعض الدول العربية من بريطانيا وفق نصوص المعاهدات والاتفاقات، أوقف ارسالها وحجزت في الموانئ البريطانية. وخلال هذه الفترة كان الوسيط الدولي الكونت برنادوت يمارس دور الوساطة ويضع مقترحاته للعرب واليهود مشروطاً قبولها من الطرفين لتكون أساساً عملياً للتسوية النهائية.



جنود الجيش الأردني في المقدس القديمة

وقد رفض العرب واليهود على السواء هذه المقترحات والتوصيات. فرفضها العرب لأنهم رأوا فيها اصراراً على تقسيم فلسطين وعلى استمرار الهجرة اليهودية اليها، الأمر الذي عارضوه دائماً وثاروا ضده وحاربوه مطالبين باستقلال فلسطين وقيام حكومة واحدة على أسس ديمقراطية صحيحة. ورفضها اليهود لأنهم رأوا فيها حداً لأطماعهم ومخططاتهم التوسعية، لأنها غيرت في شكل دولتهم كما حددوها وأرادوها في مرحلتها الأولى، فقد شعروا بعد وقوف دول الاستعمار الى جانبهم علناً في فترة الحرب وخلال مدة الهدنة ما شجعهم

على تكوين قناعة بالفوز وتحقيق مطالبهم كلها خلال هذه المرحلة. ولكن محاولتهم فشلت. وانتهى الأمر الى تجدد الصراع.

المرحلة الثانية (٧/٩ - ١٨/٧/١٩٤٨) الجبهة المصرية:

بدأت العمليات على الجبهة المصرية في المرحلة الثانية بقيام المصريين، في ٧ تموز (يوليو) ١٩٤٨، بمحاولة احتلال بيت دوراس الواقعة جنوب شرق أسدود، وكان يوجد حولها تجمعات للعدو في منطقة السوافير الغربية والسوافير الشرقية. واستطاعت قوات الهجوم اقتحام المستوطنة. ولكن حدث خطأ في اطلاق الشهب المتفق عليها فانسحبت القوة المهاجمة وعاد العدو احتلالها.

وفي ٨ - ٩ تموز (يوليو) دفعت سرية سعودية لاحتلال المرتفعات المحيطة ببلدتي كوكبا والحليقات. ثم قامت كتيبة المشاة الثانية بهجوم على بلدة كوكبا ومعها سرية دبابات وبعض السيارات المدرعة وحقت قوات الهجوم مباغطة تامة، ونجح المصريون بالاستيلاء على البلدة وتطهيرها في الساعة السابعة من صباح يوم ٩ تموز. ثم تابع قائد كتيبة الهجوم تطوير عملياته، وأسرع لاحتلال الحليقات. وبعد قتال مرير استمر ساعتين تقريباً انسحبت القوة المعادية. وفي يوم ٩ تموز تابع المصريون هجومهم للاستيلاء على كفار ديروم الواقعة على جانب طريق رفح - غزة أمام بلدة دير البلح. وفي الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٩ تموز (يوليو)، احتلت كتيبة المشاة الثالثة قواعد الهجوم ومعها جماعتا مدافع هاون ٣ بوصه، وجماعتا مدافع ٦ رطل، وجماعة اقتحام، وجماعتا مدافع رشاشة متوسطة، وفصيلة مدافع مضادة للدبابات عيار ٦ رطل، ووحدة مدفعية ميدان خفيف ٣,٧ بوصه، ومدفعان بوفرز ٤٠ مم. كما اشترك مع هذه القوة ٨٢ من المتطوعين. وبدأ الهجوم ليلاً وامكن الانتهاء من عملية الاستيلاء على

المستعمرة وتطهيرها في يوم ١٠ تموز (يوليو). وقد اجريت محاولات لاحتلال بيت عفه وعبدیس ونجبا، وتكبد المصريون خسائر فادحة، ولكن الاسرائيليون أفادوا من تحصين مواقعهم ودعمها، ففشلت محاولات الهجوم، ولم تنجح سوى محاولة الاستيلاء على بيت عفه. وقامت القوات الاسرائيلية بتنظيم هجوم قوى لاستعادة بيت عفه في ظهر يوم ١٤ تموز (يوليو) ولكن هذا الهجوم احبط بقوة، واعدوا محاولتهم في ليل ١٥ تموز (يوليو)، وفشلت هذه المحاولة ايضاً. فأعادوا تنظيم قواتهم وطلبوا دعماً جديداً. وفي يوم ١٧ تموز (يوليو)، تعرضت القوات المصرية للقصف المركز والشديد طوال النهار. وقبل منتصف الليل بقليل قام الاسرائيليون بهجومهم مستخدمين قاذفات اللهب الخفيفة للمرة الأولى.

وسقطت بعض المواقع. ولكن القوات المصرية اعادت سد الثغرة. فقام العدو بهجوم جديد امكن احباطه. وانتهت المعركة في فجر يوم ١٨ تموز (يوليو)، بأسر أربعة وقتل ٥٦ مقاتلاً صهيونياً، وغنم ٥٥ بندقية، وأربعة مدافع بيات، وقاذفتي هب، واثنتي عشر مدفعا رشاشاً، وكمية كبيرة من القنابل اليدوية. كما استمرت القوات المصرية بحصار مستعمرة الدنجور، وحاولت الاستيلاء على مستعمرة بيرون اسحاق، ولكن القوات انسحبت بعد أن وصلتها بسبب التهديد بهجوم مضاد للقوات الاسرائيلية. كما جرت محاولة احتلال مستعمرة العسلوج في ١٧ تموز (يوليو)، ولكن المحاولة توقفت عند حدود السيطرة على المستعمرة بالنيران من التلال المجاورة. وقد حاولت القوات الاسرائيلية الاستيلاء على الفالوجا في مساء يوم ١٧ تموز (يوليو) ١٩٤٨، بيد أن محاولتها فشلت أمام عتاد القوات المصرية ومقاومتها الضاربة، ولكن القوات الاسرائيلية نجحت في الوصول الى كراتيا واحتلالها.

الجبهة الأردنية: بدأت هذه المرحلة باستيلاء الاسرائيليين على اللد والرملة. وكانت القوات العربية المدافعة عن اللد لا تزيد عن ٧٥ مقاتلاً من جيش الجهاد المقدس، و ٦٥٠ مقاتلاً من مجاهدي القرى المجاورة، و ٤٠ جندياً من الجيش العربي الاردني. في حين حشد الاسرائيليون قوة ٥٠٠٠ مقاتل، اكثرهم من وحدات الصاعقة (البالمخ) مزودين بأحدث الأسلحة، وكانت كل وحداتهم متحركة مما زاد من مرونتها ونجاح مناوراتها لعزل المدينة بعد تطويقها.

واستمرت المعركة يومين خسر فيها العرب ١٣٠٠ قتيل، استشهد منهم ٨٠٠ في ساعات القتال الأولى علاوة على ٤٢٦ شهيداً قتل اكثرهم في المساجد.

ودخل الاسرائيليون اللد مساء ١١ تموز (يوليو) وفي يوم ١٣ تموز ارغم الاسرائيليون بقية السكان العرب على الهجرة. وكان فيها اكثر من ٥٠ ألفاً. وبعد سقوط اللد بساعتين بدأت معركة الرملة، وكانت بها سرية من الجيش العربي الأردني، ولكن هذه السرية غادرت الرملة مساء ١١ تموز (يوليو) كما غادرها المجاهدون في منتصف الليل، ودارت رحى المعركة بين ٥٠٠ جندي مشاة اسرائيلي مع ٤ عربات تحمل رشاشات (برن) وبين فصيلة فقط من الجيش العربي الاردني كانت تحتل عمارة البوليس يدعمها ٥٠ مناضلاً، وقد فشل الهجوم الاسرائيلي الأول نتيجة للمقاومة العربية العنيفة، وترك المهاجمون عرباتهم المدرعة وجرحاهم فوق أرض المعركة. وفي ١٢ تموز (يوليو) تقدمت نجدات كبيرة من الاسرائيليين فطوقت الرملة، وانسحبت بقية القوة الاردنية ودخل العدو الرملة صباح ١٢ تموز (يوليو) وطرد معظم سكانها العرب.

وكانت عملية تسليم اللد والرملة عاملاً حاسماً في مسيرة الأعمال القتالية للمرحلة الثانية من الحرب. فالمدينتان لا تبعدان عن تل أبيب أكثر من خمسة عشر كيلومتراً، وتشكلان موقعاً استراتيجياً هاماً. ولقد أهمل غلوب باشا، القائد الانكليزي للقوات الاردنية، عن عمد تحصينها وحشد القوات الكافية فيهما. وكان من نتائج سقوط المدينتين كشف ميمنة الجيش المصري وتهديدها بطريق غير مباشر. وعلاوة على ذلك، فقد حصل العدو على محور مضمون للاتصال مع القدس مع الاستيلاء على قاعدة جوية هامة (قاعدة اللد). وكان لسقوط المدينتين بالإضافة الى ذلك أثر نفسي تمثل في احباط الروح المعنوية للمقاتلين العرب على الجبهات جميعها.

الهدنة الثانية (١٨/٧/١٩٤٠ حتى توقف العمليات الحربية على الجبهة المصرية في ١/٧/١٩٤٩)

في هذه الفترة كان الصراع السياسي مستمراً وتقدمت أمريكا بمشروع هدنة ثانية، وفرضتها على اعتبار ان الوضع في الشرق الاوسط يشكل خطراً على السلم. ووجهت انذاراً بفرض العقوبات الاقتصادية على من ينتهك الهدنة. ووافقت الجامعة العربية على الهدنة الثانية التي بدأت في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨. لكن القيادة الاسرائيلية لم تحافظ على شروط الهدنة وقامت بخرقها، فنظمت هجوماً على الفالوجا في ٢٧ - ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨. وفشل هذا الهجوم ايضاً. ونظمت القيادة الاسرائيلية هجوماً للاستيلاء على عراق المنشية في ليل ٢٧ تموز (يوليو) وكان نصيبه الفشل. فأخذت في وضع مخطط جديد من أجل فتح الطريق الى الجنوب (النقب) وقامت بتنفيذ (عملية الضربات العشر) و

(عملية عين) في الجنوب كما نظمت عملية ضد جيش الانقاذ في الشمال (الجليل الاعلى) عرفت باسم عملية (حيرام).

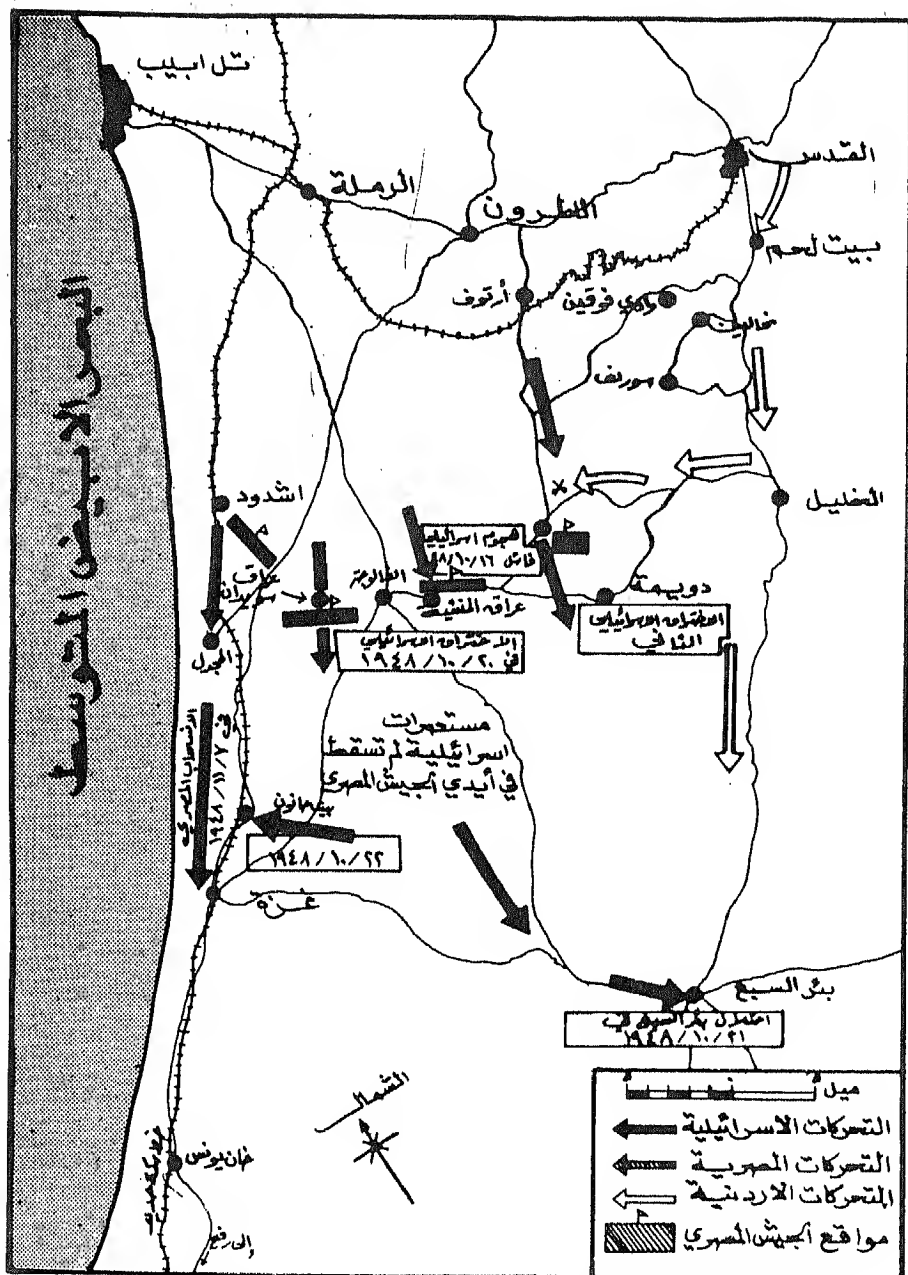
العمليات الاسرائيلية بعد الهدنة الثانية :

أ - عملية الضربات العشر :

قامت اسرائيل بعد الهدنة الثانية بمجموعة عمليات على الجبهة المصرية أدت إلى احتلال النقب والوصول إلى إيلات على خليج العقبة.

كان الهدف من هذه العملية فتح الطريق إلى النقب. وتحديد مواقع انتشار القوات المصرية واستثمار نقاط الضعف في تنظيماتها الدفاعية حتى أقصى الحدود وعزلها عن موارد امدادها وقطع طرق انسحابها وضرب المراكز الادارية. وقد استطاعت عملية الضربات العشر تحقيق هذه الاهداف كلها وتم تنفيذها في الفترة بين ١٥ - ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨.

عند ابتداء الهدنة الثانية، في ١٨/٧/١٩٤٨، كانت القوات المصرية لا تزال مسيطرة على مواقعها في الجنوب مشكلة حاجزاً بين المستعمرات الجنوبية في النقب وبين المستعمرات في شمال فلسطين. وذلك عن طريق فرض سيطرتها على محاور التحرك الساحلية إلى الشمال من اشدود وإسّاكها بمحور العوجا والعسلوج وبيت لحم ومحور مجدّل - بيت جبرين. ووضعت القيادة الاسرائيلية مخططاتها للقيام بهجمات مباغتة، مع توجيه هجمات مباشرة ضد كل نقطة تحتلها القوات المصرية. وفي ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) قامت القوة البحرية الاسرائيلية بضرب مطار العريش وبعض الاهداف الاخرى مثل: غزة، بين



عملية الضربات العشر ضد الجيش المصري من ١٥/١٠ إلى ٢١/١١/٤٨

حانون، المجدل، الفالوجا، مع تركيز الضربات ضد القوات الجوية المصرية لوضعها خارج المعركة والحد من فاعليتها. وبذلك أصبحت محاور امداد القوات المصرية مهددة. كما أصبحت حركة القوات مقيدة وامكن بذلك عزل قوات مصرية كبيرة وحرمانها من الاشتراك في المعركة. وفي الوقت ذاته انطلقت قوات اسرائيلية للسيطرة على التلال التي لم يحتلها المصريون في منطقة بيت جبرين، وفي صباح يوم ١٠/١٦ وعلى الرغم من عدم حدوث اشتباك قوي مع القوات المصرية، فان محاور تحرك القوات المصرية أصبحت مقطوعة في الشمال ومهددة في الغرب، ثم انطلقت القوات المدرعة والميكانيكية الاسرائيلية نحو عراق المنشية والتل القديم، ودارت المعركة مع المدفعية، واستطاع المصريون تدمير عدد من الدبابات فاضطرت المشاة الاسرائيلية الى الانسحاب. واستمر الصراع بعد ذلك حول الدفاعات المصرية عند التلال المختلفة. وفي ليل ١٦ - ١٧ استطاع الاسرائيليون اقتحام بعض المواقع والاشتباك مع المصريين بقتال عنيف والاشتباك بالايدي وامكن للاسرائيليين في النهاية السيطرة على المرتفع ١١٣ مع عدد من المرتفعات الاخرى. وخلال هجوم هذه الليلة كانت قوات اسرائيلية اخرى تهاجم التلال جنوب غرب القدس لتدمير الجناح الايمن المصري. وفي يوم ١٠/١٧ قام المصريون بهجوم مضاد قوي وحاسم بهدف اعادة الاتصال بين المجدل ومنطقة الفالوجا، واستطاع الاسرائيليون مقاومة الهجوم المصري واحباطه بفضل تفوقهم في التسليح. وخلال اليومين التاليين، وبينما كانت القوات المصرية تعزز مواقعها عند عراق سويدان وحتى عراق المنشية، وهي المنطقة التي عرفت باسم جيب الفالوجة، كانت القوات الاسرائيلية قد نجحت في احتلال الحليقات في ليل ١٩ - ٢٠ تشرين، واصبح

بإمكان القوات الإسرائيلية التدفق نحو الجنوب الذي بقي معزولاً عن الشمال منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧. وحشدت إسرائيل في هذه المنطقة قوة لواء للمحافظة على الاتصال بين النقب وشمال إسرائيل. أمام هذا الموقف اضطرت القوات المصرية إلى إخلاء منطقة المجدل بعد أن أصبحت محاورها مهددة. وتابعت القوات الإسرائيلية هجماتها لتضييق الحصار على المصريين واقتطاع أجزاء جديدة والسيطرة على بيت لحم. وعندما سقطت عراق سويدان في قبضة القوات الإسرائيلية يوم ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ كان جيب المقاومة المصري قد فقد في الواقع أقوى نقطة يمكنه الاستناد إليها.

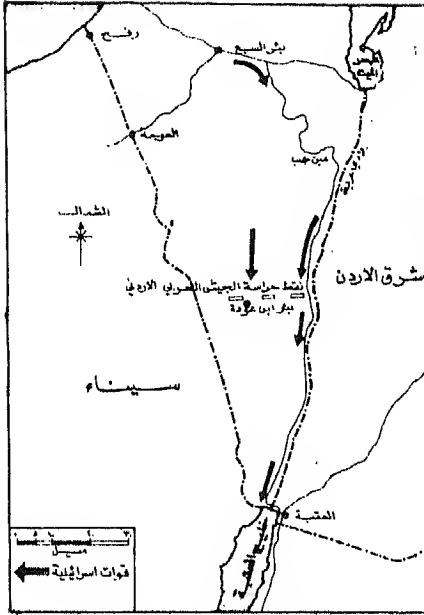
ب - عملية عين :

أصبحت أوضاع القوات المصرية بعد تدهور الموقف تعتمد على التنظيم دفاعياً. بحيث يستند الجناح الأيسر على الطريق الساحلي بعد غزة، في حين يستند الجناح الأيمن إلى طريق العوجة - الخليل حتى بئر العسلوج جنوب غرب بئر السبع. وكانت أجنحة القوات المصرية تلتقي عند محور طريق رفح - العوجة. والذي يمر جزئياً في الحدود المصرية، ويتفرع عنه بعد ذلك وإلى مسافة من جنوبي الطريق الذي يصل العريش بأبي عجيله. وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك القوات المعزولة في جيب الفالوجة، وعلى الرغم من أن موقف القوات المصرية لم يعد يسمح بممارسة أعمال هجومية، إلا أن قوات الجيش المصري بقيت محافظة على مواقع جيدة.

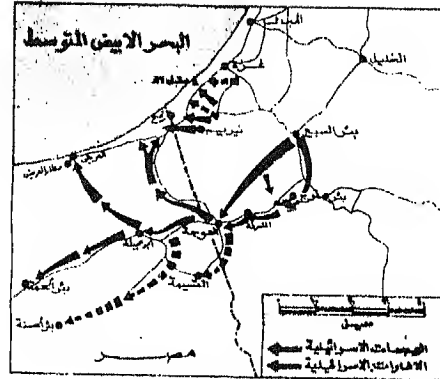
وقد وضعت إسرائيل مخططاتها للهجوم على القوات المصرية بطريقة تشابه مخطط هجوم اللنبي (١٩١٧)، وتتلخص في دفع القوات المصرية من الجنوب، والضغط عليها، مع توجيه الضربة القوية إليها من الشمال، مع تجميد أكبر قوة

مصرية في القطاع الغربي، ثم العمل على تدمير الجناح الايمن المصري او ارغامه على الانسحاب، وفي يوم ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ قامت القوات الجوية الاسرائيلية بهجمات مركزة على المواقع المصرية في رفح وغزة وخان يونس، ثم فتحت النيران لتدمير المدفعية المصرية على امتداد الجبهة. وفي الليلة ذاتها احتلت القوات الاسرائيلية المرتفعات التي لا تبعد اكثر من ثمانية اميال جنوبي غزة، مهددة بقطع محور طريق رفح - غزة، فقامت القيادة المصرية بتنظيم هجوم مضاد قوي مع تعزيز مواقعها في مواجهة القوات الاسرائيلية التي اخذت تهدد منطقة رفح - غزة. وعلى الرغم من نجاح المصريين في طرد القوات الاسرائيلية من المرتفع ٨٦، بعد قتال ضار، إلا ان هذه العملية كانت خداعية بحيث استطاع الهجوم الاسرائيلي من القطاع الشرقي تحقيق المباغثة التامة. واضطرت القوات المصرية للتراجع عن طريق بئر السبع - العوجة واخلاء العوجة ذاتها. واستخدمت القوات الاسرائيلية طريقاً رومانياً قديماً يصل الى ما وراء العوجة، وبذلك امكن لها تحقيق المباغثة العملياتية. وبهذه الطريقة اصبحت لدى القيادة الاسرائيلية الورقة السياسية التي تستطيع ان تساوم بها لابتزاز مواقف تدعم من مكانة اسرائيل فوق الارض العربية المحتلة، واصبح بإمكانها التصرف بحرية للوصول الى خليج العقبة وإيلات.

عملية عين ١٩٤٨



التقدم الإسرائيلي نحو العقبة ١٩٤٩



عملية « عين » ١٩٤٨

جـ - عملية احتلال الجليل أو عملية حيرام :

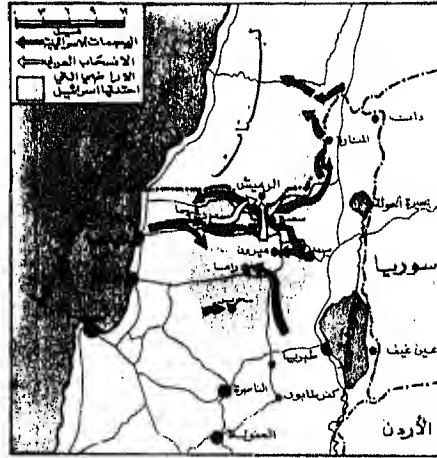
بعد انسحاب جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي الى الجليل الاعلى انتشر على شكل مستطيل يحتل جبهة طولها ١٥ كم وعمقها ١٠ كم، وعندما اشتدت هجمات القوات الاسرائيلية على القوات المصرية، قرر القاوقجي القيام بعملية هجوم على المنارة (فوق وادي الحولة، وعلى ارتفاع ٢٥٠٠ قدم عن سطح البحر). ولكن اسرائيل طبقت اسلوب العمل على الخطوط الداخلية، ووضعت خططها على اساس عزل جيش الانقاذ عن قاعدة تموينه في لبنان، والقيام بهجمات خداعية على قوات القاوقجي لمنع التعاون فيما بينها، وتوجيه ضربة رئيسية الى احد الالوية والانتقال بعد ذلك إلى الالوية الاخرى. وفي ليل ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) بدأت العملية التي يطلق عليها الاسرائيليون اسم

عملية حيرام، وعلى الرغم من المقاومة الضارية والقتال العنيد فقد نجحت القوات الاسرائيلية في احتلال الجليل الاعلى، واخراج جيش الانقاذ من فلسطين.

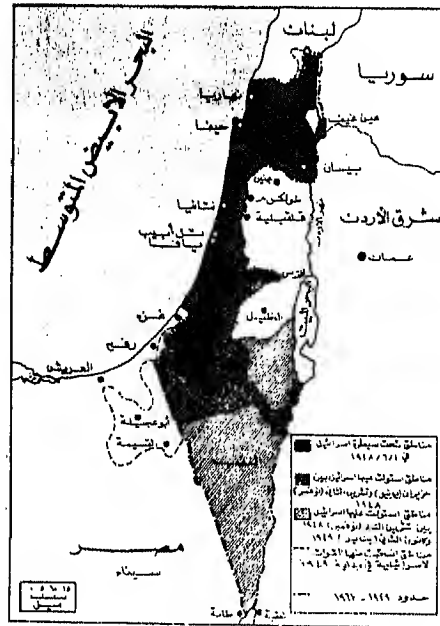
كان الموقف على الجبهات العربية سيئاً نتيجة لتمزق الجبهات. وبدأ معها ظهور مشكلة اللاجئين العرب. فقد قدر عدد المهاجرين بسبعمئة ألف، تجاوز منهم ٢٥٠ ألف حدود فلسطين، وتشرّد الباقون في المدن والقرى التي كانت لا تزال آمنة.

خلال هذه الفترة، كانت الجهود الدولية تبذل لايقاف الصراع على الجبهة المصرية. وفي يوم ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، اصدرت القيادات أوامرها بايقاف اطلاق النيران لجميع القوات اعتباراً من ظهر اليوم نفسه، ولكن القوات الاسرائيلية لم تلتزم ايضاً بهذا القرار فعملت ثلاث قطع بحرية اسرائيلية على اغراق السفينة المصرية (فاروق) يوم ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، ولم يمض على ايقاف اطلاق النار أكثر من ساعات قليلة. كما قامت بعملية حيرام ضد جيش الانقاذ المذكورة آنفاً. وبالإضافة إلى هذه العملية، فقد قام الإسرائيليون بعد وقف القتال - في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ وكانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ - بعملية اتجهت من بئر السبع لاحتلال النقب والوصول إلى خليج العقبة، بغية فتح منفذ حيوي على البحر الأحمر، وانتهت العملية بالوصول إلى قرية أم الرشراش المصرية، التي غدت فيما بعد ميناء «إيلات».

وكان الكونت برنادوت يعمل خلال القتال الذي دار لوضع حل يقبل به الطرفان اساساً للتسوية.



عملية "حيرام" التي نفذها الإسرائيليون ضد جيش الإنقاذ في العام ١٩٤٨



المناطق التي احتلها الإسرائيليون في حرب ١٩٤٨، وفي الفترة التي تلت الهدنة الثانية حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩

وعندما تأكد استحالة قبول العرب لأي حال ينطوي على تقسيم فلسطين، واستحالة موافقة اليهود على أي اقتراح لا يعترف بذولتهم في فلسطين، أعد مقترحات جديدة بعث بها بتقرير مفصل من مدينة القدس في يوم ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨.

ولكن لم تمض سوى ساعات على ارسال تقريره حتى اغتاله اليهود بحجة محاباته للعرب. وعندما نشر تقريره يوم ٢٠ ايلول (سبتمبر) اتضح انه اقترح تنفيذ تقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية يجري تحديدهما وفق قرار الامم المتحدة مع عدد من التعديلات. واستمر الصراع السياسي بعد ذلك حتى انتهى الأمر بعقد اتفاقات هدنة مؤقتة في (رودس).

كانت عمليات المرحلة الأولى من الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى ناجحة. ورغم جميع المعوقات والظروف غير المتكافئة فقد حارب فيها العرب هجومياً، في حين قاتل اليهود دفاعياً. وتميزت المرحلة الثانية بوقوف العرب دفاعياً وانتقال اليهود للعمل هجومياً على الخطوط الداخلية، والانتقال من جبهة الى جبهة بحرية تامة مع ترك ستارة وقائية على الجبهات التي يتم الدفاع عنها. وقد ركزت القوات الاسرائيلية ضربتها ضد الجيش المصري، واستطاعت حصاره في الفالوجه، واستطاعت تنفيذ مناوراتها بنجاح نتيجة لتشكيلها قوة لوائين مدرعين ولواء مشاة محمولة، وخاضت القوات العربية خلال هذه المرحلة معارك ضارية. ولكن القيود التي فرضتها القيادات السياسية أعاقت مسيرة الاعمال القتالية، كما ان النقص في التسلح والامداد بالذخائر كان لهما الدور الحاسم في إعاقة الاعمال القتالية. وفي جميع الأحوال، فقد هيمن الطابع

السياسي على الصراع العربي الاسرائيلي الأول، بحيث طغت النتائج السياسية للصراع على دور الأعمال القتالية وحجبتها بصورة شبه تامة.

ولقد كان من نتيجة هذه الحرب ضياع جزء من فلسطين تفوق مساحته القسم المخصص لإنشاء الدولة اليهودية في قرار التقسيم. وترسيخ اقدام اسرائيل في قلب الوطن العربي. وتحولها الى قاعدة استعمارية أعاقت تطور العالم العربي ووحدته، وجعلت الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط قلقاً وقابلاً للانفجار. وادت هزيمة الانظمة والجيوش العربية في هذه الحرب الى تصاعد النقمة الجماهيرية، واندلاع الثورات والانقلابات للاطاحة باسباب الهزيمة كمدخل للتحرير.

المراجع

مراجع الجزء الثالث

- | | |
|---------------------------|------------------------------------|
| ثورة الحرية | عدنان العطار |
| صالح العلي ثائراً وشاعراً | حامد حسن |
| مذكرات نجيب عويد | المتحف الحربي - دمشق قاعة الوثائق |
| مذكرات يوسف السعدون | |
| جريدة الف باء | العدد ١٥٤٩ |
| مذكرات فهمي الخايري | |
| وثائق الخارجية البريطانية | |
| دمشق تحت القنابل | اليس بولو |
| جريدة المقتبس | للاستاذ محمد كردعلي الاعداد ٤٥١٧ |
| مجلة بيروت المساء | مذكرات سلطان الاطرش عن معركة بعلبك |
| فخري البارودي | نهال صدقي |
| شكري القوتلي | عبد اللطيف اليونس |
| العرب من وراء اللهب | عبد الغني الأسطواني |
| الموسوعة العسكرية | |
| دائرة المعارف الإسلامية | |

مراجع الجزء الرابع

- الملوك العرب
أمين الريحاني
الاستعمار البريطاني في حرب الجزيرة العربية
محمد كمال عبد الحميد
عمان وإمارات الخليج العربي
حمدي حافظ ومحمد الشرقاوي
حكومة الكويت
دائرة المطبوعات والنشر — سجل
الكويت اليوم، لمحات في جغرافية
الكويت وتاريخها. حافظ وهبة
قضية البحرين بين الماضي والحاضر
يونس الفلكي
المجلة المصرية للقانون الدولي
الحقيقة حول أمين باشا
فيينا أفندي حسان
المفاوضات السرية العربية الإسرائيلية "الجزء الأول"
حسنين هيكل
تاريخ الخليج العربي
جلال يحيى
الموسوعة العسكرية

المحتويات

فهرس الجزء الثالث

ص	الموضوع
٥	المقدمة
٧	سوريا في العهد الانتدابي الأول
٨	البعثة الانتدابية
١٣	استغلال الحالة الطائفية
١٦	تجارب الحكم الهزيلة
٢٩	لواء اسكندرون
٣٢	مجلس جمعية الأمم
٤٧	شعلة الثورة
٥١	الاغتيالات والعصابات
٥٣	ثورات صالح العلي
٥٩	محكمة عسكرية للثورة
٧٧	الثورة الكبرى. مقدماتها وأهدافها
٨١	جوفينل وبهلوانياته
٨٣	بداية ثورة أولاد عكاش
٨٨	معارك وادي بردى الاولى
٩٥	معركة الزور الاولى
١٠٢	معركة جنوب حوران
١٠٣	معركة حمورية
١٠٤	معركة جسر ثورا
١٠٧	فرض الحصار على دمشق
١١٣	معارك الهامة

ص	الموضوع
١١٥	ضرب القطار بالهامة
١١٩	معارك المهاجرين والصالحية
١٢٥	معركة حلبون
١٢٧	معركة برزه
١٢٩	احتجاج سجن المخدرات
١٣١	معركة بسيمة
١٣٢	المعركة في بسيمة
١٣٦	معركة عربين
١٤٠	معركة النبك
١٤٢	معركة بعلبك
١٥١	معركة الاشرفية
١٥٢	معارك الصبورة ومقتل عبدو عكاش
١٦٢	المفاوضة
١٦٥	انتهاء الثورة
١٧٥	هجرة أولاد عكاش
١٧٧	النشاط السياسي وحزب الشعب
١٧٩	يقظة الامة وروحها
١٨٢	اشتداد الضغط على الثوار
١٨٦	بونسو ومكره
١٨٧	الكتلة الوطنية
١٨٩	الجمعية التأسيسية والدستور
١٩٣	الجمهورية السورية الاولى في ظل الانتداب
١٩٤	المعاهدة الانتدابية ورفضها
١٩٨	أحداث عام ١٩٣٥
٢٠١	العهد الوطني الاول
٢١٣	جهود حكومة العهد
٢١٥	سحب المعاهدة وأثره

ص	الموضوع
٢١٨	حركة المعارضة في العهد الوطني
٢٢١	العهد الانتدابي الثاني
٢٢٢	العسف الفرنسي أثناء الحرب
٢٢٥	الحالة بعد انهيار فرنسا
٢٢٩	تجدد نشاط الحركة الوطنية
٢٣٣	الحرب العالمية الثانية
٢٣٤	الأسباب المباشرة للحرب
٢٤١	العمليات على المسرح الأوروبي
٢٥٢	ثورة العراق واحتلال سوريا ولبنان وإيران
٢٥٣	الجهة الشرقية
٢٥٩	الحرب في الشرق الأقصى
٢٦٤	جهة شمالي أفريقيا
٢٧٧	الهجوم السوفيتي من ستالين غراد
٢٨٢	كلفة الحرب العالمية الثانية
٢٨٥	نتائج الحرب العالمية
٢٨٧	الغزوة الانكليزية الديغولية
٢٩٢	تجدد الحيوية الفرنسية
٢٩٥	نشاط عاهل الأردن
٢٩٨	الجمهورية الثانية برئاسة الشيخ تاج الدين
٣٠٠	عودة اجراء الحرب
٣٠٢	موت الشيخ تاج
٣٠٣	زعامة شكري القوتللي
٣٠٥	العهد الوطني الثاني
٣١٥	كارثة مايس ١٩٤٥
٣٢٠	التدخل الانكليزي
٣٢٣	تضامن البلاد العربية
٣٢٥	الجامعة العربية

الموضوع	ص
جمهورية لبنان	٣٣٦
موقف لبنان وتضامنه مع سوريا	٣٤٥

فهرس الجزء الرابع

الموضوع	ص
عدن والمحميات	٣٥١
مسقط وعمان	٣٦٦
ولايات الخليج العربي	٣٧٢
إمارة الكويت	٣٧٥
البحرين	٣٨٥
ساحل المهادة	٣٩٢
أبو ظبي	٣٩٣
دبي	٣٩٤
الشارقة	٣٩٥
رأس الخيمة	٣٩٥
أم القوين - عجمان - الفجيرة	٣٩٦
العرب على طريق الاستقلال	٣٩٧
الثورة العراقية ١٩٤١ أو ثورة رشيد عالي الكيلاني	٣٩٨
جمهورية السودان	٤٠٧
مصر في عهد فاروق	٤١٣
استقلال ليبيا - الجيش السنوسي	٤٢٩
الأمارات وبريطانية	٤٣٣
الأطماع الاستعمارية والاستقلال	٤٣٦
استقلال تونس - فشل سياسة التفاهم	٤٤٠
الاصطدام	٤٤٧
الاستقلال الداخلي	٤٥٢
إعلان الجمهورية	٤٥٨

الموضوع	ص
استقلال المغرب .. سياسة الضغط الفرنسي	٤٦٢
الاصطدام بصاحب العرش	٤٦٨
رجال المقاومة والتحرير	٤٧٤
عودة الملك والاستقلال	٤٧٨
استقلال الجزائر	٤٨٢
ضغط العوامل الداخلية والخارجية	٤٨٢
الجنرال ديغول	٤٨٨
المفاوضات والاستقلال	٤٩٥
الثورة الجزائرية	٥٠١
حتمية الثورة وظروفها	٥٠٣
جهود السياسة الفرنسية	٥٠٤
الثورة	٥١١
التدمير والتعذيب والإبادة	٥٢٣
الحركات الثورية في فلسطين	٥٣٥
صدامات ١٩٢٠	٥٣٦
صدام أيار ١٩٢١	٤٥٠
صدام آذار ١٩٢٤	٥٤٣
هبة البراق ١٠٢٩	٥٤٣
انتفاضة تشرين أول ١٩٣٣	٥٥١
حركة عز الدين القسام ١٩٣٥	٥٥٧
ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩	٥٦٢
النضال الفلسطيني والحرب العربية الإسرائيلية الأولى	٥٧٧
الأسباب التي أدت إليها	٥٧٧
جيش الإنقاذ	٥٨٣
مجموعة المنطقة الوسطى بقيادة فوزي القاوقجي	٥٩٢
مجموعة المنطقة الشمالية بقيادة أديب الشيشكلي	٥٩٤
جيش الجهاد المقدس	٥٩٨

ص	الموضوع
٦١٠	التآمر البريطاني
٦١٣	مخطط القوات العربية
٦١٤	قوات العدو الصهيوني
٦١٥	العوامل التي أثرت على الموقف العسكري
٦٢٢	الجبهة الأردنية
٦٢٣	الجبهة السورية
٦٢٤	قطاع الجيش العراقي
٦٢٧	الهدنة الأولى
٦٢٨	ماذا أفادت إسرائيل من الهدنة
٦٣٠	ماذا عن القوات العربية
٦٣٤	المرحلة الثانية .. الجبهة المصرية
٦٣٧	الهدنة الثانية
٦٣٨	العمليات العسكرية بعد الهدنة الثانية
٦٣٨	عملية الضربات العشر
٦٤١	عملية عين
٦٤٣	عملية احتلال الجليل